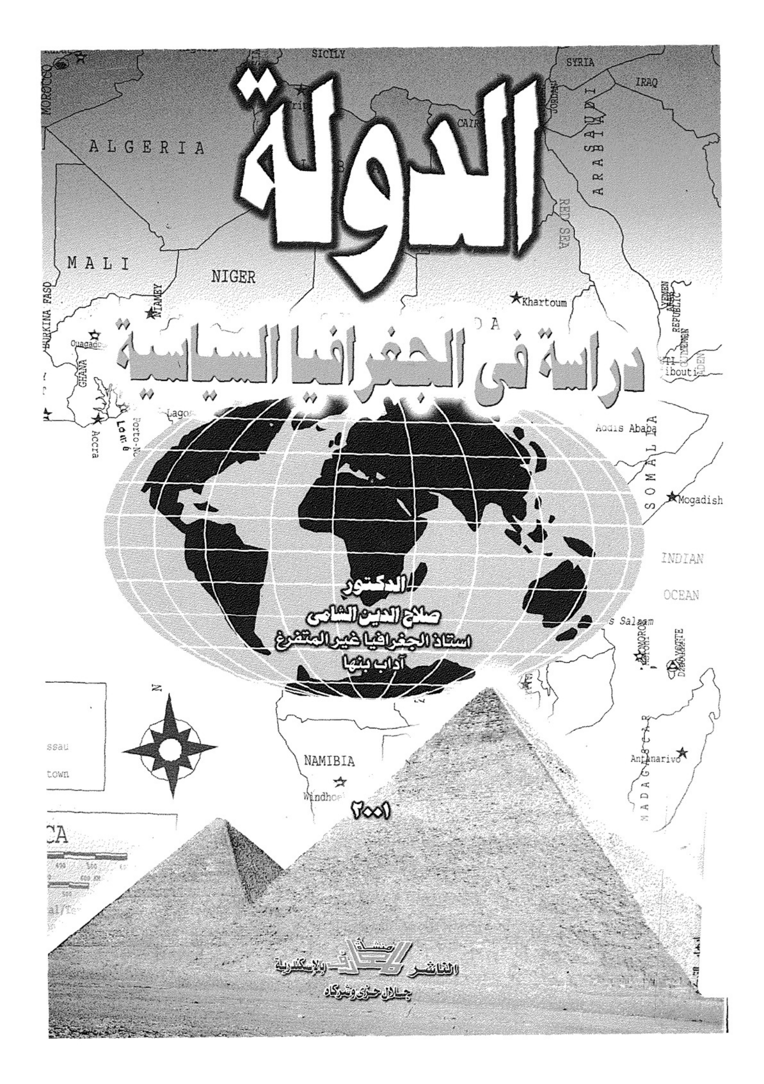

الدولة
دراسة في الجغرافيا السياسية
الدكتور
صلاح الدين الشامي
استاذ الجغرافيا غير المتفرغ
آداب بنها
٢٠٠١
الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية
جلال حزى وشركاه
ALGERIA
MALI
NIGER
SICILY
SYRIA
IRAQ
RED SEA
Khartoum
Addis Ababa
SOMALIA
Mogadish
INDIAN
OCEAN
NAMIBIA
Lagos
Accra
GHANA
BURKINA FASO

الناشــر : منشأة المعارف ، جلال حزى وشركاه
٤٤ شارع سعد زغلول – محطة الرمل – ت/ف : ٤٨٧ ٣٣٠٣ – ٤٨٥٣٠٥٥ الأسكندرية
٣٢ شارع دكتور مصطفى مشرفة – سوتير – ت : ٤٨٤٣٦٦٢ – ٤٨٥٤٣٣٨ الأسكندرية
الإدارة : ٢٤ شارع ابراهيم سيد احمد – محرم بك – ت/ف : ٣٩٢٢١٦٤ الأسكندرية
Email : monchaa@maktoob.com

الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية :

اسم الكتاب : الدولة دراسة فى الجغرافية السياسية

اسم المؤلف: د. صلاح الدين الشامى

رقم الايداع : ٢٠٠١/١٤٧٣٢

الترقيم الدولى ISBN: 8 - 0933 – 03 – 977

التجهيزات الفنية:

كتابة كمبيوتر: مكتب الكرنك للكمبيوتر

تصميم غلاف : مكتب سلطان كمبيوتر

طبــاعــة :

الـدولـة

دراسة فى الجغرافيا السياسية

دكتور

صلاح الدين الشامى

أستاذ الجغرافية غير المتفرغ

آداب بنها

نوفمبر ٢٠٠١

الناشـــر

منشأة المعارف بالاسكندرية

جلال حزى وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

فى عالم اليوم ، الذى يشهد فى مستهل القرن الواحد والعشرين ، نقلة نوعية فى دنيا السياسة ، تتحول بموجبها الدول، وهم تضم الشعوب والأقوام ، من وجود وتعايش تحت مطلة العالمية ، إلى وجود وتعايش تحت ظل العولمة ، يستحق الأمر وقفة وتدقيقاً . ويكون الباحث الجغرافى فى حاجة إلى دراسة مكثفة ، تتحرى مفهوم الدولة ومقوماتها على المسرح الجغرافى ، وتتدارس أوضاعها وعلاقاتها فى مجتمع الدول . وفى الوقت الذى تسأل فيه الجغرافية السياسية ، عن وجود الدولة فى المكان والزمان ، وعن المقومات التى تجسد حتمية هذا الوجود ، وعن مكانة الدولة فى المحيط الاقليمى ، وعن علاقة الدولة مع مجتمع الدول ، فى الاطار العالمى الفضفاض ، ينبغى أن تسأل الجغرافية السياسية وتتحرى ردود أفعال النقلة النوعية من عالم العالمية ، إلى عالم العولمة .

ولأن العولمة ، التى تدعهما ثورة الاتصالات مرة ، وثورة المواصلات مرة أخرى ، تعنى فيما تعنى ، أن تتربع قوة أعظم ، وهى متفردة ، على كرسى الهيمنة ، ولأن العولمة ، تعنى فيما تعنى ، أن تمسك هذه القوة الأعظم ، بكل أطراف حركة الاقتصاد ، وهى تتولى مهمة ضبط ايقاعاته ، وتسيطر على كم ونوع معطياته . ولأن العولمة تعنى فيما تعنى ، أن تبارك القوة الأعظم وتحفز صدام الحضارات ، وتلتمس تعظيم هيمنة حضارتها ، وتشيع كل الحضارات المنهزمة إلى مثواها الأخير . ولأن القوة الأعظم من شأنها أن تتخذ من الهيمنة الاقتصادية ، والهيمنة الحضارية قوة فعل ضاغط فى دنيا السياسة ، ينبغى أن يسأل الباحث الجغرافى ، عن مبلغ قوة فعل العولمة وضغوطها المعلنة أو غير المعلنة فى دنيا السياسة ، وعن حق الدولة ، أى دولة فى السيادة وحرية اتخاذ القرار . كما ينبغى أن يسأل الباحث الجغرافى عن قوة فعل العولمة ، فى مواجهة المشكلات السياسية ، التى تتمثل فى معاناة الدولة من عيب خلقى أو من مشكلة داخلية تنذر بتفكك أوصالها أحياناً ، أو

فى معاناة الدولة من مشاكل مع دور الجوار الاقليمى ، فى ظل دواعى الخلل وتداعى مقومات توازن القوى على الصعيد الاقليمى أحياناً أخرى .

وفى هذه الدراسة الجغرافية السياسية التحليلية ، يكون السؤال الأهم ، هو الذى يسأل عن مبلغ نجاح العولمة وتداعياتها ، فى ايقاع بعض وليس كل الدول ، فى حبائل التبعية للقوة الأعظم مرة ، وعن مبلغ اعتراض واعراض وصمود بعض وليس كل الدول لقوة فعل العولمة ، وتجنب الوقوع أو الاستسلام لهذه التبعية مرة أخرى . بمعنى أن تتعقب هذه الدراسة التحليلية وضع الدولة ومبلغ قوة بنيانها الاقتصادى والحضارى ، وهى تسأل عن لماذا ، وكيف يكون الوقوع الحتمى فى حبائل التبعية والقبول بمنطق الهيمنة ، وعن لماذا وكيف يكون الصمود والاعراض وعدم الاستسلام ، ورفض القبول بمنطق الهيمنة . وهل يفضى ذلك فى نهاية المطاف ، إلى وضع جديد من توازن القوى بين المستسلمين للعولمة والواقعين فى حبائل التبعية فى جانب ، والرافضين لسلبيات العولمة ، غير المستسلمين للتبعية فى جانب آخر .

وأرجو أن تفلح هذه الدراسة التحليلية فى الجغرافية السياسية ، فى حسن رصد الصورة ، التى تعبر عن وضع الدولة ، وعن العلاقة مع مجتمع الدول ، وعن المشكلات السياسية ، فى ظل تفاقم تداعيات العولمة ، وتعظيم ضغوطها الفاعلة فى دنيا السياسة ، لكى يقع من يقع من الدول فى حبائل التبعية ، ولكى يقاوم من يقاوم دواعى الوقوع فى أسر هذه التبعية ، وعلى الله قصد السبيل .

أكتوبر ٢٠٠١

صلاح الدين الشامى
أستاذ جغرافية غير المتفرغ
آداب بنها

بداية واقتراب

- الانسان ، بين حق الوجود ، وحق السيادة فى الأرض.
- الثورة الاقتصادية ، وتعظيم حق الوجود ، وترسيخ حق السيادة .
- بناء الكيان البشرى ، والتماس النظام .
- الدولة والنموذج المصرى .



بداية واقتراب

الانسان بين حق الوجود وحق السيادة :

ظهر الانسان على الأرض ، وهو موعود بحق السيادة على الأرض . وتعنى هذه السيادة ، أن يتربع الانسان على كرسى التسيد ، فى اطار توازن حيوى كائن ، على الأرض . وفى مرحلة طويلة ، عاش الانسان حياته ، فى اطار مجتمع بسيط ، يلم شمل أسرة فى المكان والزمان . وباشر الانسان إنجازاته الحضارية المتواضعة ، التى أمنت وجوده فى العصر الحجرى القديم . وطور الانسان أوضاعه الحضارية التى قوة قبضته على ما حوله ، ببطء شديد ، وصولاً إلى العصر الحجرى الحديث .

وإقامة الانسان في موطن مناسب ، وقع عليه الاختيار هنا أو هناك ، كفل له حق الوجود . وأباح له حق الوجود ، حق التعامل المباشر مع الطبيعة ، تحدياتها ومتغيراتها . وكانت الطبيعة تمثل الطرف الذى ينتج ، وهى التى تغطى احتياجات الانسان ، وهو الطرف الذى يستهلك . ومن رحم هذه العلاقة الحميمة ، بين الانسان ، وهو يطلب ويستهلك فى جانب ، والطبيعة ، وهى التى تعرض وتجاوب طلبه فى جانب آخر ، ولدت دواعى تثبيت حق السيادة على الأرض ، فى المكان والزمان .

وقد استشعر الانسان آنذاك ، شيئًا من الخلط بين حق الوجود ، وحق السيادة ، وحق الملكية . بمعنى أن تحرى الانسان فرض التسيد على الأرض من حوله ، فى الوطن الذى وقع عليه الاختيار . وقل أنه استشعر حق تملك معطيات الانتاج الطبيعى ، الذى تجود به الأرض الطيبة ، فى هذا الوطن . وتحت مظلة هذا الخلط ، كان الدفاع عن حق الوجود، دفاعاً عن حق السيادة. كما كان الدفاع عن حق السيادة ، دفاعاً عن حق الملكية على الأرض . وفى الاعتقاد الجغرافى ، أن الانسان ، قد تحرى صناعة أسلحته الحجرية ، لكى يوظفها ، فى مواجهة أى عدوان يتجاوز حده ، ويطعن فى حق الوجود فى المكان ، أو فى حق السيادة فى الزمان ، أو فى حق الملكية الخاصة فى المكان والزمان .

وسواء كان العدوان على الانسان ، عدوانًا تباشره أسرة أقوى ، وهى تنتهك حق الوجود وحق السيادة ، أو كان العدوان على الانسان عدوانًا يباشره حيوان شرس ، وهو يهدد حق الوجود ويزلزل حق السيادة فى المكان والزمان ، فقد تعود الانسان على مواجهة هذا العدوان ومنازلته ، دفاعًا عن الوجود ، وعن السيادة ، وعن الملكية . وكان الانتصار على العدوان ، من وراء تثبيت حق الوجود ، وترسيخ السيادة ، وتأمين حق التملك . وكان الانهزام أمام العدوان ، من وراء فقدان حق الوجود ، وضياع حق السيادة ، وانهيار حق التملك . ومن ثم كانت حتمية الفرار من موطن شهد الهزيمة ، إلى موطن أنسب جديد ، أحيانًا أخرى .

وفى بعض الأحيان ، كان من شأن الانسان ومعه أسرته فى موطنه فى المكان والزمان ، أن يواجه التحديات الطبيعية ، وتحرى التعامل معها ، مرة وهو يتكيف لكى يعيش ، ومرة أخرى وهو يتأهل لكى ينال احتياجاته . كما كان من شأن الانسان ، ومعه أسرته فى موطنه فى المكان والزمان ، أن يتعرض لقوة فعل المتغيرات وتحدياتها الصعبة التى تغير ملامح وخواص وأوضاع الأرض من حوله . والويل له كل الويل ، لو كان هذا التغير ، وهذه التحديات المستجدة وتداعياتها ، متمثلة فى نقصان وتدنى وعجز فى انتاج الطبيعة .

وهذه المتغيرات الطبيعية كانت مصدر الخطر الذى طالما لوحت به الطبيعة . وكانت هذه المخاطر ، وكأنها تطرد الانسان رغم أنفه من المكان . وقل أنها كانت تحرمه من التشبث بحق الوجود ، أو بحق السيادة ، أو بحق التملك فى المكان والزمان . وفى مواجهة هذا التحدى الطبيعى وقوة ضغوطه ، التى لا قبل له بها ، يرحل الانسان مع أسرته من موطنه . وكان فى نيته ، أن يجد الموطن الأنسب ، وأن يتمتع من جديد بحق الوجود ، وحق السيادة ، وحق التملك ، فى الموطن الجديد .

هكذا ، ارتبط حق الوجود ، ومباشرة الحياة فى موطن يناسب فى المكان والزمان ، ارتباطًا سويًا وأصوليًا ، بحق السيادة المطلقة ، وحق الملكية الخاصة . بمعنى أن حق الوجود المشروع فى المكان ، كفل حق السيادة ، وأن حق السيادة أمن حق الوجود . وقل أن حق الوجود ، وحق السيادة ، مجتمعين

معًا ، هو الذى شد أزر الانسان ، وكفل له حق التملك ، واستشعار الخصوصية ، التى لا ينازعه أحداً فيها . وهو الذى فرض عليه التمسك بالوجود فى موطنه ، فلا يفرط فيه ، ولا يرحل عنه ، أو يغادره إلا مكرهاً .

ووجود الانسان فى موطنه المنتخب على صعيد الأرض ، وهو يكدح ، ووجود الانسان بعد حياة حافلة بالنشاط ، فى قبره فى جوف الأرض ، وهو ميت ، يعظم ويقوى حقه فى السيادة يوم أن يولد ، ويوم أن يموت . ويخرج من رحم هذا الحق الراسخ فى السيادة، مفهوم الانتماء للأرض ، والتشبث بها. بمعنى أنه من تراب الأرض يوم أن كان ، وأنه عائد إلى أحضان الأرض ، وهو يتوسد ترابها ، يوم أن لا يكون . ومع مرور الوقت من جيل إلى جيل يتوارث الأنسان الأرض فى المكان والزمان ، ويتنامى ويتعاظم الانتماء الوطنى ، وتتعمق جذوره فى تراب الوطن ، وهى رباط متين بين من يعيش فوق التراب وهو حى ، ومن يقبر تحت التراب ، وهو ميت .

وفى الاعتقاد الجغرافى الراسخ ، أن أهم مكتسبات الانسان ، فى هذه المرحلة الطويلة ، على امتداد العصر الحجرى القديم كله ، تمثلت فى غرس جذور الانتماء الوطنى . بمعنى أن تحلى الانسان بهذا الانتماء الوطنى ، الذى أصبح من شأنه أن يعبر عن أواصر الارتباط بالوطن ، وأن ييسر التفانى فى الدفاع الشرس عن الوطن ، فى المكان والزمان . وليس فى وسع أحد أن يطعن فى جدوى هذا الانتماء الوطنى ، أو أن يقلع جذور هذا الانتماء .

الثورة الاقتصادية وتعظيم حق الوجود ، وترسيخ حق السيادة :

أنهى الانسان هذه المرحلة ، التى رسخت الانتماء الوطنى أكثر من أى شئ آخر ، بتفجير وانطلاق الثورة الاقتصادية الأولى . وأدت هذه الثورة الاقتصادية إلى نقلة نوعية فى حياة الانسان ، وفى علاقته بالواقع الطبيعى السائد فى المكان من حوله . وقل أن هذه الثورة قد حررت الانسان من استسلام لقوة فعل الطبيعة ، وهى التى تنتج ، وهى التى تجاوب طلبه . بل قل أن هذه الثورة الاقتصادية ، قد يسرت للانسان استشعار جدوى قوة فعله ، وهو فاعل يطوع الأرض ، وهى مفعول بها وتطاوعه ، فتعطيه ولا تبخل عليه أبداً .

وفى بيئات مناسبة ، أفضى نجاح الانسان فى استئناس النبات ، ومباشرة الزراعة ، وانتاج المحاصيل الغذائية ، إلى تأمين وتغطية حاجته من الغذاء . وفى بيئات مناسبة أخرى ، أفضى نجاح الانسان ، فى استئناس الحيوان ، ومباشرة الرعى، وانتاج المنتجات الحيوانية ، إلى تأمين وتغطية حاجته من الغذاء . واقدام الانسان على مباشرة الانتاج الزراعى والانتاج الحيوانى ، يعنى فيما يعنى التحول فى النقلة النوعية الاقتصادية ، والتحرر من الاعتماد الكلى على انتاج الطبيعة ، وهو يمد الأيدى لها فى لهفة ، إلى الاعتماد على انتاج زراعى وانتاج حيوانى ، بالكم والكيف المناسب ، وهو محصلة قوة فعل الانسان فى موطنه .

وفى الوقت الذى خففت فيه هذه النقلة النوعية الاقتصادية ، من ضغوط التحديات الطبيعية الصعبة ، التى كانت تواجه الانسان ، وهى تغطى احتياجاته وتجاوبه ، وهو لا يملك من الأمر شيئًا ، تحرر الانسان من ضراوة هذه الضغوط . وقل أمسك الانسان بموجب هذا التحرر بأهم خيوط العملية الاقتصادية ، وهو الذى باشر الانتاج ، وغطى معظم احتياجاته ، بل قل أنه تحرى حسن تخزين الكم المناسب من الانتاج ، الذى كان يغطى معظم احتياجاته ، على مدى الفترة الزمنية ، بين موسم زراعى ، وموسم زراعى آخر. بمعنى أن أصبح فى وسع الانسان ، أن يضبط ايقاعات العلاقة الحميمة، بين الانتاج والعرض فى جانب، والطلب والاستهلاك فى جانب آخر .

وعندئذ ، قل تحقق للانسان فى موطنه ، قدراً مناسبًا من التنعم بالأمن الاقتصادى . وقد كفل هذا الأمن الاقتصادى ، وخفف من ضغوط الخوف والقلق على المصير فى المكان والزمان . وقل مرة أخرى أن هذا الأمن الاقتصادى ، قد رسخ حق الانسان ، فى الوجود، وفى السيادة ، وفى التملك. بل قل كان هذا التحرر الاقتصادى، واستشعار كل دواعى الأمن الاقتصادى ، من وراء تغيرات وتداعيات اجتماعية وحضارية شهدتها حركة الحياة ، وتذوقت طعم معطياتها فى المكان والزمان . بمعنى أن أكسبت هذه التداعيات وهى تتوالى ، حركة الحياة ملامح وأوضاع ، عظمت مكانة الانسان ، ووضعت الأقدام بكل الثقة ، على درب التطور والتقدم والاضافة ، ورسخت الحق فى الوجود ، والحق فى السيادة ، والحق فى التملك .

والثورة الاقتصادية الأولى فى حياة الانسان ، مع بداية العصر الحجرى الحديث ، التى رفعت شأنه وأجلسته على عرش الانتاج الاقتصادى ، أفضت إلى ، بل قل استوجبت نقلة نوعية اجتماعية مهمة بكل المقاييس . وتعنى هذه النقلة النوعية الاجتماعية فيما تعنى ، انتهاء مرحلة طويلة ، تفرد فيها الانسان تفرداً كلياً فى اطار أسرة خاصة ، وهى خلية اجتماعية بسيطة ، وبداية مرحلة استجدت ، وأدت إلى تجميع وتداخل مجموعة من الأسر ، وهى تشكل بنية اجتماعية مركبة . وهذه بالفعل ثورة اجتماعية .

وقد وضعت هذه الثورة الاجتماعية ، نهاية مرحلة طويلة على امتداد العصر الحجرى القديم ، وهى التى شهدت الصراع بين الأسر التى تتقاتل على حق الوجود ، وعلى حق السيادة فى المكان . وفرضت هذه الثورة الاجتماعية بداية مرحلة جديدة تجمع الأسر ، وهى تتعاون وتتألف وتتكامل فى تأمين حق الوجود الجماعى ، وحق السيادة الجماعية فى المكان . وقل أن هذه الثورة الاجتماعية وتداعياتها المثيرة ، كفلت التحول ، من سيادة خاصة وفردية، إلى سيادة مشتركة جماعية . وقد عززت هذه السيادة الجماعية ، وعظمت شأن حق ملكية الأرض ، سواء كانت ملكية فردية فى المجتمع الزراعى ، أو كانت ملكية جماعية على المشاع فى المجتمع الرعوى .

والثورة الاجتماعية التى أدخلت الأسر ، وهى خلية اجتماعية بسيطة ، فى توليفة التركيب الهيكلى للمجتمع الكبير ، سواء تمثل فى شعب سيطر اقتصادياً فى مجال الانتاج الزراعى ، أو تمثل فى قبيلة سيطرت اقتصادياً فى مجال الانتاج الحيوانى ، أفضت ، بل قل استوجبت نقلة نوعية حضارية . وتعنى هذه النقلة النوعية الحضارية فيما تعنى ، انهاء مرحلة الابداع الحضارى المحدود والفردى لحساب الذات ، وهى التى جاوبت مواجهة أعباء الحياة فى الموطن الخاص ، وبداية مشوار الابداع الحضارى الفردى أو الجماعى ، الذى لا يتوقف ولا ينتهى أبداً ، لحساب المجتمع . وتنعم المجتمع بمعطيات وانجازات مشوار الابداع الحضارى ، على الوجه المادى ، الذى أضاف الأدوات والوسائل وأساليب التكنولوجيا المناسبة . كما تنعم المجتمع بمعطيات وانجازات مشوار الابداع الحضارى على الوجه اللغوى ، الذى ابتكر لغة التخاطب وفتح منافذ التنوير .

وكان من شأن التحديات الطبيعية ، التى واجهت المجتمع وتعامل معها بقصد امتصاص صدماتها ، أو بقصد تطويع قوة فعلها ، أو بقصد ابطال مفعولها ، فى المكان والزمان ، أن استنفرت قدرات الانسان الفرد أو الجماعة على الابداع الحضارى . وكان فى وسع هذا الابداع الحضارى ، الاقدام على ابتكار الوسيلة ، أو على تجويد الحيلة ، أو على صياغة التكنولوجيا المناسبة ، من أجل السيطرة على تداعيات وضغوط قوة فعل هذه التحديات الطبيعية ، أو من أجل مباشرة قوة الفعل المضاد والمناسبة لابطال مفعولها أحياناً ، ولتخفيف وقع ضغوطها على حركة الحياة أحياناً أخرى .

وولادة الثورة الحضارية ، من رحم الثورة الاجتماعية ، وولادة الثورة الاجتماعية ، من رحم الثورة الاقتصادية ، على التوالى ، رسخ وقوى حق الوجود ، ونمى وعظم حق السيادة ، وأباح وحلل حق التملك . وكان ذلك كله ، من وراء بنيان كيان بشرى متلاحم ومتعاون ، فى مواجهة أعباء الحياة ، فى المكان والزمان . بل قل كان ذلك كله ، من وراء وجود الدولة . ويصبح وجود الدولة متمثلاً فى أرض ، هى الوطن على المسرح الجغرافى ، ومتمثلاً فى بناء بشرى ، هو مجموعة المواطنين ، ومتمثلاً فى نظام حاكم ، هو الذى يعلن عن وجود الدولة ، فى المكان والزمان .

بناء الكيان البشرى والتماس النظام :

كان من شأن الثورة الاقتصادية والسيطرة على الانتاج وهى تؤمن ، وكان من شأن الثورة الاجتماعية ، والسيطرة على الاستهلاك ، وهى تجمع ، وكان من شأن الثورة الحضارية والسيطرة على الابداع ، وهى تضيف ، أن تشترك كلها فى صياغة وتجسيد المصلحة المشتركة . واستوجبت هذه المصلحة المشتركة ، وهى لحساب الجميع ، أن تسوى وتنسق وترتب اللبنات التى تأتى بناء الكيان البشرى بها . وقد أفضت هذه التسوية وهذا التنسيق إلى شئ كثير من التجانس فى هذا البناء البشرى ، وهو حريص على حق الوجود ، وحق السيادة ، وحق التملك .

ومضى هذا الكيان البشرى المتجانس على الدرب ، ومباشرة التعاون والتكامل ، وهو يستشعر جدوى تداعيات الأمن الاقتصادى ، ويتمتع بدفء

أحضان التشكيل الاجتماعي المركب، ويتنعم بإنجازات الابداع الحضارى على الوجهين المادى والمعنوى، أفضى ، بل قل استوجب مزيداً من التجانس، الذى ازداد به البناء البشرى رسوخاً وقوة ، فى المكان والزمان . والتمس هذا الكيان البشرى المتجانس نقلة نوعية ، ينتقل بموجبها من نظام تلقائى خارج نطاق السيطرة ، إلى نظام رصين تحت السيطرة ، وهى تضبط وتنسق وتنظم ، لحساب الشركاء فى المصلحة المشتركة ، على صعيد الموطن فى المكان والزمان .

وتعنى هذه النقلة النوعية النظامية فيما تعنى ، انتهاء مرحلة طويلة ، شهدت نظاماً بسيطاً ، جاوب أوضاع تفرد الانسان فى اطار أسره ، وخصوصية حكمت علاقات الشركاء فى الأسرة ، وبداية مرحلة استجدت ، وكان من الضرورى أن تشهد نظاماً مركباً ومناسباً ، يجاوب أوضاعاً مستجدة اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً . بمعنى أن استشعرت حركة الحياة للكيان البشرى ، الحاجة الملحة لنظام مناسب . وكان المطلوب من هذا النظام ، امتلاك القدرة وتوظيف الوسيلة ، من أجل ضبط الايقاعات وتنظيمها التنظيم اللائق ، على المحور الاقتصادى ، وعلى المحور الاجتماعى ، وعلى المحور الحضارى ، والذى كان فى وسعه رفع الضرر ، وجلب المنفعة ، فى توازن بديع بين ما هو عام ، وما هو خاص .

ومن خلال تحلى حركة الحياة ، وهى صاحبة المصلحة المشتركة ، بارادة النظام ، والالحاح فى طلب ضبط كل الايقاعات الحياتية ، كان الاقدام على سن القانون المدون ، أو على ترسيخ الأعراف . وكان سن القانون وتدوينه ، أو ترسيخ الأعراف ، محصلة اتفاق يقبل به الناس ، وهم يحتكمون إليه ، ويقضى بالضرورة بينهم . ومن ثم تجلت الحاجة إلى من يتولى أمر هذا النظام ، وتفعيل أحكامه ، وتنفيذ ما تقضى به . بل قل كان قبول حركة الحياة بالسلطة التى يسرت لمن تولى أمر النظام ، أن يأمر فيجد الاستجابة ، وأن يحكم بالعدل فيجد التقدير ووجوب الطاعة .

وكان من الطبيعى ، أن يولد هذا النظام ، وأن يخرج من رحم علاقة حميمة ومنطقية ، كانت تنسق بين ارادة النظام وطلب الضبط والتنسيق ، الذى تحلت به حركة الحياة فى جانب ، وملامح ومواصفات وخواص الواقع

الطبيعي ونظامه السائد فى المكان فى جانب آخر . وفى مجتمع البداوة وحركة الحياة تسعى فى البادية مع القطعان ، وتتمتع بالملكية العامة على المشاع ، اتخذت القبيلة الشكل المركب لمجتمع ، تربط بين أسرة وعشائره أواصر القربى. وكان شيخ القبيلة هو كبير السن ، وهو الذى يمسك بزمام النظام ، ويتربع على كرسى السلطة . وفى مجتمع الزراعة حيث تأتى الاستقرار ، وتمتعت حركة الحياة بالملكية الخاصة ، اتخذ الشعب الشكل المركب لمجتمع تربط بين أسرة أواصر المصلحة المشتركة . وكان الزعيم أو القائد ، هو محصلة الاختيار ، وهو الذى يمسك بزمام النظام ، ويتربع على كرسى السلطة .

وعندئذ ، كان الافتراق والتباين ، بين نظام أخذت به البداوة ، وكفل لها حق الوجود في جانب ، ونظام آخر أخذ به الاستقرار ، وكفل له حق الوجود فى جانب آخر . وصحيح أن مسئولية النظام ، ومسئولية من تولى أمر النظام فى الحالتين ، تحرت الأسلوب أو التنظيم ، الذى جاوب حركة الحياة . وصحيح مرة أخرى أن من شأن من تولى أمر النظام ، كان مؤهلاً لأن يمسك بزمام السلطة الفاعلة ، فى اليد اليمنى ، ولأن يوفر ويحقق الأهداف المناسبة المطلوبة باليد اليسرى . لكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن تجمد النظام الحاكم للقبيلة فى مجتمع البداوة ، وافتقد القدرة على التطوير . وأن تطور النظام الحاكم للشعب فى مجتمع الاستقرار ، واكتسب القدرة على التجديد.

وفى مجتمع البداوة ، الذى ربطت أواصر القربى بين الأفراد والأسر والعشائر ، ولد الانتماء القومى ، واستشعار مفهوم العزوة . وصحيح أن توازى الانتماء القومى ، وهو يكن الولاء للمجتمع ، والانتماء الوطنى ، وهو يكن الولاء للأرض . ولكن الصحيح أن أفتقد هذا التوازى بينهما ، التوازن فى القيمة والجدوى . بمعنى أن كان تقديم الانتماء القومى على الانتماء الوطنى . ذلك أن الفرد فى المجتمع البدوى لا ينخلع من قومه ، وهم يقولون لحمتى منى وأن نتنت . بل أن انخلاع الفرد بذاته ، أو فرض الخلع عليه والتبرأ منه ، يكون عقاباً وهو الضياع بعينه . ويكون الانتماء الوطنى عند الفرد فى مجتمع البداوة أقل وأدنى فى القيمة أو الجدوى . وكيف لا يكون كذلك ، وهو على استعداد لأن يرحل عن موطن تعرض فيه لعامل طرد ، إلى موطن جديد شده إليه عامل جذب ، ولسان حالهم يقول غداً أبدل أوطاناً بأوطان . بمعنى أن

لا تفريط فى القوم أبداً ، والانتماء القومى حتمى ، ولكن التفريط فى الوطن جائز والانتماء الوطنى غير حتمى .

الاستقرار وإقامة الدولة :

فى مجتمع الاستقرار ، الذى ارتبط فيه الفرد وارتبطت الأسرة بالأرض ، وتشبثت بها ، تنامى أو قل تعاظم الانتماء الوطنى الذى يحب ترابها ويتفانى فى الدفاع عنها ، وعن حقه فى المصلحة المشتركة ، التى تهافت عليها وانتفع بها القوم . وفى صحبة تنامى الانتماء الوطنى وترسيخه ، ولد الانتماء القومى ، الذى فرضته أول ما فرضته الشراكة الجماعية فى المصلحة المشتركة ، وتدعيات العلاقة الحميمة بين الناس والأرض ، وهم ينتفعون بمعطياتها أو بانتاجها ، وتغطى احتياجاتهم وهم أحياء ، أو وهم يقبرون فى ترابها ، وتستر عوراتهم ، وهم أموات .وصحيح أن كان اكتساب الانتماء الوطنى ، والتفانى فى حب الوطن أقدم من اكتساب دواعى الانتماء القومى والتفانى فى سبيل القوم . وصحيح أن الاستقرار والمصلحة المشتركة ، هى الذى استوجبت ورسخت مفهوم الانتماء القومى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن تحلى الاستقرار بمهارة ، كفلت التوازن الحميد ، بين الانتماء الوطنى دواعيه ومعطياته ، والانتماء القومى دواعيه ومعطياته . بل قل أنه تحرى عدم تقديم الانتماء الوطنى على الانتماء القومى ، وعدم تقديم أو تعظيم الانتماء القومى على الانتماء الوطنى . وهما سواء متناظران ، فلا يقل حب الوطن والتغنى به ، عن حب القوم والتباهى به .

وعندما يولد النظام فى المكان والزمان ، تحت مظلة التوازى والتوازن البديع ، بين الانتماء الوطنى على وجه ، والانتماء القومى على الوجه الآخر ، تكتمل مقومات الدولة . وتجمع هذه المقومات ، بين الناس وهم الشعب الذى يرتبط بالأرض وله السيادة عليها ، والأرض التى تضم الناس وتجاوبهم وتعطيهم وتضم رفاتهم ، والنظام الحاكم الذى يفرزه اختيار الناس أو الشعب ، لكى يؤمن الحق والسيادة والوجود ، فى الوطن ، فى المكان والزمان . ويجاوب اكتمال مقومات الدولة ، والاعتراف بها الذى تعلنه الدول فى مجتمع الدول .

وفى ظل النظام الحاكم ، الذى بشر دائمًا بقيام الدولة فى مكانها الجغرافى ، يعيش الشعب الذى يكتسب حق المواطنة . ويمسك النظام الحاكم

بزمام السلطة . وتوضع القوانين ، وتولد الأعراف والتقاليد ، التى تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، والتى تحدد مسئوليات الحاكم وصلاحياته . ونقول فى نهاية المطاف أن الدولة فى وضعها الأمثل ، هى التى يتحمل مجتمع الشعب فيها مسئولية حيازة الأرض ، وهو صاحب السيادة عليها . ومن أجل دعم هذه السيادة ، يتوجه بكامل اختياره لصياغة النظام ، وانتخاب الزعيم ، الذى تسند إليه مهمة التربع على كرسى النظام الحاكم ، ومباشرة سلطاته ، وفى مقدمتها ترسيخ سيادة الدولة فى مكانها الجغرافى .

وهكذا نفهم كيف تولد الدولة ، وهى تجاوب ارادة شعب ، فى المكان والزمان . والشعب هو الذى يجلس الحاكم على كرسى الحكم . وهو الذى يضع فى يده عصا السلطة . وهو الذى يمتثل لحكمه ، ولا يعصى له أمراً . وقل أن ارادة الشعب هى التى تشد أزر وتقوى مقومات قيام الدولة ، لكى تكون ، وهى التى تصحح الأخطاء والعيوب التى تتعرض لها هذه المقومات ، لكى يستمر قيام الدولة . بل قل نكون ارادة الشعب وحيويته من وراء استمرار وجود الدولة . بمعنى أن فى وسع ارادة الشعب ، أن تجدد شباب الدولة ، ولا تترك لها فرصة أن تشيخ ، فتضيعها الشيخوخة .

ومن ثم ندرك أن هناك ثمة دول تولد لتبقى ولا تغيب عن الساحة السياسية أبداً ، وثمة دول أخرى تولد وتكون حتى تشيخ وتغيب عن الساحة السياسية . وبقاء الدولة وهى لا تغيب ولا تغرب شمس وجودها أحياناً ، وفناء الدولة ، وهى تغيب ، وتغرب شمس وجودها أحياناً أخرى ، مرجعه إلى الشعب أو البناء البشرى وقدرته على الصمود للتحديات الطبيعية أحياناً ، أو للتحديات البشرية أحياناً أخرى . بمعنى أن شهد تاريخ الدول شعوباً عاشت وشاخت وترهلت مع مرور الوقت . وواجهت هذه الشعوب التحدى الصعب ، فما كان فى وسعها أن تبطل مفعوله ، أو أن تمتص الصدمة . عندئذ تفقدها الصدمة الوعى ، وتروح فى غيبوبة ، وتغيب فى انفاق هذه الغيبوبة ، وتغيب مع هذا الغياب الدولة وتندثر . كما شهد تاريخ الدول شعوباً عاشت وشاخت ولم تترهل ، أو تفقد وعيها مع مرور الوقت . وواجهت هذه الشعوب التحدى الصعب، وكان فى وسعها أن تمتص الصدمة ، وأن تضمحل أوضاعها إلى

حين . ثم تعاود الكرة بعد أن تتعافى من الصدمة ، أو تجدد حيويتها وتنتعش ارادة البقاء فيها، لكى تبقى الدولة وتسترد مكانها ، وهى تنتقل من حضيض الضعف والاضمحلال ، إلى قمة التفوق والازدهار .

وتجسد دولة سبأ نموذج الدولة ، التى قامت وازدهر وضع الاستقرار فى ربوعها لبعض الوقت . ثم كان ما كان من أمر انهيار سد مأرب ، الذى كان من شأنه أن يضبط الجريان ويروضه لحساب الرى مباشرة الزراعة والانتاج . ولم يكن فى وسع البناء البشرى لشعب سبأ أن يتحمل الصدمة الطبيعية . وقد تفرق شمله على أوسع مدى ، وغابت واندثرت دولته . وتجسد دولة مصر نموذج الدولة التي قامت وازدهر وضع الاستقرار فيها . وكم تعرضت لمحن فرضتها التحديات الطبيعية أحياناً ، والتحديات البشرية أحياناً أخرى . ومع ذلك كان فى وسعها أن تمتص الصدمة ، وأن تعمل بكل ما فى وسعها لكى يسترد الشعب عافيته ، ويعاود التربع على عرش مكانته من جديد . وتبقى الدولة وهى فى أعلى مكانة . وتبقى الدولة أيضاً وهى فى أدنى مكانة . ويظل ذكرها يتحدث عن وجودها ، فى ظل صفحة من صفحات التاريخ القديم ، والوسيط ، والحديث .

الدولة والنموذج المصرى المبكر:

ينبغى أن يبدأ الحديث ، الذى يتحدث عن شعب مصر ، وعن دولة مصر، اعتباراً من تاريخ ما قبل التاريخ . وصحيح أن قضى ربك فى كتاب عنده فوق العرش أن تكون مصر ، فكان النيل من أجل مصر . ولكن الصحيح أيضاً ، أن شهدت الأرض شرق النيل ، والأرض غرب النيل ، التى تتسم بصفة الصحراء فى الوقت الحاضر ، نبض حياة الناس ، وهم يعتمدون على المطر فى هذه المساحات . وعلى صعيد هذه الأرض ، وعلى المدرجات النهرية التى صنعها الجريان ، وهو يتحول من دورة ارساب إلى دورة نحت ، شواهد وأدلة تجسد هذا الوجود البشرى بداية من العصر الحجرى القديم . وتتحدث شواهد أخرى ، عن استمرار هذا الوجود البشرى ، فى العصر الحجرى الحديث .

وفى ظل قدر مناسب من المطر ، فى العصر الحجرى الحديث ، عاش الوجود البشرى الثورة الاقتصادية الأولى ، وباشر الانتاج الزراعى . ومن ثم خاض تجربة الثورة الاجتماعية ، فكان التحول من أسر متفرقة إلى توليفة مركبة

جمعت الأسر ، فى تشكيل اجتماعى مركب . وبدا هذا المجتمع مشوار الابداع الحضارى . وأسفر هذا الابداع عن معطيات متنوعة ، تنعموا بها . وهى بالقطع كانت فى جعبتهم ، وهم يغادرون أوطانهم ، فى اتجاه ضفاف النيل . وقل أن نقصان كم المطر وزيادة معدلات الجفاف الذى تضررت به زراعاتهم المطرية ، هو الذى استوجب هذا الرحيل عن أوطانهم إلى وطن جديد . ومع ذلك يجب أن نفطن إلى أن هذا الاقتراب من النيل كان بطيئاً .

وكم تأنى هذا الاقتراب الحذر ، وهم طلاب معرفة بالنهر وخواصه ، توطئه لتأمين الحياة على الضفاف . وقد استوجبت هذه الحياة على ضفاف النهر ، خوض تجربة التحول من زراعة مطرية ، إلى زراعة مروية . وفجر النيل التحدى الأعظم ، مرة ، وهو يفيض ويهدد حركة الحياة بالغرق الذى يهلك الحرث والنسل ، ومرة أخرى وهو يغيض ويهدد نقصان الماء وانخفاض منسوب الحياة ، حركة الحياة . وفى مواجهة هذا التحدى الأعظم ، انتعشت وتعاظمت قوة فعل الابداع الحضارى ، من أجل ابطال مفعول هذا التحدى ، أو من أجل إبطال قوة هذا الفعل وتطويعه .

وأفضى فعل الابداع الحضارى ، إلى دعم وتعزيز تماسك النسيج الاجتماعى ، لكى تشتد سواعد المجتمع ، وهى تشد أزر بعضها بعضاً ، على مواجهة التحدى الطبيعى والقبول به والتعامل معه . كما أفضى مشوار فعل الابداع الحضارى ، إلى ابتكار أو اختراع الوسائل المادية والأساليب ، التى وظفها المجتمع فى كبح جماح النهر عندما كان الفيضان . وفى تأمين الانتفاع بالنهر ، عندما كان الغيضان ، والأهم من ذلك كله ، أن أفضى مشوار الابداع الحضارى إلى طلب النظام ، وصياغة توليفة هذا النظام . وولادة النظام ، استجابة لارادة الشعب الذى تلاحمت لبناته ، هو الذى أفضى إلى قيام دولة مصر .

ولأن طلب النظام كان لحساب ضبط النهر ، ومواصلة هذا الضبط والتهذيب والترويض ، لحساب حركة الحياة ، كان من الضرورى أن تبقى الدولة فلا تغيب عن الساحة أبداً . ولأن ضبط النهر ، كانت له الأولوية ، وهو أمانة فى عنق النظام ، كان الحكم مركزياً ، وهو يضبط النهر بالبد اليمنى ، ويسير أمور الدولة باليد الأخرى . وكم شهدت مصر الازدهار ، وهى فى قمة

التألق ، وكم شهدت مصر التواضع ، وهى فى حضيض الاضمحلال . وتبقى دولة مصر ، وتواصل مشوار الوجود ، على الساحة السياسية فلا تغيب أبداً ما بقى النيل . واستمرت الحاجة إلى القبضة القوية التى تضبط النهر ، وهى تهذب المجرى وتصونه مرة ، وهى تروض الجريان وتسيطر على ايقاعات توزيعه وتوظيفه والانتفاع به مرة أخرى .

الدولة ومجتمع الدول :

فى الماضى البعيد ، كانت بعض الدول ، التى جاوبت طلب شعوب تمتعت بالاستقرار ، ومباشرة الانتاج الزراعى وقد تناثرت هذه الدول على أوسع مدى ، على صعيد جزيرة العالم من الصين شرقاً إلى مصر غرباً وكم من دول بادت واندثرت وغابت عن الساحة الدولية ، ودول أخرى عاشت ، ولم تندثر ، وظلت فى مكانها الجغرافى على الساحة الدولية وما كان من شأن حاجز المسافة ، أن يتيح فرص التواصل ، بين هذه الدول ، أو أن يكون نظاماً جامعاً ، يجسد مفهوم مجتمع الدول ، أو أن تنسيقاً بديعاً، يضبط ايقاعات التعامل بين الدول فى مجتمع الدول

ومع مرور الوقت من قرن إلى قرن أخر ، يشهد العالم قيام دول ، وسقوط دول . ويظل النظام الذى يفضى إلى تكوين مجتمع الدول غائباً ، عن الساحة الدولية . ومع ذلك شهدت الساحة الدولية ، أكثر من محاولة ، إقامة دولة تجاوب المنطق ، الذى كان يتحدث عن مفهوم وحدة الأرض ، ووحدة الناس ، ووحدة النظام . وقاد الاسكندر التجربة الأولى ، ودخل الرومان التجربة الثانية وخاضت الدولة الاسلامية على عهد الأمويين ، وعلى عهد العباسيين التجربة الثالثة وكان الفشل هو المصير لكل هذه التجارب ، لأن جمع الشعوب التى شهدت هذه التجارب ، لكى تملأ الحيز فى أى من هذه الدول ، كان على غير ارادتها

ومع نجاح الكشوف الجغرافية الكبرى ، التى أخرجت المارد الأوروبى من محبسه ، وأتاحت له فرص الانطلاق لكى يباشر الاستعمار الاستيطانى ، أو الاستعمار الاقتصادى ، بدأت أول خطوة فى بناء مجتمع الدول وشهد القرن السابع عشر ، والثامن عشر ، والتاسع عشر ، التواصل فى بناء مجتمع الدول

وسن القانون الذى ينظم هذا المجتمع ، وضبط ايقاعات العلاقات بين الدول فى مجتمع الدول . وكان الاستعمار والتوجهات الاستعمارية ، هى التى تنفرد بصياغة الأوضاع فى مجتمع الدول . وواصلت أوروبا التى استثمرت انتشارها وانتصاراتها على الصعيد العالمى فى القرن العشرين ، ترسيخ المنظومة التى ينتظم فى اطارها المجتمع الدولى .

وما من شك فى أن الدول المنتشرة على الصعيد العالمى ، ليست متماثلة أو متناظرة ، من حيث الملامح والخواص الجغرافية الطبيعية ، ولا من حيث السمات والملامح البشرية . ومع ذلك ، فإنها فى جملتها تتفق من حيث موضوعية المضمون الكلى لوجودها فى زمرة مجتمع الدول . ويتمثل ذلك التوافق فى ثلاثة أمور . وهذه الأمور التى تجسد توافق هذا المضمون هى :

١- الأمر الأول :

وهو الذى يتحدث عن الكيان المادى للدولة . ذلك أن لكل دولة من الدول كيان ، قوامه مساحة من الأرض . وتمثل هذه المساحة المسرح الجغرافى الخاص ، الذى يحتوى وجود الدولة . وتكتسب هذه المساحة أو هذا المسرح الجغرافى قيمته من الموقع الجغرافى فى المكان مرة ، ومما يتوفر فيه من موارد طبيعية ، ينتفع بها ، أو مصادر طبيعية بكر ، يتاح للناس التعامل معها والانتفاع بمعطياتها بصورة من الصور مرة أخرى .

ويحدد امتداد هذه المساحة ، والشكل الذى يحتوى هذه المساحة ، على المسرح الجغرافى ، والحدود السياسية المقررة . وهى حدود معترف بها دوليًا . وهى التى تمثل الاطار العام الموضوع والموثق والمتفق عليه ، ويضم الدولة . وتؤكد هذه الحدود السياسية ، الفصل الملزم ، بين الدولة وكل الدول الأخرى ، فى الجوار الجغرافى ، والاعتراف الدولى بهذه الحدود ، هو الذى يكسبها المنعة الشرعية . وهى بعد ذلك كله الاطار الحاكم لسيادة الدولة ، التى هى فى نفس الوقت سيادة لكل مواطن من مواطنى الدولة .

٢- الأمر الثانى :

وهو الذى يتحدث عن الكيان البشرى فى الدولة . ذلك أن فى كل دولة كيان بشرى ، قوامه شعب عاش ويعيش على أرضها . وهذا الشعب ، هو

صاحب ما فوق التراب ، وصاحب ما تحت التراب . وما فوق التراب حق ومصالح وأمن وأمان ، وما تحت التراب جذور وأجداد وأسلاف . وقد اكتسب الشعب على صعيد الأرض حق الوجود ، وحق السيادة ، وحق التملك ، وهو يلتمس من سيادته سيادة الدولة مثلما يلتمس من سيادة الدولة ، حقه الأصيل في السيادة .

ويعيش الشعب في الدولة ، وفي يمينه الولاء للأرض ، وهذا هو معنى الانتماء الوطني والتفاني في حب الوطن ، وفي شماله الولاء للقوم ، وهذا هو معنى الانتماء القومي ، والتباهي بشرف النسب . ويستظل الشعب بسيادة الدولة ، ويجد فيها ذاته ، ويباشر الحياة المطمئنة والاستقرار . وهو يسخر جهده وخبرته ومهاراته ومكتسباته ونشاطه العلمي ، في الوجهة التي تستغل الموارد المتاحة في الدولة . وهو الذي يكدح في الأرض ، ويفجر فيها ينابيع الخير والعطاء . وهو يعطيها من حبات العرق ، وهي في المقابل تعطيه الانتاج . وقد يكون عطاء الشعب بلا حدود ، عندما يجود بالنفس ، ويضحي بالنفس والمال والولد دفاعاً عن التراب والكرامة ، في مواجهة العدوان . وكلما تنعم الشعب بالتجانس تماسك نسيجه ، وقويت بنية الدولة ، ولا مشاكل تهدد وجودها من الداخل .

٣- الأمر الثالث :

وهو الذي يتحدث عن النظام ، الذي يحكم ويضبط ايقاعات حركة الحياة ونبضها الفاعل في الدولة . وهو الذي يجسد السلطة ، التي تحافظ وتعلي وتكفل السيادة للشعب ، والتي توفر الأمن والأمان ، وترعى مصالح الشعب . وهو الذي يتحمل مسئولية توفير الخدمات السيادية على وجه الخصوص ، حتى لو اذن للقطاع الخاص أن يشارك بشكل أو بآخر في تقديم هذه الخدمات . مثل الخدمة التعليمية والخدمة الصحية والخدمة القضائية . وهي في نفس الوقت لا تفرط أبداً ، في توفير الخدمة الأمنية ، في الداخل ، من خلال الشرطة ، والخدمة الأمنية من مخاطر العدوان ، من خلال الجيش أو القوات المسلحة .

وصحيح أن الشعب هو الذي يطلب النظام ، وهو الذي يقع اختياره على

من يوكل إليه أمر النظام . وصحيح أن الشعب هو يضع الدستور ، وهو الذى يسن القوانين . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن النظام يصبح مسئولاً ، وفى يده السلطة ، وحق اصدار الأمر ، وحق تنفيذ حكم القانون . ويكون على الشعب واجب الامتثال للسلطة ، وعليه السمع والطاعة . وعلى من توضع السلطة فى يده، وهى أمانة ، أن يتولى مسئولية علاقة الدولة بمجتمع الدول بصفة عامة ، ودول الجوار المباشر بصفة خاصة . بل قل عليه توظيف هذه العلاقة لحساب المصلحة الاقتصادية، التى تهم الشعب ، وهو يطلب من الخارج ، لكى يغطى أهم احتياجاته، أو وهو يعرض الفائض من إنتاجه على الخارج ، لكى يسوقه ، فى اطار ضبط التوازن الاقتصادى الحميد ، بين الواردات والصادرات .

هذا ، ومن شأن الاجتهاد الجغرافى أن يضع الدولة فى بؤرة اهتماماته . ويتحرى الباحث الجغرافى تقويم بنية الدول ، والكشف عن مبلغ سلامة هذه البنية ، التى تتألف من أرض ، ومن ناس ، ومن نظام حاكم . وما من شك فى أن سلامة بناء الدولة ، هو الذى يكفل الوضع الصحيح من داخلها ، والوضع الصحيح فى علاقتها بمجتمع الدول . ويشد هذا الوضع الصحيح أزر الدولة فى مواجهة المشكلات .

ومن شأن الأرض التى تقوم عليها الدولة ، أن تشد ولاء الناس ، وهى مرتع الحياة ، وهى المثوى الأخير . ومن شأن الناس أن تؤمن الايمان الذى لا يتزعزع فى حق وجودهم فى الدولة ، وفى سيادتهم وهى جزء من كل سيادة الدولة . ومن شأن النظام الحاكم أن يمسك بزمام السلطة ، وهو وسيلة الناس (الشعب) لتأكيد حقهم فى الأرض ، ولتأمين سيادتهم على الأرض ، ولترسيخ وضمان مصالحهم فى ربوع الدولة .

هكذا يضع الاجتهاد الجغرافى ، الأرض ، والناس ، والنظام ، فى بؤرة الاهتمام الجغرافى وهو يتدارس الدولة أو الوحدة السياسية ، ويعجم عودها ، ويقوم وضعها فى عالم السياسة . بمعنى أن يتحرى الاجتهاد الجغرافى هذه الأبعاد الثلاثة المتداخلة فى بناء الدولة أو الوحد السياسية . ولا يجوز اسقاط أو اهمال ، أو استبعاد أى بعد من هذه الأبعاد الثلاثة ، لأنه يعنى فيما يعنى أن يتنحى الباحث فى الجغرافية السياسية عن آداء مهمته .

الفصل الأول

الأرض والتـراب

المقومات الطبيعية للدولة

- تمهيد .
- الموقع الجغرافى .
- المساحة .
- الشكـل .
- الحدود السياسية .

الفصل الأول

الأرض والتراب

المقومات الطبيعية للدولة

تمهيد :

تكون الدولة أى دولة ، أو قل تقوم ويتأتى وجودها كوحدة سياسية فى اطار مجتمع الدول ، على مساحة من الأرض . وتمثل هذه المساحة من الأرض المسرح الجغرافى ، بكل ما يتمتع به من خواص ومواصفات وملامح ، تتحدث عن الواقع الطبيعى الكائن على هذا المسرح . ويكشف الحديث عن هذا الواقع الطبيعى فى المكان والزمان ، عن المقومات الطبيعية للوحدة السياسية ، وهى الأساس أو القاعدة ، التى يبتنى عليها وجود الدولة . وهى فى نفس الوقت، المقومات الطبيعية للمسرح الجغرافى ، الذى يشهد وجود الناس ، ويضبط قوة فعل أنشطتهم واستخدامات الأرض .

وينبثق كنة وماهية هذه المقومات وجوهرها الأصيل ، الذى يتحدث عن المنظور الجغرافى الطبيعى السائد على أرض المسرح الجغرافى ، مثلما تنبثق تفاصيلها الجوهرية الدقيقة ، من صميم الدراسة الموضوعية للجغرافية الطبيعية وحسن التدقيق فى موضوعية هذه التفاصيل . بمعنى مسئولية الباحث الجغرافى عن دراسة الأرض ، التى تقوم عليها الدولة المعنية . ولا هم له أهم من حسن الالمام وتدارس أو تعقب وتحليل ، كل الخصائص الجغرافية الطبيعية التى تميزها، ويتحدث عنها الواقع الجغرافى الطبيعى السائد فى المكان والزمان . بل ينبغى أن تكون هذه الدراسة على المحاور الآتية :

١- تستهدف الدراسة على المحور الأول ، تحليل شامل للموقع الجغرافى ، وكيف يمثل بعداً مهمًا فى تشكيل الشخصية الجغرافية للدولة من ناحية ، وفى تيسير علاقة الدولة بمجتمع الدول فى الجوار الاقليمى ، أو على الصعيد العالمى من ناحية أخرى .

٢- تستهدف الدراسة على المحور الثانى ، تقويم مساحة الأرض ، وهى

المسرح الجغرافى ، لوجود الدولة . ومن شأن هذا التقويم أن يكشف عن قيمة الموارد المتاحة والمصادر البكر فى الحساب الاقتصادى ، وعن قيمة الموقع فى الحساب الاستراتيجى ، ومبلغ القوة أو الضعف ، فى مواجهة العدوان .

٣- تستهدف الدراسة على المحور الثالث ، تقويم الشكل العام الذى يحدد امتداد مساحة الدولة على مسرحها الجغرافى ويحتويها . ومن شأن هذا التقويم أن يكشف عن تحلى هذا الشكل العام ، بالضعف فى المنعة الاستراتيجية أحياناً، أو أن يكشف عن تحلى هذا الشكل بالقوة فى المنعة الاستراتيجية أحياناً أخرى ، والفرق كبير بين دولة تؤمن فيه الأطراف القلب ، ويحمى القلب هذه الأطراف ، فى اطار منعة استراتيجية مناسبة ، ودولة أخرى تتداخل فيه الأطراف فى القلب ، أو يتداخل القلب فى الأطراف بشكل يفضى إلى تدنى فى جدوى المنعة الاستراتيجية .

٤- وتستهدف الدراسة على المحور الرابع ، تحرى الحدود التى تحدد أبعاد الشكل الجامع لمساحة الدولة ، وكيف توضع بالاتفاق مع دول الجوار ، وكيف تكتسب المنعة الشرعية بموجب هذا الاتفاق بين الأطراف المعنية كما يتحرى توظيف بعض الظاهرات الطبيعية أحياناً ، لكى يكسب الحد منعة طبيعية تشد أزر المنعة الشرعيـة ، أو تتحـرى توظيف بعض الظاهرات البشرية أحياناً أخرى ، لكـى يكسب الحد منعة بشرية تساند المنعة الشرعية ويكون ذلك مدخلاً مناسبـة لتقصى مسألة سؤ ترسيم الحدود ، وما يؤدى إليه من مشكلات بين الدولة ودور الجوار الجغرافى .

ويكون الدراسة على هذه المحاور الأربعة موضوعية بكل المقاييس وهى تشمل كل تداعيات الواقع الطبيعى ومبلغ تأثيرها المباشر أو غير المباشر فى تقويم أوضاع وخواص الأرض ، وهى المسرح الجغرافى لوجود الدولة . وما من شك فى أن هذا التقويم الجغرافى ، الذى ينبنى على الواقع الجغرافى الطبيعى ولا ينشأ فى فـراغ ، يسعف الباحث الجغرافى ، وهو يتدارس كيف يؤثر هذا التقويم ، على كيان الوحد السياسية اقتصادياً واجتماعياً ، وبالتالى سياسياً ، ويكون هذا التحليل والتقويم الموضوعى ، مقدمة منطقية ، تعلن أو تعبر عن قدرات الدولة على استخدام الأرض واستغلال الموارد المتاحة ، عن احتمالات

الكشف عن المصادر البكر والتعامل معها لحساب التنمية ، من أجل تحسين مستويات المعيشة وتعظيم القدرة الاقتصادية للدولة ، وهى تحدد مكانتها ضمن الدولة الغنية ، أو وهى تعيش مكانتها ضمن الدول النامية .

وعرض وتدارس مقومات الدولة الطبيعية ، وهى تتحدث عن المسرح الجغرافى ، يستوجب الحديث عن بعض الأمثلة والنماذج ، التى نلتقطها من دول ووحدات سياسية على صعيد العالم ، ومن خلال هذه النماذج والأمثلة ، تتاح القدرة على فهم واستيعاب قيمة أو جدوى كل عنصر من عناصر هذه المقومات ، وهى تدعم الوجود المادى للدولة . وفى وسع هذه الدراسة على كل حال ، أن تصور المقومات الطبيعية الأمثل ، الذى يحتوى الدولة أو الوحدة السياسية ، فى المكان والزمان . وتتمثل هذه المقومات الطبيعية ، التى يبتنى عليها وجود الدولة ، وتتحدد مكانتها السياسية فى مجتمع الدول فيما يلى :

١- الموقع الجغرافى :

معلوم أن موقع الدولة الجغرافى ، هو الذى يضعها فى قلب حركة الأحداث السياسية ، تؤثر فيها وتتأثر بها أحياناً ، وهو الذى يضع الدولة على الهامش البعيد عن مسرح الأحداث السياسية ، تستمع إليها عن بعد ، ولا تكاد تتأثر بها أحياناً أخرى . ومن ثم تتأتى دراسة الموقع الجغرافى فى مقدمة المقومات الطبيعية للمسرح الجغرافى ، وهى تتقصى أهم الخصائص والأوضاع ، التى تتأثر بها الدولة . وقل يكون للموقع الجغرافى وزن وأهمية ، تنعكس آثاره المباشرة على وجود الدولة ، وعلى الدور الفاعل الايجابى أحياناً ، أو السلبى أحياناً أخرى ، وهو الذى تسهم به بالنسبة لكيانها المادى من ناحية ، أو بالنسبة لعلاقاتها مع الدول الأخرى من ناحية أخرى .

ويؤكد الاجتهاد الجغرافى على أن هذه الدراسة الموضوعية ، تتحرى حسن وصدق وموضوعية تقويم الموقع الجغرافى للدولة . ويكون ذلك على اعتبار أن هذا الموقع الجغرافى يؤثر بشكل أو بآخر ، على وجود الدولة ، وعلى سلوكها السياسى ، وهى عضو فاعل فى مجتمع الدول . بل قل بثقة أن من شأن موقع الدولة الجغرافى ، أن يحدد مسارات دورها الايجابى أحياناً ، أو دورها السلبى

أحياناً أخرى ، فى محال العلاقات الدولية المتوترة فى الحرب ، أو فى مجال العلاقات الدولية الدافئة فى السلم .

وهناك بعد ذلك كله تداعيات يفرضها الموقع الجغرافى ، وهو يشارك فى تشكيل الشخصية الجغرافية للدولة ، وهى تتحلى بالانفتاح ولا تتخوف منه أحياناً ، أو وهى تتشبث بالانغلاق وتحتمى به أحياناً أخرى . والفرق كبير بين دولة تعيش الانفتاح وتجنى ثمراته ومعطياته ، ودولة أخرى تعيش الانغلاق وتتقوقع ، وتغيب عنها مكتسبات الانفتاح اقتصادياً واجتماعيًا وحضارياً . ومعظم الدول فى الموقع الجغرافى الداخلى المغلق الذى يحرمها من الانفتاح على المسطحات المائية ، يغيبها موقعها الجغرافى عن الساحة السياسية المفتوحة على الصعيد العالمى . وتكون الفجوة الفاصلة بين دولة فى موقعها المغلق وفى انغلاقها ، ودول أخرى تعيش الانفتاح ، كبيرة بكل المقاييس السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ومن شأن الاجتهاد الجغرافى ، وهو يتصدى لهذه الدراسة الموضوعية الهادفة، ألا يتصور أن دراسة الموقع الجغرافى مقصود منها مجرد التحديد المكانى، الذى يربط بين الدولة فى مكانها فى جانب ، وبعض المعالم المعينة فيما حولها فى جانب آخر ، كما يجب ألا يتصور أن دراسة الموقع الجغرافى ترتبط فقط بتحديدات فلكية ، تحدد أوضاع وامتداد أرض الدولة بالقياس إلى خطوط الطول ودوائر العرض . ولكن الحقيقة الصحيحة ، التى تستهدفها الجغرافية السياسية ، وهى تتدارس الموقع الجغرافى للدولة ، تبدو بعيدة كل البعد عن مجرد الوصف أو التصوير ، قريبة كل القرب من التقويم والتقدير وحساب الجدوى لوضع الدولة فى موقعها الجغرافى .

وتفضى هذه الحقيقة الصحيحة ، إلى ضرورة الاهتمام الجغرافى بدراسة الموقع الجغرافى وتحليله تحليلاً مثمراً ، متابعة هذا الموقع ووضعه فى المكان الجغرافى من زوايا وجوانب معينة . ومن يكون فى وسع الباحث الجغرافى تقصى وتوضيح القيمة الفعلية له . ويستوجب ذلك على كل حال ، وضع اعتبارين فى تقدير الباحث ، وهو يقدم على هذه الدراسة . وقل أن بهذين الاعتبارين تتحقق له ، وليس بغيرهما القدرة على تحرى القيمة الفعلية للموقع

الجغرافى وتداعياته . ويكون ذلك كله ، وفق الأسلوب والمنطق الموضوعى ، الذى يجاوب أهداف الجغرافية السياسية ، ومجالات البحث فيها .

ويتحدث **الاعتبار الأول** ، عن المفهوم المتغير وغير الثابت لقيمة الموقع الجغرافى وتداعياته من عصر إلى عصر آخر ، ومن ظروف معينة إلى ظروف معينة أخرى . بمعنى أن الموقع الجغرافى يكون وضعه ثابتاً فى المكان ، وتكون قيمته وتداعياته متغيرة فى الزمان . وهذا معناه أن يكون الادراك الجغرافى لقيمة الموقع الجغرافى وتداعياته للدولة وهى فى مكانها الجغرافى الثابت ، ادراكاً مرناً ، وهو فى صحبة دواعى التغيير فى القيمة . ومن ثم يكون هذا التقويم الجغرافى للموقع منسجماً مع كل العوامل وقوة فعلها المتغير ، الذى يؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على قيمة الموقع الجغرافى ، وتداعياته على وضع واهتمامات الدولة .

هكذا يدرك الاجتهاد الجغرافى معنى ومغزى تدارس قيمة الموقع الجغرافى للدولة ، وهى قيمة متغيرة من عصر إلى عصر آخر . وقد تتعاظم قيمة الموقع الجغرافى لدولة من الدول تعاظماً ، يزج بها فى قلب ساحة السياسة الدولية بارادتها أو بغير ارادتها فى عصر ، وقد تتدنى قيمة الموقع الجغرافى لنفس الدولة تدنياً ، يبعدها عن ساحة السياسة العالمية ، بارادتها أو بغير ارادتها فى عصر آخر . بمعنى يكون التغير فى قيمة الموقع الجغرافى للدولة مسئولاً ، وهى فى الصورة السياسية الفاعلة على الساحة ، أو وهى مستبعدة عن الصورة السياسية الفاعلة على الساحة العالمية .

ويتنى هذا التغير فى قيمة الموقع الجغرافى ، وهو يجاوب قوة فعل متغيرات واردة أو مرتقبة على الساحة السياسية . وترتبط هذه المتغيرات ، ارتباطاً وثيقاً ، بجملة معايير وأحداث تؤثر على خواص وطبيعة العلاقات المكانية بين الدول فى مجتمع الدول . كما ترتبط أيضاً بمتغيرات وتداعيات تحدد العلاقة بين الدولة فى مكانها الجغرافى ، ومراكز الثقل السياسية ، والاقتصادية ، والحضارية فى العالم ، وهى قابلة لأن تتغير من عصر إلى عصر آخر .

هكذا يستوعب الاجتهاد الجغرافى جيداً ، معنى أن يكون التقويم الحقيقى والمناسب للموقع الجغرافى لأى دولة ، تقويماً اعتبارياً يناسب أوضاع

العصر . وقل أنه تقويم قابل للتغيير ، و.. في صحبة تصور شامل لكل دواعي هذا التغيير في القيمة وفي التداعيات . وفي وسع الاجتهاد الجغرافي ، أن يعرض بعض الأمثلة والنماذج ، التي نتبين فيها ، التعبير الكلي ، لما تعنيه القيمة الفعلية المتغيرة للموقع الجغرافي من عصر إلى عصر آخر .

وفي النموذج الأول ، نشير إلى الفرق الكبير ، بين القيمة الفعلية لموقع الجزر البريطانية الجغرافي المتواضع في العصور الوسطى وبدايات عصر النهضة ، وقت أن كانت معظم وأهم مراكز الثقل في السياسة والاقتصاد ، والحضارة ، تتمثل وتنتشر على صعيد الجنوب الأوروبي المطل على البحر المتوسط ، وقيمة موقعها الجغرافي المتعاظم بعد كل المتغيرات والتداعيات والتحولات ، التي انقلبت بموجبها مراكز الثقل المشار إليها على صعيد الغرب الأوروبي المطل على الأطلنطي .

وقل أن الجز البريطانية ، كانت مجرد جزر ، تقع جغرافياً على هامش الأرض ، التي تدخل بالكاد في نطاق المعرفة الجغرافية ، لا أكثر ولا أقل . وكان وضعها في ميزان السياسة ، والاقتصاد ، والحضارة متدنياً إلى أدنى الحدود . ولكن التحول والتغيير ، الذي أفضت إليه الكشوف الجغرافية الكبرى ، وحركة الابحار في المحيط الأطلنطي على المحور الطولي ، وعلى المحور العرضي ، وحددت كل النتائج التي أفضى إليها الخروج الأوربي والانتشار والانتصار على الصعيد العالمي ، عظم قيمة الموقع الجغرافي للجزر البريطانية . بل قل باتت بموجب هذا التغيير في قيمة الموقع الجغرافي ، صانعة الأحداث السياسية ، وهي تلعب دوراً بارزاً ومؤثراً في دنيا السياسة والاقتصاد . كما استوجب هذا التعاظم في أن وضعت بريطانيا بصماتها في صياغة الاستراتيجية العالمية .

وقبل الكشوف الجغرافية الكبرى ، التي كشفت النقاب عن الأرض الأمريكية ، والتي كشفت النقاب عن طريق العبور البحري من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهندي ، غابت الجزر البريطانية في موقعها الجغرافي عن أي سيناريو من سيناريوهات السياسة على الساحة العالمية . وأصبحت الجزر البريطانية التي تغيرت قيمة موقعها الجغرافي ، هي التي تقوم بدور البطولة ، في أي سيناريو من سيناريوهات السياسة على الساحة العالمية، في حالة الحرب، أو في ظل السلام.

وتجلى ذلك فى أكثر من صورة ، وهى تدعم الاستعمار الاستيطانى ، أو وهى تباشر الستعمار الاستراتيجى ، أو هى تسيطر على امبراطورية لا تغيب عنها الشمس على الصعيد العالمى .

وفى النموذج الثانى ، نورد فيه الفرق الكبير ، بين قيمة متغيرة لموقع مصر الجغرافى من عصر إلى عصر آخر ، ومن ظرف إلى ظرف آخر . وكانت مصر يوماً فى الماضى البعيد ، ولمدة طويلة ، مركز الثقل الرئيسى ، وحجر الزاوية فى دنيا السياسة والاقتصاد والحضارة . وكم لعبت بموجب هذا الموقع الجغرافى دورها ، وكانت جسر العبور التجارى العظيم بين عالم المحيط الهندى فى جانب ، وعالم البحر المتوسط فى جانب . بل قل كانت مصر بموقعها الجغرافى واسطة العقد فى موقع جغرافى حاكم ، امتلكت ناصيتة الدولة الرومانية يوماً ، وامتلكت ناصيته الدولة الاسلامية الكبرى يوماً آخر . ولم يكن غريباً – آنذاك – أن تحتل مصر الموقع الجغرافى الحاكم ، الذى فى وسعه أن يضع فى أيديها زمام التحكم .

وبعد الخروج الأوروبى المحموم ، ومباشرة الكشوف الجغرافية الكبرى ، والنجاح فى العبور البحرى من المحيط الأطلنطى عبر رأس الرجاء ، إلى المحيط الهندى ، تأتت التغيرات التى تحول بموجبها موقع مصر الجغرافى من مكانته العالية فى القمة ، إلى قيمة مدنية فى الحضيض . وقل افتقدت مصر بموجب هذا التغير فى قيمة الموقع الجغرافى ، الميزة النسبية التى تمتعت بها ، ولم تعد جسراً يؤمن العبور التجارى بين الشرق والغرب . وكان من تداعيات هذا التغير فى قيمة موقع مصر الجغرافى تفسير كاشف ، يكشف عن سناريو الضعف والاضمحلال فى عالم السياسة والاقتصاد والحضارة . وسجلت صفحات التاريخ معنى ومغزى هذا الذى انزل مصر من مقعد العز والازدهار ، وأجلسها فى مقعد الضعف والاضمحلال .

ثم تأتى فى القرن التاسع عشر ، حفر قناة السويس ، وهو الذى أنهى دواعى الاضمحلال ، وهيأ لقيمة الموقع الجغرافى أن تضع مصر أقدامها على بدايات طريق الازدهار . بمعنى أن عادت قيمة الموقع الجغرافى إلى ما كانت عليه ، وهى تحتل قلب القلب من جزيرة العالم (آسيا وأوروبا وأفريقية) من

جديد . وصحيح أن هذا التغير فى قيمة الموقع الجغرافى أعاد مصر ، لكى تشارك فى أى سيناريو من السيناريوهات على الساحة السياسية . ولكن الصحيح أن التخوف من قيمة الموقع الجغرافى الحاكم ، الذى فى وسعه أن يؤهلها لكى تتحكم ، هو الذى فرض عليها الاستعمار الأوروبى ومحاولات تقليم أظافرها . كما يفسر ذلك أيضاً اختيار فلسطين وتحفيز الصهيونية العالمية لكى تحتل ما احتلته من أرض فلسطين ، وهى حريصة على اجهاض أى سيناريو ، يمكن أن يوظف قيمة الموقع الجغرافى لمصر لحساب التحكم فى العبور البرى والبحرى ، بين الشرق والغرب .

وهكذا يكون معنى المرونة فى تقويم الموقع الجغرافى ، والحكم على تداعياته فى دنيا السياسة . وهكذا تكون مفاهيم القيمة الفعلية المتغيرة للموقع الجغرافى فى أى سيناريو من السيناريوهات ، التى تتحدث عن الوضع السياسى لدولة من الدول . وقل أن قوة فعل وتداعيات هذا التغيير فى قيمة الموقع الجغرافى ، أمر حيوى بالغ الحساسية . بل قل أنه التغيير الذى يتأثر به وضع الدولة ، ويتحدد بموجبه الوزن السياسى فى زمرة المجتمع الدولى ، أو فى مباشرة العلاقات الدولية مع مجتمع الدول .

ويتحدث **الاعتبار الثانى** عن مسألة تقويم العلاقة المكانية بين الدولة فى موقعها الجغرافى فى جانب ، ومسطحات البحار والمحيطات ، والأذرع المائية ، التى تتوغل فى كتل اليابس فى جانب آخر . وينبغى أن يوضع فى هذا الاعتبار حجم كثافة حركة الابحار التجارى فى هذه المسطحات المائية ، وهى خدمة اقتصاديات مجتمع الدول ، وحركة التجارية الدولية . وما من شك فى أن هذا التقويم الموضوعى ، يكون مفيداً وضرورياً ، وهو يدعم رؤية الباحث الجغرافى للموقع الجغرافى وتقويمه ، واستشعار تأثيره المباشر على مكانة الدولة .

وفى اطار هـذا التقـويم ، يكون فى وسع البـاحث الجغرافى أن يتحرى الفرق ، ويميز بين دول ووحدات سياسية قارية مغلقة ، لا تشرف بساحل أو بجبهة بحرية على المسطح المائى فى جانب ، ودول ووحدات سياسية منفتحة لها سواحل وجبهات بحرية ، تطل على المسطح المائى ، وتجد عن طريقها وسيلة الاتصال المباشر والحركة المرنة وامكانيات الاشتراك الحر ، فى حركة

الملاحة البحرية ، أو فى الابحار التجارى فى جانب آخر ، من شأن هذا التمييز بين دول مغلقة ودول منفتحة ، أن يكسب الباحث الجغرافى ، قدرة التعرف على أنماط التوجه الجغرافى ، واحتمالات تباين تداعياته على وضع الدولة فى موقعها الجغرافى .

ويسعف هذا التمييز بين دول تستشعر الاختناق فى موقعها المغلق ، ودول تمتلك كل فرص الانطلاق الحر ، فى موقعها المنفتح ، فى تحرى تداعيات تتفاوت وهى تؤثر على الوضع السياسى لكل منهما . ومن ثم يصبح فى وسع الباحث الجغرافى أن يفسر التوجه السياسى الذى تنتهجه الدولة ، أو أن يحلل تصرفاتها فى المجال الدولى . قل فى وسع الباحث الجغرافى عندئذ أن يمتلك القدرة على الحكم على قيمة الموقع الجغرافى للدولة وتداعياته ، من وجهة النظر الاستراتيجية ، وعلى سياسة الدولة ووضعها ، فى ميزان القوى على المستوى الاقليمى مرة ، وعلى المستوى العالمى مرة أخرى . بل قل فى وسع الباحث الجغرافى أن يباشر ويعلن هذا الحكم ، من خلال نظرية موضوعية تبتنى على تحرى العلاقة ، بين الموقع الجغرافى للدولة ، ومراكز الثقل الاقتصادية والسياسية فى العالم كله .

هذا ، ويمكن أن نتفهم كل هذه الحسابات ، وأن نسبر غوارها ، على ضوء حسن اختيار النموذج ، الذى يتدارس العلاقات المكانية ، التى كانت تحكم فى الماضى سياسة الاتحاد السوفيتى ، قبل أن تتفكك أوصاله ، وتحكم فى الوقت الحاضر سياسة روسيا الاتحادية . وقل أن هذه الدراسة ، هى التى تكشف للباحث عن التوجيه الجغرافى للدولة ، وهو يصور سياسة وأسلوب العمل السياسى ، الذى تحرت بموجبه الوصول بشكل أو بآخر ، إلى المياه الدفيئة ، واسقاط حاجز الاختناق فى الموقع الجغرافى الداخلى المغلق فى قلب جزيرة العالم . بل قل كان أن تبنت هذه الدولة سياسة التوسع فى كل اتجاه على أمل الخروج من طوق الانغلاق ، وامتلاك حق الحركة الحرة والانطلاق من عزلة قارية ، والاسهام بنصيب أكبر فى الابحار التجارى ، وحصة أعظم فى التجارة الدولية .

ويكشف النموذج الآخر ، الذى نلتقطه من وسط أوروبا ، عن تفسير

سليم ومنطقى ، يفسر تحلى المانيا فى موقعها الجغرافى بالعدوانية ، التى زجت بها فى أتون الحربين العالميين الأولى والثانية فى النصف الأول من القرن العشرين . ذلك أن موقع المانيا الجغرافى ، بين القوتين الكبيرتين ، **البرية المنغلقة** ويمثلها روسيا القيصرية ، أو الاتحاد السوفيتى السابق بعد الثورة الشيوعية فى جانب ، **والبحرية المنفتحة** ، وتمثلها دول الاستعمار بريطانيا وفرنسا فى جانب آخر ، كان يضعها فى موضع الاحساس بالخطر على ذاتها . بمعنى أنها تحتل الأرض ، التى قد تشمل وتشهد الصراع فيما بين القوة البرية وهى تبتغى الخروج من محبسها فى الموقع الجغرافى المغلق ، والقوة البحرية ، وهى تبتغى الابقاء على القوة البرية حبيسة فى مكنها الجغرافى ، وحرمانها من حركة الانطلاق فى المياه الدفيئة . ومن ثم كانت تتحلى بالروح العدوائية ، وتسعى بكل ما فى وسعها ، إلى أبعاد خطر معركة الالتحام بين هاتين القوتين عن أرضها . بل قل كانت المانيا حريصة على أن تدور المعركة على أرض جيرانها ، وليس على أرضها . ومع ذلك خاب ظن المانيا فى الحرب العالمية الثانية ، وشهدت أرضها دمار الحرب بالفعل فى الحرب العالمية الثانية .

وهكذا تكون اسرائيل فى موقعها الجغرافى ، وهى تحس بأنها اغتصبت الأرض ، وأنها بموجب هذا الاغتصاب تعيش فى اطار الرفض والكراهية المطلقة من الأمة العربية . وما كان فى وسعها فى هذا الوضع ، وفى هذا الموقع الجغرافى ، إلا أن تتحلى بالعدوانية والسلوك العدوانى . ولا تستهدف هذه العدوانية الاسرائيلية التى استوجبها الموقع الجغرافى ، شيئاً أهم من أبعاد خطر أى معركة حربية مع الدول العربية عن أراضيها . ويتجلى ذلك بكل الوضوح ، وهى التى تأخذ فى أى حرب بزمام المبادرة ، وهى تتعجل وضع المعركة اعتباراً من الساعات الأولى على أرض خصومها ، فيما حولها من الشرق أو من الجنوب . وفى مقابل الخوف الاسرائيلى من جيرانها ، وهى التى اغتصبت الأرض منهم ، يكون التحلى بارادة العدوان هو وسيلتها للدفاع ، ووضع سلوكها السياسى العدوانى موضع التنفيذ . وهل ننسى كيف اتخذت اسرائيل من اغلاق خليج العقبة الذى أعلنته مصر سنة ١٩٦٧ موقفها ، مصر وهى تحاول أن تحرمها من حرية الابحار فى البحر الأحمر وما ورائه ؟ وهل ننسى

كيف كان الرد السريع الذى أفضى إلى احتلال سيناء ، وما كان من أمر هزيمة سنة ١٩٦٧ ؟

وهناك نماذج كثيرة أخرى ، لدول تعيش وتباشر حياتها وسيادتها فى المواقع الجغرافية المغلقة . وقل أنها تعانى من حرمانها من الوجود الحر على الساحة البحرية ، والأخذ بنصيب مناسب من التجارة الدولية ، الا من خلال السماح لها بالمرور البرىء فى أرض دولة من دول الجوار . ويكون هذا السماح بشروط ينبغى أن تقبل بها لكى يتأتى حق المرور . والويل كل الويل لو تعذر عليها هذا المرور لسبب أو لآخر . والويل كل الويل لو اتخذت من العدوان ، سبيلاً للمرور من موقعها الجغرافى المغلق ، فى أرض دولة من دول الجوار . بل قل فى نهاية المطاف أن الدولة فى موقعها الجغرافى المغلق ، تدفع الثمن فادحاً من وراء هذا الوضع ، الذى ينتقص من الحق المطلق ، فى استشعار الأمن الاقتصادى .

وفى ضوء هذين الاعتبارين ، ندرك كيف يلعب الموقع الجغرافى وقيمته الفعلية دوراً مؤثراً فى وضع الدولة ، وفى سلوكها السياسى ، وهى جزء من كل مجتمع الدول . وتمعن فى موقع مصر الجغرافى وتبين ماذا يعنى ، وكيف كانت ، وكيف تكون تداعياته . وصحيح أن مصر تحتل الموقع الجغرافى الحاكم الذى يوفر لها فرص أن تحكم وتتحكم فى حركة المرور بين الشرق والغرب . وصحيح أن المرور فى قناة السويس ، عظم قيمة هذا الموقع الحاكم ، وقدرة مصر على أن تحكم وتتحكم . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن لو تحكمت مصر فى حركة المرور البرى ، لحق عليها وليس لحسابها غضب العالم كله ، وهو صاحب حق فى المرور البرىء .

وهكذا تدرك كيف يفرض الموقع الجغرافى الحاكم مهارة فى توازن بديع بين سيادة من حقها أن تكون فى جانب ، ومرور برئ فى قناة السويس من حقه أن يتأتى فى جانب آخر . وقل فرض ويفرض هذا الموقع الجغرافى أن تتحلى مصر بمهارة وحسن استثمار الانفتاح على العالم كله من حولها ، وهى فى قلب القلب من جزيرة العالم ، ويعبر أراضيها حوالى ٨٥٪ من حجم التجارة الدولية . ولا سبيل أبداً إلى شئ من العزلة أو الانغلاق ، وهى فى محور أعظم

للمواصلات والاتصالات . وكأن قيمة الموقع الجغرافى لمصر هو الذى فرض ويفرض عليها الانفتاح ، وفرض ويفرض عليها منطق الأخذ والعطاء . وكم زج بها هذا الموقع الجغرافى فى مشكلات . وما كان من شأن الصحراء على أطراف مصر ، وهى تحدق بقلب مصر النابض ، ومركز الثقل فيما حول النيل، أن تمثل اطاراً أو ستاراً يتحقق بموجبها عزلة أو تقوقعاً فى الموقع الجغرافى الحاكم .

ومهما يكن من أمر هذين الاعتبارين ، فإن حسن تقويم الموقع الجغرافى ، وحساب تداعياته وهى تؤثر وضع الدولة ، يتطلب قدراً كبيراً من المهارة الجغرافية ، فى تحرى هذه القيمة الفعلية فى اطار حساب جيد وقياس سليم لثلاث أبعاد معينة . ويمكن القول أن كل بعد من هذه الأبعاد ، من شأنه أن يكسب الباحث الجغرافى القدرة على تقويم وضع الدولة ، وتقدير وزنها السياسى وتحديد مكانتها فى مجتمع الدول ، وهو يحكم على العلاقة بين الدولة فى موقعها الجغرافى ، وبين :

١- مراكز الثقل الحضارية والاقتصادية والسياسية فى العالم .

٢- مسطحات البحار والمحيطات ، وكثافة حركة الابحار التجارى .

٣- مساحات الأرض ، التى يحتمل أن تشهد الصراع المسلح فيما بين القوى الكبرى .

وما من شك أن نجاح الباحث الجغرافى فى تحرى حساب هذه الأبعاد وحسن تقدير تداعياتها ، هو الذى يفضى إلى نجاح حقيقى فى تقويم جغرافى سليم لموقع الدولة الجغرافى ، معناه ومغزاه . كما يفضى بالضرورة إلى رصد وتسجيل الوزن السياسى والمكانة الاستراتيجية للدولة ، وهى فى موقعها الجغرافى جزء من كل مجتمع الدول .

مساحة الدولة :

من شأن أى مجتمع أن يكون وتترابط أوصاله ، وتتجمع لبناته ، على صعيد مساحة من الأرض ، لكى تكون هذه المساحة هى المسرح الجغرافى لقيام الدولة. وكأن دور المجتمع الشعب أو الأمة ، هو الذى يفرض وجوده ،

وهو الذى يحدد مساحة الأرض فى حوزته . ومن ثم تبدأ مراحل النمو الذى يفضى إلى قيام الدولة أو الوحدة السياسية . وتتمركز حيازة الأرض والسيطرة عليها فى البداية حول موقع جغرافى معين ، أو مجموعة مواقع جغرافية متعددة ومتقاربة . ويمثل هذا التمركز النواة أو البنية ، التى تتأصل فيها الرغبة ، وتتمحور حولها الارادة ، وتبدأ منها خطوات خلق أو نشأة الدولة أو الوحدة السياسية ، فى المكان والزمان .

وقل أن النواة أو مجموعة النوايات تكون ، هى مركز الاشعاع الروحى والمعنوى ، وهى منطلق الطموح والتطلع ، الذى يلتمس أو يستوجب بناء وقيام الدولة . وقد يستهدف المجتمع توسيع مساحة الدولة ، والربط بين النوايات أحياناً، أو يباشر المجتمع اضافة كل مساحة ، يكتمل بموجبها الوجود المادى للدولة ، والمجال الحيوى المناسب ، الذى يجاوب أهدافها وتطلعاتها . ويتكامل هذا النمو ، ويباشر المجتمع توسيع المساحة أو حيازتها ووضع اليد عليها فى كثير من الأحيان ، قبل أن يولد النظام الذى يعلن عن قيام الدولة . ومع ذلك قد يولد النظام أحياناً ، ويشترك بشكل أو بآخر فى توسيع مساحة الدولة وترسيخ السيادة عليها . ويفلح هذا النمو الأفقى ، الذى يلملم المساحة المناسبة ، التى تحقق بالفعل ، أبعاد المجال الحيوى للدولة .

وما من شك فى أن عوامل كثيرة ، ودواعى متعددة ، وهى جغرافية طبيعية أو بشرية أحياناً ، أو وهى تاريخية أحياناً أخرى ، تشترك فى نشأة وصياغة النواة أو مجموعة النوايات ، التى يولد من رحمها الاجتماعى كل الخطط ، التى تلملم شمل الناس ، وتجمع شمل المساحات التى تقوم عليها وتتألف منها الدولة . وتفسر هذه العوامل مرة أخرى ، أو تبرر وتعلل من بعد ذلك كله ، امكانات وتوجهات التوسع الأفقى على صعيد الأرض ، الذى ينتهى إلى ترسيخ حق حيازة الأرض ، والذى يحمل النظام الحاكم ، مسئولية تأمين هذه السيادة على كامل مساحة الدولة .

وفى وسع الباحث الجغرافى ، من خلال دراسات موضوعية ، تشمل وتتحدث عن نمو وتكوين أو نشأة وقيام مجموعة من الدول ، على الساحة السياسية فى أنحاء العالم ، أن يتعرف على مبلغ التنوع الشديد ، فيما يفسر أو

يبرر قيام هذه الدول مرة ، أو أن يعلل دواعي مراحل توسيع مساحات الأرض التى تقوم عليها الدول مرة أخرى . ويكون وكأن الباحث الجغرافى يسأل عن دواعى قيام الدولة أحياناً ، أو عن دواعى انهيار واختفاء الدولة أحياناً أخرى . بمعنى أن يكون فى وسع الباحث أن يتعقب ويتحدث عن دواعى قيام الدولة مـرة ، وأن يتعقب ويتحدث عن دواعى انهيار الدولة مرة أخرى .

وقيام الدولة ، هو نتيجة حتمية لعامل أو لجملة عوامل ، تهيئ الأوضاع والظروف المناسبة لقيام الدولة . وتبتنى قوة فعل هذا العامل أو هذه العوامل على واقع معين ، يكون وكأنه يوجه ويطلب ويدعو بالالحاح ، لكى تكون الدولة . وقل أن هذا الواقع ، هو الذى يكسب الدولة قـوة وجـودها ، وهو الذى يشـد أواصر الترابط ، بين عناصر تكوين الدولة ، وهى الأرض ، والناس ، والنظام . بل قل أن هذا الواقع ، هو الذى يفقد قوة فعله أحياناً فى مواجهة متغيرات وتحديات ، إلى الحد الذى يفضى إلى تفكك أوصال الدولة وانهيارها ، لكى تختفى عن الساحة السياسية . وتذكر ماذا كان من أمر سقوط المذهب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى السابق ، وكيف أفضى إلى تفكك هذه الدولة العظمى . وتذكر مرة أخرى ، كيف كان الفراغ السياسى ، وكيف ولدت من تحت عباءة هذه الدولة العظمى ، مجموعة دول مستقلة ، لكى تشغل هذا الفراغ .

وليس من الضرورى أبداً ، أن يتفوق أو أن تتعاظم قوة فعل واقع معين ، وأن يتحمل وحده مسئولية وجود وقيام دولة . وقل تتضافر دواعى ومبررات كثيرة ، ويشترك أكثر من واقع ، فى صياغة وتجهيز المناخ والظروف والملابسات ، التى تدعو بكل الالحاح لقيام دولة . بل قل تتضافر دواعى ومبررات ، ويشترك أكثر مـن واقع ، فى صياغة المتغيرات والتحديات والملابسات ، التى تعمل بكل الالحاح لتداعى وانهيار الدولة . وفى وسع الباحث الجغرافى أن يتعقب دواعى القيام ، ودواعى الانهيار ، وأن يقدم للمؤرخ كل الدواعى التى تتحدث عن هذا القيام ، أو عن هذا الانهيار .

وهناك – كما قلنا – أكثر من واقع له قوة فعل مباشر ، فى غرس وصياغة النواة الأولى ، وفى بث دواعى الالحاح ، فى أن تنمو هذه النواة ،

وفى بناء الولاء الذى يعظم الحاجة إلى نظام ، لكى تقوم الدولة على صعيد المساحة المتاحة . وفى وسع الباحث الجغرافى أن يتحدث عن أنواع الواقع وقوة فعله ، وأن يعرض النماذج التى تجسد دور هذا الواقع فى قيام الدولة ، أو فى انهيارها . ويتمثل هذا الحديث فى :

١- الواقع الطبيعى :

هذا واقع يفرضه عامل أو مجموعة عوامل جغرافية طبيعية ، وهى سائدة على مساحة الدولة فى المكان . ويكاد يتفوق قوة فعل معطيات هذا الواقع الطبيعى على ما عداه ، وهو يلملم مساحات الأرض . ويجمع الناس على صعيدها. وهو الذى تولد من رحم معطياته دواعى الارتباط بمصلحة مشتركة، وترسخ ترابط الناس ، وتعظم فيهم وتبث روح حب التراب والوطن ، وهم ينتفعون بعطائه ويعيشون ، وهم يقبرون فى ترابه ويموتون . ويكون ذلك من وراء ولاء أصيل يعلن عن حب الوطن .

وأنظر إلى النيل العظيم ، وكيف استقطب الناس بعد أن حل الجفاف ، وكيف كانت نقلة نوعية من زراعة مطرية إلى زراعة مروية . وأفضى وقوع الناس فى أسر النيل إلى تكاثف المجتمع ، والتحلى بروح المواطنة ، ونمو الولاء الوطنى. ومن ثم التمس المجتمع قيام النظام ، الذى ضبط ايقاعات حركة حياة الناس ، والذى تحمل مسئولية ضبط النهر وترويضه وتعظيم الانتفاع به . وقل استوجب ذلك الواقع الطبيعى ، الذى وضع مسئولية ضبط النهر أمانة فى عنق النظام الحاكم ، أن يستمر وجود الدولة فلا تغيب عن الساحة أبداً . بل قل أنه استوجب أيضاً أن يكون نظام الحكم نظاماً مركزياً ، وهو الأنسب لديمومة الدولة فى مكانها الجغرافى ، على صعيد الأرض فيما حول وادى النيل الأدنى .

٢- الواقع القومى :

هذا واقع يفرضه عامل أو مجموعة عوامل جغرافية بشرية ، وهى سائدة على مساحة الدولة فى المكان . وتشترك هذه العوامل فى صياغة حضارة على الوجهين المادى والروحى.، وترسيخ ثقافة وتراث ، يتداخل فى صياغة بناء بشرى يلملم شمل الناس . ومن رحم هذا البناء البشرى ، يولد الاحساس

بدواعى الترابط . كما يولد الاعتزاز بالانتماء للقوم ، الذى يفضى إليه هذا البناء ، فى المكان والزمان . وقل هذا هو الترابط الذى يولد منه وبه الانتماء القومى ، وهو الذى يفضى بعد ذلك إلى الارتباط بأرض الوطن ، وبناء الانتماء الوطنى . ولا تعارض أبداً بين الانتماء القومى وهو من وراء الترابط بين جماعة القوم ، والانتماء الوطنى ، وهو من وراء التشبث بالأرض .

وأنظر إلى الكيان البشرى الذى تجمع وترابط وأفرز تراثًا حضاريًا وثقافة فى حوض باريس . وكانت الثقافة الفرنسية هى عامل الجذب الذى أسهم فى صياغة نسيج الأمة الفرنسية ، وفى حسن تجسيد الولاء ، وبث روح الانتماء القومى . وأفلح هذا البناء البشرى ونسيجه المتين الذى دعمه وعززه الانتماء القومى ، فى ترسيخ علاقته بالتراب فى الوطن الذى عاش فيه . وقل كانت عندئذ النواة البشرية ، فى التراب الوطنى ، هى التى أفضت إلى قيام الدولة الفرنسية . وكم تعتز الأمة الفرنسية بذاتها وهى تجاوب روح الانتماء القومى ، وكم تعتز بوطنها ، وهى تجاوب روح الانتماء القومى . ولو أفلت من فرنسا زمام المحافظة على التوازن الحميد ، بين الانتماء القومى والانتماء الوطنى ، لانتكس وضعها وتضرر وجودها .

٣- الواقع الاستراتيجى :

هذا واقع يفرضه عامل أو مجموعة عوامل تمليها أو تدعو إليها أوضاع تستوجب التصدى للعدوان أحيانًا ، أو أوضاع تستوجب الاقدام على عدوان أحياناً أخرى . ومن شأن هذه الأوضاع أن تفرض على الناس ، أن يتماسكو ويتكاملوا ، طلبًا للافادة من التكتل ، فى بلوغ الهدف . ويكون ذلك مبرراً ، لأن تتجمع كيانات بشرية غير متجانسة ، قوميًا ، أو وطنيًا ، أو سلاليًا ، فى وحدة سياسية مركبة . وقد يستوجب الأمر أن تقدم هذه الكيانات اعتزازها بالتوحد الذى يجاوب الواقع الاستراتيجى ، على الاعتزاز بالانتماء الوطنى للأرض ، والانتماء القومى للقوم .

وأنظر إلى الوجود المركب للبنيان البشرى ، فى الجزر البريطانية ، وتبين كيف جمع بين أربعة أقوام ، هى القوم فى انجلترا ، والقوم فى ويلز ، والقوم فى اسكتلندا ، والقوم فى ايرلندا . وفى الوقت الذى حافظ كل قوم من هذه

الأقوام على انتمائه لوطنه مرة ، وعلى انتمائه لقومه مرة أخرى ، استوجب الموقع الجغرافى ، والتوجه الاستعمارى ، وتحرى السيطرة على التجارة الدولية ، ترابط وتواصل وتكامل هذه الأقوام . وظل الواقع الاستراتيجى ، من وراء هذا التوحد ، الذى استحقت بموجبه أن تكون بريطانيا العظمى ، وأن تكون لها امبراطورية فيما وراء البحار لا تغيب عنها الشمس ، وأن تقود القوة البحرية العظمى ، وهى تلتمس التربع على كرسى الهيمنة على العالم . وجاءت تداعيات الحرب العالمية الأولى ، لكى تنفصل ايرلندا بعد أن ضعفت قوة جذب الواقع الاستراتيجى . ثم جاءت تداعيات الحرب العالمية الثانية ، لكى تضعف شوكة هذا التوحد ، وتتبرأ من كونها بريطانيا العظمى ، وتتسمى بالمملكة المتحدة تطلعًا إلى الابقاء على خيوط التواصل بين الأقوام فى انجلترا ، وفى اسكتلندا ، وفى ويلز ، مع البقية الباقية فى ايرلندا الشمالية .

٤- الواقع الاقتصادى :

هذا واقع يفرضه عامل أو مجموعة عوامل تمليها أو تدعو إليها ، دواعى ومبررات وثيقة الصلة بالمصالح الاقتصادية المشتركة . ومن شأن هذه المصالح الاقتصادية المشتركة ، أن تجمع أصحابها والحريصين عليها ، وعلى المحافظة عليها ، أو على تعظيمها . بمعنى أن المصلحة الاقتصادية ، سواء تمثلت فى الانتفاع بالموارد المتاحة ، ومباشرة الانتاج ، وتوفير العرض لحساب الطلب ، أو تمثلت فى الانتفاع بثمرات التجارة أو بعائد الوساطة التجارية ، هى التى تستنفر فى أصحابها ، ارادة التجمع والترابط والتصدى للدفاع عنها . وفى مثل هذه الحالة التى تعلو فيها المصلحة الاقتصادية فوق أى شئ آخر ، لا تسأل عن التجانس القومى أو عن التجانس السلالى أو أى شكل من أشكال التجانس الأخرى ، فى مجال صياغة البناء البشرى ، الذى يلملم أصحاب المصلحة فى اطار الدولة .

وأنظر إلى الأوضاع فى أوروبا ، لكى نجد أن تداعيات الحرب العالمية الثانية، التى أخرجت الولايات المتحدة بكل قوتها الاقتصادية ، أدت إلى التوجه الأوروبى إلى تعظيم شأن المصلحة الاقتصادية . وقل تناست دول أوروبا التى طالما خاضت الحروب فى القرن التاسع عشر ، وفى النصف الأول من القرن

العشرين كل الخلافات ، وأقدمت على صياغة أو تكوين السوق الأوروبية المشتركة . بل قل أنها تسير على درب التجمع والترابط والسعى الهادف إلى اتحاد أوروبى . وقد تستمر هذه المسيرة التى تجسد الحرص الأوروبى على المصلحة الاقتصادية المشتركة ، وصولاً إلى ولايات أوروبية متحدة . وفى تقدير أوروبا أن ذلك التوجه ، هو التوازن الاقتصادى المناسب مع تطلعات القوة الاقتصادية للولايات المتحدة للهيمنة على المحور الاقتصادى، تحت ظلال العولمة.

ثم أنظر مرة أخرى إلى الأوضاع العربية ، لكى نجد فى حضور التجانس السلالى والتجانس القومى ، الذى يفضى إلى وحدة الأمة العربية ، ترتفع أصوات تدعو إلى تفعيل المصلحة الاقتصادية المشتركة ، وقيام السوق العربية المشتركة . وقل أن الحاجة ملحة إلى هذه السوق المشتركة التى فى وسعها أن تحمى الاقتصاد العربى من بطش التكتلات الاقتصادية ، على الساحة الدولية . بل قل أنها مطلوبة بكل الإلحاح ، لكى تضيف هذه المصلحة المشتركة لحساب الأمة العربية ، إضافة اقتصادية تقوى التركيب الهيكلى لبنائها الاقتصادى ، وتعزز أوضاعها ومكانتها السياسية فى اطار مجتمع الدول .

٥- الواقع الدينى :

هذا واقع يفرضه عامل أو مجموعة عوامل ، تدعو إليه المعتقدات الدينية الراسخة بين الناس . ومن شأن العقيدة ، أن تفرز وشائج ، تكون وكأنها لحمة الترابط والتواصل ، بين أبناء العقيدة الواحدة . وقل أنهم يتواصلون ويترابطون فى تكتل بشرى ، من أجل مصير ابحار مشترك فى مجال بناء دولة، وترسيخ وجودها ، وتأمين سيادتها ، على صعيد المساحة المتاحة . ومثل هذا البناء البشرى التى تشد أوصال لبناته ، وحدة المعتقد الدينى ، لا يبالى أبداً بالتجانس السلالى ، أو القومى . ويتخذ هذا البناء البشرى فى تطبيق الشرع الذى تفرضه العقيدة ، سبيلاً لدعم وتقوية أواصر التماسك والحرص على وجود الدولة .

وأنظر إلى صفحات من كتاب التاريخ ، وهى تتحدث عن تجربة تعايش ومصالح مشتركة ، كان من ورائها دواعى الترابط الدينى . وهناك تجربة الدولة الاسلامية الكبرى – الأموية والعباسية – وكيف جمعت شمل أقوام وشعوب

وأحتوتهم فى بناء بشرى مركب ضم العرب والفرس والترك ، لكى يكون البناء البشرى المركب فى دولة . وقد تحرى النظام فى هذه الدولة تطبيق شريعة الاسلام ، التى نسقت بين أغلبية اسلامية وأقليات غير اسلامية . وفى صفحات أخرى ، يتحدث التاريخ عن التجربة التى أفضت إلى بناء بشرى انسلخ من البناء البشرى المركب فى الهند ، وأقام دولة باكستان . كما يتحدث التاريخ مرة أخرى عن التجربة الاستيطانية اليهودية فى أرض فلسطين ، وهى التى لملمت شمل اليهود من أنحاء متفرقة .

وهكذا ندرك كيف يكون الواقع الطبيعى ، أو الواقع القومى ، أو الواقع الاستراتيجى ، أو الواقع الاقتصادى ، أو الواقع الدينى ، من وراء تكوين النواة أو غرس النبتة ، التى تلملم التركيب الهيكلى لبناء بشرى ، فى وسعه أن يعلن عن قيام دولة . ومع ذلك أن نميز بين قوة فعل الواقع الطبيعى ، وهو من وراء نواة وترابط متين ، يبقى ولا يتفكك أبداً إلا فى ظل متغيرات طبيعية على المدى الجيولوجى ، تنهى ملامح الواقع الطبيعى وتحل محله واقع طبيعى آخر ، وقوة فعل الواقع القومى أو الاستراتيجى ، أو الاقتصادى ، أو الدينى الذى يكون عرضة للتغير من عصر إلى عصر آخر ، على المدى القصير . والفرق بين متغيرات طبيعية على المدى الجيولوجى . ومتغيرات بشرية على المدى القصير ، هو الذى يبرر أن يكون البناء البشرى الذى يفضى إليه نواة يغرسها الواقع الطبيعى أقوى ، وهو غير قابل للانهيار ، وهو الذى يبرر أو يفسر دواعى انهيار أو تفكك البناء البشرى ، الذى تفضى إليه نواة يغرسها أى واقع بشرى آخر .

ومهما يكن من أمر ذلك كله ، وما ينتهى إليه ، من حيث تجميع وتواصل المساحة الكلية ، التى تشهد قيام الدولة ، فإن قيمة هذه المساحة لا ينبغى أن تقوم بالكيلومترات المربعة . بل قل أن تقويم المساحة الحقيقى ، يكون وثيق الصلة ، أو مبنياً على جملة عوامل معينة . وتتمثل هذه العوامل فى :

أ- التوازن بين المساحة فى جانب ، وحجم السكان وحسن توزيعهم الجغرافى ، الذى يجاوب الحاجة إلى حسن استخدام الأرض والانتفاع بالموارد المتاحة ، ويجاوب تأمين الأرض وحمايتها المتوازنة بين قلب الدولة وأطرافها فى جانب آخر .

ب- حجم الموارد الطبيعية ، ومبلغ تنوعها ، وحجم المصادر البكر ، ومبلغ القدرة على استغلالها الستغلال الاقتصادى المناسب ، وتأمين الانتفاع بمعطياتها أو بانتاجها تأميناً متوازياً ومتوازياً ومتزامناً ، لتلبية الحاجات لحساب البناء البشرى فى الدولة ، ولتحصيل الفائض لحساب الاشتراك فى التجارة الدولية .

جـ- تأمين شبكات المواصلات والاتصالات ، بالقدر الذى يحقق الخدمات المناسبة ، والذى يجاوب حاجة العصر ، ويكفل أن تتمم المساحات المتباينة بعضها البعض الآخر فى الدولة ، وأن تتأتى مرونة وسرعة الحركة التى تؤدى دورها الخدمى ، لحساب الترابط والتواصل والتكامل على صعيد مساحة الدولة .

د- مبلغ تجانس التركيب الهيكلى للبناء البشرى المنتشر فى أنحاء المساحة، تجانساً معقولاً ، لكى لا تتفاوت درجات الولاء الوطنى ، التى تشد أواصر هذا البناء البشرى وتكفل له الحد الأمثل أحياناً ، أو الحد الأنسب أحياناً أخرى ، لحساب التعايش السوى فى اطار حياة جماعية مناسبة فى حضن الدولة الدافئ . ومن غير المادة اللاحمة ، التى تتماسك بها لبنات البناء البشرى تماسكاً قوياً ، قد يتأتى الصدع ، وتكون المتاعب التى تهدد جزء أو أجزاء من المساحة المتاحة لوجود الدولة .

هـ- وضع وحسن ترسيم الحدود السياسية ، التى تضم مساحة الدولة وتكفل الوضع الأمثل من حيث توثيق الفصل ، وهو يكتسب المنعة الشرعية ، بين مساحة الدولة ومساحات دول الجوار الجغرافى مرة ، أو هو يحول دون أن تتضرر أى منهما ، من توظيف هذا الحد ، فى مجال الفصل بين سيادة دولة وسيادة دولة أخرى ، أو من توظيف هذا الفصل الحدودى ، فى مجال الفصل بين مصالح دولة ، ومصالح دولة أخرى ، مرة أخرى .

وهذا معناه ، أن القيمة الفعلية لأى مساحة تحتوى الدولة ، وتؤمن وجود الشعب فيها ، لا تقاس أبداً بعدد الكيلومترات المربعة ، التى تتحدث عن الاتساع على المستوى الأفقى . ولكنها تقدر وكأنها جسد مطلوب له توزيع النبض الفاعل فيه توزيعاً متوازناً، يكفل الاستغلال الاقتصادى المناسب للموارد، ومرونة خدمات النقل ، التى تجاوب كل الاستراتيجية الموضوعة لتأمين أوضاع

الدولة ، وحماية مسيرتها . ويبقى بعد ذلك كله ، تأمين الشكل الأنسب للمساحة التى تحتوى الدولة ، وتصنعة الحدود مع دول الجوار .

شكل الدولة :

يحتوى الدولة ، وهى على صعيد أى مساحة من المساحات ، شكل . وتحدد أبعاد هذا الشكل الحدود السياسية ، التى تحدد وضع الدولة بالنسبة لدول الجوار الجغرافى . وهناك أشكال ، تكسب الدولة فى مكانها الجغرافى المنعة ، وهى تضع الأطراف فى الوضع الذى يحمى القلب وهو مركز الثقل فى الدولة. وهناك أشكال أخرى ، لا تكسب الدولة فى مكانها الجغرافى الاحساس بالمنعة، من وجهة النظر الاستراتيجية ، وهو يحرم الأطراف من حماية القلب . ومن خلال المقارنة الموضوعية بين هذين النوعين من الأشكال ، يمكن أن تلتمس الشكل الأمثل ، الذى يحتوى مساحة الدولة . وينبغى أن تتوفر بهذا الشكل الأمثل ، صفتان جوهريتان . وهاتان الصفتان هما :

وتتمثل **الصفة الأولى** فى صور متنوعة ، يعبر الشكل العام فى أى صورة ، عن معنى من معانى عدم الترابط والتماسك والتواصل الميسر ، بين كل أطراف المساحة الكلية ، التى تشغلها الدولة فى المكان الجغرافى . ويمكن القول أن الشكل الذى لا يكفل هذا التواصل بين الأجزاء أو المساحات ، التى تتألف منها الدولة ، تعنى فيما تعنى افتقاد المنعة ، التى تحمى الدولة من اخطار تفكك الأوصال ، بل قل أن هذا الشكل الذى لا يكفل التواصل ، يعرض أوضاع الدولة تحت أى ضاغط من الضغوط التى تفرزها المتغيرات لإنهيار جزئى ، يفضى إلى انفصال مساحة أو جزء من مساحة الدولة الكلية .

وقد يحول الشكل الذى يحتوى مساحة الدولة ، دون تهيئة القدر المناسب، من مرونة التحرك والانتقال المنشود ، الذى يدعم ويقوى دواعى ومبررات الاتصال والترابط ، بين أجزاء هذه المساحة . وفى غياب هذه المرونة ، قد تتأتى صعوبات ومتاعب اقتصادية أو استراتيجية أو اجتماعية ، وهى من وراء التأثير السلبى على نمو وتأصيل الأحاسيس والعواطف ، التى تشد ولاء الناس ، وتعظم توجه هذا الولاء لحب الوطن . بل قل ربما يصل هذا التأثير السلبى ،

إلى حد الطعن في جذور الايمان بالفكرة ، أو مجموعة الأفكار ، التي يرتكز عليها ، أو يستند إليها وجود الدولة ورسوخ أوضاعها في المكان الجغرافي .

وهناك نماذج متعددة لدول ، يكفل الشكل الذي يحقق تماسك وتواصل المساحة ، إحساسها بالمنعة في مكانها الجغرافي . وقل أنها لا تخشى قوة فعل التحديات التي تتعرض لها من داخلها ، أو من خارجها . بل قل أن هذا الشكل الذي يحتوي المساحة ، يدعم قوة الدولة وصمودها . وفي المقابل هناك نماذج متعددة لدول أخرى ، يكفل الشكل الذي يحقق ويكفل عدم تماسك وتواصل المساحة ، احساسها بافتقاد المنعة في مكانها الجغرافي . وقل أنها تخشى هزات وضغوط قوة فعل التحديات ، التي تتعرض لها من داخلها أو من خارجها . بل قل أن هذا الشكل الذي يحتوي المساحة ، لا يدعم قوة الدولة ، ولا يشد أزرها في مواجهة العدوان .

وأنظر وتمعن في أوضاع اندونيسيا ، التي تحتل مساحة على صعيد مجموعة كبيرة من الجزر ، لكي ترصد متاعب هذه الدولة . وفي وسع الباحث أن يستشعر كيف يتأتى الصراع بين دواعي الترابط ، التي تؤمن أوضاع الدولة وتحمي وجودها ، والمصلحة المشتركة التي يشترك فيها البناء البشري في جانب، ودواعي الانفصال والتفكك ، الذي يهدد سلامة الدولة ، ويطعن في وجودها في جانب آخر . ولا شئ يمكن أن يفسر هذا الصراع أهم من انتشار مساحة الدولة على مجموعة الجزر بحيث تكون الفواصل المائية بين الجزر ، وكأنها ثقوب في نسيج التركيب الهيكلي للبناء البشري الأندونيسي .

وأنظر مرة أخرى إلى دولة باكستان يوم ولدت وانسلخت من الهند ، وكيف احتوت هذه الدولة ، مساحتان . وكان ثمة فاصل كبير ، بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية ، تشغله أرض الهند . وقد أفضى هذا الفصل إلى اختلاف وتناقض سياسي واقتصادي ، وإلى عدم التوافق وفقدان الانسجام بين مصالح الناس وأحاسيس الناس ، في هذين القطاعين . وقد انتهى الأمر إلى أن حمل الناس السلاح ، وكانت المواجهة التي ألهبت الأوضاع ، وفجرت القتال بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية . ولم يكن ثمة مفر من أن يتأتى الانفصال ، لكي تنفض العلاقة بينهما ، وتقوم دولة بنجلاديش . وتركز دولة

باكستان كل طموحاتها ، فى الشطر الغربى من المساحة الكلية .

وأنظر مرة أخرى إلى نموذج ، يتحدث عن اعلان الوحدة ، بين مصر وسوريا ، فى دولة تمثلت فى الجمهورية العربية المتحدة ، وقد جسد الشكل الذى احتوى مساحة مصر فى جانب ، ومساحة سوريا ، فى جانب آخر الفاصل بين شطرى الدولة . وصحيح أن كل قوة فعل الانتماء القومى ، كانت من وراء قيام هذه الوحدة . ولكن الصحيح أيضًا أن كل قوة فعل الانتماء الوطنى ، الذى لم يتوازى أو لم يتوازن مع قوة فعل الانتماء القومى ، على الصعيد السورى بصفة خاصة ، كان من وراء تصدع وسقوط هذه الوحدة . وقد أتاح الشكل الذى احتوى المساحتين بعض المتناقضات ، التى أنعشت دواعى الفصل بين سوريا ومصر . وما كان فى وسع التحديات التى تعرضت لها هذه الوحدة ، من الداخل أو من الخارج ، أن تعصف بهذه الوحدة ، لولا أن كان الشكل الذى احتوى المساحة الكلية ، على أخطر سبب من أسباب الضعف ، وتهيئة الفرصة التى أفضت إلى الانفصال .

وما من شك فى أن حصيلة الدروس المستفادة من هذه النماذج ، فى وسعها أن تكشف عن احتمالات الخطر الذى يهدد وجود الدولة وهى تقوم فى مساحة يحتويها شكل غير مترابط أو يتماسك . وقل أن البناء البشرى فى مثل هذه الحالة ، يفقد الاحساس بجدوى الكيان المتكامل . بل قل أن فقدان هذا الاحساس بجدوى الكيان المتكامل فى الدولة ، يزعزع أو يطعن فى جذور الولاء للفكرة التى غرست النواة الأصلية لوجود الدولة . والفرق كبير بين دولة على مساحة فى شكل ، يجسد ترابط الأوصال ، ودولة أخرى على مساحة فى شكل آخر ، يجسد عدم ترابط الأوصال .

وتتمثل **الصفة الثانية** ، فى صورة متنوعة ، يعبر الشكل العام الذى يحتوى مساحة الدولة على المسرح الجغرافى ، عن ضعف ، واحساس الدولة بفقدان بعض أو كل المنعة ، من وجهة النظر الاستراتيجية . بمعنى أن يكون الشكل الذى يحتوى مساحة الدولة ، لكى يكشف عن معنى أو معانى عدم الانتظام، وعدم التوازن ، بين طول الشكل على محور ، وعرض الشكل على محور آخر. ويفضى ذلك الشكل إلى شئ كثير من الشذوذ ، والتداخل

بين قلب الدولة وأطرافها تداخلاً ، تتداعى بموجبه كل أسباب ومبررات المنعة الاستراتيجية .

ويبلغ الشكل العام الذى يحتوى مساحة الدولة ، على المسرح الجغرافى ، الحد الأقصى من الشذوذ ، عندما تمتد أذرع من أرض الدولة فى دول الجوار الجغرافى . وصحيح أن مثل هذه الأذرع ، وهى نتوءات ، قد تستوجب امتداداتها عوامل متنوعة ، وهى جزء من مساحة الدولة . ولكن الصحيح بعد ذلك ، هو التخوف عليها عندما تكون نزاعات بين الدولة والدولة الأخرى التى يتوغل فيها هذا الذراع الممتدة . وقد تتعرض هذه المساحة المتداخلة فى مساحة الدولة المجاورة للاختراق العسكرى والبتر السريع . وهذا معناه أن أوضاع هذا الشكل غير المنتظم ، وامتداد الأذرع فى مساحة أرض الجوار الجغرافى ، يبث فى الدولة كل أسباب الخوف ، من خطر هذا البتر .

وأنظر وتمعن فى الشكل الذى يحتوى مساحة الدولة فى وسط أوروبا ، وهى تشيكوسلوفاكيا ، وكيف تمتد فى شكل عام غير منتظم من الشرق إلى الغرب ، ويكون امتداد هذا الشكل الطولى قدر عرضها عشرات المرات . وهذا هو مصدر الاحساس بالخطر وافتقاد المنعة من وجهة النظر الاستراتيجية . ذلك أن تحرك أى عدوان عليها من الشمال إلى الجنوب على المحور الطولى ، أو من الجنوب إلى الشمال ، فى أى دولة من دول الجوار الجغرافى ، فى وسعه أن ينجح فى عمليات البتر السريع ، وأن يمزق مساحة أرض الدولة إلى أكثر من جزء ، فى سويعات قليلة . وهذا هو ما حدث بالفعل ، عندما استشعر المعسكر الشيوعى خطر الصحوة ضد النظام الشيوعى فى هذه الدولة . وقد أقدم على هذا الغزو أو العدوان لكى يسكت الصوت المعارض سنة ١٩٦٨ .

وأنظر وتمعن مرة أخرى ، فى الشكل الذى يحتوى مساحة الدولة التى اغتصبتها الصهيونية ووطنت فيها دولة اسرائيل قبل عدوان سنة ١٩٦٧ . ويستوجب هذا الشكل ، امتداداً طولياً كبيراً على المحور العام من الجنوب إلى الشمال ، بالقياس إلى امتداد عرضى محدود ، يبلغ فى بعض المواقع حوالى ١٥ كيلومتراً فقط . ومن شأن هذا الشكل الذى يتوغل فيه قطاع غزة من الغرب إلى الشرق ، وتضييق عليه الضفة الغربية الخناق من الشرق ، مبعث

الخوف الاسرائيلى ، وعدم الاحساس بالأمن أو بالمنعة ، من وجهة النظر الاستراتيجية . بل قل أنه الشكل الذى يدخل قلب الدولة فى أطرافها ، وهو التداخل الذى يعظم الخوف من أى توغل عربى من دول الجوار ، يمزق مساحة الدولة إلى ثلاثة قطاعات منفصلة . وكان هذا التخوف دائمًا من وراء التحلى الاسرائيلى بروح العدوان ، والأخذ بزمام المبادرة دائمًا ، لكى تدور الحرب على أرض دول الجوار ، وليس على أرضها ، التى تفتقد كل أسباب المنعة من وجهة النظر الاستراتيجية . بل قل أنها تبنى استراتيجية الحرب على أساس أن الهجوم أفضل وسيلة للدفاع ، وأن الدخول فى المعركة على أرض دول الجوار الجغرافى ، هو أهم عناصر منعتها الاستراتيجية .

وهكذا فى وسع الباحث الجغرافى ، أن يميز بين شكل يحتوى مساحة الدولة ، وهو يبث فى أوصال البناء البشرى الاحساس بكل أسباب وموجبات المنعة الاستراتيجية ، وشكل آخر يحتوى مساحة الدولة ، وهو يبث فى قلب البناء البشرى ، الاحساس بالخطر وفقدان أهم دواعى المنعة الاستراتيجية . وتداعيات الشكل الذى يحتوى مساحة الدولة ، تنعكس على وضع الدولة الداخلى مرة ، وتنعكس على علاقة الدولة بدول الجوار الجغرافى مرة ثانية ، وتنعكس على علاقات الدولة الخارجية ، مع مجتمع الدول مرة ثالثة . وتحمل كل دولة على عاتقها تداعيات الشكل الذى يحتوى مساحة أرضها ، وهو يبعث على الاحساس بالأمان فى بعض الدول أحيانًا ، أو وهو يبعث على الاحساس بعدم الأمان ، فى بعض الدول الأخرى أحيانًا أخرى . ولا صلة لتدارك سلبيات الشكل الذى يحتوى مساحة الدولة ، لأنه جاء نتيجة لحيازة الشعب للمساحة التى تقوم عليها الدولة . ومن ثم يكون ترسيم الحدود التى يحيط بهذه المساحة، ويفضى إلى الشكل العام الذى يؤمن وجود الدولة ، أو الذى لا يؤمن هذا الوجود .

الحدود :

إذا كانت الدولة أى دولة ، تقع فى موقع خغرافى معين ، وتفرض وجودها وسيادتها على مساحة ما ، يحتويها شكل يكسبها المنعة ، أو لا يكسبها المنعة ، فإن الحد السياسى المعترف به ، يصنع الاطار الذى يحدد هذا الشكل .

ومن شأن الحد السياسى أن يمثل الفاصل الحتمى ، بين سيادة دولة على المسرح الجغرافى ، وسيادة دولة أو مجموعة دول ، على المسرح الجغرافى الاقليمى . بل قل أنه الحد الذى يجاوب حاجة الدولة لأن تضع معالم الفصل التى تؤمن حقها فى مساحة الأرض ، التى ينتشر فى ربوعها الشعب ، وهو صاحب الأرض ، وهو صانع النظام الذى تكتمل بموجبه دواعى قيام الدولة .

والحدود السياسية التى نراها اليوم ، ويستوجب أمر ترسيمها وتحديد معالمها، اتفاق بين الدولة وأى دولة من دول الجوار الجغرافى اتفاقاً يرضى عنه الطرفان ، هى محصلة تطور على المدى الطويل . وتسبق هذه المرحلة التى تشهد اتفاق يفضى إلى ترسيم الحدود السياسية ، مرحلتان طويلتان . وما من شك أن دواعى الفصل بين الدول فى كل مرحلة ، وشكل وطبيعة هذا الفصل ، كانت هى الأنسب لأوضاع وعلاقات الدول فى كل مرحلة من هاتين المرحلتين الطويلتين .

وفى **المرحلة الأولى** ، وهى الأقدم ، كانت الدول موجودة فى عدد محدود للغاية ، وهى تعيش فى أحضان أوطان متفرقة ومتباعدة ، عرفت الاستقرار قبل غيرها . وكان الاستقرار ، من وراء حيازة الأرض واستثمارها فى جانب ، ومن وراء التركيب الهيكلى لبناء بشرى هو الشعب فى جانب آخر . وقد أفلح الشعب الذى تماسكت أوصاله ، وضبط ايقاعات مصلحته المشتركة فى حيازة الأرض ، فى اقامة النظام ، واخراج الدولة من رحم هذا النظام . وأتاحت المسافات الطويلة ، أو قل أتاح حاجز المسافة بين دول ذلك الزمان ، فرص توظيف مساحات الأرض التى لم يعرف الناس فيها الاستقرار ، وكأنها فواصل حاجزة بين الدولة والدولة أخرى .

وأرجع إلى تاريخ هذا الماضى البعيد ، وتبين كيف كانت سيناء وأرض الشام كل الشام ، أرضاً حاجزة بين دولة مصر على ضفاف النيل ، ودولة بابل على ضفاف دجلة والفرات . وصحيح أن حركة الحياة ، فى هذه الأرض الحاجزة ، كانت تهدد التحركات فيها الأوضاع المستقرة فى مصر أحياناً ، والأوضاع المستقرة فى بابل أحياناً أخرى . وصحيح أن كان من شأن مصر أن تسير حملات التأديب لتقليم أظافر هذا العدوان ، وأن كان من شأن بابل أن

تفعل نفس الشئ ، لكبح جماح هـذا العدوان . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن هذه الأرض فى المساحات الحاجزة لم تدخل أبداً فى تبعية مصر أو فى تبعية بابل على اعتبار أنها جزء من أرضها .

وفى المرحلة التالية فى العصور الوسطى ، ازداد عدد الدول على خريطة العالم السياسية . وقل أنها تحلت بتوجه إلى توسيع وضم مساحات . بل قل أن ثمة توجه التمس التوسع فى اطار مفهوم اقامة دولة تحكم العالم وتهيمن عليه . ومعلوم أن الاسكندر وضع اللبنة الأولى فى هذا التوجه ، وأن الدولة الرومانية مضت على نفس هذا الدرب . ثم جاءت دولة الاسلام ، لكى ترسخ هذا التوجه . وفى هذه الحالة ، لم يعد هناك بد من التماس وسيلة أنسب ، لكى تحدد وجود الدولة . وتمثلت هذه الفواصل فى التخوم .

وتمثلت **التخوم** فى توظيف مساحات وعرة ، لكى تؤدى مهمة هذا الفصل بين سيادة دولة وسيادة دولة أخرى . وصفة الوعورة ، سواء تمثلت فى تضرس جبلى وعر ، أو تمثلت فى مناخ شديد الجفاف ، كان من شأنها أن لا تيسر أمر اقامة حركة الحياة فيها . بل قل أن هذه الوعورة كانت عامل طرد ، يؤدى إلى تفريغ الأرض من وجود حركة الحياة . بمعنى أن حركة الحياة فى الدول ، كانت تستدير هذه الأرض الوعرة ، ولا تقدر على الاقامة فيها . بل قل أن الدول كانت ترى فى هذه الأرض ، التى تكاد تكون غير مأهولة ، فواصل فى وسعها أن تفصل بين الدول . وعلى أطراف هذه التخوم ، أقامت الدول نقط حراسة تراقب التحركات فى أنحاء هذه الأرض ، وهى بمثابة نقط للانذار المبكر ، وهى ترصد وتعترض أى تحرك يضمر العدوان على الدولة ، وتناوشه حتى يكون وصول الجيش النظامى ، الذى يتعامل مع هذا العدوان .

ومع اشراق شمس العصور الحديثة ، وتعاظم قوة فعل المتغيرات على الساحة العالمية ، وانتعاش توجهات الانتماء الوطنى أحياناً ، وتوجهات الانتماء القومى أحياناً أخرى ، تنامى انتشار الدول . وكان من الطبيعى أن تأتى التماس الحدود السياسية الأنسب ، التى تجاوب الحاجة إلى الفصل بين سيادة دولة وسيادة الدول الأخرى . وقد استوجب هذا الأمر ، اتفاق الأطراف المعنية ، وتوثيق هذا الاتفاق ، الذى يعتمد عليه فى ترسيم الحد السياسى بين الدولتين .

بمعنى أن كان اتفاق الطرفين على معالم معينة ، أو نقاط محددة ، لكى يمر بها الخط الفاصل بين الدولتين .

واتفاق الطرفين ، يعنى أن تكتسب الحدود المتفق عليها قبول كل طرف واعترافه المؤكد بحق الطرف الآخر . ويرسخ هذا الاتفاق ، اعتراف مجتمع الدول ، بوجود الدولة والتعامل معها ، فى اطار الحدود السياسية التى تحدد مساحتها ، وتفصل بينها وبين دول الجوار الجغرافى . ويظلل القانون الدولى هذا الاتفاق الذى أفضى إلى رضا الطرفين عن ترسيم الحدود ، وهو يكسبها المنعة الشرعية أو المنعة القانونية ، ويحمى حرمتها ، ويحرم العدوان عليها . وهل لا تذكر كيف تصدى القانون الدولى للخلاف على نقط الحدود وترسيم الحد بين مصر واسرائيل ، وقضى بأحقية مصر فى أرض طابا ؟

وصحيح أنه اتفاق الطرفين ، يكسب الحد السياسى الفاصل بين الدولتين المنعة الشرعية . وصحيح أن اعتراف مجتمع الدول بالدولة فى اطار الحدود السياسية الموثقة قانونياً ، هو اعتراف موثق بهذه المنعة الشرعية . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو التماس الظاهرة الطبيعية ، لكى تمثل المنعة الطبيعية التى تشد أزر وتدعم المنعة الشرعية أحياناً ، أو هو التماس الظاهرة البشرية ، لكى تمثل المنعة البشرية ، التى تشد أزر وتدعم المنعة الشرعية أحياناً أخرى . وعندما تفتقد المنعة المكتسبة من الظاهرة الطبيعية ، أو تفتقد المنعة المكتسبة من الظاهرة البشرية ، تبقى المنعة الشرعية وحدها ، تحت ظلال القانون الدولى ، لكى تؤمن وتدعم الحد السياسى الفاصل بين الدولة والدول الأخرى .

وفى الاعتقاد الجغرافى ، أنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الحدود السياسية . ومعلوم أن المنعة الشرعية التى يفضى إليها اتفاق الأطراف المعنين ، تدعم هذه الأنواع الثلاثة من الحدود السياسية . ومع ذلك ينبغى التمييز بين هذه الأنواع على النحو التالى :

١- حدود سياسية تتمتع بمنعة مزدوجة ، وهى تجمع بين المنعة الشرعية والمنعة الطبيعية ، وتوصف بأنها حدود طبيعية .

٢- حدود سياسية ، تتمتع بمنعة مزدوجة ، وهى تجمع بين المنعة الشرعية ، والمنعة البشرية ، وتوصف بأنها حدود بشرية .

٣- حدود سياسية تتمتع بمنعة منفردة ، وهى ترتكز إلى المنعة الشرعية فقط ، وتوصف بأنها حدود اصطناعية .

ويستحق كل نوع من هذه الأنواع ، دراسة متأنية ، لكى نستوعب ونحسن تقويم المنعة الطبيعية أو المنعة البشرية مرة ، ولكى نتحرى ونحسن تقويم الحد الذى يفتقد أى من هاتين المنعتين الطبيعية أو البشرية مرة أخرى . ومن المفيد أن نتحرى قوة فعل المنعة الطبيعية ، وقوة فعل المنعة البشرية بالضرورة ، وأن نحكم على مبلغ دعم وتحقيق الهدف ، الذى يفضى إليه رسم الحد السياسى ، لكى يكون اطاراً ، وهو يحتوى مساحة الأرض ، التى تقوم عليها الدولة .

الحد السياسى الطبيعى :

يقصد بهذا النوع من الحدود السياسية ، الذى تتفق عليه الدولتان ، عن اقتناع وقبول به ، وهو الذى يكفل له المنعة الشرعية المعترف بها دولياً . ويرسم الحد السياسى عندئذ ، حسب ما تقتضيه الأوضاع السائدة ، التى تمليها ظاهرة طبيعية معينة ، وهى تدعم الفصل ، بين الشعوب والأقوام ، أو وهى ترسخ حتمية الفصل ، بين سيادة دولة ، وسيادة دولة أخرى . بمعنى أن تدعم الظاهرة الطبيعية ، التضاريسية ، أو المناخية ، أو الحيوية ، المنعة الشرعية ، التى يبتنى عليها ترسيم الحد السياسى للدولة . ويتأتى هذا النوع من الحدود ، التى تكتسب المنعة الطبيعية ، وتشد أزر المنعة الشرعية فى ثلاثة صور :

وتتحدث **الصورة الأولى** عن ظاهرات طبيعية تضاريسية متنوعة . ونذكر هذه الظاهرات الطبيعية التضاريسية ، المسطح المائى للبحر أو للمحيط . ونذكر منها أيضًا السلاسل الجبلية ، والكتل التضاريسية للهضاب الوعرة . هذا بالاضافة إلى الظاهرات الطبيعية التى تتمثل فى البحيرات ، والمجارى النهرية ، والمستنقعات .

وتتحدث **الصورة الثانية** عن ظاهرة طبيعية مناخية . ونذكر كيف يكون الجفاف وندرة المطر ، مسئولاً عن وجود الصحراء ، التى لا ترحب بوجود حركة الحياة ، إلا فى مساحات محدودة ، حول موارد الماء الجوفى فى أحضان الواحات .

وتتحدث **الصورة الثالثة** عن ظاهرة طبيعية حيوية . ونذكر كيف يكون وفرة المطر ، مسئولاً عن نمو نباتي كثيف يتمثل في الغابات . وعلى صعيد الغابات الكثيفة ، التي تزدحم بالأشجار ، تتعذر فرص وجود حركة الحياة . بل قل أن من شأن هذه الظاهرة الحيوية ، أن تطرد حركة الحياة .

هذا ، ويستوجب البحث الجغرافي التمعن في كل صورة من هذه الصور، تمعنًا كاشفًا عن قوة فعل الظاهرة الطبيعية المعنية ، وكيف تكسب الحد السياسي المنعة . كما ينبغي أن نسأل عن مبلغ التوافق والتنسيق ، بين هذه المنعة الطبيعية في جانب ، والمنعة القانونية الشرعية في جانب آخر . وقل في نهاية المطاف ، أن هذا التقويم الجغرافي للمنعة الطبيعية التي تكسبها الظاهرة الطبيعية، تستوجب استيعاب أمرين هامين . وهذان الأمران هما :

١- يشير **الأمر الأول** إلى أنه بقدر ما تمتلك أي ظاهرة طبيعية من خواص لها القدرة والكفاءة ، على دعم ومساندة الحد السياسي واكسابه المنعة، فإنها تمتلك في نفس الوقت ، خواصاً تنتقص من قيمة هذه المنعة ، إلى حد التواضع والعجز عن دعم الفصل بين الدولة والدولة الأخرى . وهذا معناه أن تكون خواص الظاهرة الطبيعية ، التي تكسب الحد المنعة الطبيعية ، وتؤكد دورها الوظيفي في الفصل بين دولة وأخرى في وضع معين ، تكون في وضع آخر ، من وراء التواصل والترابط ، الذي يكفل المصلحة المشتركة التي تلملم الناس في بناء بشرى متماسك . ومن ثم يجب أن نفطن إلى أن توظيف الظاهرة الطبيعية ، وتفعيل قوة فعلها في طلب المنعة الطبيعية ، لكي تدعم المنعة الشرعية، لا يتسم بالجمود . بل قل أنه توظيف مرن ، يجاوب المتغيرات التي تتوالى من حين إلى حين آخر .

٢- ويفهم **الأمر الثاني** على ضوء التداعيات والنتائج التي تفضي إليها المتغيرات الطبيعية ، وهي تعظم قوة فعل الظاهرة الطبيعية في دعم الحد السياسي واكساب منعة أكبر ، أو وهي تنهي أو تقلص قوة فعل الظاهرة الطبيعية ، وتفقدها القدرة على دعم الحد السياسي ، والتحول من منعة كانت إلى منعة لا تكون . كما تلعب المتغيرات البشرية الاقتصادية والديموجرافية والحضارية دوراً ، في دعم قوة فعل الظاهرة الطبيعية ، وهي تكسب الحد السياسي المنعة

أحياناً ، أو هى تنهى أو تنتهك قوة هذا الفعل ولا تكاد تبقى على هذه المنعة أحياناً أخرى . بل قل أن هذه المتغيرات البشرية ، تعظم فى بعض الأحيان التواصل والتعامل بين الدولة والدولة الأخرى فى الجوار الجغرافى ، وصولاً إلى حد أن يصبح الحد السياسى ، وكأنه يتعارض مع أهداف هذا التواصل .

ومهما يكن من أمر الفهم الموضوعى لهذين الأمرين ، فإن ثمة ضرورة ، تستوجب دراسة موضوعية تحليلية ، وهى تكشف وتتحدث عن دور كل ظاهرة طبيعية من هذه الظاهرات المتعددة ، وكيف تكسب الحد المنعة . وهذا بالقطع هو السبيل لتقويم قوة فعل المنعة المكتسبة . وقد يمضى هذا التحليل الجغرافى الموضوعى إلى أبعد من ذلك ، لكى يلقى الضوء على التناقض البين ، بين منعة طبيعية تؤكد وتدعم الفصل الذى يفرضه الحد السياسى ، ودواعى تدعو إلى مباشرة الوصل وتجاوز هذا الفصل ، دون مساس بحق الدولة فى السيادة . وما من شك فى أن حسن مباشرة هذا التحليل الجغرافى ، يسعف أى باحث فى تحرى ودراسة المشكلات على الحدود ، وكيف تضر بعلاقة حسن الجوار أحياناً ، وكيف تفضى إلى الصراع المسلح أحياناً أخرى .

المسطحات المائية :

تمثل المسطحات المائية ، وهى تشمل المحيط والبحر ، أو ذراع الماء الذى يتوغل فى جسم اليابس ، أول ظاهرة طبيعية ، توظف لحساب منعة طبيعية مكتسبة . وما من شك فى أنها توفر الفاصل الواضح ، بين دولة ودولة أخرى ، تشرفان على المسطح المائى . وأنظر إلى وضع مصر وهى تطل على البحر الأحمر فى جانب ، ووضع السعودية ، وهى تطل على البحر الأحمر فى جانب آخر ، وكيف يفصل هذا المسطح المائى بينهما .

ومن شأن المسطح المائى الذى يفصل ، أن يكون فى نفس الوقت مسئولاً عن الوصل . ويمكن القول أن زيادة حجم الابحار فى المسطح المائى ، وهو فى خدمة التجارة ونقل الركاب ، قد أفقد المسطح المائى قدراً كبيراً من قوة فعله كعامل فصل بين الدول . وتتدارك قواعد القانون الدولى وشرعيته ، هذا التناقض ، بين وظيفة الفصل التى تؤمن سيادة الدولة ، ووظيفة الوصل التى تؤمن مصلحة الدولة فى الابحار والانتفاع به . وكان الحل الذى أنهى هذا

التناقض ، ونسق بين دور المسطح المائى ، وهو عامل فصل لا ينبغى التفريط فى جداوه لحساب الدولة فى جانب ، ودور المسطح المائى وهو عامل وصل لا ينبغى التنازل عن جداوه لحساب مجتمع الدول فى جانب آخر .

ومن ثم كان الحل الأنسب ، هو الذى وضع حداً ، بين المياه الاقليمية التى تؤمن سيادة الدولة ، والمياه الدولية التى تؤمن الابحار الحر لحساب كل الدول . ويعطى القانون الدولى ، الذى يفرض هذا الحل ، لكل دولة حق السيادة على المياه الاقليمية ، التى يتراوح عرضها بين ٣ ، ١٢ كيلو متراً . وحق السيادة على المياه الاقليمية ، يعنى فيما يعنى أن يكون الابحار البرئ ، بموجب ترخيص من الدولة صاحبة هذه السيادة . بل قل أباح القانون الدولى للدولة أن تحدد عرض المياه الاقليمية ، بشرط ألا يتضرر بذلك حق مجتمع الدول فى الابحار فى المياه الدولية ، أو فى مباشرة أى نوع من أنواع الانتفاع بالحركة والإبحار فى المياه الدولية .

ويمكن القول بعد ذلك كله ، أن التناقض ، بين دواعى توظيف المسطح المائى فى الفصل فى جانب ، ودواعى توظيف المسطح المائى فى الوصل فى جانب آخر ، مازال هو الذى يفرض قوة فعل تداعياته على ساحة العلاقات الدولية . ويكون هذا التناقض فى بعض الأحيان من وراء منافسات بريئة أو غير بريئة ، أو احتكاك مباشر أو غير مباشر ، يفضى إلى الصراع وتفاقم المشكلات بين دولتين أو أكثر . وكم من منافسات على الابحار التجارى ، أو على استثمار الثروة الكائنة فى البحر ، قد تسببت فى مشكلات عويصة ، وفجرت صراعات واندلاع حروب ، بين بعض الدول .

وهناك مناطق معينة ، فى مواقع جغرافية حاكمة ، على صعيد المسطحات المائية ، تكمن عندها مواضع الاحتكاك الخطر ، التى فى وسعها أن تفجر الصراع بين الدول ، على حق الايجار ، أو على حق استخدام البحر . وتتمثل هذه المناطق المعنية ، مرة فى مواقع المضايق ، التى تصل بين البحار والمحيطات . ونذكر منها على سبيل المثال مضيق جبل طارق وهو الحاكم لحركة الابحار ، بين المحيط الأطلنطى ، والبحر المتوسط . كما تتمثل هذه المناطق المعنية ، مرة أخرى فى شريحة المياه الاقليمية ، وما يترتب على فرض ايقاعات الضبط

المتوازن ، بين حق السيادة عليها فى جانب ، وحق الابحار البرئ بها فى جانب آخر .

والمضيق فى الموقع الجغرافى الحاكم للوصل ومباشرة الابحار ، بين البحر الأحمر وخليج العقبة ، يقوم شاهداً على التناقض ، بين حق الوصل ومباشرة الابحار ، وحق الفصل وتأمين السيادة . ذلك أن خليج العقبة ، يجسد الفاصل البحرى بين الأرض المصرية فى جانب ، والأرض السعودية فى جانب آخر . ومباشرة حق السيادة المصرية على مياهها الاقليمية ، ومباشرة حق السيادة السعودية على مياهها الاقليمية ، من شأنه أن يتحكم فى حق الابحار والمرور من البحر الأحمر إلى خليج العقبة ، وهو الذى يستهدف الوصول إلى ميناء العقبة الأردنى ، أو إلى ميناء ايلات الاسرائيلى . ومن أجل توازن حتمى ، بين حق السيادة وحق الابحار ، ينبغى أن يكون الاتفاق الذى يواجه هذا التناقض ، وينسق بينهما ويضع الشروط ويكفل ضمانات توثق حق السيادة ، وتؤمن حق الابحار فى وقت واحد .

ونتبين المثل مرة أخرى ، فى مضايق البسفور والدردنيل ، وهى فى الموقع الجغرافى الحاكم ، للوصل ومباشرة الابحار ، بين البحر الأسود والبحر المتوسط. وتشهد هذه المضايق مبلغ التناقض ، بين حق الدولة التركية فى السيادة على مياهها الاقليمية فى جانب ، وحق مجتمع الدول فى الإبحار والمرور البرئ ، لحساب التجارة الدولية في جانب آخر . واستوجب هذا التناقض ، وضع القواعد والضوابط ، التى تحسم أمر هذا التناقض ، وتكفل التوازن الحميد ، بين حق السيادة التركية على مياهها الاقليمية ، وهو الذى يؤمن الجبهة البحرية التركية ، وحق العبور والابحار البرئ المباح لكل مجتمع الدول .

هكذا نفهم معنى حق السيادة المطلق ، الذى تتمتع به الدولة ، فى اطار المياه الاقليمية . كما نفهم معنى حسن التنسيق وعدم التعارض ، بين حق الابحار البرئ الذى لا ينتهك حق السيادة على المياه الاقليمية ، وحق الابحار الحر المطلق الذى تشهده المياه الدولية . وصحيح أن يد الدولة تكون حرة ، وهى تحدد شريحة المياه الاقليمية ، التى تؤمن الجبهة التى تطل بها على المسطح المائى . ولكن الصحيح أن يتحرى هذا التحديد ، عدم التعارض أو عدم الاضرار بحق الابحار الحر ، لحساب مجتمع الدول فى المياه الدولية . وقد شهدت

الساحة الدولية ، بالفعل مشكلة فجرتها دولة أيسلند ، يوم أن أعلنت أن عرض مياهها الاقليمية ، هو ٢٠٠ كيلومتراً فيما حول الجزيرة . وكان ذلك القرار ، وهو لحساب سيادة ايسلند على مياهها الاقليمية ، يتعارض مع حق مجتمع الدول فى الابحار وفى مباشرة الصيد ، وهو حق تاريخى لا يمكن التنازل عنه أو التفريط فيه . وقد تأزم الموقف ، وتجلى معنى التناقض بين حق السيادة على المياه الاقليمية ، وحق الابحار فى المياه الدولية [١] . وما كان فى وسع ايسلند أن تفلح ، أو أن تصمد ، فى مواجهة مجتمع الدول ، وتراجعت عن قرارها وهى صاغرة .

ومهما يكن من أمر ، فإن مسطحات المياه فى البحر أو فى المحيط ، تكفل انفتاح الدول على العالم ، وتؤمن حقها فى حصة من التجارة الدولية [٢] . وقل أن المياه الاقليمية وهى شريحة من المسطح المائى ، هى التى بموجب حق السيادة ، تمثل الاطار ، الذى يحمى الجبهة البحرية . بل قل أن العين التى تسهر على حراسة المياه الاقليمية ، وترقب وتتعقب التعدى عليها ، هى التى تعظم الأمان، وتجهض أى محاولة للعدوان على جبهة الدولة البحرية . ومن ثم تتدنى احتمالات الخطر ودواعى النزاع بين الدول . وفى الاعتقاد الجغرافى أن المسطح المائى سواء تمثل فى بحر أو فى محيط ، هو الظاهرات الطبيعية ، التى تكسب الحد السياسى منعة تضاريسية .

وهذا معناه أن الجبهة البحرية ، وهى بعينها الحد السياسى ، الذى يظاهره المسطح المائى . ولا يدع ذلك فرصًا لأى نزاع مباشر محتمل بين دولتين ، على أرض تلتمس كل دولة منهما حق ضمها ومباشرة السيادة عليها . ولا نزاع ولا مشاكل أبداً إلا من خلال تعارض ، بين حق سيادة الدولة على

---

(١) انتهك قرار ايسلند ، حق مجتمع الدول بصفة عامة ، وحق عدد كبير من الدول فى الابحار بصفة خاصة ، ومباشرة الصيد فى أعالى البحار ، فى شمال المحيط الأطلنطى .

(٢) تعانى الدول التى لا تطل على المسطح المائى من موقعها فى المكان الجغرافى الحبيس . وهى لا تملك حرية الحركة . وحق المرور فى أرض دولة فى الجوار الجغرافى ، يضع مصالحها رهينة فى قبضة هذه الدولة .

مياهها الاقليمية ، وحق ومصالح الدول الأخرى المشروعة ، وهى تنتفع بالمسطح المائى، لحساب الابحار التجارى أو لحساب الصيد ، أو لحساب البحث عن المعادن فى الجرف القارى من البحر [١] .

وتأمين المسطح المائى للدولة فى مكانها الجغرافى ، يعبر عن وضع شبه الجزيرة الايطالية . وأنظر كيف يضع المسطح المائى من حول شبه الجزيرة ، الاطار المحكم لدولة ايطالية . ولا مجال أبداً لمنازعات بينها وبين جيرانها على الجانب الآخر من بحر الادريانيك . وإذا كانت ثمة منازعات بين ايطاليا ودول الجوار الجغرافى . فإنها تكون أو قل أنها تكون قابلة أن تتأتى على صعيد الشمال الايطالى ، حيث تمتد الحدود مع دول هذا الجوار الجغرافى ، وهى تكتسب المنعة الطبيعية من ظاهرة طبيعية تضاريسية أخرى .

وأنظر إلى وضع المملكة المتحدة ، وهى فى جزيرة تحتل موقعًا جغرافيًا حاكمًا لما حولها . وتمعن فى جدوى احاطة المسطح المائى بهذه الجزيرة ، وكيف يؤمن وجودها . وقل لا مجال لنزاع بينها وبين دول الجوار الجغرافى . وفى الاعتقاد الجغرافى أن الاحساس بهذا الأمان فى المكان الجغرافى ، أتاح لها، بل قل أباح لها ، أن تنطلق على الصعيد العالمى ، وأن تعظم مكانتها الاقتصادية والسياسية ، وأن تقود الطموح الأوروبى للسيطرة على العالم اقتصادياً، وسياسياً ، وحضارياً .

وهكذا تعتبر الحدود السياسية ، التى تطل على المسطح المائى الأكثر أماناً . ومن شأن المسطح المائى أن يكسب الحد السياسى منعة طبيعية تدعم المنعة الشرعية . وفى اطار هذه المنعة المركبة ، يكون فى وسع الدولة فى مكانها الجغرافى أن :

١- تمتلك القدرة الفعلية على تحديد واضح المعالم للجبهة البحرية التى تطل بها على المسطح المائى .

---

(١) نذكر فى هذا المجال ، النزاع بين تركيا واليونان على الجرف القارى فى بحر أيجة ، وامتلاك حق البحث عن البترول فيه .

٢- تطمئن إلى تدنى احتمالات النزاع بينها وبين دول الجوار الجغرافى.

٣- تتمتع بحرية الحركة وحق الانطلاق المتحرر ، الذى يدعم ويعظم حصتها المناسبة من التجارة الدولية .

الجبال والسلاسل الجبلية :

تمثل الجبال والسلاسل الجبلية والحافات والكتل المرتفعة على صعيد الأرض ، وهى تنتشر هنا وهناك ، ظاهرة تضاريسية طبيعية . وتبدو هذه الظاهرة، وهى وعرة ، ومضرسة . وقد يتفاوت علوها فى مكانها الجغرافى ، مثلما يتفاوت تضرسها ووعورتها ، ولكنها فى نفس الوقت تجسد حاجزاً يصعب اجتيازه . ومن ثم يكون فى وسع الدولة ، وهى تتحرى منعة طبيعية تؤمن الحد السياسى ، وتشد أزر المنعة الشرعية ، أن تتخذ من هذه الظاهرة الطبيعية سبيلاً ، تتحقق بموجبها هذه المنعة الطبيعية .

وصحيح أن توظيف السلسة الجبلية ، أو الكتلة الهضبية الوعرة ، يكسب الحد السياسى المنعة الطبيعية المنشودة ، وهى تظاهر وتدعم المنعة الشرعية ، وتيسر له حسن أداء دوره الوظيفى . ولكن الصحيح مرة أخرى ، أن يتأتى الخروج عن القاعدة ، وهو شذوذ بالقطع ، حيث لا يكون فى وسع الجبال والسلاسل الوعرة ، أن تحقق هذا الفصل ، أو أن توفر الدعم والمنعة الطبيعية للحد السياسى . بمعنى أن هناك سلاسل جبلية تجاوب الهدف ، وتوفر الدعم والمنعة ، وهناك سلاسل جبلية أخرى لا تجاوب الهدف ، ولا توفر الدعم والمنعة للحد السياسى .

وأنظر على سبيل المثال إلى سلاسل جبال الهملايا ، وتبين كيف تدعم وتؤكد وتؤمن الفصل بين الهند فى جانب ، والصين فى جانب . وأنظر مرة أخرى إلى سلاسل جبال الأنديز ، وتبين كيف تفلح فى دعم وتأمين الفصل واضافة المنعة الطبيعية إلى المنعة الشرعية ، للحد السياسى الفاصل بين شيلى والأرجنتين . ومع ذلك هناك سلاسل جبلية أخرى ، ليس فى وسعها أن تقوم بهذا الدور ، ويتجلى العجز الحقيقى عند دعم الحد السياسى واكساب المنعة الطبيعية ، لكى يفصل بين سيادة دولة ، وسيادة دولة أخرى . وكم من سلاسل جبلية ، أو كتل جبلية وعرة ، أو هضاب ، تنتشر على الصعيد

العالمى، وهى أعجز من أن تحول دون العبور أو أن تمنع التحركات والمرور ، وانتشار اللغات والثقافات والحضارات .

وهكذا ندرك كيف لا يكون فى وسع هذه الظاهرة التضاريسية دائمًا ، أن تؤكد الفصل بين كيان بشرى فى دولة ، وكيان بشرى فى دولة أخرى ، أو بين قومية وقومية أخرى . وهذا معناه أنه ليس من المؤكد دائمًا ، أن تكون أوضاع السلاسل الجبلية ، أو أن يكون امتدادها الطولى ، بالضرورة ، على المحاور التى تتفق أو تساير الواقع الاثنولوجى . وتلعب الممرات والثغرات التى تتخلل السلاسل الجبلية أو تخترقها ، دوراً ايجابياً ، فى تأكيد عدم التناسق المشار إليه ، أو فى اسقاط قوة فعل السلسة الجبلية فى الفصل ، بين وطن قوم من الأقوام ، ووطن قوم آخر . بمعنى أن تفقد السلسة الجبلية المقدرة على اكساب الحد السياسى المنعة الطبيعية ، التى تشد أزر وتدعم المنعة الشرعية .

وأنظر إلى امتداد سلاسل جبال زاجروس وجبال سليمان ، وتبين كيف انها رغم الوعورة التضرس الشديد ، لا تكاد تدلل على أن فى وسعها أن تدعم الفصل الكلى ، بين حوض نهر السند فى باكستان من ناحية ، وحوض سيستان فى أفغانستان من ناحية أخرى ، ومن ثم يمكن أن نستوعب كيف يكون فى وسع سلاسل الجبال ، وهى تفصل بين قومية وقومية أخرى ، وتكسب الحد المنعة الطبيعية ، أن تكون فى نفس الوقت موطناً مناسباً خاصاً ، يعتصم به قوم أو شعب غير متجانس ، مع أى من الناس والكيانات البشرية ، التى تفصل فيما بينها . ومن ثم يفضى هذا الوضع إلى تداعى القيمة الفعلية للسلسلة الجبلية ، وافتقاد الحد السياسى المنعة الطبيعية المنشودة .

وأنظر مرة أخرى إلى امتداد سلاسل جبال البرانس ، وهى تظاهر الحد السياسى ، الذى يفصل بين القومية الفرنسية والقومية الأسبانية . ثم تبين كيف لا يكون فى وسع هذه السلاسل الجبلية أن تحقق أو أن تضيف المنعة الطبيعية اضافة تشد أزر المنعة الشرعية للحد السياسى . وما من شك فى أن وجود شعب الباسك فى الوطن الخاص الوعر ، وهو كيان قومى له خصوصية متميزة ، يطعن فى قوة فعل المنعة الطبيعية . بمعنى أن تفقد سلاسل جبال البرانس القدرة الفعلية على اضافة المنعة الطبيعية ، لكى تدعم المنعة الشرعية للحد السياسى ، بين فرنسا فى جانب ، وأسبانيا فى جانب آخر .

وعرض هذه الأمثلة أو النماذج الواردة على الساحة ، لا يعنى أبداً التهوين من القيمة الفعلية لسلاسل الجبال ، أو من قوة فعل المنعة الطبيعية التى تشد أزر المنعة الشرعية . ولكن الذى نعنيه ، ولا ينبغى أن يغيب عنا عند تقويم قوة فعل هذه الظاهرة الطبيعية ، حسن التمييز ، بين سلاسل جبلية تتعاظم قوة فعلها فى دعم الحد السياسى ، وسلاسل جبلية تتداعى وتضعف قوة فعلها فى دعم الحد السياسى . هذا بالاضافة إلى سلاسل جبلية ليس فى وسعها أن تباشر أو أن تسعف وتجاوب دواعى الفصل ، ولا توظف فى طلب المنعة الطبيعية المنشودة. وقل أن كل نموذج من هذه السلاسل الجبلية ، له خصوصية ، وهو يخضع لاعتبارات معينة ، هى التى تتحدث عن القيمة الفعلية لأى سلسلة جبلية ، وتوظيفها فى طلب المنعة الطبيعية لدعم الحد السياسى .

وعن السلاسل الجبلية غير المؤهلة ، لأن توظف فى دعم الحد السياسى واكسابه المنعة الطبيعة ، نقول أنها تخدم الوصل والترابط . وقل أنها فى مكانها الجغرافى وامتدادها ، لا يكون فى وسعها ، أن تخدم الفصل . بل قل أنها فى مكانها الجغرافى ، تلملم من حولها ، وكأنها قطب مغناطيسى ، حركة الحياة ، وتؤلف منهم كياناً بشرياً ، تجمعهم مصلحة مشتركة فى وطن يحتويهم . وتكون السلسلة الجبلية العمود الفقرى فى لم هذا الشمل . وأنظر إلى سلاسل جبال ابناين فى شبه الجزيرة الايطالية ، التى يلتئم من حولها وجود الوحدة الايطالية السياسى ، بشقيه المادى والبشرى . وأنظر مرة أخرى إلى سلاسل جبال أطلس فى المغرب العربى الكبير ، وتبين كيف لا تخدم الفصل ، وهى تمتد على محور عرضى من الغرب إلى الشرق ، وتمتد الحدود السياسية بين المغرب والجزائر وتونس على محور طولى من الشمال إلى الجنوب.

وعن السلاسل الجبلية الوعرة المؤهلة ، لأن توظف فى دعم الحد السياسى واكسابه المنعة الطبيعية التى تشد أزر المنعة الشرعية ، نقول أنها تخدم الفصل أكثر مما تتيح الوصل . وقل أنها تملك قوة الفعل الذى يدعم الحد السياسى الفاصل بين دولتين ، وهى تضيف اليه المنعة الطبيعية . ومع ذلك ، قل مرة أخرى أن هذه السلاسل الجبلية لا تكاد تصنع فى نفس الوقت الاطار الجامع المحكم ، الذى يلملم شمل كل المساحات ، التى تتضمن كل الناس فى

بناء بشرى موحد ، يرتبط مصيره ويكون ولائه للدولة . بمعنى أن أوضاع السلاسل الجبلية فى مكانها الجغرافى ، لا تفلح فى تحديد الاطار الجامع المانع والمنسجم مع أوضاع البناء البشرى للأمة أو للشعب فى الدولة . بل قل أنها تعجز أحياناً على صياغة الاطار الأمثل ، الذى يجمع شمل كل الناس فى توليفة بشرية يضمهم الوطن الواحد .

وأنظر إلى سويسرا على صعيد الأوروبى ، وتبين كيف تقوم فى مكانها الجغرافى ، وكيف تؤدى سلاسل جبال الألب دورها ، فى دعم الحدود السياسية ، بينها وبين ايطاليا ، وفرنسا والمانيا ، من حولها . بل قل فى وسعك أن تستشعر النموذج الذى يجسد قوة فعل المنعة الطبيعية ، وهى تظاهر وتشد أزر المنعة الشرعية لوجود سويسرا على خريطة أوروبا السياسية . ومع ذلك ، فى وسعنا فى نفس الوقت أن نبين كيف لا تضع هذه الحدود المنيعة اطاراً ، يحتوى البناء البشرى المتجانس . بل قل وكيف يتأتى هذا التجانس وهى تضم شريحة من الألمان ، وشريحة من الفرنسين ، وشريحة من الايطاليين . ولولا أن جمعت هذه الشرائح الثلاثة حول مصلحة مشتركة ، لكانت هذه الحدود ذات المنعة المزدوجة ، أوهى من خيوط العنكبوت ، أو لما تنعمت سويسرا بالاستقرار السياسى والاقتصادى ، وهى بمنأى عن الصراعات فى القرن العشرين .

وعن السلاسل الجبلية الوعرة المؤهلة ، لأن توظف فى دعم الحد السياسى ، واكساب المنعة الطبيعية التى تشد أزر المنعة الشرعية لهذا الحد ، نقول أنها النموذج الأمثل ، الذى يتحلى بالقدرة على الفصل . وقل أنها لا تمتلك فى المقابل أى قدرة على الوصل . بل قل أن قدرة هذه السلاسل الجبلية على الفصل بين أرض دولة وأرض دولة أخرى ، تجاوب وتتناسق مع الواقع البشرى . بمعنى أنها تصنع الاطار النموذجى ، فى مجال الفصل بين شعب وشعب آخر، أو بين أمة وأمة أخرى . وليس من شأن هذا الاطار ، أن يفضى إلى وضع أقلية، يفرض عليها معايشة أغلبية فى الدولة، ويكون عدم التجانس الذى يثير المتاعب، ويهز أوضاع الدولة من داخل التركيب الهيكلى للبناء البشرى فيها .

وأنظر إلى سلاسل جبال الهمالايا ، وتبين كيف تمتد فى مكانها الجغرافى ، وكيف تفصل بين الصين فى جانب ، والهند فى جانب آخر .

وقل أنه الفصل الصارم الذى يكسب الحد السياسى المنعة الطبيعية ويشد أزر منعته الشرعية . بل أن هذا الامتداد الجبلى ، كان فى وسعه ، أن لا يدع أقلية صينية تعيش فى الهند ، وأن لا يدع أقلية هندية تعيش فى الصين . وهذا هو معنى التناسق الحسن ، بين سلاسل جبلية ، وهى تخدم الفصل ، وحد سياسى ، وهو عامل فصل . وكان هذا الفصل فصلاً ، جاوب عدم التجانس سلاليًا ، وحضاريًا ، بين الصين ، وهى تنفتح على المحيط الهادى ، والهند ، وهى تنفتح على المحيط الهندى . كما جاوب الافتراق السياسى بين دولة الصين فى جانب ، ودولة الهند فى جانب آخر .

وصحيح أن هذا النموذج الذى يجسد مبلغ التوافق ، بين سلاسل جبلية شيمتها القدرة على الفصل ، وحد سياسى يضيف إلى منعته الشرعية المنعة الطبيعية التضاريسية ، يعظم دواعى الفصل بين دولة ودولة أخرى . ولكن الصحيح أيضًا ، أن هذا التعظيم لا يعنى بالضرورة ، أن يخيم مناخ الاستقرار ، وأن تغيب المشكلات بين الدولتين . بل قل قد يكون النزاع ، ويأتى الصراع بين الدولتين ، وكل دولة منها ، تطلب حق السيطرة على الممرات والثغرات ، التى تيسر حركة العبور أو اجتيار السلاسل الجبلية . ومن وراء هذا الصراع ، الذى قد يبلغ حد الاقتتال ، ومباشرة الحرب ، تكون الدواعى الاستراتيجية . وكم تحرص دولة الهند على السيطرة على الثغرات والممرات ، على صعيد سلاسل جبال الهمالايا ، وهى تتخوف من أن تقع هذه الممرات فى قبضة الصين ، فتحفزها على العدوان عليها .

ومهما يكن من أمر ، فعلى الباحث الجغرافى أن يكون حذرًا ، فى مجال استيعاب وحساب جدوى المنعة الطبيعية التى تكسبها السلاسل الجبلية والكتل الجبلية والهضاب الوعرة ، للحد السياسى ، وكيف تشد أزر وتدعم المنعة الشرعية . ويستوجب هذا الحذر ، ولا أقول التحفظ ، فى حساب هذه الجدوى، تحرى مبلغ التعارض أو عدم التعارض ، بين أداء السلسة الجبلية دورها الوظيفى فى جانب ، ومصالح الشعب فى اطار الواقع البشرى المعاش فى جانب آخر . ومعلوم أن التعارض يفضى إلى تقويض قوة فعل المنعة الطبيعية . بل قل تكون المشكلات والمنازعات على الحد السياسى والاعتراض عليه ، وهو لا

يجاوب أوضاع ومصالح الشعب فى الدولة . ويتجلى الخطر الحقيقى ، يوم أن يكون الحد السياسى وترسيمه ، من وراء استبعاد أو اخراج قطاع من الشعب ، وتركهم فى شكل أقلية تعايش الشعب فى دولة من دول الجوار الجغرافى . وأنظر إلى الحدود السياسية بين تركيا والعراق وايران وهى تمتلك المنعة الشرعية والمنعة الطبيعية التضاريسية مجتمعتين ، وكيف تفضى إلى تمزيق الكيان الكردى الذى يؤرق الدول الثلاثة ، وهو شوكة فى جانب كل دولة من هذه الدول .

ويبقى أن نؤكد على أن بعض الحدود السياسية التى تتمتع بالمنعة الشرعية، وتدعمها المنعة الطبيعية ، تتعرض لمشكلات وصراعات كثيرة . وتكون المتغيرات الاقتصادية أهم دواعى تفجر هذه المشكلات . وقد يكون الصراع حول حق السيادة على الثغرات والممرات ، ودورها الوظيفى فى مرونة الحركة من وجهتى النظر الاقتصادية والاستراتيجية . وقد يكون الصراع أيضاً حول حق السيادة على خطوط تقسيم المياه بين روافد الأنهار ، ودورها الوظيفى فى استغلال مساقط المياه ، فى توليد الطاقة الكهربائية النظيفة .

القنوات والمجارى النهرية :

يمثل النهر وجريان الماء ظاهرة طبيعية واضحة . ويتأتى هذا الجريان من المنبع الذى يضم الروافد التى تلملم الايراد المائى ، وينتهى عند المصب الذى يكون عند مستوى القاعدة ، فى المسطح المائى للبحر أو للبحيرة . ويوفر هذا الجريان للناس منافع متنوعة . واضافة إلى استخدام مياه النهر فى الرى لحساب الزراعة ، أو فى تغطية حاجة الاستخدامات المنزلية ، يوظف الجريان فى ابحار نهرى فى خدمة النقل ، أو فى ابحار نهرى فى خدمة الصيد ، أو فى استثمار سقوط المياه بانحدار مناسب يفضى إلى توليد الطاقة . بمعنى أن النهر له جدوى، وهو يستقطب حركة الحياة ، لكى تعيش على ضفافه ، وتنتفع به . بل قل أنه الظاهرة الطبيعية المؤهلة للوصل ، وهى تجمع بين الناس ولا تكاد تفرق بينهم ، فى المكان والزمان .

والاقدام على توظيف النهر فى اكساب الحد السياسى ، الذى يفصل بين دولة ودولة أخرى المنعة الطبيعية ، معناه أن تتخذ حركة الحياة من الظاهرة

المؤهلة للوصل ، وسيلة يتحقق بموجبها الفصل . بل قل أنه التوظيف ، الذى يتناقض مع طبيعة النهر . وصحيح أنه جريان الماء فى النهر ، يمثل حاجزاً من وجهة النظر الاستراتيجية ، ولكن الصحيح أيضاً أن علاقة حركة الحياة بالنهر ، وتأمين حسن الانتفاع بماء النهر ، يكاد يطعن فى الجدوى الاستراتيجية ، ويفرغها من مضونها إلى حد كبير .

ومن أجل أن نتدارس مسألة توظيف النهر فى اكساب الحد السياسى المنعة الطبيعية ، ومن أجل أن نتبين ونحسب حساب جدوى قوة فعل المجرى النهرى فى أداء هذه الوظيفة ، يجب أن نضع فى الاعتبار الأمور التالية :

١- يتحدث **الأمر الأول** ، وهو يجاوب وجهة النظر الجيمورفولوجية عن النهر ، وعن الجسم الحى ، الذى ينتقل نوعياً ، من مرحلة الفتوة والشباب ، إلى مرحلة النضج ، ثم إلى مرحلة الهرم والشيخوخة . ومعلوم أن هذا التحول والانتقال النوعى ، يفضى إلى تأثير أو تغير فى شكل الحيز ، الذى يحتوى الجريان . وقل أن فعل الماء الكيماوى مرة ، والميكانيكى مرة أخرى ، وهو يباشر النحت والهدم أحياناً ، أو وهو يباشر الارساب والبناء أحياناً أخرى ، يغير شكل المجرى . ويكون هذا التغير على المستوى الأفقى مرة ، بموجب النحت فى جانب والاطماء فى الجانب الآخر . كما يكون هذا التغير على المستوى الرأسى، بموجب النحت فى القاع أحياناً ، أو بموجب الارساب على القاع أحياناً أخرى . وقد يكون هذا التغير مسئولية الاسر النهرى ، الذى يتسبب فى نتائج هامة ، تؤثر على شكل المجرى ، وعلى قطاعات من أحواض التجميع ، وهى تلتئم أحياناً ، أو وهى تنقسم أحياناً أخرى . ويبقى بعد ذلك السؤال الذى يسأل عن مبلغ صلاحية النهر ، وهو عامل للتغير وقابل للتغيير ، لتوفير المنعة الطبيعية للحد السياسى .

٢- يتحدث **الأمر الثانى**، وهو يجاوب وجهة النظر الاقتصادية عن النهر، وعن قيمته وجدوى الانتفاع به . ومعلوم أن هذه القيمة الاقتصادية من شأنها أن تجذب حركة الحياة ، وتكون وكأنها على استعداد على الوقوع فى أسر النهر . وتشتد قوة فعل هذا الأسر ، فى الأوطان ، التى تعايش حركة الحياة فيها الجفاف ونقصان الموارد المائية ، التى تغطى أو تلبى احتياجاتها . وقل أن توظيف الجريان النهرى فى مجالات رى الأرض ومباشرة الانتاج الزراعى ، أو فى

مجالات خدمة النقل النهرى ، أو فى مجالات الصيد ، أو فى مجالات توليد الطاقة الكهرومائية ، كلها تجسد قوة الارتباط بالنهر ، ومبلغ تشبث الناس بحق الانتفاع بالنهر . وكم من أنهار ، كانت جدواها الاقتصادية ، وكأنها العمود الفقرى الذى أسهم فى جمع وتواصل لبنات بناء بشرى ، لكى يكون الشعب، الذى فرض سيادته على الأرض واستثمر مواردها ، والذى أقام النظام الحاكم ، وتحرى اقامة دولة ثابتة الأركان فى المكان والزمان . بمعنى أن يكون فى وسع النهر أن يصنع دولة ويدعم وجودها ، أكثر مما يكون فى وسع النهر أن يوظف ويستخدم فى الفصل ودعم منعة الحد السياسى ، بين دولة ودولة أخرى .

٣- يتحدث **الأمر الثالث**، وهو يجاوب وجهة النظر الاجتماعية عن النهر، الذى يمثل القطب المغناطيسى ، فيحدث الناس ، ويلم الشمل ، ويؤلف بينهم . وتكون المصلحة المشتركة ، وكأنها المادة اللاحمة التى تتماسك بها لبنات بناء بشرى متجانس ، يعيش على ضفاف النهر فى مساحات الأرض الطيبة . واهتمام هذا البناء البشرى بمواجهة النهر ، ضبطه وترويض الجريان ، وابطال مفعول تحدياته ، يقوى أواصر التواصل والتماسك ، ويفجر الطاقات المبدعة ، التى ترسخ الابداع الحضارى وتنميه وتطوره . ووجود مصر الشعب والدولة والحضارة ، فى اطار النيل الأدنى ، هو النموذج الأمثل ، الذى يصور هذا المعنى . أو لم يكن النيل ، هو الذى جذب الناس ، الذين تعرضوا لضغوط الجفاف ، فى أوطان شهدت وجودهم فى العصر الحجرى الحديث ، شرق وغرب النيل ؟ أو لم تشهد ضفاف النيل ، النواة التى أتاحت الترابط بين الناس، والزمتهم الايمان بالفكرة ، التى شب ونما وترعرع من حولها البناء البشرى المتجانس ، والكيان السياسى الموحد على صعيد مصر ، منذ وقت بعيد ؟ .

وكم من نهر على الصعيد العالمى ، كان من أهم المظاهر الطبيعية ، التى اشتركت فى صياغة الشخصية الجغرافية لمساحات من الأرض ، التى شهدت ولادة الشعب ، وقيام الدولة . وقل أن النهر ونظام الجريان فيه ، والسهول الفيضية من حوله ، هو أبرز ملامح الوحدة الجغرافية الطبيعية ، وهو الذى لملم شمل الناس وصنع شعب أعلن عن قيام دولة . وأنظر إلى أنهار الصين الهوانجهو ، واليانجتسى ، والسيكنانج ، وأنهار العراق دجلة والفرات ، وأنهار

فرنسا ونهر السين على وجه الخصوص ، وتبين كيف شهدت سهولها الفيضية النواة الأولى ، التى صنعت شعباً ، وأوحت إليه فأقام الدولة .

ومن بعد استيعاب وتقصى معنى ومغزى كل هذه الأمور ، نسأل كيف يكون فى وسع الأنهار أن توظف فى مجال ترسيم الحدود ، وأن تدعم الفصل الحتمى بين دولة ودولة أخرى ؟ بل قل كيف يتأتى للنهر الذى يلم شمل الناس ، ويمثل حجر الزاوية فى مصلحة مشتركة تربط بينهم ، أن يعول عليه حتى يتناقض مع نفسه وما هو مؤهل له ، لكى يقوم بدور وظيفى يتعارض تماماً مع وظيفته الأصلية ؟

هذا ويكشف الواقع الذى يتحدث عن ترسيم الحدود بين بعض الدول ، عن هذا التناقض . بمعنى أن يتخذ هذا الترسيم ، من الأنهار ظاهرة ، تدعم الحد وتكسبه المنعة الطبيعية ، التى تقوى وتدعم المنعة الشرعية . ولكن هل فى وسع النهر أن يوفر هذه المنعة الطبيعية ، وهى ضد الطبيعة التى يكون من أجلها ؟ وقل أن وظف النهر فى هذا الغرض ، فتكون هذه المنعة الطبيعية التى يضيفها إلى المنعة الشرعية ، هشة إلى حد بعيد . بل قل أنها تفضى فى بعض الأوضاع إلى تفجر مشكلات . ويفرز التناقض بين وظيفة النهر فى مجال الوصل ، ووظيفة النهر فى مجال الفصل ، هذه المشكلات . ويعظم هذه المشكلات ، وترسيم الحد بالشكل الذى يتأثر به حق الناس فى مجالات الانتفاع بالنهر .

وفى طلب المنعة الطبيعية التى ينشدها ترسيم الحد السياسى ، يكون هذا الترسيم فى صورة من ثلاثة صور متباينة . وتتمثل هذه الصور فى :

١- حد يمتد على ضفة من ضفتى النهر ، ويدخل النهر بضفتيه اليمنى واليسرى فى حيازة دولة . ويحرم هذا الوضع الدولة الأخرى من حق الانتفاع بالنهر . ويكون هذا الحرمان مقدمة منطقية لمشكلة، بين الدولة التى تنتفع بالنهر فى جانب ، والدولة الأخرى ، التى تفقد حق الانتفاع بالنهر فى جانب آخر.

٢- حد يمتد فى منتصف مجرى النهر ، وهو يدخل ضفة فى حيازة دولة ، ويدخل ضفة النهر الأخرى فى حيازة الدولة الأخرى . وصحيح أن هذا الوضع، لا يحرم أى من الدولتين من حق الانتفاع بالنهر . ولكن الصحيح

أيضًا أن هذا الوضع قد يحرم دولة من العمق النهرى المناسب للابحار ، ويوفر للدولة الأخرى ، هذا العمق النهرى المناسب للابحار .

٣- حد يمتد فى منتصف الجزء العميق النهرى الصالح للملاحة النهرية، وهو يسوى بين حصتى الدولتين فى فرص توظيف النهر فى الملاحة . ولكن يبقى أن هذا القطاع العميق ، يكون عرضة لأن تتغير أعماقه بموجب قوة فعل النحت الرأسى . ومن ثم تتغير مصلحة دولة من الدولتين ، فى مجال الانتفاع بالملاحة النهرية .

وتكون فى صحبة كل حد سياسى فى أوضاعها الثلاثة ، احتمالات لتفجر المشكلات بين الدولتين . وتكون المشكلة التى تسئ إلى علاقات حسن الجوار، مبنية على عدم التناسق ، بين وظيفة وأداء الحد السياسى فى جانب ، والواقع البشرى ومصالح الناس وحق السيادة فى جانب آخر . وقد يفجر التغير بموجب النحت والارساب وقوة فعل الجريان فى النهر المشكلة بين الدولتين . وقل ماذا يمكن أن يحدث لو أن غير النهر شكل مجراه ؟ بل قل ماذا يمكن أن نتوقع ، لو تأتى حرمان حركة الحياة على جانب من جانبى النهر ، من استغلال النهر والانتفاع بالجريان ؟

وقد تكون المشكلات من بعد ذلك كله ، نتيجة مباشرة ، لما تعانى منه بعض الدول القارية ، التى حرمتها أوضاعها من الاتصال المباشر بالبحر ، وهى لا تملك جبهة تطل بها على المسطح المائى للبحر المفتوح . وفى مثل هذا الوضع الذى يكون فيه الابحار فى النهر ، هو الوسيلة الوحيدة والمثلى لمرور تجارة هذه الدول ، لكى تنال حصتها من التجارة الدولية . وماذا يمكن أن يحدث إذا تعذر على الدولة المغلقة المرور البرئ ؟ وماذا يمكن أن نتوقع لو حالت سيادة دولة على النهر ، دون المرور البرئ المنتظم ؟ وهل هناك أخطر من ذلك سببًا ، لكى تتفجر مشكلة ، وهى تسئ إلى علاقات حسن الجوار .

البحيرات والبحار المغلقة :

تمثل البحيرة على صعيد اليابس ظاهرة طبيعية . وقل أنها تتداخل فى منظومة المنظور الجغرافى الطبيعى . بل قل أنها فى مكانها الجغرافى ، تشترك فى صياغة الشخصية الجغرافية الطبيعية السائدة فى أى مساحة معينة ، فى المكان

والزمان . ومن الطبيعى أن يشغل الماء ، سواء تمثل فى مطر مباشر ، أو تمثل فى مياه روافد تجمع الايراد الطبيعى ، من منطقة التجميع فيما حول البحيرة . بمعنى أن يكون ثمة تقعير فى قاع حوض يتجمع فيه الماء .

ومن غير أن ندقق فى شأن التماس أسباب ودواعى تكوين البحيرة ، أو أن نميز بين بحيرة من الماء العذب أحياناً ، وبحيرة من الماء الملح أحياناً أخرى ، ندرك كيف تلعب البحيرة دوراً ، فى وجود الناس ، وفى أنشطة حركة الحياة . وقل أن حركة الحياة تقترب وتستقبل البحيرة ، وتعيش على أطرافها . بل قل أن من شأن حركة الحياة ، أن تتعامل مع البحيرة ، وتنتفع بكل ما هو متاح ، وفى وسعها أن تحصل عليه . وصحيح أن بحيرة الماء العذب ، تشد وتجاوب حركة الحياة . ولكن الصحيح أيضاً أن بحيرة الماء الملح ، تجاوب حركة الحياة . وفى كل الأحوال ، ينبغى أن ندرك كيف تلعب البحيرة دور الوصل . وهى تجمع من حولها حركة الحياة ، فى اطار مصلحة مشتركة . كما ينبغى أن ندرك دور البحيرة فى الوصل ، وهو أهم وأجدى من دورها الوظيفى فى الفصل .

وليس غريبًا أن نتبين دور بحيرة على المسرح الجغرافى ، فى المكان والزمان، وهى تجمع وتلملم شمل الناس من حولها . وقد أفضى هذا الجمع من الناس حول البحيرة ، إلى تعاون وتكامل ايقاعات نبض حركة الحياة ، وهى تتكيف مع الواقع الطبيعى مرة ، أو هى تتعامل مع الواقع الطبيعى مرة أخرى ، وتتأهل . وأتاح التكيف والتأهل إلى تنشيط نمو نواة التجمع البشرى ، وإلى صياغة بناء بشرى أحسن توظيف المصلحة المشتركة فى ترسيخ حق سيادته على الأرض باليد اليمنى ، وفى اقامة النظام وتكوين دولة باليد اليسرى . ويتحدث تاريخ دولة السويد فى شبه جزيرة اسكندناوا ، بكل الصدق عن دور البحيرة فى صياغة وبناء شعب السويد ، وفى اعلان قيام دولة السويد .

ودور البحيرة فى مثل هذه الحالة ، يعبر تعبيراً صادقًا ، عن قوة فعل الجذب ، الذى يمتلك القدرة على جمع أو حشد الناس ولم الشمل من حولها . ومن ثم يكون الترابط ، وخلق دواعى التفاهم والتعاون بينهم فى اطار المصلحة الاقتصادية المشتركة . بل قل أن من شأن البحيرة ، وهى فى بؤرة المصلحة الاقتصادية ، أن تؤلف وتوثق العلاقات فى التركيب الهيكلى للبناء

الاجتماعى .وفى وسعنا أن نتصور كيف يبدو هذا الدور المحورى طبيعياً . وقل أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً ، بما تفضى إليه بحيرة المياه العذبة ، وهى تجسد البؤرة التى تتجمع وتتواصل عندها المصلحة المشتركة . وفى اطار هذا البناء الاجتماعى ، ولحساب المشاركة فى المصالح الاقتصادية ، يكون السعى الجاد والرشيد لاقامة النظام الحاكم ، الذى يرعى هذه المصالح ، ويؤمن حق الناس فيها .

ويبقى بعد ذلك كله ، السؤال الذى ينبغى أن يفرض نفسه ، وهو هل فى وسع المسطح المائى للبحيرة ، التى تكفل الوصل وتدعم تداعياته لحساب المجتمع البشرى من حولها ، أن تقوم بدور الفصل الذى يكسب الحد السياسى المنعة الطبيعية . ويتحدث الواقع على الساحة السياسية عن نماذج كثيرة ، وهى توظف التوظيف الذى يكفل الفصل ، وهو يوفر للحد السياسى شيئاً مناسباً مـن المنعـة . وهـذا معناه أن ثمـة بحيرات ، تمثل الظاهرة الطبيعية المتاحة ، التى تدعم الحد السياسى وتكسبه القدرة على آداء وظيفته ، فى مجال الفصل بين دولتين ، وأن ثمة بحيرات أخرى ، ليس فى وسعها أن تجاوب هذا التوظيف .

وأنظر إلى البحيرات العظمى فى أمريكا الشمالية ، وتبين كيف توظف ، وهى فى موقعها الجغرافى لدعم الحد السياسى ، بين الولايات المتحدة الأمريكية فى جانب ، ودولة كندا فى جانب آخر . وقد تحرى ترسيم الحد السياسى ، أن تنال كل دولة من هاتين الدولتين حصة من البحيرات ، حتى لا تحرم أى منهما من الانتفاع بهذه البحيرات . وأنظر مرة أخرى إلى بحيرة فكتوريا فى قلب أفريقية ، وكيف تأتى توزيع المسطح المائى ، لكى يدعم الحدود السياسية ، بين أوغنده وكينيا وتنزانيا . ومن شأن ذلك أن تعطى كل الدولة من هذه الدول ، حق الانتفاع ، بحصته من المسطح المائى العذب ، سواء تمثل فى الابحار والنقل ، أو فى الصيد ، أو توليد الطاقة . بل قل من شأن ذلك أن يكسب الحد السياسى لكل دولة المنعة الطبيعية ، التى تشد أزر المنعة الشرعية .

وترسيم الحدود السياسية ، التى تتخذ من المسطح المائى للبحيرة ، سنداً يظاهرها فى آداء وظيفتها فى الفصل ، بين الدول ، ويكسبها المنعة الطبيعية التى تؤمن المنعة الشرعية ، يتأتى فى ثلاثة صور متباينة .

وفى **الصورة الأولى** ، يأتى ترسيم الحد السياسى ، لكى يضع البحيرة برمتها فى إطار دولة .. ويفضى هذا الوضع إلى حرمان الدولة المجاورة ، من حق الانتفاع بالموارد المتاحة فى البحيرة .. ومع ذلك ينبغى أن ندرك المبررات ، التى تبرر هذا الوضع ، وهو لا يعنى أبداً انحيازاً للدولة على حساب الدولة الأخرى .. وقل تبدو البحيرة التى تتخذ هذا الوضع ، وكأنها جزء لا يتجزأ من الكيان المادى ، فى إطار مساحة الدولة .. ونتصور بحيرة نياسا فى قلب دولة ملاوى ، وبحيرة كيوجا ، فى دولة أوغندا ، هذا الوضع .. ومثل هذا الوضع ، تبرره المبررات السليمة ، ولا يكاد يتسبب فى مشكلة على الحد السياسى ، الذى يكسبه الصفة الطبيعية ، وفى صحبتها الصفة الشرعية ، جنباً إلى جنب ..

وفى **الصورة الثانية** ، يمر الحد السياسى فى قلب البحيرة .. ويكفل هذا المرور تقسيم المسطح المائى للبحيرة بين دولتين أو أكثر .. بمعنى أن يفضى ترسيم الحدود إلى منح كل دولة حق السيادة على قطاع ، أو على شريحة ، من المسطح المائى للبحيرة .. ومثل هذا الوضع ، يتيح لكل دولة فرص الانتفاع بحصته من البحيرة ، التى يطل عليها .. ونتصور بحيرة فيكتوريا فى قلب الوسط الأفريقى ، الوضع الذى أفضى إلى ترسيم الحدود ، وكيف تنال أوغندة وكينيا وتنزانيا حصة من هذه البحيرة .. وفى مثل هذا الوضع ، تكون المنافسة بين الدول على الانتفاع بالموارد المتاحة فى البحيرة أحياناً ، ويكون التعارض بين سبل هذا الانتفاع المباشرة أو غير المباشرة أحياناً أخرى ، من وراء إثارة المشكلات بين هذه الدول ..

وفى **الصورة الثالثة** ، يمر الحد السياسى مع امتداد شاطئ من البحيرة ووضعها وامتدادها على صعيد المسرح الجغرافى ، لكى يضع البحيرة فى حيازة دولة ، ويحرم الدولة الأخرى فى الجوار الجغرافى معها .. بمعنى أن تمتلك دولة المسطح المائى للبحيرة ، وأن يكون لها حق السيادة الكاملة عليها .. ومن ثم يكفل هذا الوضع ، حق الدولة فى الانتفاع بالموارد المتاحة فى هذه البحيرة ، دون منازع ، أو دون تخوف من منافسة .. ونتصور بحيرة ألبرت فى دولة أوغندا هذا الوضع .. ومثل هذا الوضع ، سواء بررته المبررات السليمة ، أو لم تبرره هذه المبررات ، يفضى إلى إثارة المشكلات ، بين الدولة التى تمتلك حق الانتفاع

بالموارد المتاحة فى البحيرة فى جانب ، والدولة التى تحرم من هذا الحق فى جانب آخر . بل قل تكاد تضعف المنعة الطبيعية المكتسبة ، المنعة الشرعية التى يتمتع بها الحد السياسى بين دولتين .

هذا ، ويجب أن يكون توظيف المسطح المائى للبحيرة ، فى رسم الحد السياسى ، واكسابه المنعة الطبيعية التى تظاهر المنعة الشرعية ، توظيفاً مناسباً فى اطار الاتفاق بين الدول التى تشرف على البحيرة . وقل تؤمن هذه المرونة رغبة الدول فى تعايش سلمى ، يكفل لكل دولة الحق فى الانتفاع بالبحيرة . بل قل أن هذا هو الواقع الذى يفضى إلى تناقص احتمالات نشأة المشكلات ، أو تفجر الصراعات على الحد السياسى بين الدول . بمعنى أن تبقى المنعة الشرعية للحد ، وهى مدعومة بالمنعة الطبيعية ، وهما معًا من وراء تعايش سلمى حقيقى بين دول الجوار الجغرافى .

المستنقعات :

تمثل المستنقعات ظاهرة طبيعية ، وهى تشغل مساحة على المسرح الجغرافى . وعلى صعيد المستنقع ، تكون المياه راكدة . وركود المياه فى المستنقع الضحل ، يفضى إلى تغير فى طعم ولون ورائحة الماء . وفى اطار هذا التغير فى الطعم واللون والرائحة ، تنمو بعض الحشائش ، التى تشارك فى افساد الماء . ومعلوم أن هذا الافساد ، يجعل الماء غير صالح للاستخدام . بل قل أنها تفضى إلى تجمع الحشرات والهوام والبعوض . وتكون المستنقعات فى صورتين هما :

فى **الصورة الأولى** ، تبدو المستنقعات دائمة فى موقعها الجغرافى . ومع ذلك هناك احتمال لأن تتغير المساحة التى تشغلها المستنقعات من فصل إلى فصل آخر . بمعنى أن تتسع مساحة المستنقع فى موسم المطر ، وأن تنقص مساحة المستنقع فى موسم الجفاف . وشكل التضاريس على السطح الرتيب ، هو الذى يحدد مساحة المستنقع فى موسم المطر ، ويحدد مساحة المستنقع فى موسم الجفاف . ويكون المستنقع ، وكأنه يشغل حوضاً مغلقاً تتراكم فيه المياه ، ولا تجد مخرجاً أو انحداراً لكى تنساب ولا تتراكم . ومهما اختلف منسوب الماء الراكد فى المستنقع ، وتباين من فصل إلى فصل آخر ، يبدو المستنقع

ضحلاً . وفى اطار هذا المستنقع ودوام ركود الماء فيه ، تكون قوة فعل عامل الطرد ، التى تستوجب ابتعاد حركة الحياة عن هذه الظاهرة الطبيعية .

وفى **الصورة الثانية** ، تبدو المستنقعات وهى موسمية فى موقعها الجغرافى . بمعنى أن يكون تراكم الماء فى الحوض المغلق الضحل على صعيد الأرض ، فى موسم المطر . وبموجب هذا التراكم يتأتى الركود ، واكتساب مواصفات وملامح المستنقع ، الذى تفوح منه رائحة الماء الراكد المتعفن ، وتأوى إليه الهوام والبعوض والحشرات . وإذا ما حل موسم الجفاف ، تجف المياه الراكدة ، وتختفى الملامح والمواصفات ، ولا يبقى من المستنقع إلا البقايا التى تنم عما كان فى موسم المطر . ومع ذلك فإن اختفاء الملامح والمواصفات وحالة الجفاف ، لا يفضى إلى تطهير الأرض مـن الملوثات ، التى تتأتى فى موسم المطر . وفى اطار هذا المستنقع وموسمية ركود الماء فيه ، تكون قوة فعل عامل الطرد ، التى تستوجب ابعاد حركة الحياة عن هذه الظاهرة الطبيعية .

وفى مقابل قوة فعل عامل الطرد الذى يستوجب ابتعاد حركة الحياة ، وهى تهرب من الرائحة العفنة ، أو وهى تفر من أخطار الأمراض المتوطنة ، لا تجد قوة فعل عامل جذب . بمعنى أن ليس فى المستنقع أى فرص متاحة لكى يتطلع الناس إلى الانتفاع بها . ومن ثم ندرك كيف تمثل المستنقعات عامل فصل حقيقى ، بين الأرض الطبية على مسافة مناسبة من حولها . وبموجب هذا الفصل ، تجد دولتان فى هذه الظاهرة الطبيعية المنعة الطبيعية ، التى يمكن الاعتماد عليها فى حسن الجمع ، بين منعة شرعية وهى محصلة اتفاق الدولتين، ومنعة طبيعية تدعم وتشد أزر المنعة الشرعية .

وفضلاً عن قوة فعل عامل الطرد ، وابتعاد حركة الحياة ، وهى تستجيب لدواعى هذا الطرد ، تبدو المستنقعات وكأنها عقبة طبيعية ، فى مجال الحركة المرنة ، وسبل الترابط ، بين مساحات الأرض من حولها . بمعنى أنها تكفل الفصل ، ولا تدع مجالاً للوصل . وتكون المستنقعات فى بعض الأحيان ، موطناً للعزلة والانغلاق . وقد يلجأ إليها المستضعفون ، ويحتمون من ورائها ، وهم يمتلكون أو وهم يستشعرون أمن الاعتصام بها .

هذا والسؤال الذى يفرض نفسه بعد ذلك كله ، هو الذى يسأل عن قدرة

المستنقعات على اكساب الحد السياسى للدولة المنعة الطبيعية ، أو على تأمين الحد السياسى الذى يدعم الفصل الفعلى بين دولتين ، على المسرح الجغرافى. ويتحدث الواقع أحياناً عن قدرة المستنقعات على وقف أو عرقلة وتجميد الحركة، تجميداً يفضى إلى توفير المنعة الطبيعية المنشودة ، التى تشد أزر وتظاهر المنعة الشرعية . ويكون فى وسع المستنقعات أن تضع دولة فى مأمن من خطر عدوان أو اجتياح دولة أخرى مجاورة . ونضرب لذلك مثلاً بما كان من أمر الدور الذى قامت به المستنقعات ، التى كانت تفصل يومًا ، بين روسيا فى جانب ، وبروسيا الشرقية فى جانب آخر . وقل حالت المنعة الطبيعية التى وفرتها المستنقعات ، دون تقدم القوة الروسية ، لكى تغزو بروسيا ، فى أثناء الحرب العالمية الأولى .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن مسألة اتخاذ المستنقعات وهى ظاهرة طبيعية ، لكى تساند الحد السياسى ، وتكسبه منعة تضاف إلى المنعة الشرعية ، تستحق المناقشة . وتكون هذه المناقشة الموضوعية مطلوبة بكل الالحاح ، من أجل التعرف على القيمة الفعلية لدور المستنقعات الوظيفى ، وهى تكسب الحد السياسى المنعة الطبيعية المنشودة ، فى ضوء الاعتبارات التالية .

ويتحدث **الاعتبار الأول** عن ملامح وخواص المستنقعات كظاهرة طبيعية ، وهى لا تتمتع بصفة الاستمرار فى المكان الجغرافى . ذلك أن وجود المستنقع مرهون ، بالعوامل الطبيعية التى تشترك فى تجميع وركود المياه ، على صعيد مساحة مؤهلة لهذا الركود . ومعلوم أن هذا المسطح من الماء الراكد ، يكون معرضاً ، لأن تتغير مساحته من فصل إلى فصل آخر . ومعلوم أن عمق الماء فى المستنقع ، يكون قابلاً للتغير من موسم إلى موسم آخر . واضافة إلى هذه الذبذبة فى منسوب الماء ، والتغير فى المساحة ، قد يتعرض المستنقع لأن يجف الماء فيه . ومن الطبيعى بعد ذلك كله ، أن تؤثر هذه المتغيرات على قوة فعل المستنقع ومبلغ قدرته على توفير المنعة الطبيعية ، التى تشد أزر المنعة الشرعية ، فى مجال ترسيخ دواعى الفصل بين دولة ودولة أخرى .

ويتحدث **الاعتبار الثانى** عن تجمع الماء الراكد فى المستنقعات ، وكيف يحمل فى جعبته كل معنى من معانى الاضرار بصحة الانسان مرة ، وبمصالحه

مرة أخرى . وفى مواجهة هذا التهديد ، تلتمس خطط التنمية البشرية ، وخطط التنمية الاقتصادية ، التخلص من تجمع هذا الماء الراكد . وهذا معناه أن التغير إلى ما هو أفضل ، وتحسين الأوضاع البيئية ، يفضى إلى تجفيف المستنقعات ، واختفاء معالمها وملامحها . بل قل أنه يوفر الفرص من أجل بيئة أنظف ، أو من أجل استصلاح الأرض ، واستخدامها الاستخدام الاقتصادى المناسب . وما من شك فى أن هذا التوجه الذى يجسد انتصار المشيئة البشرية على المستنقعات ، من شأنه أن يسقط قيمة المنعة الطبيعية ، التى كانت تشد أزر المنعة الشرعية للحد السياسى فى الدولة . بمعنى أنه سواء تسببت عوامل طبيعية ، أو تسببت عوامل بشرية ، فى انهاء وجود المستنقعات ، فإنها لا تمثل ولا تكاد تحقق المنعة الطبيعية الدائمة للحد السياسى . وقل أن المستنقعات قد تحقق المنعة الطبيعية ، لبعض الوقت ، وليس لكل الوقت .

\- - - - - -

وبعد هذه أنماط متباينة من الظاهرات الطبيعية ، التى يكفلها الواقع التضاريسى ، وطبيعة الصور التضاريسية المتاحة والسائدة على المسرح الجغرافى للدولة . ويعتمد ترسيم الحد السياسى على أى ظاهرة من هذه الظاهرات التضاريسية ، لكى توفر المنعة الطبيعية التى تساند وترسخ قوة فعل المنعة الشرعية . ومن أجل تقويم جغرافى لقوة أى من هذه الظاهرات ، ومبلغ ما توفره من منعة طبيعية للحد السياسى ، يجب أن نضع فى التقدير ، اعتبارات وعوامل ، تعظم قوة الفعل أحياناً ، أو تضعف قوة الفعل أحياناً أخرى . وهذا معناه أن يتجنب الجغرافى اصدار القواعد والأحكام العامة عن قوة فعل الظاهرة التضاريسية فى توفير المنعة الطبيعية . وقل أن التعجل فى اصدار الحكم على قوة فعل الظاهرة التضاريسية وما توفره من منعة طبيعية ، قد يضلل المسئول عن حسن ترسيم الحد السياسى .

\- - - - - -

هذا ، وهناك ظاهرات طبيعية أخرى ، يعتمد عليها فى مجال ترسيم الحد السياسى ، لكى تكسبه المنعة الطبيعية التى تدعم المنعة الشرعية . وتكون خواص المناخ السائد على المسرح الجغرافى ، من وراء هذه الظاهرات الطبيعية ، التى يكون فى وسعها أن تدعم وتقوى قوة فعلها المباشر فى مجال الفصل ، بين

أرض الدولة ، وأرض الدولة الأخرى ، فى اطار الجوار الجغرافى . بل قل أن خواص وملامح هذه الظاهرات الطبيعية ، لا تيسر فى المقابل الوصل ، واختراق حاجز الفصل ، الا بشق الأنفس . وتتمثل هذه الظاهرات الطبيعية المعنية ، فى الصحراء مرة ، وفى الغابات الكثيفة مرة أخرى .

الصحراء :

تمثل الصحراء على صعيد مساحات كبيرة ومتفاوتة ، ظاهرة طبيعية تجاوب خواص المناخ الجاف . وسواء كانت الصحراء حارة ، أو كانت الصحراء باردة ، فإن الجفاف السائد هو الذى يفرض عليها الشح والتقتير لكى يكون عامل طرد لحركة الحياة . ويتمثل هذا الشح فى نقص شديد فى موارد الماء ، وفى غياب النمو النباتى الطبيعى . وتستحق كل سمة من هاتين السمتين ، شيئًا من التفصيل ، لكى نتبين كيف تكون الوعورة ، وهى التى تفضى إلى شئ من المنعة الطبيعية . التى توظف فى دعم عمليات ترسيم الحد السياسى .

وعن النقص الشديد فى موارد الماء المتاح ، لكى يتأنى نبض الحياة ، نذكر خواص المناخ الجاف . وتتحدث هذه الخواص عن تدنى شديد فى كم المطر السنوى بصفة عامة ، وهو لا يتجاوز بعض عشرات من المليمترات . ومن شأن هذا الكم الهزيل ، أن يبدد التبخر بعض المطر ، إلى حد تدنى قيمته الفعلية . ومن شأن هذا الكم الهزيل من المطر ، أن يتعرض كمه من سنة إلى سنة أخرى للتغير بالزيادة أحيانًا ، أو بالنقصان أحيانًا أخرى ، بنسبة تقدر بحوالى ٥٠٪ من كمية المطر السنوى . والأهم من ذلك كله ، هو أن تساقط المطر لا يتأتى بشكل منتظم فى فصل معين . وقد يكون التساقط أحيانًا هزيلاً وكأنه بخة خفيفة ، ويكون أحيانًا أخرى مباغتًا ، وكأنه رخة شديدة . وفى الحالتين ، تكون القيمة الفعلية لكم المطر هزيلة . وهناك احتمال أن يغيب المطر فلا يتساقط فى سنة أحيانًا ، أو على مدى عدد من السنين أحيانًا أخرى . ومن ثم لا مكان لوجود حركة الحياة ، إلا فيما حول بعض الأبار ، وهى تعتمد على رصيد الماء الجوفى المتاح .

وعن غياب النمو النباتى الطبيعى ، لكى تبدو الأرض عارية ، نذكر مرة أخرى خواص المناخ الجاف . وتتحدث هذه الخواص عن عجز شديد فى وجود

ودعم النمو الخضرى ، على صعيد الأرض . وتكون بعض الأشجار من العائلات التى تتحمل الجفاف ، فى كثير من الأحيان ، هى العلامة الوحيدة التى تمثل وتعبر عن نبض الحياة . ومع ذلك تبدو هذه الأشجار ومنها أشجار العائلة السنطية متباعدة ، فى بعض قيعان أحواض ضحلة على السطح ، أو فى بطون بعض الأودية الجافة . وقد تقضى بخات المطر الخفيف أحياناً ، أو رخات المطر والسيل المنهمر أحياناً أخرى ، إلى نمو بعض الأعشاب الهزيلة والحشائش القزمية ، فتنتشر على السطح . ولكن كما يكون هذا النمو سريعًا على مدى أيام قليلة ، يكون الذبول سريعاً على مدى أيام أقل ، لكى يتحول هذا النمو إلى حطام تذروه الرياح ، وتعود الأرض عارية مرة أخرى .

والنقص الكبير فى موارد الماء ، وغياب النمو النباتى الطبيعى ، يفضى إلى فقر شديد فى الثروة الحيوانية . وتضم هذه الثروة الحيوانية ، نوعاً من الحيوان له القدرة على تحمل هذا الشح والتقتير فى الماء والغذاء ، أو نوعًا من الحيوان سريع الحركة والقدرة على تغطية مساحات واسعة فى طلب شربة ماء ، أو حزمة نبات . وقل أن الصحراء تمثل مناطق الجوع بصفة عامة ، وهو أخطر ما يواجه حركة الحياة ، ولا يؤمن وجودها . بمعنى أن وجود حركة الحياة يمثل الاستثناء ، حيث تلجأ إلى الواحات التى يتاح فيها التحكم فى الماء الجوفى وسحبه . وتتحدث صور الصحراء عن هذه الملامح ، وتعلن عن مواصفات لها القدرة على الفصل بين أرض وأرض أخرى . ذلك أنها تجسد الحاجز الذى يجعل أمر اختراق الصحراء أمراً صعباً ، وليس مستحيلاً .

ويمكن القول أن المرور والحركة على صعيد الصحراء ومحاولة اجتيازها ، يلتزم بموارد الماء التى تخفف من وعورتها . كما تستوجب استخدام الوسيلة المناسبة لاختراق حاجز المسافة . وكان الجمل فى مرحلة طويلة هو الوسيلة المثلى لهذا الاختراق . ثم كانت السيارة على الطريق المعد ، هى الأنسب فى الوقت الحاضر . وقل أن اسقاط حاجز المسافة عبر الصحراء ، يعنى فيما يعنى الحد من قوة فعل المنعة الطبيعية ، التى تدعم الحد السياسى .

وأنظر إلى الصحراء الأفريقية ، التى تنتشر ، وهى شبه فارغة من وجود حركة الحياة ، على المدى الواسع ، بين خطى العرض ١٥° و ٣٠° شمالاً ، وتبين كيف تمثل حاجزاً فاصلاً ، بين أرض المطر الصيفى على الصعيد

السوداني ، وأرض المطر الصيفي في ظهير البحر المتوسط . وفي المرحلة التي سبقت دخول الجمل إلى أفريقيا وتوظيفه ، كان هذا الحاجز مانعًا ، ليس سهلاً أمر اجتيازه . وأنهى دخول الجمل هذه المرحلة ، وكان العبور ميسراً إلى حد ما . وشهد القرن العشرين مد الطرق لكي تستخدم السيارة ، التي كان في وسعها أن تخترق حاجز المسافة على المحور الطولي ، من الشمال إلى الجنوب .

وفي اطار هذا التحول من مرحلة إلى مرحلة أخرى ، كان من شأن المنعة الطبيعية ، التي تدعم المنعة الشرعية للحد السياسي أن تتناقص . وفي بعض الأحيان، تكاد تنعدم هذه المنعة الطبيعية تمامًا . ذلك أن حق تحرك أصحاب القطعان من الأبل والحيوانات الصغيرة ، وهي تعيش على هامش الصحراء ، لا يمكن منعه أو الاعتراض عليه ، وهو حق مكتسب . قل أنها حركة فصلية تتكرر من عام إلى عام آخر ، وهي لا تعرف التوقف عند حد سياسي بين دولة ودولة أخرى . بل قل أنها حركة فصلية حتمية ، وهي تلتمس السعي وراء الكلاء ومورد الماء في أنحاء المراعي الفقيرة على هامش الصحراء . ونجد في تحركات قبائل البشاريين بين عطبرة في السودان ، وأسوان في مصر ، أفضل النماذج التي تعبر عن معنى اسقاط أو اختراق حاجز الصحراء ، دون توقف عند الحد السياسي بين مصر والسودان .

وفي اطار البحث عن المصادر البكر ، سواء تمثلت في البترول ، أو تمثلت في ثروة معدنية ، تتداعى المنعة الطبيعية التي توفرها الصحراء . ونماذج كثيرة عن اختراق الصحراء واسقاط قوة فعل عوامل طرد حركة الحياة ، وكيف يتأتى العمران الذي يعكف على استخدام الأرض ، ومباشرة الانتفاع بالموارد المتاحة . وقل هل يبقى هذا الاقتحام ، وتوطين هذا العمران على شئ من وعورة الصحراء ، أو من المنعة الطبيعية ، التي في وسعها أن تدعم المنعة الشرعية للحد السياسي ، من أجل ترسيخ الفصل بين سيادة دولة وسيادة دولة أخرى ؟ بل قل أن المنعة الطبيعية التي توفرها الصحراء لحساب الحد السياسي ، هي منعة لا تدوم ، وتكون لبعض الوقت ، وليس لكل الوقت .

وفي الاعتقاد الجغرافي ، أن نهاية القرن العشرين شهدت الاجتهاد البحثي المحموم ، لاختراق الصحراء واسقاط حواجز العزلة عنها . ويكون البحث في

البداية عن الماء الجوفي ، لكي يدعم التوجه إلى بحث عن مصادر بكر كامنة ، تخفيها وحشة الصحراء . وقل أن ارادة غزو الصحراء ، هي رد فعل حقيقي ، أفضى إليه التخوف من ظاهرة التصحر أحياناً ، أو أفضى إليه طلب التوسع العمراني ، الذى يجاوب النمو الديموجرافى المستمر أحياناً أخرى . بل قل هل في وسع ارادة غزو الصحراء ، والبحث عن تكنولوجيا مناسبة تجاوب هذه الارادة ، أن تسقط قوة فعل الصحراء ، حتى لا يكون من شأنها أن تكسب الحد السياسى المنعة الطبيعية المنشودة ؟ ويبقى الحد السياسى عندئذ فلا يشد أزره غير المنعة الشرعية فقط .

الغابات الكثيفة :

تمثل الغابة صورة من صور النمو النباتي الطبيعي . وتضم الغابة أشجاراً تنتشر على المسرح الجغرافي . ومن وراء هذا النمو ، عامل مناخي يتمثل فى المطر الذى يتساقط فى فصل معين ، أو الذى يتساقط طول العام . ويفضى كم المطر فى الغالب إلى تنوع فى كثافة النمو فى الغابة . وفى وسعنا أن نميز بين غابة بستانية ، تنتشر فيها الأشجار وتغطى الحشائش والأعشاب المساحات الواسعة بين الأشجار ، وغابة جافة تزيد فيها كثافة وحجم الأشجار ، وغابة خفيفة ، وهى أكثر غنى بالأشجار . وهناك بعد ذلك كله الغابة الكثيفة ، وهى التى تضم أشجاراً ضخمة ، تتقارب من بعضها ، لكى تبدو موحشة . وتعرقل كثافة النمو الحركة فيها . وتفضى كثافة النمو وتعانق الأشجار إلى حجب الضوء ، وإلى ارتفاع معدلات الرطوبة ، وإلى ركود بعض الماء الذى تفوح رائحته العفنة . ومثل هذه الغابة الكثيفة ، بكل هذه الملامح والخواص ، تطرد حركة الحياة ، لكى تعيش على أطرافها . ولا يقتحم الغابة الكثيفة إلا حركة الحياة المستضعفة ، التى تعتصم بها ، وتحتمى من ضغوط المجتمعات الأقوى منها .

ومثل هذه المواصفات التى تتميز بها الغابة الكثيفة ، تكسبها القدرة ، وهى تطرد حركة الحياة ، على الفصل بين أرض دولة وأرض دولة أخرى . ومن خلال هذه القدرة على الفصل ، توفر الغابة الكثيفة الظاهرة الطبيعية ، التى تكسب الحد السياسى المنعة الطبيعية ، وتشد أزر المنعة الشرعية . وفى

المناطق الحارة على وجه الخصوص فى أفريقية ، بعض الغابات الكثيفة التى تقوم بهذا الدور الوظيفى ، وهى تدعم الحد السياسى . ويسعف هذا الدور الوظيفى طبيعة النمو النباتى الطبيعى ومبلغ كثافته . بل قل تكون المنعة الطبيعية التى توفرها الغابة الكثيفة ، محصلة موضوعية لأمرين ، هما كثافة النمو وتدنى فرص استخدام أو استثمار هذا النمو .

وعن كثافة النمو النباتى الطبيعى ، يبدو الثراء وضخامة الأشجار ، وتقاربها الشديد ، الذى يحجب الضوء كله أو بعضه عن أرض الغابة . وتقترن هذه العتمة بالرطوبة ، إلى حد أن تكون بيئة لا تصلح لوجود حركة الحياة . واضافة إلى ذلك كله ، تنتشر الهوام والحشرات والزواحف ، التى تطرد الناس وتحرمهم من استشعار الأمن . بل قل أن كل هذه الملامح والمواصفات التى تفرضها كثافة النمو الشجرى ، تفضى إلى توطن الأوبئة والأمراض ، التى تضر بصحة الانسان ، وتمثل تحدياً صعباً ، يجهض نشاطه ، ويحول دون الحركة المرنة .

وعن تدنى فرص استخدام الأرض أو استثمار هذا النمو ، تبدو كثافة النمو، وهى لا تيسر هذه الفرص . وما من شك فى أن الاقدام على توفير هذه الفرص ، يستوجب قطع الأشجار ، وتطهير الأرض من النمو الطبيعى . ومثل هذا التوجه لا يعنى شيئاً أهم من أن يبدد النشاط البشرى ، قوة فعل كثافة النمو الطبيعى ، وأن تتدنى قيمة المنعة الطبيعية ، التى تدعم الحد السياسى وتشد أزر المنعة الشرعية . وهل يبقى بعد فقدان ميزة النمو الكثيف فى الغابة ، شئ يمكن أن يكفل هذه المنعة الطبيعية ؟

هذا وإذا كان فى وسع الانسان ، أن يباشر نشاطاً ، وأن يصطنع متغيرات بشرية ، تسقط عن الغابة الكثيفة الكثير من المواصفات والملامح التى تضيع بموجبها المنعة الطبيعية التى تساند وتشد أزر المنعة الشرعية للحد السياسى ، فإن الطبيعة ذاتها وقوة فعل المتغيرات الطبيعية فى وسعها أن تحقق نفس النتيجة . بمعنى أن المتغيرات المناخية وهى متوقعة على المدى الطويل أحياناً ، أو على المدى الجيولوجى أحياناً أخرى ، من شأنها أن تغير مواصفات وملامح النمو إلى حد اختفاء الغابة تماماً . وسواء فقدت الغابة خواصها ومواصفات النمو

الكثيف ، بفعل المتغيرات البشرية ، أو بفعل المتغيرات الطبيعية ، فإنها يمكن أن تتحول إلى وضع مستجد ، لا يوفر أى منعة طبيعية للحد السياسى .

* * * *

ومهما يكن من أمر ترسيم الحدود ، وهى تلتمس المنعة ، لكى تكون الاطار المحكم ، الذى يحدد مساحة ووضع وشكل الوحدة السياسية على المسرح الجغرافى ، فإنها تجد فى بعض الظاهرات الطبيعية التضاريسية أو المناخية خصائص ومواصفات تعتمد عليها ، فى توفير هذه المنعة الطبيعية التى تدعم وترسخ قوة فعل المنعة الشرعية أو القانونية . ومع ذلك علينا أن نفطن إلى أن أى من هذه الظاهرات الطبيعية ، لا تدلل على الكفاءة أو على القدرة الكاملة ، أو على القدرة المستمرة ، التى تدوم ، وهى تكسب الحد السياسى المنعة الطبيعية فى مجال الفصل بين الدول . ذلك أن عوامل كثيرة ومتغيرات متنوعة ، فى وسعها أن تفرض التغيير على صعيد المسرح الجغرافى ، وبالشكل الذى يقلل من قوة فعل الظاهرة الطبيعية على توفير المنعة الطبيعية الكاملة لكل الوقت . بمعنى أن هذه المنعة الطبيعية تكون فى الغالب ، جزئية وليست كلية ، وتكون لبعض الوقت ، وليس لكل الوقت .

وتتمثل هذه العوامل أو هذه المتغيرات التى تتأتى مع مضى الوقت ، والتحول من عصر إلى عصر آخر فى :

١- نمو وتطوير المواصلات ، نمواً يعظم فرص الانفتاح والتواصل ، ويخدم المرونة فى التحرك والانتقال ، وهو يجاوب ارادة حركة الحياة ، ويحقق مصالحها الحيوية المباشرة ، فى زمن الحرب أو فى زمن السلم على حد سواء . وتضيف ثورة الاتصالات ، وسياسة السماوات المفتوحة ، التى تجاوب التحول من العالمية إلى العولمة ، اضافات متنوعة تكاد تزلزل دواعى الفصل بين الدول ، وتضعف قوة فعل الدور الوظيفى للحدود السياسية .

٢- نمو وزيادة وتعاظم النشاط البشرى ، وتحرى التواصل والتعاون بين الشعوب والأمم ، فى عالم جديد لا يترك فرصة لعزلة شعب أو لانغلاق أمة . ومن شأن حركة التجارة الدولية ، فى ظل اتفاقية الجات ، أن تفضى إلى

تشابك المصالح الاقتصادية ، وأن تعظم قوة فعل الاحتكاك الحضارى ، إلى حد اسقاط قوة فعل الحد السياسى ، حتى يصبح أوهى من خيط العنكبوت .

الحدود البشرية :

هذا النمط من أنماط الحدود ، يتخذ من الظاهرة البشرية دعماً أو مساندة للمنعة الشرعية . بمعنى أن يتأتى الجمع بين المنعة الشرعية التى يوثقها الاتفاق بين الدولتين ، والمنعة البشرية التى توفرها الظاهرة البشرية . ومعلوم أن فى وسع الظاهرة البشرية ، أن تمتلك قوة الفعل المباشر الذى يلم شمل الناس فى توليفة اجتماعية ، لكى تصنع منهم شعباً . بل قل أن فى وسع الشعب ، أن يتمتع بخصوصية يعتز بها ، وهى التى ترسخ فيه الولاء للفكرة التى يلتئم من حولها وجود الدولة . وهذا معناه أن توظيف الظاهرة البشرية ، لكى تكسب الحد المنعة البشرية ، هى التى تضع فى اعتبارها الانسان أكثر من أى شئ آخر . ويجاوب هذا التوظيف كل الحقائق التى تشترك فى صياغة الواقع الانثولوجى والحضارى والاقتصادى للشعوب والأمم ، ويستجيب فى نفس الوقت للتطلعات القومية ، ويعظم الولاء القومى للشعب أو الأمة ، وللتطلعات الوطنية فى جانب ، ويعظم الولاء الوطنى للتراب فى جانب آخر .

وتتمثل الظاهرات البشرية التى تكسب الشعب الخصوصية ، فى الظاهرة القومية ، والظاهرة السلالية ، والظاهرة الدينية . وقد يرى البعض أن هذه الخصوصية ، التى يتمتع بها الشعب فى اطار أى ظاهرة من هذه الظاهرات البشرية ، فى وسعها أن تصنع الفاصل البشرى المناسب ، الذى يفصل بين كيان بشرى فى دولة ، وكيان بشرى آخر فى دولة أخرى . وفى اعتقاد هذا البعض أن ترسيم الحد السياسى ، الذى لا يلتفت إلى الواقع البشرى وخصوصيته ، ولا يجاوبه ، يهتم بالفصل بين أرض وأرض ، ولا يهتم بالفصل بين الناس والناس. بمعنى أن ترسيم الحد السياسى الذى يفصل بين دولة ودولة أخرى ، يكاد ينتهك الواقع البشرى والتجانس بين الناس .

ومن أجل أن تستوعب قوة فعل أى ظاهرة بشرية ، كيف تصنع أو تجاوب خصوصية الشعب أو الأمة ، وهما يجسدان الكيان البشرى صاحب السيادة فى الدولة ، يجب أن ندرك ، وأن نعترف ، بأن الظاهرة البشرية مكتسبة فى المكان

والزمان . وهذا معناه أن الظاهرة البشرية المكتسبة ، تكون قابلة لأن تتغير ، ويكون التحول من ظاهرة بشرية إلى ظاهرة بشرية أخرى ، أمراً وارداً ، مع مرور الوقت . ومثل هذا التحول يعنى فيما يعنى الانسلاخ مى خصوصية ، والتحلى بخصوصية مستجدة . بل قل أن الحد السياسى الذى يجاوب خصوصية شعب أو أمة فى دولة ، لا يجاوب هذا التحول من خصوصية إلى خصوصية مستجدة. وتستحق الظاهرات البشرية شيئًا من التدقيق ، حتى يكون فى وسعنا تقويم قوة فعل أى ظاهرة بشرية ، وهى تكسب الحد السياسى المنعة البشرية ، وتدعم المنعة الشرعية .

الدين والعقيدة :

هذه ظاهرة بشرية تتحدث عن التدين ، واعتناق الانسان لأى دين من الديانات . وسواء كانت الديانة رسالة من السماء تبشر بالايمان بالله ، أو كانت الديانة رسالة مصلح اجتماعى ، فإنها ترسخ عقيدة فى الانسان ، وتدعوه إلى ايمان مطلق بالرسالة أو بالدين الذى يدين به . ومعلوم أن هذا الايمان يدعو إلى اشاعة روح الأخاء والتعاطف ، بين أصحاب الدين الواحد ، أو الملة الواحدة . وحتى لو كان المرء ملحداً ، يرفض الاعتراف بوجود الله ، أو كان كافراً يتنكر لله ولا يدين له ، فإن عقيدة الالحاد أو عقيدة الكفر تملأ عليه حياته . وفى كل الأحوال ، يكون الايمان ، ويكون الالحاد ، ويكون الكفر مكتسبًا . بمعنى أن يولد المرء على الفطرة ، ثم يكسبه المحيط الاجتماعى العقيدة التى يؤمن بها .

هذا ، وفى اطار خصوصية كل دين وأى دين ، يكون الفاصل الذى يفصل بين أتباع كل دين من الديانات ، وما من شك فى أن اشاعة روح الأخاء ، بين أبناء الدين الواحد ، تفضى إلى فجوة تملائها جفوة ، تعظم قوة فعل الفاصل ، بين أتباع دين معين واتباع الديانات الأخرى . وقل أن هذا الفاصل ، هو الذى يوفر المنعة البشرية ، التى تظاهر وتشد أزر المنعة الشرعية للحد السياسى ، الذى يدعم استدبار أتباع دين فى دولة ، أتباع دين آخر فى دولة أخرى . ويكون هذا الاستدبار ، هو المسئول عن الفجوة التى تفصل ، وعن الجفوة التى تخيم على جو العلاقات ، وتسئ إلى حسن الجوار ، وتطعن

فى حتمية المشاركة فى المصلحة المشتركة لبنى الانسان ، وهم يتعايشون أو وهم يتعاملون على الصعيد العالمى .

ويكفى ذلك وحده ، لكى يتأتى الاعتراض على هذا الفاصل ، وعلى جدوى توظيفه فى جلب المنعة البشرية ، التى تدعم المنعة الشرعية للحد السياسى. ومع ذلك يبقى أن ندرك أن الدين مكتسب ، وأن احتمال التحول من دين مكتسب إلى دين آخر ، من شأنه أن يسقط هذا الفاصل ، حتى لا يبقى من قوة فعله شئ يعتد به . كما يجب أن ندرك أيضًا أن الانسان جبل على أن يتمتع بحق اختيار الدين الذى يعتنقه ، وأن احتمال وجود أقلية من أتباع دين لا تدين به الأغلبية ، يطعن فى جدوى هذا الفاصل وامكانية توظيفه فى طلب المنعة البشرية المنشودة . وكم من دول تحدث عنها التاريخ ، اتخذت من الدين قاعدة ، واصطنعت من الفاصل بين دين ودين آخر ، هذه المنعة البشرية ، عاشت لبعض الوقت ثم تفككت أوصالها ، فلا أمن الدين وجودها المستمر ، ولا كفلت المنعة البشرية لحدودها السياسية الدوام . وما كان فى صلب أى دين ، دعوة للتفريق ، واقامة الحواجز بين الناس ، وهم شركاء فى الوجود على صعيد الأرض ، فى زورق واحد .

وأنظر إلى الهند ، وكيف تعايشت فيها الأديان ، بصرف النظر عن الصراعات بين أتباع هذه الديانات السماوية وغير السماوية . ثم أنظر مرة أخرى إلى توظيف الدين ، لكى تكون دولة باكستان الاسلامية لبعض الوقت ، وتكون باكستان وبنجلاديش فى نهاية المطاف . وتمعن فى جدوى هذا التوظيف ، الذى تضررت به الهند ، وتضررت به باكستان وبنجلاديش فى وقت واحد . ومع ذلك بقى فى الهند من أراد من المسلمين ، وهم الذين أثروا البقاء فيها ، من أجل مصلحة مشتركة بينهم وبين البناء البشرى المتعدد الديانات فى الهند . وقل هل فى وسع الاجتهاد الجغرافى أن يستشعر جدوى توظيف الدين والفاصل الدينى ، فى اكساب الحد السياسى المنعة البشرية التى تدعم المنعة الشرعية ، أو أن يحبز ويستحسن هذا التوظيف ؟

اللغة والقومية :

هذه ظاهرة بشرية أخرى ، تتحدث عن ابداع مفردات اللغة ، التى

يتحدث ويتخاطب بها الناس . وقل أنها جزء من كل الابداع الحضارى ، الذى يشترك مجتمع الناس فى صياغته وترسيخه . بل قل أنها هى التى يكون فى وسعها أن تلعب دوراً مباشراً ، فى التواصل والترابط فى اطار مصلحة مشتركة تجمع أو تلملم نسيج اجتماعى ، يتمثل فى الشعب أو الأمة . وفى اطار الحشد القومى ، تبدو اللغة ، وهى المادة اللاحمة التى تتماسك بها اللبنات فى البناء البشرى للقوم . ويفضى ذلك إلى التحلى بالانتماء القومى الذى يعتز به المرء ، وهو يرسخ احساسه بالأمان فى صحبة قومه . وفى اطار النضج والتطور الحضارى ، يتأتى التوازى والتوازن الحميد بين الانتماء الوطنى ، وهو رباط مقدس يربط المرء بالتراب ، فوقه وجود وحيوية ، وتحته رفات الأجداد ، وهذا الانتماء القومى ، وهو رباط مقدس آخر ، يعظم ارتباط المرء بأهله وذويه وبنى جلدته .

هكذا تكون اللغة من وراء خصوصية ، يتمتع بها القوم ، وهم يصنعون تراثهم ، ويكتبون صفحات تاريخهم ، ويعتزون بوجودهم فى الوطن . ويكون من شأن هذه الخصوصية أن تضع الاطار الحاكم الذى يحتوى وجود القوم ، ويكفل التحلى بالانتماء القومى مرة ، ويكفل التحلى بالانتماء الوطنى مرة أخرى . ويكون هذا الاطار الحاكم ، وكأن الفاصل بين قوم وقوم آخر . وكم شهدت الخريطة السياسية ، قيام الدولة القومية ، على الصعيد الأوروبى بصفة خاصة . وكم كانت الحاجة إلى توظيف الاطار الحاكم لوجود القوم ، لكى تكون المنعة البشرية التى تساند وتشد أزر الحد السياسى ومنعته الشرعية. وكم أفضى عدم وضوح هذا الاطار الحاكم ، والتداخل بين قوم (الألمان) وقوم آخر (الفرنسيون) ، إلى مصارعة بلغت حد الاقتتال ومباشرة الحرب أكثر من مرة.

واعتباراً من نهاية الحرب العالمية الأولى التى حررت الأمة العربية من التبعية للدولة العثمانية ، تستشعر كيف كان التوجه إلى توحد الأمة العربية . وواجه هذا التوجه ، الوجود الاستعمارى ، الذى اشتركت فيه بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، الذى أجهض هذا الهدف ، فى الفترة التى استمرت إلى نهاية الحرب العالمية الثانية . ودلل انشاء جامعة الدول العربية عن يقظة الأمة العربية ، والتماس التوحد . وشهد النصف الأخير من القرن العشرين السعى إلى وحدة الأمة

العربية ، وطلب التوازى والتوازن ، بين الانتماء الوطنى والانتماء القومى . وتحديات متنوعة من الداخل مرة ، ومن الخارج مرة أخرى ، كانت تحول دون بلوغ هذه الغاية ، وتوظيف الاطار الجامع والحاكم للأمة العربية توظيفاً يكفل المنعة البشرية ، التى تشد أزر المنعة الشرعية للحد السياسى ، الذى يحتوى الوطن العربى الكبير .

وسعى الأمة العربية إلى الدولة القومية ، ونجاح تجارب الدولة القومية فى أوروبا ، لا يعنى أبداً أن هذه الظاهرة البشرية لو أتيحت ، لكانت هى الأمثل فى أداء دورها الوظيفى . وأنظر وتمعن فيما يجرى على الصعيد الأوروبى ، وكيف تجاوز التوجه السياسى الأوروبى ، مرحلة القومية ، وبات حريصاً على توحد أوروبى فى مرحلة ما بعد القومية . وينجح هذا التوجه فى جمع شمل مجموعة الدول الأوروبية بكل النضج تحت مظلة المصلحة الاقتصادية المشتركة ، والتماس حسن استثمار التكتل الاقتصادى ، فى مواجهة العولمة ، التى وثقت ورسخت العلاقة الحميمة بين الاقتصاد والسياسة . وهل نشك بعد ذلك ، ونحن نعايش هذا التحول ، فى أن الحاجز اللغوى الفاصل بين دولة قومية ودولة قومية أخرى، لا يجسد الفاصل المنيع ، ولا يوفر المنعة البشرية ، التى تدعم وتقوى فعل المنعة الشرعية للحد السياسى ؟

السلالة والعنصرية :

هذه ظاهرة بشرية أخرى تتحدث عن تباين فى الملامح والمواصفات بين السلالات البشرية على صعيد الأرض ورغم التماثل البيولوجى بين بنى الانسان أفضى الافتراق والانتشار فى أوطان متباعدة ، إلى اكتساب هذه السلالات الملامح والمواصفات ، التى باتت وهى تميز فيما بينها من حيث الشكل والمظهر. وكان لون البشرة هو أهم دواعى التباين بين السلالات الزنجية ، والسلالات المغولية ، والسلالات القوقازية . وقد عظم هذا التباين ، التفاوت فى المستويات الحضارية . وفى الوقت الذى تحلت فيه السلالات الزنجية ، والسلالات المغولية بقدر كبير من الانغلاق ، تحلت فيه السلالات القوقازية بالانفتاح . ومن ثم كانت فجرة كبيرة بين انغلاق تسبب فى مستوى حضارى متواضع فى جانب ، وانفتاح تسبب فى مستوى حضارى متطور فى جانب آخر .

هذا وكانت هذه الظاهرة المكتسبة ، وهى من وراء التباين السلالى ، وبالتفاوت الحضارى ، تعززه الفجوة بين انغلاق وانفتاح ، مسئولة عن النظرة العنصرية الضيقة . وأفضت هذه النظرة ، إلى المضى على درب التفرقة العنصرية، وهى تسجل تجنى الانسان على أخيه الانسان . ويبدأ هذا المشوار باستعلاء سلالة على سلالة ، وينتهى فى معظم الأحيان بالفصل العنصرى . ورغم ضراوة وتجنى هذا الفصل العنصرى ، وهو يعظم الانتماء لسلالة فى جانب ، ويحقر الانتماءلسلالة أخرى فى جانب آخر ، لا يسجل التراث السياسى توظيف هذا الفصل ، فى مجال التماس المنعة البشرية ، التى تعزز وتدعم المنعة الشرعية للحد السياسى .

وعدم توظيف الفاصل السلالى ، الذى يوقع باستعلاء سلالة على سلالة أخرى فى خطيئة التفرقة العنصرية ، هو محصلة استشعار دواعى ونتائج الاختلاط ، وانعدام النقاوة السلالية . وقل أن الانفتاح بلا ضوابط ، بين الشعوب والأمم ، يعظم الاختلاط بين السلالات ، ويرسخ مسألة انعدام النقاوة السلالية . بل قل أن ثورة الاتصالات وثورة المواصلات ، وهى تعزز وتدعم قنوات التواصل بين الشعوب والأمم ، تكون من وراء هذا الاختلاط . وصحيح أن أبواب هذا الانفتاح يسرت هذا الانفتاح ببطء فى الماضى . ولكن الصحيح أن مرونة الحركة وسرعة وسائل المواصلات ، اعتباراً من النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، لم تترك مجالاً لنقاوة سلالية . وافتقاد هذه النقاوة السلالية، يستوجب ويؤيد استبعاد الفصل السلالى ، الذى ليس فى وسعه أن يكسب الحد السياسى منعة بشرية تدعم المنعة الشرعية .

* * * *

هذا ، وتوظيف الفاصل البشرى الدينى ، أو الفاصل البشرى اللغوى ، أو الفاصل السلالى ، لكى يكسب الحد السياسى المنعة البشرية التيتدعم المنعة الشرعية ، محتمل أو قل جائز فى بعض الأحيان . ومع ذلك ينبغى أن ندرك كيف يفضى هذا التوظيف إلى مشكلات تعانى منها الدولة من داخلها . وتتمثل هذه المشكلات فى :

١- حد سياسى ، يبعد أو يخرج قطاعاً من الشعب خارج اطار الدولة .

ويعيش هذا القطاع فى اطار الدولة المجاورة . ويكون المطلوب منهم تعايشاً يرسخه الانتماء القومى ، ورغم أن هذا الولاء يبقى معلقًا ومشدوداً إلى ما وراء الحد السياسى . وأنظر إلى الحد السياسى بين السودان وارتيريا ، وكيف يخرج قطاعاً كبيراً من قبيلة بنى عامر ، ويفصل بينهم وبين بنى جلدتهم وهم البجاة فى السودان . وقل أن وضع الجزء من كل قبيلة بنى عامر ، فى ارتيريا ، يفضى إلى بناء بشرى فيه شرح فاصل بين الناس فى الشعب الواحد .

٢- حد سياسى ، يضم قطاعاً من الناس إلى الدولة ، وهم غير متجانسين مع الكيان البشرى . ويعيش هذا القطاع باحساس الغريب . ويكون عقله وقلبه وانتمائه معلقًا بانتماء وطنى للأرض ، أو بانتماء قومى للناس ، فى الدولة المجاورة . ويفضى هذا الضم إلى غرس جذور مشكلة أقلية ، تعانى منها الأغلبية فى الدولة .

وينبغى أن تدرك بعد ذلك كله ، أن ترسيم الحد السياسى الفاصل بين دولة وأخرى ، الذى لا يتناسق مع أوضاع وتطلعات الواقع البشرى ، يؤدى إلى أنماط متنوعة من المشكلات . وتؤثر هذه المشكلات أحيانًا على بنية الدولة من داخلها ، أو تؤدى إلى مشكلات مشحونة بكل الخطر ، على صعيد العلاقة بين الدولة والدولة الأخرى . ومع ذلك ندرك أيضًا أن ليس سهلاً أو ميسراً أن نوظف الفاصل البشرى توظيفًا مناسبًا ، لكى يكسب الحد السياسى المنعة البشرية المنشودة .

الحدود الهندسية :

هذا نمط ثالث من أنماط الحدود السياسية التى ترسم لكى تفصل بين الدولة والدولة الأخرى ، فى الجوار الجغرافى . ومن شأن ترسيم الحد السياسى عندئذ ، أن يعتمد على مباحثات بين الطرفين ، وأن تنتهى هذه المباحثات إلى اتفاق يرضى عنه ويقبل به الطرفان . بمعنى أن لا يتحرى هذا الترسيم ، منعة توفرها ظاهرة طبيعية ، أو منعة توفرها ظاهرة بشرية . وقل أنها حدود تفصل بين الدولتين ، ولا يدعم دورها الوظيفى سوى المنعة الشرعية ، واعتراف مجتمع الدول بها ، وبكل دولة من الدولتين داخل هذه الحدود . ويستوجب الأمر

توثيق رضا الطرفين ، بوثيقة أو بمعاهدة ، تتحدث بنودها عن هذا الاتفاق ، وعن الاعتراف المتبادل .

والنجاح الحقيقى فى مجال التفاوض المباشر بين الطرفين ، لا يقدر برضا كل طرف فقط ، بل يعظم هذا النجاح قدرة كل طرف على الاتفاق على الخيط الرفيع ، الذى يفصل بين خصوصية مصلحة كل طرف ، ويؤمن حق كل دولة فى السيادة على أرضها . بمعنى أنه لا يجب أن يكون التفاوض تحت ضغوط طرف من الأطراف ، تفرض وتؤثر على الطرف الآخر ، أو أن يكون التفاوض تحت ضغوط خارجية معلنة أو غير معلنة . وحسن التفاوض ، ومراعاة التوازن فى تقديم التنازلات من الطرفين من غير ضغوط تتحلى بروح الاغتصاب ، هو الذى يكفل ترسيم الحد بين الدولتين ترسيمًا ينال احترام وقبول الطرفين المعنيين .

وتتخذ هذه الحدود – فى الغالب – شكل الخطوط المستقيمة . وفى بعض الحالات يمتد الحد السياسى مع المحور العرضى من الشرق إلى الغرب ، أو مع المحور الطولى من الشمال إلى الجنوب . وخروج الحد عن الخط المستقيم أحيانًا ، يعنى أن مصلحة الدولتين ، هى التى استوجبت هذا الخروج . ويكسب ترسيم الحد السياسى على هذا النحو ، الدولة فى الغالب شكلاً منتظمًا إلى حد كبير . ومع ذلك يجب أن نفطن أن ليس هذا الشكل المنتظم وحده هو المطلوب ، لكى يكسب الدولة الاحساس بالمنعة الشرعية . وقل تكون هذه المنعة الشرعية ، محصلة مباشرة للميثاق ، الذى يسجل قبول الدولتين القاطع ، بهذا الترسيم . بل قل أن افتقاد هذا القبول المعلن صراحة لسبب أو لآخر ، أو الاضطرار للقبول به تحت قوة فعل ضغوط داخلية أو خارجية ، يجعل الحد السياسى عندئذ ، أوهى من خيط العنكبوت .

وعلى الخريطة السياسية للدول على الصعيد العالمى ، هناك نماذج تعبر عن هذا النمط من الحدود الهندسية . ويمتد هذا الحد السياسى ويعتمد على المنعة الشرعية فقط . وأنظر إلى الحد السياسى الذى يفصل بين الولايات المتحدة الأمريكية فى جانب ، وكندا فى جانب آخر ، وكيف يمتد إلى الغرب من البحيرات العظمى ، على محور عام من الشرق إلى الغرب ، مع امتداد خط

العرض ٤٩° شمالاً . كما نجد النموذج الآخر فى امتداد الحد السياسى بين مصر والسودان ، وكيف يمتد مع خط العرض ٢٢° شمالاً ، وفى امتداد الحد السياسى بين سوريا والعراق ، وفى امتداد حدود المملكة الأردنية الهاشمية .

وتأتى استخدام أو توظيف هذا النمط من الحدود السياسية فى حالتين هما :

١- فى الدول التى تأتى وجودها فى الأرض الجديدة فى أمريكا . وقد تأسس هذا الوجود على الاستعمار الاستيطانى ، بمعنى أن تحرى المستوطنون الوافدون إلى الأرض الأمريكية ، إقامة الوحدة السياسية ، التى تفضى إلى ترسيخ سيادتهم ، وتؤمن حقهم فى الأرض المغتصبة . وكان ترسيم الحد للفصل بين دولة وأخرى ، والاعتماد على المنعة الشرعية فقط أمراً سهلاً ، لا ينطوى على أى إحتمال للنزاع أو لإثارة المشكلات . ذلك أن المستوطنين الوافدين إلى هذه الأرض ، وباشروا حيازة الأرض ، لم يكن تراب هذه الأرض فى الأصل ، وطناً يرتبطون به ، ارتباطًا عاطفيًا . بمعنى أن لم يكن ثمة اعتزاز بانتماء وطنى للتراب، فى وسعه أن يثير المشكلات فى هذا الوقت المبكر . وربما كان اتساع المساحات التى استقبلت المستوطنين ، التى شهدت الاستيطان ، هى التى أدت إلى ترسيم الحدود بين الدول ترسيماً يعتمد على المنعة الشرعية ، وهى محصلة الاتفاق المشروع بين الأطراف المعنية .

٢- فى الدول المستقلة حديثًا ، التى خرجت من تحت عباءة الاستعمار الأوروبى ، فى القرن التاسع عشر . ومعلوم أن المنافسة بين الدول الاستعمارية ، فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص ، هى التى وضعت الحدود السياسية ، لكى تفصل بين المستعمرات . ومعلوم أن مؤتمر برلين فى سنة ١٨٨٤ ، قد أكد حق الدولة الاستعمارية التى تصل أولاً فى مباشرة فرض حكمها . ودعا إلى امتناع أى دولة استعمارية أخرى من منازعتها فى هذا الحق . وهذا معناه أن ترسيم الحدود ، تم فى غياب الناس والقبائل والشعوب ، التى تعرضت لهذه الهجمات الاستعمارية . وأنظر مثلاً كيف وضع الحد السياسى بين مصر والسودان ، وهو يمر مع دائرة العرض ٢٢° شمالاً فى غيبة المصريين ولسودانيين . وأنظر إلى المنافسة الاستعمارية بين فرنسا وبريطانيا ، وكيف انتهت

إلـى ترسيـم الحـدود على صـعيـد الشـام لكى تولد دول سـوريا ، ولبنان ، وفلسطين ، والأردن .

وإذا كان ترسيم الحدود السياسية بين الدول التى أقامها الاستيطان الأوروبى فى الأرض الأمريكية ، وهى التى تعتمد على المنعة الشرعية فقط ، لا تثير المشكلات ، فإن ترسيم الحدود السياسية التى فرضها الاستعمار الأوروبى على الصعيدى الأفريقى والأسيوى ، والاعتماد على المنعة الشرعية فقط ، هو الذى يثير ويفجر المشكلات بين الدول . وأنظر إلى الدول الأفريقية المستقلة حديثًا ، وتبين كيف تتفجر المشكلات من حين إلى آخر ، بين هذه الدول . ذلك أنها الحدود ، التى لا تجاوب أوضاع الناس ، وتمزق القبائل ، وتجهز على كل دواعى وموجبات الترابط والتكامل والتعاطف ، بين الناس والتراب فى الوطن . وكم من مشكلات تأتت بموجب سؤ ترسيم الحدود فى غياب المواطنين ، وتفجرت وكانت الحرب بين الدولة والدولة المجاورة . ونذكر على سبيل المثال ، الحرب بين الصومال وأثيوبيا ، والحرب بين أثيوبيا وارتيريا .

هذا ، ويستحق أمر ترسيم الحد السياسى الذى يؤدى دوره الوظيفى ، تحت مظلة المنعة الشرعية ، التميز بين ، ترسيم يتأتى بناء على اتفاق بين أصحاب الحق فى المواطنة فى الدولتين ، وترسيم يتأتى بناء على اتفاق بين المستعمرين الغرباء ، وفى غياب أصحاب الحق فى المواطنة فى الدولتين . ومن شأن الاتفاق بين أصحاب الحق فى المواطنة أن يحسن ، وأن يفضى إلى الفصل الأنسب ، الذى لا يتضرر منه مصالح الطرفين ، وهو يؤمن حق سيادة الدولة على كامل ترائها. أما الاتفاق بين من يغتصب ويتسلط ، ويسقط حق أصحاب الحق فى المواطنة ، فإنه لا يهتم بغير اقتسام الغنيمة ، ولا تكاد تعنيه مصالح أى طرف من أصحاب الحق فى المواطنة فى الدولتين .

* * * *

هكذا تكون الدولة ، وتكون مقومات الأرض التى تقوم عليها الدولة فى المكان الجغرافى . وقل تكون الحدود السياسية الاطار المقبول ، والمعترف به ، الذى يحدد الشكل العام للدولة . ويحتوى هذا الشكل ، الذى يضم قلب

الدول النابض وأطرافها التى تؤمن القلب ، المساحة التى تقوم عليها الدولة ، وتمتلك باسم الشعب حق السيادة عليها . وحسن تناغم مفردات مقومات الأرض التى تقوم عليها الدولة ، يدعمها ويرسخ وجودها ، ويؤمن حسن العلاقة بينها وبين الدول الأخرى فى الجوار الجغرافى . وغياب هذا التناغم ، هو الذى يوقع بالدولة فى المتاعب ويثير المشكلات .

وقل أن سؤ ترسيم الحدود ، هو الذى يضع الدولة فى المكان والزمان ، على بداية طريق المشكلات . بل قل أن هذا هو أخطر دواعى اثارة وتفاقم المشكلات بينها وبين دول الجوار الجغرافى . وقد تكون هذه المشكلات وتتفجر وتتفاقم ، عندما تستشعر الدولة أن الحد السياسى ، رسم لكى ينتزع من أحضان التركيب الهيكلى للبناء البشرى فى الدولة ، بعض الذين ينتمون انتماء أصولياً له ، ويضمهم إلى دولة الجوار وهم أقلية . وقد تكون هذه المشكلات وتتفجر وتتفاقم مرة أخرى ، عندما تستشعر الدولة ، أن رسم الحد السياسى ، تحرمها من بعض المجال الحيوى ، الذى يؤمن حقها فى الوجود ، ومباشرة حقها فى تأمين مصالحها .

والمجال الحيوى للدولة أى دولة فى المكان الجغرافى ، سواء كان لحساب المصلحة الاقتصادية ، أو كان لحساب المصلحة الأمنية ، أو لحساب المصلحة القومية ، يمثل أمر جوهرياً فى حساب وضع الدولة وعلاقتها بمجتمع الدول . وتأمين حق الدولة فى المجال الحيوى ، يوثق علاقة حسن الجوار مع دول الجوار الجغرافى ، وضياع حق الدولة فى المجال الحيوى ، يستنفر فيها دواعى العداء لدول الجوار الجغرافى ، ويجسد روح العدوان فى سلوكها الدولى بصفة عامة . وهل يفسر تحلى دولة اسرائيل بروح العدوان ومباشرته ، شيئاً أهم من استشعار مخاطر حرمانها من المجال الحيوى ، الذى يؤمن وجودها ، ويجاوب تطلعاتها ، فى الحيز الجغرافى . ويبقى الصراع بين الدول ، ما بقى التطلع المحسوب أو عبر المحسوب ، إلى السيطرة على المجال الحيوى ، الذى يجاوب تطلعاتها ويحقق أهدافها .

* * * *

وانطلاقًا من كل النتائج والتداعيات التى تتحدث عن المقومات الطبيعية للأرض التى تقوم عليها الدولة ، يدرك الاجتهاد الجغرافى أن بنيان الدولة أى دولة ، وكيانها المتين ، ينبغى أن نرتكز على :

١- المساحة المناسبة التى تتناسب مع حجم السكان . وتكون هذه المساحة فى الشكل ، الذى يكفل لها الحد الأدنى من المنعة والعمق الاستراتيجى ، وهى تتعامل أو تتعايش مع دول الجوار الجغرافى . بل ينبغى أن يكفل هذا الشكل الوضع المتكافئ مع الأشكال الأخرى ، التى تحتوى مساحات دول الجوار الجغرافى .

٢- الموقع الجغرافى فى المكان الذى يلعب دوراً مؤكداً فى ملامح الشخصية الجغرافية السياسية وتوجهاتها ، ويزكى أو يعظم مكانتها على الساحة بين مجتمع الدول . وقل يكون الموقع الجغرافى من وراء انفتاح فى الأخذ والعطاء ، أو من وراء انغلاق وتقوقع على الذات . بل قل أن الموقع الجغرافى هو الذى يحدد مكان الدولة ، فى قلب حركة الأحداث على الصعيد العالمى ، أو على هامش حركة الأحداث ، على صعيد المجتمع الدولى .

٣- حسن ترسيم الحدود ، لكى ترضى المجتمع وتحافظ على حقه فى السيادة على أرضه ، ولكى تكسب المنعة الشرعية ولا تجد من يطعن فيها . ويدعم الحد السياسى واداء دوره الوظيفى ، إضافة المنعة الطبيعية ، أو المنعة البشرية التى تعزز المنعة الشرعية ، وتؤمن مصالح البناء البشرى .

٤- مبلغ التنوع والوفرة فى موارد الثروة الطبيعية المتاحة والمصادر البكر ، وكيف يكفل ويغطى احتياجات البناء البشرى فى الدولة ، وهو يوفر فرص العمل ، ويحقق الرخاء والأمن الاقتصادى .

* * * *

الفصل الثانى

الناس والشعب

المقومات البشرية للدولة

- تمهيد .
- البناء البشرى فى الدولة .
- الأقليـات .
- البناء الديموجرافى فى الدولة

الفصل الثانى

الناس والشعب

المقومات البشرية للدولة

تمهيد :

الناس ، هم الأصل فى تكوين الدولة . وقل أنهم هم الذين يتـداخلون تداخلاً منتظماً ومنضبطاً فى صياغة التركيب الهيكلى لمجتمع كبير ، يجسد الشعب أو الأمة . بل قل أن ثمة دواعى وموجبات ، استوجبت هذا التداخل فى هذا البناء البشرى ، وفرضت التناغم البديع ، وهم يتعايشون مع الواقع الطبيعى فى الوطن أو وهم يتعاملون مع هذا الواقع الطبيعى فى الوطن. بمعنى أن تكون قوة فعل عامل جذب ، فى وسعه حسن التنسيق ، بين السدى واللحمة، فى صياغة النسيج البشرى ، الذى يمتلك حق الوجود ، بل قل حق السيادة المطلقة على الأرض . وبه ومن أجله تكون الدولة ، ومن غيره لا تكون .

ووجود الناس على الأرض ، وهم أصحاب مصلحة مشتركة لما فوق التراب، الذى به ومنه ينتفعون مرة ، وأصحاب مصلحة مشتركة لما تحت التراب، الذى يضم رفات الأباء والأجداد مرة أخرى ، يفضى إلى نمو وترسيخ الولاء لهـذا التـراب . وقل هذا هو التحليل الموضوعى لمعنى ومغزى الولاء الوطنى، وهو من وراء حب الوطن والتفانى فى الدفاع عنه ، ورفض التنازل عنه. بل قل أنه فى الوقت الذى يتعرض فيه الوطن للخطر ، يقدم المرء الانتمـاء للوطن ، على كل الانتمـاءات الأخرى ، للذات ، أو للأسرة ، أو للدين ، لكى يدفع عن الوطن هذا الخطر ، وينتصر لوجوده ، ولارتفاع هامته وراياته .

ووجود الناس على الأرض ، وهم أصحاب مصلحة مشتركة ، فى مجال التعامل مع الأرض ، وفى مجال صياغة القيم والتقاليد ، وفى مجال التعاون والتكامل وضبط ايقاعات نبض الحياة ، يفضى إلى نمو وترسيخ الولاء للقوم . وقل هذا هو التحليل الموضوعى ، لمعنى ومغزى الولاء القومى ، وهو من وراء حب الأهل ، والاعتزاز بالانتساب للقوم . بل قل أنه فى الوقت الذى يتعرض

فيه القوم للخطر ، يقدم المرء الانتماء القومى على كل الانتماءات الأخرى ، للذات ، أو للأسرة أو للدين ، أو للوطن ، لكى يدافع عن الأهل وينتصر لوجود القوم ، ودفع خطر العدوان عليهم .

وسواء ولد وكان الانتماء الوطنى ، وولد وكان الانتماء القومى ، قبل أن تقوم الدولة ، أو ولد وكان الانتماء الوطنى ، وولد وكان الانتماء القومى بعد أن تقوم الدولة ، فإن التوازن الحميد بينهما ضرورى ، لكى يوفر هذا التوازن الدعم المناسب ، ويرسخ وجود الدولة فى المكان والزمان . وتكون قوة الدولة ومتانة بنيانها ، وصمودها واستمرار وجودها ، هو محصلة هذا التوازن وترسيخ التناغم الفاعل ، لكل من الانتماء الوطنى والانتماء القومى فى الناس ، الشعب أو الأمة . وقل أن قوة فعل الانتماء الوطنى ، وقوة فعل الانتماء القومى ، والتوازن الحميد بينهما ، هو الذى يؤمن تنعم الشعب أو الأمة بأوضاع الدولة ، وهى تتربع على كرسى الازدهار أحياناً ، وهو الذى يؤمن تحمل الشعب أو الأمة أوضاع الدولة ، وهى تتربع على كرسى الاضمحلال أحياناً أخرى . بل قل أن التوازى والتوازن بين الانتماء الوطنى والانتماء القومى ، هو علامة على نضج الشعب أو الأمة ، سياسياً وحضارياً ، وهو أهم دواعى ترسيخ وجود الدولة فى المكان والزمان .

هكذا نفهم معنى ، كيف يمثل الشعب فى الدولة قوامها الحى ، وهو صاحب السيادة على الأرض ، التى تقوم عليها . وكما تهتم الجغرافية السياسية بالوطن الأرض والتراب ، تهتم بالشعب الذى يلملم شمل المواطنين فى الدولة. ويستوجب هذا الاهتمام ، أن نعجم عود الكيان البشرى فى الدولة ، وأن نتبين قوة فعل نبضه الفاعل ، وهو المسئول عن قوة ومكانة الدولة ، فى اطار مجتمع الدول . بمعنى أن نقوم مبلغ سلامة البناء البشرى ، وتماسك لبناته ، وكيف ينتشر ويملأ مساحة الدولة فى مكانها الجغرافى ، وكيف تواجه فعل المتغيرات الاقتصادية والحضارية والسياسية ، وكيف نتقى شر أن تعصف بها فى حلبة المشكلات من داخلها أحياناً ، أو من خارجها أحياناً أخرى . ويتأتى اهتمام الجغرافية السياسية بذلك كله ، على محورين متوازيين ومتوازنيين .

وعلى المحور الأولى ، تتحرى الجغرافية السياسية دراسة البناء البشرى من

وجهة النظر الأثنولوجية . ويكون المطلوب التمعن فى مكونات التركيب الهيكلى لهذا البناء البشرى للشعب أو للأمة . ويغطى هذا التمعن أهم الحقائق عن الأصول السلالية ، وعن الواقع الثقافى ، وعن الاعتقاد الدينى ، وغير ذلك من الأمور التى تتحرى قوة جذب الفكرة الأصلية ، التى استوجبت جمع الشمل، وصياغة الترابط ، لكى يكون الشعب ، أو لكى تكون الأمة . ويكون هذا كله مقدمة لاستيعاب مبلغ التجانس الذى يقوى ويدعم تماسك البناء البشرى ، أو مبلغ عدم التجانس ، الذى يضعف تماسك البناء البشرى ، ويفضى هذا التمييز بين التجانس وعدم التجانس ، إلى رصد التفاوت ، بين تجانس من وراء ولاء وطنى قوى متين ، وعدم تجانس من وراء ولاء وطنى قوى هش .

وعلى المحور الثانى ، تتحرى الجغرافية السياسية دراسة البناء البشرى من وجهة النظر الديموجرافية . ويكون المطلوب التمعن فى تقويم حقيقى للأوضاع الديموجرافية فى الدولة . ويغطى هذا التمعن أهم الحقائق التى تتحدث عن انتشار السكان وتوزيع الكثافات ، وكيف يجاوب هذا التوزيع السكانى استراتيجية الدعم المتبادل بين قلب الدولة والتركز السكانى فيه ، وأطراف الدولة والانتشار السكانى فيها . ويغطى هذا التمعن أيضاً ، ملامح النمو الديموجرافى ومعدلاته ، وكيف يؤثر سلباً أو ايجاباً على أوضاع الدولة . ويكون ذلك كله مقدمة لاستيعاب مبلغ التوازن الديموجرافى الذى يدعم الوضع الاقتصادى أحياناً ، أو مبلغ عدم التوازن الديموجرافى ، الذى يتضرر به الوضع الاقتصادى أحياناً أخرى . ويفضى هذا التمييز بين توازن ديموجرافى ، وعدم توازن ديموجرافى إلى حسن رصد التفاوت بين توازن من وراء بناء اقتصادى واجتماعى متين ، وعدم توازن ديموجرافى ، من وراء بناء اقتصادى واجتماعى مختل .

البناء البشرى فى الدولة :

فى مجال قيام الدولة ، يكون الشعب أن تكون الأمة ، هى المسؤلة عن وجود الدولة التى تجاوب ارادة البناء البشرى . وبمعنى أن تكوين الشعب ، وصياغة التركيب الهيكلى للبناء البشرى ، وتشكيل ملامح أوضاعه اقتصادياً

واجتماعيًا ، يسبق اقامة الدولة . قل أن تكوين الدولة ، أو الاعلان عن وجودها، فى المكان والزمان ، هو الاستجابة الفعلية لمطالب الشعب وتطلعاته . بل قل أنه من تحت عباءة البناء البشرى للشعب أو للأمة . تولد الدولة ولادة طبيعية ، لكى تعيش وتجاوب حاجة الشعب أو الأمة . بمعنى أن الشعب هو الذى يصنع الدولة ، وأن ليس فى وسع الدولة أن تصنع شعباً .

وتكوين الشعب الذى تشترك جموعه فى بناء الدولة ، لا يتأتى بشكل تلقائى [1] . بل قل أن ثمة دواعى ودوافع ، هى التى تجمع وتلملم الناس فى تركيب هيكلى اجتماعى ، يجاوب مصالحهم المشتركة . بل قل أن وحدة المصالح المشتركة ، وهى من وراء التركيب الهيكلى الاجتماعى ، هى التى تدعو هذا البناء البشرى إلى طلب واقامة الدولة فى الوطن ، على صعيد المسرح الجغرافى المتاح ، فى المكان والزمان . وقوة البناء البشرى فى هذا التركيب الهيكلى الاجتماعى ، هى التى فى وسعها أن تقوى الدولة ، وأن تغطى تطلعاتها فى مجالها الحيوى . ولا يكفل قوة هذا البناء البشرى شيئ ، أهم من تجانس وسلامة اللبنات التى يتكون منها ، ومن قوة فعل المادة اللاحمة ، التى تتماسك بموجبها هذه اللبنات فى البناء . ولا شيئ يعزز هذه المادة اللاحمة ، غير المصلحة المشتركة ، التى جمعت الناس ، ورشدت تداخلهم فى التركيب الهيكلى الاجتماعى للشعب ، أو للأمة ، وفعلت الروابط المشتركة بينهم فى هذا البناء البشرى .

ويعزز ويقوى هذه الروابط ، الاشتراك فى الرصيد الثقافى والحضارى ، وفى الاعتقاد الدينى ، وفى النمط الحياتى . ومن شأن ذلك كله ، أن يكفل وحدة فى الفكر ، ووحدة فى الوعاء المناسب ، الذى يحتوى هذا الفكر ،

---

(١) هناك أحياناً تجمع تلقائى جمع الناس ، لكى يؤلف منهم البناء البشرى . وقد تأتى ذلك استجابة لارادة المستعمر الذى باشر نشاطه فى كثير من المستعمرات . وكانت عصا الاستعمار الغليظة من وراء هذا البناء البشرى المتهالك . ذلك أنه ولد ولادة غير طبيعية فى المكان والزمان . ويفتقد هذا البناء الفكرة المضيئة التى تشد الناس ، وتبث فيهم روح الولاء وحب المواطنة .

موجباته وتطلعاته وتداعياته . ومن قبل ذلك كله ، يستشعر الاجتهاد الجغرافي حتمية أن تكون فكرة تولد وتنمو وتتألق ، حتى تصبح وهي من وراء قوة فعل الجذب ، الذى يستقطب ويلم ويجمع ويؤلف بين الناس ، ويشركهم في المصلحة المنشودة ، التي يطلبها الكل . وتتفاوت دواعي وموجبات تفجر وتألق هذه الفكرة . وقد يكون ورائها ، عوامل طبيعية في المكان والزمان أحياناً ، أو عوامل بشرية في المكان والزمان أحياناً أخرى . وهناك بالفعل فرق كبير بين فكرة من أفراز العوامل الطبيعية ، وفكرة أخرى من صنع العوامل البشرية .

هذا ، وتكون الفكرة التي تجمع الناس وتصنع منهم شعباً ، وهي من افراز العوامل الطبيعية في المكان والزمان أقوى في صياغة البناء البشرى . ذلك أن العوامل الطبيعية ، لا تتغير إلا على المدى الطويل أو على المدى الجيولوجي ، ومن ثم تبقى الفكرة التى هى من صنع الواقع الطبيعي السائد فى المكان والزمان، تبقى ولا يفقد قدرتها على الجذب [1] . وفى المقابل تكون الفكرة التى تجمع الناس وتصنع منهم شعباً ، وهى من افراز العوامل البشرية ، أضعف في صياغة البناء البشرى . ذلك أن العوامل البشرية ، قابلة لأن تتغير على المدى القصير . ومن ثم لا تبقى الفكرة ، التى من صنع الواقع البشرى السائد فى المكان والزمان ، وتفقد قدرتها على الجذب [2] .

وانطلاقاً من رصد مفهوم الفكرة التى يكون من شأنها أن تتأتى صياغة البناء البشرى مرة، ورصد مبلغ التباين بين قوة فعل هذه الفكرة ، وهى محصلة دواعى ومبررات طبيعية ، أو هى محصلة دواعى ومبررات طبيعية ، أو وهى محصلة دواعى ومبررات بشرية مرة أخرى ، ينبغى أن ندرك مبلغ التنوع فى

---

(١) أنظر إلى نهر النيل وهو جزء من كل الواقع الطبيعي ، وتبين كيف كان من وراء الفكرة التى صنعت البناء البشرى فى مصر . ويبقى هذا البناء البشرى قوياً ومتماسكاً ، ما بقى النيل.

(٢) أنظر إلى سرعة التحول من الفكرة الدينية ، وهى جزء من الواقع البشرى ، إلى الفكرة القومية، والتحول من الفكرة القومية وهى جزء من كل الواقع البشرى إلى الفكرة الاقتصادية على الصعيد الأوروبى .

أشكال وخواص وملامح البناء البشرى ، وكيف يلتمس اقامة الدولة . كما ينبغى أن ندرك أيضًا ، كيف يكون البناء البشرى من وراء قيام الدولة لكى تعيش لبعض الوقت ، وكيف يكون هذا البناء البشرى معول هدم يقوض الدولة، ولا تجد مبرراً واحداً لاستمرار وجودها .

ويتمثل البناء البشرى فى ثلاثة أنماط متباينة ، ولدت على التوالى ، اعتباراً من الماضى البعيد ، وهى تحتوى فى صياغتها أسباب ودواعى القوة أحياناً ، وأسباب ودواعى الضعف أحياناً أخرى . وتتعايش هذه الأنماط فى الوقت الحاضر على التوازى ، فى اطار الواقع السياسى السائد على الساحة العالمية . ويتأتى هذا التوالى فى النشأة على النحو التالى :

١ - *البناء البشرى البسيط :*

هذا البناء البشرى ، هو الأقدم . وقل أنه هو النموذج الذى سجل ولادة وصياغة أول بناء بشرى جمع الناس ، وجسد النقلة النوعية ، التى سجلت التحول من التفرد والتشتت فى اطار أسر ، وهى الخلية الاجتماعية الأولية ، إلى التوحد والترابط فى اطار مجتمع ، وهو التشكيل الاجتماعى المركب . بل قل أنه البناء البشرى ، الذى جاوب الاستقرار ، والتوجه البشرى إلى مباشرة الانتاج الزراعى بصفة خاصة . وصحيح أن شهد العصر الحجرى الحديث ، الزراعة المطرية ، التى سجلت بداية مشوار الاستقرار . ولكن الصحيح أن التحول من مباشرة الزراعة المطرية ، بموجب الجفاف ، إلى مباشرة الزراعة المروية من الأنهار، هو الذى سجل بداية مشوار صياغة البناء البشرى البسيط ، تحت مظلة الاستقرار على ضفاف الأنهار ، والاقدام على ضبط وترويض الجريان .

وكانت الحاجة إلى التعاون فى ضبط الجريان ، وفى تقسيم وتوزيع وانجاز العمل لحساب المجتمع ، من وراء توثيق الترابط بين الناس . ومن تحت عباءة هذا الترابط ، تأتى التجانس والانسجام ، فى نسيج بشرى متماسك ، لا مجال فيه للشذوذ وعدم التجانس . وامتلك هذا البناء البشرى الاستعداد والقدرة على استيعاب الغرباء ، وهضمهم هضماً يذيبهم فى بوتقة التجانس .

وكان من يتأتى هضمه ، يضيف حيوية للبناء البشرى ويجدد شبابه ، ومن لا يتأتى هضمه ، يكون مصيره الطرد والابعاد . وكأن الواقع الطبيعى السائد ،

كان من شأنه ، أن يضع الناس فى بوتقة الانصهار والاذابة ، فإذا بهم يخرجون منها لبنات سوية متجانسة . ومن ثم يكون البناء البشرى السوى ، الذى يتألف من هذه اللبنات المتجانسة ، وهو مترابط دون تعقيد أو دون شذوذ .

ومثل هذا التجانس فى البناء البشرى البسيط ، لا يكاد يسمح بوجود أقلية تنغلق على ذاتها أو تنطوى وتتقوقع ، وتعيش على هامش منه دون أن تنسجم معه . وقل أن قوة فعل دواعى الانصهار والاذابة فى هذا البناء البشرى البسيط ، هى التى تكسب الناس جميعاً وجهاً مشتركاً ومعبراً عن معنى الترابط فى نسيج بشرى متين . ولا يفضى هذا الترابط فى النسيج البشرى المتين ، إلا إلى ولاء للوطن يكفل التفانى فيه ، وولاء للقوم يشد أوصاله ويعتز به . بل قل يتمتع الناس فى هذا البناء البشرى البسيط ، بمهارة وقدرة تملى صياغة التوازى والتوازن الحميد، بين الانتماء الوطنى والانتماء القومى فى وقت واحد .

ويتحلى هذا البناء البشرى البسيط ، بكل دواعى وموجبات الانفتاح على أوسع مدى . وقل أنه يرفض الانغلاق ، أو الانطواء على الذات . بل قل يحسن هذا البناء البشرى البسيط استثمار هذا الانفتاح ، دون تخوف من تداعياته . ومن وراء هذا الانفتاح ، يكون المهارة فى الأخذ ، والمهارة فى العطاء ، وتكون دواعى تجديد الحيوية ، وهو على استعداد دائماً على استيعاب الدماء الجديدة ، التى تجدد شبابه ، فلا يشيخ ولا يتهالك أبداً على المدى الطويل . وهل يفضى هذا الانفتاح إلى شئ أهم من بناء بشرى بسيط متفتح ، يجاوب قوة فعل المتغيرات ، وهى تتوالى من عصر إلى عصر آخر .

هذا ،وليس أفضل من الكيان البشرى فى مصر ، وهو يعيش على ضفاف النيل ، ويضرب المثل للبناء البشرى البسيط . ويجسد هذا البناء البشرى معنى ومغزى التجانس ، وقوة فعل أواصر الربط والتماسك بين لبناته . وكم شهد هذا البناء البشرى غزو الغزاة ، أو تسلل الهجرة الواردة إليه من خارج مصر . وكم كان فى وسعه أن يستوعب ويهضم أولئك الذين امتثلوا لدواعى الهضم وتمصروا ، وأكسبته الدماء الجديدة حيوية . وكم كان فى وسعه أيضاً أن يلفظ أولئك الذين استعصى عليه هضمهم ، فأعرض عنهم وطردهم . وقد تمتع هذا البناء البشرى البسيط ، على صعيد مصر ، بالانفتاح على الصعيد الاقليمى فى

مرحلة ، وعلى الصعيد العالمى فى مرحلة أخرى . وقل كان شعب مصر هو الرائد ، الذى حقق النقلة النوعية فى مجال التحول من انفتاح اقليمى محدود إلى انفتاح عالمى من غير حدود [1] .

وكان من شأن هذا البناء البشرى البسيط ، وهو يتنعم بالتجانس ، أن يستشعر الحاجة إلى النظام الذى يكون فى وسعه ضبط ايقاعات المصلحة المشتركة ، التى تغطى احتياجاته الاقتصادية فى الوطن . ويفضى طلب النظام إلى قيام دولة ، تجاوب حاجة هذا البناء البشرى البسيط . ويشد الولاء الوطنى فى جانب ، والولاء القومى فى جانب آخر ، وجود الدولة ، وهى فى خدمة المجتمع ، وهو يجاوب الفكرة الأصلية ، التى انبتت هذا الولاء . ومثل هذه الدولة، التى تضم هذا البناء البشرى البسيط ، يشد أزرها ويشتد عودها ، سلامة وتجانس وقوة تماسك لبنات هذا البناء البشرى . بل قل أن مثل هذه الدولة لا خوف عليها من داخلها أبداً ، لأن البناء البشرى المتجانس يبقى سليمًا ، ولا يطعن فى هذه السلامة شئ .

٢- البناء البشرى المركب :

يتألف هذا البناء البشرى ، من مجموعة كيانات ، تتجمع فى اطار دولة . وكانت البداية التى أفضت إلى هذا البناء البشرى ، فى حوالى القرن الرابع قبل الميلاد . وقد خاض الاسكندر الأكبر ، هذه التجربة ، يوم أن تطلع إلى اقامة نظام حكم يجاوب الايمان بادراك الحقيقية ، التى تحدثت عن وحدة الأرض ، ووحدة الناس على الأرض . بمعنى أنه كان يحلم بمنظومة تجمع بين وحدة الأرض ، ووحدة الناس ، ووحدة النظام . وقد خاض الحرب ، على أوسع ، لكى يحقق هذا الحلم ، وجمع شعوباً وأقوامًا ، فى اطار دولة . وكان هذا الجمع الـذى استسلم لقوة فعل السلاح ومباشرة الغزو ، أول بناء بشرى مركب.

ولأن التركيب الهيكلى لهذا البناء البشرى المركب ، يحمل فى أحشائه

---

(١) حملت مدرسة الاسكندرية اعتباراً من القرن الرابع قبل الميلاد لواء هذه النقلة النوعية . وقد أحسنت استقبال كل من وفد إليها فى طلب العلم والمعرفة .

أسباب ضعفه . ولأن القواد العسكرين خلفاء الاسكندر الذى قضى حتفه وهو فى عز شبابه ، اختلفوا فيما بينهم ولم يستوعبوا الفكرة التى أسفرت عن وجود هذا البناء البشرى المركب ، تفككك هذا البناء ، ولم يكتب له الاستمرار .

وخاض الرومان التجربة مرة أخرى ، وأقدموا على توظيف الحرب مرة ، وعلى توظيف الكشف الجغرافى مرة أخرى ، لكى ينشأ البناء البشرى المركب ، ويكون الحاكم فى روما هو امبراطور العالم . وعاش هذا البناء البشرى المركب ، وهو يحمل فى أحشائه أسباب ضعفه ، وتغيب عن لبناته التجانس ، لبعض الوقت حتى تفككت أوصاله .

وسجلت دولة الاسلام الكبرى ، تحت مظلة الأخوة الاسلامية التجربة مرة أخرى . وجمع البناء البشرى المركب ، بين أقوام وشعوب كثيرة ، فى دولة احتلت مكانة القوة الأعظم على الصعيد العالمى . وأفضى عدم التجانس مرة أخرى ، إلى تكرار سيناريو تفكك أوصال هذا البناء البشرى المركب .

ويشهد العالم تكرار سيناريو ، تكوين وصياغة البناء البشرى المركب ، الذى يملأ الحيز فى كثير من الدول . ومن وراء كل سيناريو من هذه السيناريوهات، قصة وتاريخ يشد الانتباه ، وتستحق الدراسة التحليلية التى تتعقب دواعى هذا التكوين . كما يستحق هذا البناء البشرى المركب ، تقصى مبلغ النجاح ، لماذا وكيف أحيانًا ، وتقصى مبلغ الفشل ، لماذا وكيف أحيانًا أخرى . وهناك نماذج كثيرة تتحدث عن هذا البناء البشريالمركب ، فى دول متقدمة مرة ، وفى دول متخلفة مرة أخرى . وهناك نماذج كثيرة أخرى ، تتحدث عن المتاعب والمشكلات التى يتعرض بموجبها هذا البناء لصدوع ومواجهات ، تصل أحيانًا إلى حد حمل السلاح ومباشرة الحرب الأهلية . وهناك نماذج أخرى تتحدث عن بناء بشرى مركب يعيش لبعض الوقت ، ثم يتأتى السبب الذى يدعو إلى تفكك هذا البناء المركب فى يوم وليلة .

وفى صفحة من صفحات تاريخ بريطانيا ، حديث يتحدث عن سيناريو تكوين البناء البشرى المركب . وقد تداخلت فى التركيب الهيكلى لهذا البناء البشرى المركب ، أربعة أقوام فى أربعة أوطان على صعيد الجزر البريطانية ، وتتمثل هذه الأقوام ، فى اسكتلندا ، ويلز ، وانجلترا ، وايرلندا . وكان لكل قوم

من هذه الأقوام الهوية الخاصة . وكانت المصلحة المشتركة ، وهى من وراء المكانة الأعظم التى تربعت على مقعدها ، مسئولة عن لم هذا الشمل . وقل أن ثمة دواعى أدت إلى ترابط اجتماعى ، وولاء وطنى لتراب الوطن الخاص الذى يضم كل قوم من هذه الأقوام . بل قل دخل كل قوم فى توليفة هذا البناء البشرى المركب ، ولكن دون تفريط فى القيم والتقاليد الخاصة التى يتفرد بموجبها كل قوم من هذه الأقوام .

وقد تحمل القوم فى انجلترا مسئولية ، جمع هذه الأقوام وصياغة التكامل فيما بينها . وقد التمس كل ما من شأنه أن يشد أوصال هذه الأقوام غير المتجانسة ، فى توليفة البناء البشرى المركب . وصحيح أن نجح هذا البناء البشرى المركب ، فى تعظيم مكانة هذه الدولة ، التى امتلكت ، وهيمنت على امبراطورية ، على الصعيد العالمى ، وهى لا تغيب عنها الشمس . ولكن الصحيح أن تداعيات الأوضاع التى استجدت فى القرن العشرين بعد الحرب العالمية الأولى ، أفضت إلى انسلاخ ايرلندا ، من هذا البناء البشرى المركب . وهناك ما ينبئ بأن هذا البناء البشرى المركب ، يتعرض إلى هزات ، تكاد تزلزل الأرض تحت أقدامه ، فى الوقت الحاضر . وتباشر الدولة سلوكاً ، يخفف من حدة بعض النعرات القومية ، تحسباً لانهيار وتهالك البناء البشرى المركب .

وفى صفحة أخرى من صفحات التاريخ حديث ، يتحدث عن سيناريو تكوين البناء البشرى المركب فى السودان . ومعلوم أن مصر ، وهى تنهض وتؤمن عمقها الاستراتيجى الأفريقى ، أقدمت على فتح الأقاليم السودانية . وأفضى هذا الفتح إلى لم شمل أربعة أقوام ، وادخالهم فى توليفة البناء البشرى المركب السودانى . وتتمثل هذه الأقوام ، فى الكيان العربى والكيان النوبى ، والكيان البجاوى ، والكيان المتزنج . وكانت هذه الأقوام ، تفتقد التماثل أو التجانس ، حضارياً ، أو سلالياً ، أو دينياً . وقل أن دواعى التفكك ، تكاد تكون أقوى من دواعى الترابط . وهل يخفى علنياً استشعار كيف يحمل هذا البناء البشرى المركب فى أحشائه أسباب ضعفه ، واحتمالات تهالكه وانهياره ؟

وكم من بناء بشرى مركب ، عاش وسجل اجتهاداً تأتى من أجل لم شمل أقوام ، وهم شركاء فى مصلحة مشتركة . بررت وجود هذا البناء فى

الدولة . ويتحدث سيناريو لم هذا الشمل ، عن محاولات واجتهادات ، كانت الشغل الشاغل على المدى الطويل . ومع تغير فى الأوضاع ، وتدنى حصص الشركاء فى المصلحة المشتركة ، ينهار هذا البناء البشرى المركب . ويفضى هذا الانهيار إلى تفكك الدولة ، وقيام عدد من الدول لكى تملأ الفراغ السياسى الذى ترتب على هذا الانهيار . وتمعن فى سيناريو تفكك الاتحاد السوفيتى ، وسيناريو تفكك يوجوسلافيا ، وتمعن فى سيناريو تفكك تشيكوسلوفاكيا ، فى نفس الوقت الذى يولد فيه الاتحاد الأوروبى . وما من شك أن كل الدول كانت تضم البناء البشرى المركب ، الذى يحمل فى أحشائه المتناقضات ، التى هى السبب الجوهرى فى الانهيار ، وحتمية تفكك أوصال هذا البناء .

وفى الدولة ، على صعيد تراب الوطن ، تتشارك كل الأقوام المتداخلة فى البناء البشرى المركب ، فى حب الوطن والتراب . ويتساوى الكل من غير شك فى استشعار معنى ومغزى الانتماء الوطنى والتفانى فى حب الوطن . أما الانتماء القومى على صعيد الدولة ، فتكون له خصوصية إلى حد كبير . بمعنى أن يستشعر المرء ويتشبث بالانتماء القومى، الذى يبتنى على أواصر علاقته بقومه . ومن ثم يفتقد هذا البناء البشرى المركب ، التوازى ، والتوازن الحميد ، بين عمومية الانتماء الوطنى ، وهو يعظم شأن المواطنة فى جانب ، وخصوصية الانتماء القومى ، وهو يخص شأن القوم ، فى جانب آخر . وقل أن عدم التوازى وعدم التوازن بين عمومية الانتماء الوطنى ، وخصوصية الانتماء القومى ، يؤدى عندما تتواضع قوة عامل الجذب الذى جمع الأقوام فى البناء البشرى المركب ، إلى شئ من التناحر . بل قل يصل الأمر فى بعض الأحيان إلى الصراع المسلح فى حرب أهلية ، بين هذه الأقوام ، تهدد سلامة البناء البشرى المركب ، وسلامة الدولة ذاتها .

وصحيح أن تداخل مجموعة الأقوام فى توليفة البناء البشرى المركب ، لا يعنى أبداً ، أن يتخذ أى قوم من هذه الأقوام صفة الأقلية . وصحيح مرة أخرى أن مشاركة مجموعة الأقوام فى توليفة البناء البشرى المركب ، تسوى بين هذه الأقوام ، فى الحقوق والواجبات ، وفى التنعم بمكتسبات المصلحة المشتركة التى ألفت بينهم . ولكن الصحيح بعد ذلك ، أن غياب الانتماء القومى ، هو الذى

يهدد سلامة هذا البناء البشرى والمركب . ومن ثم ينبغى أن نميز بين الخلل الذى يتعرض له البناء البشرى المركب من خلال عدم التوازن بين الانتماء الوطنى وعموميته ، والانتماء القومى وخصوصيته فى جانب ، والخلل الذى يفضى إليه وضع أى أقلية من الأقليات فى صحبة الأغلبية ، وهما يتعايشان فى بناء بشرى واحد فى جانب آخر .

البناء البشرى الملتئم :

هذا نوع ثالث ، استجد على الساحة السياسية ، منذ حوالى أربعة قرون فقط . ويجسد هذا النوع تجربة ، أو محاولة تستهدف تفادى سلبيات البناء البشرى المركب . والتخوف من عواقبه . بل قل أنها محاولة تستهدف ايجابيات البناء البشرى البسيط ، الذى يكفل التوازن الحميد ، بين الانتماء الوطنى والتفانى فى حب الوطن ، فى جانب ، والانتماء القومى ، والاعتزاز بالقوم فى جانب آخر . وكانت أرض المهجر فى الولايات المتحدة الأمريكية ، هى الحقل الذى شهد هذه التجربة الفريدة . بمعنى أن كان الاستيطان الأوروبى ، هو صاحب السبق فى صياغة البناء البشرى الملتئم [١] .

ويبدو أن المهاجرين فى المرحلة المبكرة ، بعد الكشف الجغرافى عن الأرض الجديدة ، هى التى أوحت وأدت إلى الدخول فى هذه التجربة الفريدة . ذلك أن المهاجر الذى التمس موضعاً لقدمه ، كان قد عقد العزم قبل الرحيل على قطع الصلة والانخلاع من جذوره ، من القوم الذى ينتمى إليه ، والتخلى عن الانتماء القومى . بل قل كان عقد العزم أيضاً ، على التحرر من الانتماء الوطنى ، حتى لا يشغله الحنين للوطن ، عن فرص ترسيخ وجوده وغرس جذوره فى الوطن الجديد . وهذا هو الانسلاخ الكلى من الانتماء الوطنى ، ومن الانتماء القومى ، الذى يسر للمستوطنين الدخول فى انتماء وطنى جديد . وانتماء قومى جديد .

---

(١) تحرى الاستيطان الأوروبى فى أمريكا اللاتينية ، الانفتاح والاختلاط واستيعاب الهنود الحمر والزنوج من أجل بناء بشرى متجانس . وتحرى الاستيطان الأوروبى فى كندا صياغة البناء البشرى المركب ، الذى يضم الفرنسيين والانجليز .

وبناء على انسلاخ نزع عن المهاجر لباس الانتماء الوطنى والانتماء القومى، وأتاح له أن يدخل فى لباس انتماء وطنى وانتماء قومى جديد . كان الالتئام ، وكان التلائم الأنسب للبناء البشرى . ومع ذلك ينبغى أن نفطن إلى المصلحة المشتركة فى هذا الوطن الجديد ، كانت بكل تأكيد من وراء حسن الاقدام على صياغة هذا البناء البشرى صياغة جردت المهاجر من أى حنين إلى الماضى ، وحفزته لبذل الجهد من أجل المستقبل . بمعنى أن تكون صفحة جديدة ومشوار جديد فى المهجر . وربما تطلعت طلائع المستوطنين إلى أن يكون التعايش بين المهاجرين المستوطنين ، كفيلاً بقدر مناسب من الاختلاط والتداخل فى بناء بشرى ملتئم سليم . ولأن الأغلبية من المهاجرين المستوطنين كانت من الانجليز ، ولأن الحكم فى البدايات المبكرة كان هو حكم الانجليز ، فقد وظفت اللغة الانجليزية ، لكى تكون لغة الخطاب والحوار والتعامل بين جموع الناس فى هذا البناء البشرى الملتئم . بمعنى أن اتخذ الاستيطان الأوروبى من اللغة الانجليزية وسيلة لوضع قاعدة تفضى إلى وحدة قومية [1] .

ونجح الاستيطان الأوروبى ، فى صياغة هذا البناء البشرى الملتئم فى المرحلة الأولى . ثم كان استيراد العبيد من أفريقية ، فى هجرة انتقال جبرى ، والأخذ بالتمييز بين الوافدين المهاجرين من السلالات القوقازية ، والوافدين المهجرين من السلالات الزنجية . وأفضى هذا التمييز إلى خطر التحول من بناء بشرى ملتئم إلى بناء بشرى مركب ، لولا أن كانت الحرب الأهلية التى حررت العبيد ، وأدخلتهم فى توليفة البناء البشرى الملتئم . واضافة إلى مهاجرى الانتقال الطوعى ، من أوروبا ، ومهجرى الانتقال القصرى من أفريقية ، بدأت مرحلة الهجرة الانتقائية فى الوقت الحاضر . ويظل أو قل يستمر الاصرار على دعم وترسيخ البناء البشرى الملتئم ، وهو الأنسب لأوضاع الاستيطان فى الولايات المتحدة الأمريكية .

---

(١) ينطق المستوطنون اللغة الانجليزية بلكنة خاصة . بل هم يتعمدون شيئًا من التغيير فى المصطلحات اللغوية وفى هجاء المفردات اللغوية ، على أمل أن يكون لهم خصوصية لغوية تميزهم عن الانجليز .

والانسان المهاجر ، سواء كانت هجرته طوعية وبكل الاختيار ، أو كانت هجرته جبرية ودون اختيار ، أو كانت هجرته اختيارية وتخضع للانتقاء ، يتداخل فى البناء البشرى الملتئم ، تداخلاً يجاوب قوة فعل الضوابط ، التى تؤمن سلامة هذا البناء . وقل أن هذا المهاجر المستوطن ، لا يبدأ صفحة جديدة، فى مباشرة نمط الحياة واكتساب حق المواطنة فحسب . بل قل أنه يبدأ صفحة جديدة مرة أخرى ، وهو فى صدد الالتئام مع هذا البناء البشرى الملتئم. بمعنى أن يكون المستوطن مطالبًا ، بالتحلى بانتماء وطنى يؤكد حق المواطنة مرة، وبالتحلى مرة أخرى بانتماء قومى يرسخ حق المصاحبة [1] .

وتخوض أستراليا تجربة البناء البشرى الملتئم ، وهى تستقبل وفود الهجرة الجبرية [2] ، فى بداية مشوار الاستيطان ، أو وهى تستقبل وفود الهجرة الطوعية [3] ، لاتمام مشوار الاستيطان . وصحيح أن هناك تشابه بين سيناريو تكوين البناء البشرى الملتئم فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وسيناريو تكوين البناء البشرى الملتئم فى استراليا . ولكن الصحيح أن الاستيطان فى استراليا تجرى تفعيل الحاجز اللونى ، الذى حرم استقبال وجود الهجرة من الملونين . وكان الهدف هو تفادى تداخل المهاجرين من السلالات الصفراء أو من السلالات الزنجية فى صياغة البناء البشرى الملتئم .

* * * *

---

(١) يفرض على المهاجر ، الذى يشارك فى البناء البشرى الملتئم فى الولايات المتحدة ، استخدام اللغة الانجليزية . ويكون مطالبًا التخلى أو الانسلاخ من ما يربطه بتاريخ وتراث الأصل الذى منه ، والأخذ بالقيم والتقاليد السائدة بين أفراد المجتمع الأمريكى ، وطمس كل معالم الماضى، التى تشده إلى بنى جلدته شداً ينعش فيه التحلى بالانتماء القومى ، أو التى تشده إلى وطنه شداً ، ينعش فيه التحلى بالانتماء الوطنى . أو ليس هذا هو ما يعنى التجرد من الماضى ، والدخول إلى حاضر جديد ؟ وفى الاعتقاد السائد أن ذلك هو السبيل الذى يفضى إلى قدر كبير من التجانس بين اللبنات ، التى يتألف منها البناء البشرى الملتئم .

(٢) الهجرة الجبرية تعنى الاقدام البريطانى على اختيار فئة من غير المرغوب فيهم ، ونقلهم أو تهجيرهم ، ومباشرة توطينهم على الصعيد الاسترالى .

(٣) تتوجه استراليا فى الوقت الحاضر إلى توظيف حق الانتقاء فى قبول المهاجر، أو فى رفضه .

هذا ولا يجب أن ندرك ، بل ونستوعب كل دواعى الخطر ، التى فى وسعها أن تدمر البناء البشرى المركب ، وهى تتفجر من داخله ، لكى نتصور أن البناء البشرى البسيط ، أو أن البناء البشرى الملتئم ، أقوى من أن يتعرض لدواعى تهدده من داخله . بمعنى أن البناء البشرى البسيط ، وهو يتنعم بأكبر قدر من التجانس ، وأن البناء البشرى الملتئم ، وهو يلتمس الحد الأدنى من التجانس ، معرضان لقوة فعل بعض الأوضاع ، التى تؤثر على سلامة أى منهما . وليس أخطر من وضع يستنفز أى أقلية تعايش البناء البشرى البسيط ، أو تعايش البناء البشرى الملتئم ، لكى تتمرد ، أو لكى تطعن فى هذا البناء ، وتهدد سلامته . والويل كل الويل لشعب أو لأمة ، لا يحسن احتواء أى أقلية ، ويتعمد اثارتها أو يعظم احساسها بالدونية ، أو بالغبن .

الأقليات :

تمثل الأقلية شريحة من البناء البشرى فى الدولة . ويستوى فى ذلك أن تتعايش فى صحبة الأغلبية ، فى البناء البشرى البسيط ، أو فى البناء البشرى الملتئم . وقد تتعايش الأقلية مع أغلبية فى قوم من مجموعة الأقوام ، المتداخلة فى البناء البشرى المركب . ومهما يكن من أمر ، فإن التعايش بين أغلبية وأقلية تحت مظلة المواطنة ، ليس من شأنه أن يخفى الخيط الرفيع الفاصل بين الأغلبية والأقلية . وإذا لم يكن فى وسع الأغلبية أن تستشعر معنى ومغزى هذا الفاصل ، ولا يكاد يشغلها ، وهى تباشر حياتها ، فإن هذا الفاصل لا يغيب عن عقل وقلب وعواطف الأقلية ، وهو فى بؤرة اهتمامها .

وفاصل الخيط الرفيع بين الأغلبية والأقلية ، وهما يتعايشان فى الوطن ، ويتشاركان فى التركيب الهيكلى للبناء البشرى السائد فى الوطن ، يعنى فيما يعنى شكلاً من أشكال عدم التجانس . وليس فى وراء عدم التجانس أخطر من أن يصبح هذا الخيط الرفيع الفاصل ، وكأنه صدع فى صرح البناء البشرى ، يهدد سلامته . ومن حق الأغلبية أن تتخوف على سلامة البناء البشرى ، ومن حق الأقلية أيضاً أن تتخوف على سلامة البناء البشرى . وقل أن التوازن والتوازى الحميد بين تخوف الأغلبية فى جانب ، وتخوف الأقلية فى جانب آخر ، هو الذى يؤمن قوة الفعل المشترك ، التى يحافظ على سلامة البناء البشرى . بل قل

أن قوة فعل العمل المشترك ، الذى يحافظ على سلامة البناء البشرى ، يعنى فيما يعنى التوازن الحميد ، وعدم التفاوت ، بين ولاء الأغلبية أو ولاء الأقلية ، نحو الوطن ونحو القوم .

وهناك فرق كبير ، بين أقلية تعزل نفسها بنفسها أحياناً ، أو يفرض عليها هذا العزل أحياناً أخرى ، وأقلية أخرى لا تستشعر ضغوط هذا العزل أبداً . وسواء كان هذا العزل اختيارياً ، أو كان هذا العزل جبرياً ، فإنه يفضى إلى فجوة فى التواصل ، وجفوة فى التعامل مع الأغلبية . أما الأقلية التى تعايش الأغلبية دون استشعار ضغوط العزل ، فإنها تسعى بكل ما وسعها ، لأن تعظم أوضاعها ، وكأنها فى منافسة هادفة مع الأغلبية . ومن أجل تعظيم الأوضاع وترفيع المكانة ، تبحث عن التفوق فى المجال الاقتصادى ، أو فى المجال العلمى، أو فى المجال المهنى . وتكون هذه الأقلية عندئذ ، وكأنها توظف هذا التفوق ، فى سد أى فجوة فى التواصل ، أو فى اقامة أى جفوة فى التعامل ، مع الأغلبية. ويكفل السلام الاجتماعى الذى يخيم على التواصل والتعامل بين الأغلبية والأقلية ، المحافظة على سلامة البناء البشرى البسيط أو المركب ، أو الملتئم .

هذا ، ولا يكدر صفو هذا السلام الاجتماعى شئ غير ، معاناة الأقلية من الغبن ، أو تعرض الأقلية للاضطهاد ، أو تضرر الأقلية من الحرمان ، من بعض الحقوق المدنية . وتكدير صفو السلام الاجتماعى ، يسجل بداية مشوار الاثارة ، التى تفجر بركان غضب الأقلية . وتفلح الحكمة أحياناً فى التصدى لهذا الغضب وتهدئة النفوس ، لكى لا يهدد هذا الغضب سلامة البناء البشرى . ويتعالى صوت الحماقة أحياناً أخرى ، لكى يتعاظم الغضب ويهدد سلامة البناء البشرى فى الدولة . والويل كل الويل ، للدولة التى تدخلها هذه الحماقة فى النفق المظلم ، فتتضرر أوضاعها الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والحضارية ، وهى تعانى من غياب السلام الاجتماعى ، والتخوف على سلامة البناء البشرى .

وهكذا ، تكون مشكلة الأقلية فى الدولة ، وكأنها البركان الذى تتغير أوضاعه من حين إلى حين آخر . وهو فى مرحلة هادئ الهدوء كله . وهو فى

مرحلة أخرى ثائر يتفجر ويخرج من الحميم ، يحترق ويحرق ما حوله ، فلا يبقى ولا يذر. وتكون الأغلبية مسئولة عن دواعى الاثارة ، التى تفجر بركان غضب الأقلية . وعليها أن تعرض عن دواعى الاثارة ، وهى تلتمس المحافظة على السلام الاجتماعى ، وعلى سلامة البناء البشرى . وفى اطار تنوع مشكلات الأقلية ، تتنوع دواعى تفجر هذه المشكلات ، وتتنوع تداعيات هذا التفجر ، الذى يطعن فى سلامة البناء البشرى فى الدولة . وفيما يلى دراسة تحليلية ، لهذه الأنواع .

١ - الأقلية القومية :

من وراء الأقلية القومية فى الدولة ، سؤ ترسيم الحد السياسى ، الذى يضم إلى قوم الأغلبية جزء من قوم آخر فى وطن مجاور ، لكى يمثل هذا الجزء من القوم الأقلية . ويكون سؤ ترسيم الحد السياسى ، وهو محصلة اتفاق ، بين طرف قوى تغريه تطلعاته بتوسيع مساحة الدولة ومجالها الحيوى فى جانب ، وطرف آخر مستضعف لا يمتلك قوة فعل الاعتراض على أطماع الطرف القوى فى جانب آخر . وقد يكون سؤ ترسيم الحد السياسى أحياناً أخرى ، محصلة غياب الطرفين المعنيين ، وترك أمر الاتفاق الذى يكسب الحد المنعة الشرعية ، لغرباء يتسلطون وهم يمسكون بزمام الحكم الاستعمارى .

وتحلى هذه الأقلية بانتسابها للقومية ، يستوجب أن نسأل أو أن نستفسر ، عن معنى ومغزى القومية . وقل أن مشوار المجتمع على الدرب الحضارى ، وخصوصيته ، تفضى إلى صياغة اللغة التى يتخاطب بها الناس . ومن شأن وحدة اللغة ، وهى لحساب الخطاب ، أو لحساب التدوين ، أن تؤدى إلى وحدة الفكر . وتشد وحدة الفكر وتدوين التراث والقيم والتقاليد ، أزر انتماء الناس فى المجتمع للأصول العرقية . ومن ثم تكون وحدة فى العواطف والأحاسيس ، ووحدة فى التراث . ويفضى ذلك كله إلى ترسيخ الترابط العرقى والتواصل الفكرى ، وهو مسئول عن بناء بشرى متجانس ، يمتلك الطموح الجمعى ، الذى يعتمد عليه فى اقامة الدولة ، على تراب الوطن .

هذا ، وما من شك فى أن اللغة ، وهى جزء من الابداع الحضارى ، تحتوى الفكر وتعبر عنه ، وتكفل له الخصوصية والتفرد . وتحت مظلة هذه

الخصوصية والتفرد ، التى يعتز بها الناس ، تكون اللغة كفيلة بأن تضع وترسخ أقوى الروابط ، وأسباب التواصل ، بين الناس ، وهم لبنات فى البناء البشرى . وتوجه القوم ، وهم شركاء فى المصير ، هو الذى يحقق المصلحة المشتركة ، وهو الذى يفرض عليهم حق الانتفاع بهذه المصلحة المشتركة ، والتصدى للدفاع عن هذا الحق ، فى المكان والزمان . ولا شئ فى وسعه أن يفصل ويميز بين قوم وقوم آخر ، هو اللغة التى تؤمن المضى فى مشوار الخصوصية والتفرد .

ويتمتع القوم ، وهم يعتزون بكل دواعى الخصوصية والتفرد ، فى الوطن على صعيد المسرح الجغرافى ، بالتحلى بالانتماء القومى . ويعنى هذا الانتماء القومى فيما يعنى اعتزاز الفرد بقومه ، وارتباطه بأنداده فوق التراب ، وبأجداده تحت التراب . ومن تحت عباءة هذا الانتماء القومى ، يولد الولاء الكامل للقوم. وتكون من أهم علامات النضج الحضارى ، أن يتأتى التوازن الحميد بين هذا الانتماء القومى وحب الأهل فى جانب ، والانتماء الوطنى وحب التراب فى جانب آخر .

وهكذا ندرك معنى الأقلية القومية ، التى فرض عليها سؤ ترسيم الحدود ، أن تعايش قوماً غير قومها . وكما تتحلى الأغلبية بالانتماء القومى وبالانتماء الوطنى فى توازن بديع ، تتحلى الأقلية بالانتماء القومى لقوم غير القوم الذى يتعايشون معه . وقل أن الأقلية وهى تتحلى بالانتماء الوطنى ، تستشعر أن الأرض التى يعيشون عليها قد انتزعت من وطنهم ، وهى سلبية ، يفصل الحد السياسى بينها وبين أرض الوطن الأم . بل قل أن الأقلية وهى تتحلى بالانتماء القومى لقوم وراء الحد السياسى ، ويتحلى بالانتماء الوطنى لأرض مزقها الحد السياسى ، تعيش فى أسر الغربة . وهل تفضى الغربة إلى شئ غير عدم التجانس بين أغلبية وأقلية ، فرض عليهما أن يتعايشا فى بناء بشرى واحد ؟ وهل يفضى عدم التجانس فى هذا البناء البشرى إلى شئ غير فجوة وجفوة بين الأغلبية والأقلية ؟

وأنظر إلى الأكراد ، وهم قوم لهم الخصوصية والتفرد ، ولهم التراث والتقاليد ، ولهم البناء البشرى البسيط المتجانس . وتمعن فى ترسيم الحدود ،

الذى كان من ورائه الاستعمار ، وكيف مزقت الحدود ، وهى تفرض على الأكراد ، أن يكونوا أقلية فى صحبة العرب فى كل من العراق وسوريا ، وأن يكونوا أقلية ، فى صحبة الأتراك ، وأن يكونوا أقلية فى صحبة الايرانيون . وقل أنهم يعيشون على صعيد جزء من وطنهم الغربة . بل قل أن هذه الغربة فى صحبة الاضطهاد ، تفجر المشكلة وإذا بهم يتمردون فيعرضهم التمرد لقسوة الأتراك . ومع ذلك تعيش الأقلية الكردية فى سوريا حياة ناعمة ، وهم لا يتمردون لأنهم لا يستشعرون غبناً ، أو اضطهاداً ، أو تفرقة عرقية .

وأنظر إلى شعب الباسك ، وهم قوم لهم الخصوصية والتفرد ، ولهم التراث والتقاليد ، ولهم البناء البشرى البسيط المتجانس ، وتمعن فى ترسيم الحد السياسى الذى يفصل بين فرنسا وأسبانيا ، وقد تأتى فى غيبة الباسك . وقد وضع هذا الحد السياسى ، قطاع من الباسك فى صحبة فرنسا ، وقطاع آخر فى الباسك فى صحبة أسبانيا . وفى الوقت الذى يتمرد الباسك ، ويعلن العصيان على الحكم الأسبانى ، وهم يستشعرون شيئاً من الاضطهاد ، لا يتمرد الباسك على الحكم الفرنسى والتبعية له ، لأنهم لا يستشعرون غبناً أو اضطهاداً أو تفرقة . وما من شك فى أن الباسك يجسدون مخاطر تفجر مشكلة الأقلية القومية على سلامة البناء البشرى البسيط فى أسبانيا .

وأنظر إلى البناء البشرى المركب ، الذى شارك فى صياغته الاستيطان الأوروبى ، على صعيد كندا ، وكيف يضم استيطاناً ينتسب لبريطانيا ، واستيطاناً ينتسب لفرنسا . ورغم المشاركة فى اقامة دولة ، فإن الاستيطان الذى ينتسب لفرنسا ، وهو يتحلى بمواصفات الأقلية القومية ، يتمرد على وضعه فى صحبة الأغلبية التى تنتسب لبريطانيا . وصحيح أن الأقلية القومية متحضرة وصوتها الذى يثير المشكلة ، خافت ومهذب . ولكن الصحيح أنها تملك الرغبة الحقيقية فى الانفصال عن الأغلبية واقامة دولة خاصة . وإذا كان ثمة خطر ، يهدد البناء البشرى المركب فى هذه الدولة ، فهو الذى ينشد الانفصال على أن تكون الأقلية الفرنسية فى دولة مستقلة .

ومعلوم أن الأقلية القومية ، وهى مشكلة كامنة ، أو وهى مشكلة متفجرة، تنشد دائماً الانفصال . وقد تلتمس الانضمام إلى الكيان القومى ، التى هى

منه ، وهو منها ، وتنجذب إليه بكل أحسيسها . وقد تعيش الأقلية القومية أحياناً الاحباط ، الذى يوقع بها فى خطيئة الانطواء . ويحول هذا الانطواء دون القبول بالترابط أو بالانسجام ، مع البناء البشرى الذى يمثل الأغلبية . وهذا معناه أن تعيش الأقلية القومية فى صحبة الأغلبية ، وولائها غير كامل للدولة التى تضمهما معًا . ومن ثم تحافظ هذه الأقلية القومية ، بكل ما فى وسعها على احساسها المعلن بالانتماء للقوم الذى تنتسب إليه . وهى لا تقبل بالتجانس مع الأغلبية .

هكذا ، تكون الأقلية القومية ، من خلال النضج والاعتداء بالنفس والحرص على الذات ، أخطر أنواع الأقليات . ذلك أنها تطعن بشكل أو بآخر فى لحمة الترابط بين أوصال البناء البشرى فى الدولة . وفى مواجهة نفور هذه الأقلية من التعايش مع الأغلبية ، وهى تستشعر الغبن ، تلجأ الدول إلى منحها حق الحكم الذاتى . وصحيح أن مباشرة هذا الحكم الذاتى ، يجاوب حرص الأقلية القومية على الذات ، التى لا تقبل بالتفريط فيها . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن لا ترضى هذه الأقلية القومية الناضجة أحياناً ، بأقل من الانسلاخ من البناء البشرى والانفصال عن الدولة .

٢- الأقلية السلالية :

هذا نمط آخر من الأقليات ، التى تعايش الأغلبية ، وتمثل لبنات فى البناء البشرى فى الدولة . ومن شأن الأغلبية فى البناء البشرى أن تنتمى إلى سلالة ، وأن تنتمى الأقلية إلى سلالة أخرى . ويكون لون البشرة هو الفاصل الذى يفصح عن التباين ، بين السلالة التى تنتمى لها الأغلبية ، والسلالة التى تنتمى لها الأقلية ، فى البناء البشرى المركب أحياناً ، أو فى البناء البشرى الملتئم أحياناً أخرى [١] . وقل يضع هذا الفاصل ، شرخًا فى جدار البناء البشرى ، فى الدولة . بل قل يفضى هذا الشرخ ، إلى بداية مشوار الجفوة ، التى تجاوب الفجوة ، بين الأغلبية الغالبة والأقلية المغلوبة .

---

(١) استعداد البناء البشرى البسيط لاستيعاب وهضم الغرباء ، والاختلاط من غير حرج ، بين ذوى الانتماء للسلالات المتباينة، يفضى إلى التجانس، ويحول دون أن تكون أقلية سلالية.

٢- بناء بشرى ، يتألف من أغلبية دينية وأقلية دينية ، تتعايشان فى الوطن، ويغيب عنهم السلام الاجتماعى . وفى غياب السلام الاجتماعى بين الأغلبية الدينية والأقلية الدينية ، يكون الطعن المتبادل الذى يفضى إلى شرخ فى جدار البناء البشرى . ويوفر هذا البناء البشرى المشروخ ، المثل ، الذى يتحدث عن فقدان الاحترام المتبادل بين الأديان ، وعن الوقوع فى خطيئة الاضطهاد الدينى. وفى غياب التسامح وحب الآخر ، يعلو صوت الأقلية الدينية ، وهى تشكو أو وهى تتوجع ، أو وهى تستنكر الغبن وتعترض عليه . وقد يتعاظم هذا الاعتراض إلى حد يهدد ، وهو ينزر بتداعى البناء البشرى وانهيار الدولة . وهذا هو المردود الردئ ، لمستوى حضارى متواضع ، وهو من وراء سلوك انسانى هدام ، تشترك فيه الأغلبية الدينية ، وهى على غير الحق ، والأقلية الدينية ، وهى تنشد الحق . وفى وسعنا أن نجد هذا النموذج الردئ ، على صعيد أثيوبيا ، وهو يجسد الشرخ فى جدار البناء البشرى . وقل كان من شأن هذا البناء البشرى المشروخ، وهو يضم أغلبية مسيحية وأقلية مسلمة ، أن يعانى من أفعال وردود أفعال ، تهدد وجود الدولة ، وتوقع بها فى حبائل الفتنة الدينية وسلبياتها .

وأنظر وتمعن فى أوضاع الهند الدولة العريقة حضارياً ، وهى تضم أقواماً متعددة ، وتتعايش فيها ديانات سماوية ، وديانات غير سماوية ، على المدى الطويل . وكان من الممكن أن تواصل الهند مسيرتها ، وأن تنعم بسلام اجتماعى رشيد ، لولا أن أفلح الاستعمار البريطانى فى إثارة الفتنة الدينية بين صفوف الأقلية الدينية الاسلامية . وما كانت هذه الفتنة الدينية ، تعبيراً عن تعاطف مع الاسلام والمسلمين ، أو عن كراهية لغير المسلمين . ولكن قل أنها كانت تستهدف وقيعة تحدث شرخاً فى جدار البناء البشرى الهندى . بل قل تمادت هذه الوقيعة فى تعميق هذا الشرخ فى البناء البشرى ، حتى أفلحت فى تحريض الأقلية الاسلامية على تحرى الانفصال عن الهند . وأفلحت الوقيعة البريطانية ، فى نهاية المطاف فى دعم النفور الاسلامى ، حتى خرجت من تحت عباءة هذه الوقيعة ، دولة باكستان الاسلامية . وصحيح أن قطاعاً كبيراً من المسلمين ، فضل البقاء فى الهند ، ورفض الالتحام بالبناء البشرى فى باكستان. وصحيح مرة أخرى أن مازال يعيش فى اطار الهند أقلية اسلامية ، هى جزء من البناء البشرى المركب فى الهند . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن تحول

الصراع المحدود بين أغلبية غير مسلمة فى الهند ، إلى صراع أخطر بين الدولتين الجاريتين ، الهند وباكستان .

وأنظر وتمعن مرة أخرى ، إلى توليفة البناء البشرى فى دولة لبنان ، وهى تتمتع بمستوى حضارى مرتفع ، وتتنعم بمستوى معيشى جيد ، وتبين كيف أوقعتها الفتنة فى حلبة الصراع الطائفى . وصحيح أن شعب لبنان حريص كل الحرص على انتمائه الوطنى وحب التراب ، وحريص كل الحرص على انتمائه القومى وحب العروبة . وصحيح أن شعب لبنان يتمتع بحرية الاعتقاد ، وجمع بين مذاهب مسيحية ومذاهب اسلامية ، فى بناء بشرى بسيط . ولكن الصحيح أن كان التعصب الدينى من وراء طوائف كثيرة متفرقة ، أحدثت شروخًا فى جدار البناء البشرى ، حتى أوشك على أن يتمزق . وتلك هى الفتنة الطائفية الدينية ، التى عرضت الدولة للخطر . وما كان للمصالحة أن تنجح لولا أن اعتصم الجميع ، وقدم الولاء الوطنى والولاء القومى ، على أى ولاء آخر ، لكى تتماسك الأوصال ، ويبقى لبنان الدولة فى مكانها الجغرافى ، ويستعيد مكانته فى مجتمع الدول على الصعيد الاقليمى مرة . وعلى الصعيد العالمى مرة أخرى .

هذا وإذا كان من شأن هذه الأقليات ، القومية أو السلالية ، أو الدينية ، أن تعانى بشكل أو بآخر ، أو أن تطعن فى سلامة البناء البشرى ، وصولاً إلى تداعى وانهيار الدولة ، فما بلك لو كانت الأقلية مركبة . والأقلية المركبة تعنى فيما تعنى أن تتعدد صفات الأقلية . وقد تكون القلية قومية وسلالية فى وقت واحد . وقد تكون الأقلية قومية ودينية فى الوقت واحد . وقد يتمادى التعقيد لكى تكون الأقلية قومية وسلالية ودينية . وفى جميع الأحوال ، يكون هذا الوضع المركب ، من وراء الخطر الأشد والمشكلة الأكثر تعقيداً . وقل لا أخطر على سلامة الدولة ، من أن تكون الفتنة التى تثيرها الأقلية . بل قل يبلغ الخطر حده الأقصى ، عندما تفضى هذه الفتنة إلى انهيار البناء البشرى ، وغياب الدولة عن الساحة الدولية .

وتستحق الأقلية القومية الدينية فى اسرائيل ، وهى مركبة وتضم من يعرفون بعرب اسرائيل ، أن تكون موضع أكثر من سؤال . وليس فى وسع أحد

أن يشكك فى انتماء عرب اسرائيل للأمة العربية ، وهم جزء من كل العرب . وليس فى وسع أحد أن يتشكك فى انتماء عرب اسرائيل للأرض والتراب ، وهى جزء مغتصب من وطن العرب . وليس فى وسع أحد أن يشكك فى انتماء بعض عرب اسرائيل للاسلام ، وبعض عرب اسرائيل الآخر إلى المسيحية، وهم يستدبرون اليهودية . وعلينا عندئذ أن نقول ماذا بعد ما تبين لنا ، كيف تعيش هذه الأقلية القومية الدينية فى اطار البناء البشرى غير المتجانس فى دولة اسرائيل ، وهل تمثل شرخاً فى جدار هذا البناء البشرى ؟

ولو سبقنا الأحداث ، وجاز لنا أن نتصور جدلاً ، انتهاء الصراع العربى الاسرائيلى ، وقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف ، فهل تصبح الأقلية القومية الدينية (عرب اسرائيل) ، مصدر متاعب ؟ وهل نتوقع صراعاً مستجداً على صعيد اسرائيل ، وهى تواجه تطلعاً مشروعًا تسعى بموجبه هذه الأقلية إلى انفصال عن البناء البشرى فى اسرائيل ، لكى تعود وتلتحم بالبناء البشرى العربى فى فلسطين ؟ وفى اعتقادى أن هذا التصور لا يغيب عن العقل الاسرائيلى . وما من شك أن حضور هذا التصور فى العقل الاسرائيلى بصفة عامة ، وفى عقل المفاوض الاسرائيلى بصفة خاصة ، يعظم التخوف من السلام ، الذى يفرض عليها أن تواجه مشكلة الأقلية القومية الدينية ، وأن تتحمل عواقبها سلباً وايجاباً .

* * * *

وبعد هذا العرض الموضوعى الشامل ، الذى يسجل رؤية الاجتهاد الجغرافى للبناء البشرى فى الدولة ، أنواعه ، وأوضاعه ، وهو يجمع بين أغلبية وأقلية ، يبقى أن نعجم عود بناء بشرى مستجد ، فى كثير من الدول المستقلة حديثًا ، فى النصف الأخير من القرن العشرين ، وإذا كان هناك ما يلفت النظر، فى شأن هذا البناء البشرى المستجد ، هو أن خرج وتأتى ، من تحت عباءة الاستعمار الأوروبى . بمعنى أنه بناء بشرى مصنوع بكل معنى الكلمة ، لكى يجاوب الهدف الاستعمارى المنشود ، على الصعيد الأفريقى بصفة خاصة. وقد يعيب صناعة هذا البناء البشرى ، أن كانت تحت ضغوط المنافسة الشرسة بين الدولة الاستعمارية . بل قل أن العيب الجسيم ، قد كان يوم أن

أقدم الاستعمار على صياغة هذا البناء البشرى ، فى غياب الناس الذين أدخلوا فى التركيب الهيكلى لهذا البناء البشرى فى الدول الأفريقية جنوب الصحراء[1] .

البناء البشرى الاصطناعى :

يجسد هذا البناء البشرى الاصطناعى الاستثناء أو الخروج عن القاعدة ، فى نظر الاجتهاد الجغرافى ، وليس فى وسع هذا الاجتهاد الجغرافى ، أن يدخله فى اطار أى نوع من أنواع البناءات البشرية المتعارف على خواصها وملامحها ، فى الدول على المسرح السياسى . فلا هو بناء بشرى بسيط يتمتع بالتجانس ، ولا هو بناء بشرى مركب يضم أقواماً ويفتقد التجانس ، ولا هو بناء بشرى ملتئم ينشد التجانس . وقل هو بناء بشرى يبحث عن هوية . بل قل هو بناء بشرى ، صنعه الاستعمار على عجل ، ولم ينشد أن تكون له هوية .

ومعلوم أن الاستعمار ، وظف الكشف الجغرافى ، لكى يفتح له الأبواب ، ويحدد معالم الطريق . ومعلوم أن الاستعمار كانت حيازة الأرض هى شغله الشاغل ، ولم يلتفت إلى الناس . ومعلوم أن المنافسة بين الدول الاستعمارية ، كانت حامية ومتعجلة وهمها وضع اليد على أكبر مساحة من الأرض . ومعلوم أيضاً أن الناس على هذه الأرض التى تنافسوا على حيازتها ، كانوا يعيشون فى اطار تركيب اجتماعى يتمثل فى القبلية ، وهى تهيمن على وطن يحتويها . وقد أفضى وضع اليد الاستعمارية على الأرض ، وترسيم الحدود التى تفصل بين مستعمرة وأخرى ، إلى تمزيق القبائل وأوطانها ، لكى يكون جزء من القبيلة وموطنها ، فى مستعمرة فرنسية مثلاً ، ويكون الجزء الآخر من نفس القبيلة وموطنها فى مستعمرة انجليزية مجاورة .

وانتهت هذه المنافسات الاستعمارية ، التى اهتمت بحيازة الأرض ، إلى تكوين بناء بشرى ، يتألف من بعض القبائل برمتها ، وأجزاء من قبائل استوجب الحد السياسى بين مستعمرة أخرى أن تنفصل عن الجزء الآخر فى المستعمرة الأخرى . وقد ترك الاستعمار هذه القبائل المتداخلة فى البناء البشرى المصطنع ، لكى تحافظ كل قبيلة على ذاتها . وما كان من شأن الاستعمار أن

---

(١) أستوجب ذلك الوضع شيئاً من التفصيل فى الملحق .

يسعى لاذابة الفوارق أو التواصل بين هذه القبائل ، لكى تنسلخ من الهوية القبلية ، وتدخل فى هوية أنسب للمواطنة . وكم شهد الحكم الاستعمارى المتسلط المشاحنات والصراعات بين القبائل ، فلا يتدخل إلا إذا استشعر خطراً على وجوده أو على مصالحه . وكان تدخله لا يعى أكثر من اعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه . وهذا معناه أن الاستعمار فشل بل قد تعمد الفشل فى تلاحم يقوى أواصر الربط والتلاحم فى بناء بشرى سليم . بل قل أن الفواصل بين القبيلة والقبيلة الأخرى ، كانت شروخاً عميقة فى جدار البناء البشرى . وإلا فكيف تفسر ما حدث ومازال يحدث من قتال بين قبيلة التوتسي وقبيلة الهوتو . وسنون كثيرة ، يجب أن تمر لكى تفلح المصلحة المشتركة فى أن تقدم وتعظم الولاء الوطنى على الولاء القبلى ، وأن يتحقق النضج الحقيقى فى البناء البشرى فى الدولة .

وفى صحبة هذا التحول من التشبث بالانتماء القبلى ، إلى التحلى بالانتماء الوطنى ، هناك حاجة إلى اعادة النظر فى ترسيم الحدود السياسية بين الدول المستقلة حديثاً . ويكون الهدف هو إنهاء التمزق الذى تعرضت له بعض القبائل . ولأن الجزء من القبيلة ، التى وضعها ترسيم الحد السياسى فى دولة ، وفصل بينها وبين باقى كل القبيلة تستشعر الغربة ، ولأن هذا الجزء يمثل أقلية ، لا هى قومية ، ولا هى سلالية ، ولا هى دينية ، فى وسعنا أن نطلق عليها أقلية قبلية .

وقد تعودت هذه الأقلية القبلية ، على أن لا تحترم الحد السياسى ، وعلى أن تضرب به عرض الحائط وتعبره ، لكى تعايش بنى جلدتها ، أو لكى تتحق لنفسها حقاً مكتسباً ، لا تقبل بالتفريط فيه . وصحيح أن تكرار عبور الحد السياسى ، يمكن السكوت عليه من جانب الدولتين . ولكن الصحيح أن هذا العبور يفضى فى بعض الأحيان ، إلى عدوان أو إلى جرم ، يستحق العقاب . وعندئذ، تكون مشكلة تفضى إلى جفوة بين الدولتين ، أو إلى صراع مسلح ينشد من فى وسعه أن يتداركه قبل أن يتفاقم .

وأنظر إلى الحد السياسى بين مصر والسودان ، وكيف يضرب به قبيلة البشاريين عرض الحائط ، وهم ينتقلون مع قطعانهم بين السودان ومصر . وهم من غير شك أصحاب حق فى هذا الانتقال ، اكتسبوه منذ وقت بعيد ، قبل أن يتأتى ترسيم الحد السياسى فى فجر القرن العشرين . ولا تعجب أن وجدت

البشارى مع قطيعه فى السودان على قرب من جوز رجب على نهر عطبرة ، فى شهور الصيف الممطر ، ثم وجدت نفس البشارى مع قطيعه فى مصر على قرب من خط عرض أسوان فى شهر الشتاء واحتمال تدفق السيول .

ومعظم الحدود السياسية التى رسمها الاستعمار ، وورثتها الدول الأفريقية التى استقلت حديثًا ، تكرر هذه الظاهرة . وكم من مشكلات تفجرت بين هذه الدول . وقل أصبحت منظمة الوحدة الأفريقية مهمومة بهذا التفجر ، وشغلها الشاغل فض الاشتباك بين أى دولتين ، تتردى فيهما الأوضاع على الحد السياسى .

وصحيح أن اعادة النظر فى قضية ترسيم الحدود السياسية ، هو المطلب العاجل لحل مشكلات الأقلية القبلية ، والتغلب على نداعيات الانتماء القبلى المحدود ، التى يتضرر منها البناء البشرى فى الدول الأفريقية المستقلة حديثًا . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو حاجة هذه الدول الملحة ، إلى حسن انجاز برامج التنمية البشرية ، التى فى وسعها ، أن تخلع عن الفرد ، وعن القبيلة ، لباس التعصب القبلى ، وأن تلبسها فى نفس الوقت اللباس الوطنى فى البداية . ومع مرور الوقت ، تفضى التنمية البشرية إلى نجاح المشوار ، الذى يكسب المرء فى البناء البشرى ، جدوى الانتماء القومى . بمعنى أن يفضى هذا التوجه الحميد إلى اختلاط وانصهار ، وتهيئة الأوضاع الاجتماعية ، لصياغة أو لتكوين بناء بشرى بسيط متجانس . وهذا هو النضج المنشود الذى يقوى أو يرسخ التوازى والتوازن ، بين الانتماء الوطنى والانتماء القومى .

* * * *

وفى ختام هذا الحديث عن كنه وماهية البناء البشرى فى الدولة ، وهو الذى يمتلك حق الوجود ، وحق السيادة على الأرض ، وهو الذى ينشد حق الاعلان عن مولد الدولة ، وتشكيل النظام ، ندرك أن سلامة بناء صرح الدولة، وسلامة أوضاعها فى الداخل أهم من :

١- سلامة البناء البشرى ، وهو يجاوب المصلحة المشتركة التى جمعت ولملمت شمل الناس فى هذا البناء .

٢- قوة تماسك أو تلاحم لبنات هذا البناء ، وتحرى حمايته من أى طعن يطعن ، ويحدث شرخاً فى هذا البناء .

ومهما يكن من أمر التنوع فى شأن صياغة التركيب الهيكلى النهائى للبناء البشرى فى الدولة ، وهو بناء بشرى متجانس بسيط ، أو وهو بناء بشرى غير متجانس مركب ، أو وهو بناء بشرى ملتئم ينشد التجانس ، فإن حسن العلاقة الحميمة ، بين الأغلبية والأقلية ، والاحترام المتبادل ، هو الذى يشد أزر هذا البناء . وقل أنه هو يحميه من شرخ أو شروخ وتداعيات غير محسوبة العواقب ، تهدد بانهياره ، وتفكك أوصاله ، وغياب أهم مقوم من مقومات الدولة . بل قل أنه فى وجود البناء البشرى المتماسك ، يحق للدولة أن تكون فى مكانها الجغرافى على الساحة السياسية ، وأن فى غياب هذا البناء البشرى ، تفقد الدولة أهم مبررات وجودها على هذه الساحة .

وفى الاعتقاد الجغرافى – على كل حال – أن قوة وعمق جذور الفكرة الراسخة فى ضمير البناء البشرى ، هى التى تكمن وراء المصلحة المشتركة ، لكى تجمع الشمل وتلملم لبناته ، وتصنع منها شعبًا أو أمة . ومن ثم يكون ذلك صمام الأمان الموضوعى ، الذى يحمى تلاحم لبنات البناء البشرى ، أو يؤمن سلامة جدار البناء البشرى المتين . والويل كل الويل ، لو فقدت هذه الفكرة الراسخة قدرتها على الجذب ، والابقاء على تماسك اللبنات فى جدار البناء البشرى ، وهل نتوقع شيئًا عندئذ ، غير أن يتبدد الشمل ، وأن تتفكك أوصال البناء البشرى ، وأن تنهار الدولة ، وتصبح فى ذمة التاريخ .

البناء الديموجرافى فى الدولة :

كما يهتم الاجتهاد الجغرافى ، بالبناء البشرى فى الدولة ، ويتبين ملامحه وخواصه ، ويقومه ، يهتم الاجتهاد الجغرافى مرة أخرى بالبناء الديموجرافى فى الدولة . وتنشد الدراسة الجغرافية تحرى ملامح وخواص هذا البناء الديموجرافى، وتوزيعه على المسرح الجغرافى فى أنحاء الدولة . وقل يهتم الاجتهاد الجغرافى بقوة فعل الضوابط الحاكمة لهذا التوزيع أو الانتشار ، وهو من وراء تباين الكثافات السكانية من مكان إلى مكان آخر . بل قل يمعن الاجتهاد الجغرافى، فى تحرى مبلغ سلامة هذا البناء الديموجرافى ، ومبلغ سلامة أوضاعه ، ومبلغ سلامة قوة فعله ، فى دعم مكانة الدولة اقتصادياً أو سياسياً ، على ساحة مجتمع الدول .

ويكون الاجتهاد الجغرافى عندئذ ، فى حاجة ملحة ، إلى كافة البيانات عن الواقع الديموجرافى فى الدولة . ومن شأنه أن يطالع كل التقارير ودفاتر التعداد ، التى تتحدث أو تحدث عن الأرقام الصحيحة عن السكان . وفى الوقت الذى يتمعن فيه ، فى الهرم السكانى ، وهو يعبر عن أهم الأوضاع الديموجرافية ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى ، ويسأل عن التوزيع الجغرافى للسكان ، وعن معدلات النمو الديموجرافى . كما يسأل الاجتهاد الجغرافى عن قوة العمل التى تباشر الأنشطة الاقتصادية الانتاجية ، والأنشطة الخدمية ، فى الدولة .

ويجاوب حاجة الاجتهاد الجغرافى ، وهو يقوم ملامح وخواص الواقع الديموجرافى السائد فى الدولة أو وهم يعجم عود البناء الديموجرافى وسلامته ، حرص الحكومة ، على رصد ومباشرة تسجيل الاحصاء السكانى ، من حين إلى حين آخر . وقل أنها تتعمد فى اطار مسئولياتها ، اجراء التعداد السكانى . بل قل أنها تلتزم بتكرار هذا التعداد ، وهى تحدد الفاصل الزمنى المناسب ، بين تعداد سكانى وتعداد سكانى آخر . وتسعف البيانات الواردة فى التعداد السكانى المتكرر ، فى تشخيص أوضاع الواقع الديموجرافى فى الدولة .

وتعد الحكومة دفاتر التعداد ، اعداداً جيداً ، من أجل جمع ورصد وحصر بيانات ديموجرافية متنوعة . وفى الوقت الذى تتحدث هذه البيانات فيه ، حديث الصدق عن الأوضاع الديموجرافية ، تجاوب التطلع المستمر والمنشود لتقويم هذه الأوضاع ، تحسباً لقياس وضبط ايقاعات العلاقة بين :

١- التوزيع الجغرافى للسكان فى جانب ، والتوزيع الجغرافى للأنشطة الانتاجية والخدمية فى جانب آخر .

٢- النمو الديموجرافى ومعدلاته وتداعياته فى جانب ، والنمو الاقتصادى والخدمى ومعدلاته وتداعياته فى جانب آخر .

ولا شئ يحمى مسيرة حركة الحياة فى الدولة ، ويؤمن المشوار الحياتى الاقتصادى أهم من قياس وضبط ايقاعات هذه العلاقة . ذلك أن البناء الديموجرافى هو الفاعل الذى يفعل ، وهو المنتفع الذى يجنى ثمرة فعله . بل قل أن تأمين هذه العلاقة ، والحرص على توازنها ، هو الهدف المنشود ، الذى

يؤمن المشوار الحياتى الاقتصادى ، ويعلن فى نفس الوقت عن سلامة وعن جدارة التركيب الهيكلى السليم للبناء الديموجرافى فى الدولة .

ويتوجه الاجتهاد الجغرافى فى البداية ، لكى يسأل عن عدد السكان الكلى ، الذى يتألف منه البناء الديموجرافى فى الدولة . ويسأل بعد ذلك عن التوزيع الجغرافى على صعيد الوطن ، وعن الهرم السكانى وما ينبئ به ويجسده. ومن وراء هذه الاستفسارات ، والأجوبة التى ترد عليها ، يكون الادراك الجغرافى ، لحقائق تتحدث عن موضوعات متعددة . ومن أهم هذه الحقائق ، تلك التى تتحدث وتقوم العلاقة بين :

١- شريحة من السكان ، تكون هى المسئولة عن الانتاج الاقتصادى والانتاج الخدمى ، وهو أمانة فى الأعناق لا ينبغى التفريط فيها .

٢- كل السكان بلا استثناء ، وهم الذين يطلبون وينتفعون ويستهلكون هذا الانتاج الاقتصادى والانتاج الخدمى ، وهو حق لهم ولا ينبغى الافراط فيه .

وتقصى هذه العلاقة ، والحكم على سلامة الضوابط الحاكمة لها مرة ، والحكم على قوة فعل المتغيرات المتوقعة عليها مرة أخرى ، لا تستوجب حساب قوة العمل فقط . بل قل أنها لا تستوجب حساب معدلات الاستهلاك ومتغيراته . بل قل أنها تستوجب ضرورة رصد الموارد المتاحة وسبل ومستويات استخدامها والانتفاع بها ، ورصد وحصر المصادر البكر ، وفرص الاقدام على التعامل معها واستخدامها واضافتها إلى رصيد الناتج القومى .

ومن أجل ذلك ، يكون الاهتمام الجغرافى بالتوزيع السكانى على المسرح الجغرافى الذى تشغله أرض الدولة . وقل أنه يحسب حساب الانتشار السكانى ، وكيف يتأتى فى قلب الدولة ، وهو مركز الثقل ، ومبعث قوة فعل النبض الحياتى الفاعل مرة ، وكيف يتأتى على الأطراف التى تحدق بقلب الدولة ، وهى فى الظهير المباشر لحدود الدولة السياسية . بمعنى أن يرصد الاجتهاد الجغرافى حصة قلب الدولة من السكان ، وحصة أطراف الدولة من السكان . وقد يستوجب الأمر تفسيراً ، يبرر أو يفسر التباين بين هاتين الحصتين ، وتقويماً يحكم ، وهو يمتدح حسن التوزيع ، أو وهو يعترض على سؤ التوزيع .

ومن خلال رؤية ومتابعة وتبرير ، وتقويم هذا التوزيع السكانى ، على المسرح الجغرافى ، ومبلغ انتشار العمران فى أنحاء الدولة ، يكون من شأن الاجتهاد الجغرافى أن يسأل ويتقصى الكثافات السكانية فى اطار هذا التوزيع . وفى وسعه مرة أخرى أن يفسر أو أن يتلمس مبررات التباين بين الكثافات السكانية ، فى مساحات العمران الذى يحتل قلب الدولة ، وفى مساحات العمران ، الذى يشغل مساحات على أطراف الدولة . وفى اطار رؤية جغرافية تتمعن فى مساحة الدولة ، والشكل الذى يحتوى هذه المساحة ، والعلاقة بين القلب والأطراف ، يميز الاجتهاد الجغرافى بين توزيع سكانى متوازن فى الدولة أحياناً ، أو توزيع سكانى غير متوازن فى الدولة أحياناً أخرى ، ويقدم أو قل يمهد هذا التمييز الموضوعى للحكم على سلامة هذا التوزيع الجغرافى للسكان ، وهو يجاوب أوضاع وخواص الأرض ، على محوريين متكاملين .

وعلى **المحور الأول** ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى العلاقة ، بين التوزيع الجغرافى للسكان على صعيد المعمور من أرض الدولة فى جانب ، والتوزيع الجغرافى للموارد المتاحة ، وهى المستخدمة بالفعل فى جانب آخر . كما يضيف أيضاً التوزيع الجغرافى للمصادر البكر ، والاقدام المرتقب على استخدامها والانتفاع بها فى المستقبل القريب أو البعيد . ومن ثم يكون فى وسعه ، أن يميز بين علاقة متوازنة ، تفضى إلى تداعيات ايجابية ، وعلاقة غير متوازنة ، تفضى إلى تداعيات سلبية . ويسأل عندئذ عن لماذا وكيف تداعيات ايجابية وهى اضافة لحساب الدولة ، وعن لماذا وكيف تداعيات سلبية ، وهى خصماً من حساب الدولة . وقد يستوجب أمر هذه التداعيات السلبية ، تدخلاً حكومياً ، من أجل توزيع سكانى أفضل على المسرح الجغرافى .

هذا ، وإذا تبين للاجتهاد الجغرافى ، أن هذه العلاقة متوازنة ، يدرك كيف تجد أنشطة التعامل مع الموارد المتاحة ، أو الاقدام على التعامل مع المصادر البكر واضافة معطياتها إلى الناتج الوطنى ، وتأمين الحد الأمثل لاستخدامها الاستخدام الاقتصادى ، والانتفاع بمعطياتها ، قوة العمل المتاحة أحياناً ، أو المنشودة أحياناً أخرى ، لانجاز هذا التعامل . وقد تعنى هذه العلاقة المتوازنة أحياناً أخرى ، توفير قوة العمل الاضافية ، التى تجاوب الاضافة ، سواء تمثلت فى التوسع الأفقى

فى مجال تعظيم استخدام الموارد المتاحة مرة ، أو التى تجاوب الاقدام الواثق على استخدام بعض المصادر البكر المستجدة .

وافتقاد هذا التوازن فى هذه العلاقة على المسرح الجغرافى ، بناء على اضافة استخدامات مستجدة ، قد يعنى فيما يعنى العجز فى توفير قوة العمل بالحجم الأنسب ، التى تجاوب استخدام المصادر البكر ، أو التى تجاوب الحاجة إلى توفير خدمات بالشكل المناسب للسكان . وتوفير فرص العمل المستجدة ، من شأنها أن تجذب السكان الجدد ، لكى تعتدل هذه العلاقة ، وتتأتى نقلة نوعية من عدم التوازن إلى التوازن . ويفضى ذلك إلى تصحيح الخطأ فى مجال التوزيع الجغرافى للسكان على صعيد الدولة .

ويظل الاجتهاد الجغرافى على يقين بأن افتقاد هذا التوازن بين التوزيع الجغرافى للسكان فى جانب ، والتوزيع الجغرافى للموارد المتاحة فى جانب آخر ، يجسد شذوذاً . ومثل هذا الشذوذ ، فى حاجة بالفعل للتصحيح . والتصحيح ، يعنى بالضرورة سد الفجوة التى يكشف عنها عدم التوازن . وفى بعض الأحيان يفضى عرض فرص العمل ، إلى سد الفجوة بشكل تلقائى ، وهو يجذب السكان . وفى بعض الأحيان الأخرى ، تتحمل الحكومة مسئولية التهجير الانتقائى ، لسد هذه الفجوة ، وتأمين التوازن المنشود .

وأنظر وتمعن فى التوزيع الجغرافى للسكان على صعيد مصر ، وتبين كيف تبدو العلاقة المتوازنة بين الموارد المتاحة فى جانب ، وهذا التوزيع فى جانب آخر . وفى وسعك أن تتابع كيف يكون الاقدام على تجهيز مساحات التجهيز ، الذى يوفر فرص لكى يتأتى جذب السكان . وتتخذ حكومة مصر من هذه الوسيلة ، سبيلاً لاعادة صورة التوزيع الجغرافى للسكان ، وتخفيف كثافات السكان والتكدس فى الدلتا والوادى . وهذا معناه أن التوزيع الجغرافى للسكان ، يمثل ظاهرة ديموجرافية ، يجب أن تكون تحت السيطرة ، ولا تترك دون سيطرة ، فتضرر حركة الحياة فى الدولة من التكدس السكانى . ووضع الظاهرة الديموجرافية تحت السيطرة ،يعى فيما يعنى توسيع رقعة العمران . كما يعنى أيضًا تحجيم الكثافات السكانية ، والتحول من التراكم الديموجرافى على المستوى الرأسى ، إلى الانتشار الديموجرافى على المستوى الأفقى .

وعلى **المحور الثانى** ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى ، مبلغ سلامة وحسن التوزيع السكانى السائد ، على المسرح الجغرافى ، فى أنحاء الدولة ، وهو يظاهر بشكل مباشر ، أو وهو يدعم بشكل غير مباشر استراتيجيات حماية الأرض . وقل ينبغى أن يجاوب هذا التوزيع الجغرافى للسكان سيناريوهات الدفاع عن أطراف الدولة ، ويحافظ على الأمن الوطنى والأمن القومى فى وقت واحد . وهل هناك أهم من وجود سكانى يتعامل مع الموارد المتاحة فى الأرض فى زمن السلم ، ويتعامل مع العدوان على الأرض فى وقت الحرب . ومعلوم أن الأرض غير المأهولة ، تيسر أمر اختراق العدوان ، وتفتح شهيته للغزو والتهام الأرض .

وحسن التوزيع الجغرافى للسكان على مستوى الوطن ، الجامع بين القلب والأطراف ، ظاهرة يعرف رجال الأمن القومى ، ورجال الجيش ، قيمته . وقل يتفرغ حراس الوطن لوضع سيناريو الدفاع بقصد تقليم أظافر العدوان ، وهم على بينة بالتوزيع الجغرافى للسكان . وهناك فرق بين سيناريو الدفاع عن أرض يندر بها العمران ويقل حجم السكان أحياناً ، وسيناريو الدفاع عن أرض ، ينبض كل متر مربع فيها بالعمران ، ويزداد حجم السكان أحياناً أخرى . بل قل أن مواجهة العدوان على صعيد المساحات غير المأهولة ، أصعب ألف مرة من مواجهة العدوان على صعيد المساحات المعمورة .

وحسن التوزيع الجغرافى للسكان ، على مستوى الوطن ، الجامع بين القلب والأطراف ، يعنى فيما يعنى انتشار على المستوى الأفقى فى أنحاء الوطن، من شأنه أن يحقق التأمين المتبادل بين :

١- الوجود السكانى الأكثر كثافة ، على صعيد القلب فى الدولة . وتتوفر لكثافة السكان على صعيد هذا القلب فرص التفرغ لمباشرة الأنشطة الاقتصادية الانتاجية ، وفرص حماية وتأمين مؤخرة القوات المسلحة ، وتأمين وصول الامدادات والتموين إليها .

٢- الوجود السكانى الأقل كثافة ، على صعيد الأطراف فى الدولة . وتتوفر لكثافة السكان على صعيد هذه الأطراف النبض الحياتى وتردد الأنفاس ، حماية مؤقتة تجاوب سيناريوهات التصدى للعدوان ، وعرقلة الاختراق العدوانى المتعجل ، بهدف الوصل المنشود إلى مناطق القلب فى الدولة .

والفرق كبير بالقطع بين اختراق عدوانى على صعيد أرض شبه فارغة أو غير مأهولة ، حيث لا يجد من يواجهه ، واختراق عدوانى على صعيد أرض معمورة ، حيث يجد من يواجهه . وأنظر إلى ما كان يوم أن تعرضت سيناء وهى جزء من أرض مصر ، للاختراق العدوانى الاسرائيلى مرتين ، مرة سنة ١٩٥٦ ، ومرة أخرى سنة ١٩٦٧ . وقد أفلح هذا الاختراق العدوانى السريع ، فى الغزو والتقدم السريع . ومعلوم أن هذا الاختراق السريع ، كان فى وسعه أن يصل فى سويعات قليلة إلى الضفة الشرقية لقناة السويس .

هذا ، وفى الاعتقاد الجغرافى ، أن القطاع الأوسط من أرض سيناء ، وهو فارغ تقريباً من السكان ، قد أتاح فى سنة ١٩٦٧ للاختراق الاسرائيلى السريع الحركة والتقدم ، دون أن يقطع عليه الطريق وجود سكانى بكثافة مناسبة . ولو قدر لهذا الوجود السكانى فى ذلك الوقت ، أن يكون ، لكان فى وسعه أن يعرقل هذا التقدم . بل قل كان فى وسع هذا الوجود السكانى ، أن يشارك بشكل أو بآخر ، فى سيناريو الدفاع أحياناً ، أو لكى يظاهر ويدعم ويشد أزر التقدم ويحمى المؤخرة ، فى سيناريو الهجوم أحياناً أخرى . وهذا هو عين ما يعبر عن معنى سؤد التوزيع السكانى ، على صعيد المسرح الجغرافى . وفى غياب الوجود السكانى أو فى تدنى حصة أرض سيناء الوسطى على وجه الخصوص ، هو الذى جعل منها ، وكأنها جسر العبور أو الباب المفتوح على مصراعيه ، وهو يؤمن الاختراق العدوانى . وهل هناك شك فى أن حرب الاجتياح السريع فى غياب الوجود السكانى ، غير حرب الخطوة خطوة ، والتقدم الذى يتعثر فى حضور الوجود السكانى ؟

واستيعاب هذا الدرس الذى يجسد سلبية من سلبيات سؤ التوزيع السكانى، على المسرح الجغرافى على أطراف الدولة ، يدعو الحكومة ويدعو الشعب إلى مواجهة هذا الوضع الديموجرافى المعيب . وابطال مفعول هذه السلبية وتجنب العواقب الوخيمة ، يستوجب الإقدام على صياغة توزيع جغرافى أنسب للسكان. ولا شئ فى وسعه أن ذلك أهم من توفير فرص استخدام الأض فى الإنتاج ، وتوفير خدمات البنية الأساسية ، لكى تتوفر دواعى الجذب السكانى ، وترسيخ النمط الأنسب للعمران .

ومن بعد الاهتمام الجغرافى ، بالتوزيع الجغرافى للسكان ، وتحرى ايجابيات حسن التوزيع أحياناً ، وسلبيات سؤ التوزيع أحياناً أخرى ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى حقيقة تتقصى وتتحدث عن قضية ديموجرافية مهمة . ويكون الهدف الموضوعى ، هو تقويم العلاقة بين قوة فعل شريحة من السكان، وهى التى تعمل وهى التى تسأل عن أنشطة الانتاج الاقتصادى ، وعن أنشطة الانتاج الخدمى فى جانب ، وقوة فعل كل السكان ، وهى التى تطلب وتنتفع وتستهلك هذا الانتاج ومعطياته المتاحة فى جانب آخر . وتقصى هذه العلاقة ، يستوجب رصد وتقويم :

١- قوة العمل التى تمثل فئة أو شريحة من السكان فى سن العمل . ويسعف اعداد الهرم السكانى ، فى حصر هذه الفئة ، وهى التى يحددها العمر، الذى يتيح للمرء أن يدخل إلى سوق العمل ، والعمر الذى يبيح للمرء أن يتقاعد ، ويخرج من سوق العمل . ولا يقف هذا الحصر عند حد العدد فقط، بل يستوجب الأمر تقصى المؤهلات ، والخبرات ، والتكنولوجيا ، التى تشد أزر قوة فعل ومستوى أداء قوة العمل ، فى مباشرة أنشطة الانتاج الاقتصادى ، أو فى مباشرة أنشطة الانتاج الخدمى ، لحساب الشعب .

٢- حجم السكان الكلى الذى يجسد ويعلن عن قوة الطلب ، وامتداد الأيدى التى تتعامل مع العرض . ويسعف اعداد الهرم السكانى ، فى حصر الفئة التى تعمل وتطلب ، والفئة التى تطلب ولا تعمل ، وتحديد نسبة ومستوى درجة الاعالة . كما يستوجب أيضاً رصد مستويات القدرة على الانفاق ، وهى من أهم العوامل التى تحدد حجم الطلب على الانتاج الاقتصادى ، وعلى الانتاج الخدمى .

ومهارة التحرى الجغرافى وحسن تقويم هذه العلاقة الحميمة ، بين الانسان وقوة فعله ، وهو فاعل فى جانب ، والأرض وهى موطن الموارد على صعيد الدولة ومستوى استجابتها ، وهى مفعول بها فى جانب أخر ، هو الذى ييسر له أن يحدد الثقل الديموجرافى للدولة . ويخيم الثقل الديموجرافى ، بظلال موضوعية ، وهى تؤثر على أوضاع الدولة ومكانتها فى دنيا الاقتصاد والسياسة ، على حد سواء . ومن شأن تحديد هذا الثقل الديموجرافى ، أن

يسعف مسألة التمييز الموضوعى ، بين ثلاثة أوضاع ديموجرافية متباينة . وتتمثل هذه الأوضاع فى :

١ - دولة تعيش تداعيات الاكتظاظ السكانى :

تجسد هذه الدولة والنمو الديموجرافى فيها ، شكلاً من أشكال الشذوذ والخروج عن القاعدة . وقل أن هذه دولة تعانى على المسرح الجغرافى ، من عدم التوازن ، بين مقومات انتاج اقتصادى وانتاج خدمى متواضع أو محدد فى جانب ، ومقومات طلب والحاح استهلاك مهم ومتزايد ، فى جانب آخر . بل قل أن هذا الخلل وعدم التوازن بين عرض يتواضع ويتقلص ، وطلب يزيد ويتعاظم فى الدولة ، يفضى إلى تداعيات تؤثر سلباً على مستويات المعيشة بصفة عامة . وكم تعانى هذه الدولة ، من الوقوع فى أسر الاستدانة ، لكى تسد الديون الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب . وكم تعانى هذه الدولة مرة أخرى من زيادة الطلب والتزاحم على طلب فرص العمل ، فى مواجهة نقصان مستمر ، فى عرض فرص العمل . ومن ثم تتفشى البطالة ، بين الفئة العمرية فى سن العمل .

ويفضى عدم التوازن ، بين نمو ديموجرافى متعجل أو سريع فى جانب ، ونمو اقتصادى ونمو خدمى بطئ أو متواضع فى جانب آخر ، فى معظم الأحيان ، إلى وضع حياتى أقرب إلى الجمود . وتلتهم الزيادة السكانية ، بكل النهم ، محصلة أى اضافة يسفر عنها النمو الاقتصادى أو النمو الخدمى . وفى بعض الأحيان ، تزداد الفجوة اتساعًا ، بين معدلات النمو الديموجرافى المتسارع فى جانب ، ومعدلات النمو الاقتصادى والخدمى البطيء فى جانب آخر . بمعنى أنه مع مرور الوقت الذى يسجل فيه الرسم البيانى تعاظماً فى النمو الديموجرافى ، ولا شئ فى وسعه أن يكبح جماحه ، يسجل الرسم البيانى الآخر ، تواضعاً فى النمو الاقتصادى والخدمى ، ولا شئ فى وسعه أن يتدارك عثراته ، أو أن يخفف الضغوط عليه .

وفى ظل تداعيات الاكتظاظ السكانى فى الدولة أو التخمة السكانية ، يبدأ مشوار التدهور . ويسفر هذا التدهور عن :

١ – شيوع الفقر ، وهو الذى يدفع جموعًا من الفقراء ، لكى تعيش

تحت مستوى خط الفقر ، وتحرم من معيشة عند مستوى الكفاف . كما يتوالى دفع جموعًا أخرى ، لكى تفقد حقها فى معيشة عند مستوى الكفاية ، وتعيش على كره منها عند مستوى الكفاف .

٢- التمادى فى الاستدانة ، من الغير فى الداخل أو فى الخارج ، والتعرض لضغوط أعباء الديون . وليس أخطر من الديون الخارجية ، وهى تفرض ضغوطًا معلنة أو غير معلنة ، على القرار السياسى ، وحرية اتخاذه ، حتى تكاد تفرغ الاستقلال من مضمونه .

٣- تفشى الجريمة والانحرافات ، التى تطعن فى السلام الاجتماعى ، وتفرض كل أنواع البلطجة ، والصراع بين الطبقات .

وأنظر وتمعن فى أوضاع البناء الديموجرافى ، على صعيد مصر . وعليك أن تتبين كيف يتأتى النمو الديموجرافى المتعجل بمعدلات كبيرة . وقد تضاعف عدد السكان على مدى فترة زمنية لا تزيد عن ثلاثين سنة . وصحيح أن ثمة برامج تنموية قد وضعت موضع التنفيذ ، على أمل تغطية احتياجات الزيادة السكانية . وصحيح مرة أخرى أن تأتت اضافات ، بموجب التنمية إلى الناتج القومى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو استمرار الخلل وعدم التوازن بين نمو ديموجرافى متعجل ، يكاد لا يخضع لسيطرة برامج تنظيم الأسرة فى جانب ، ونمو اقتصادى ونمو خدمى ، يخضع لسيطرة برامج التخطيط التنموى فى جانب آخر .

هذا ، وقل لا التوسع العمرانى الأفقى المنشود على صعيد مصر ، فى وسعه أن يحقق هذا التوازن ، أو أن يحول دول نمو ديموجرافى يفضى إلى التهام حصيلة الانجازات التنموية أولاً بأول . ومن سنة إلى سنة أخرى ، يزداد الفقير فقراً ، ويضاف إلى طابور الفقراء الفقراء الجدد . ومن سنة إلى سنة أخرى ، يزداد الطلب على فرص العمل ، ويضاف إلى طابور العاطلين ، العاطلون الجدد . وليس أخطر من توالى تداعيات الاكتظاظ السكانى واستمرار النمو الديموجرافى المتعجل ، على أوضاع المجتمع والسلام الاجتماعى .

وتحت مظلة العلاقة الحميمة بين الاقتصاد والسياسة والتأثير المتبادل بينهما، وهما على محيط دائرة ، يفضى الاكتظاظ السكانى والنمو

الديموجرافي المتعجل إلى التواضع الاقتصادى ، وهو الذى يفضى بدوره إلى التواضع السياسى . ويهز هذا التواضع السياسى مكانة الدولة على الساحة الدولية. وتبقى الدولة وهى فى مكانها الجغرافى الحاكم ، وهى تئن تحت وطأة متواليات التواضع . هذا بالاضافة إلى تواضع القرار السياسى تحت وطأة ضغوط المديونية فى الداخل مرة ، وفى الخارج مرة أخرى . والويل كل الويل ، من العولمة وتداعيات العولمة على كل المحاور ، لو استمرت ظاهرة النمو الديموجرافي المتعجل ، وتفاقمت قضية الاكتظاظ السكانى .

٢- دولة تعيش تداعيات التخلخل السكانى :

تجسد هذه الدولة شكلاً آخر من أشكال الشذوذ ، والخروج عن القاعدة ، فى مجال النمو الديموجرافي . ويوقع هذا الشذوذ الدولة فى أزمة عدم التوازن ، بين كم السكان الكلى ، وحجم العمل المتاحة فى جانب ، وحجم الموارد المتاحة ، والمصادر البكر غير المستخدمة ، فى جانب آخر . ويكشف الهرم السكانى عن عجز الفئة التى يتأتى حصرها بين الحد الأدنى الذى يبدأ عنده المرء على طلب ومباشرة العمل ، والحد الأقصى الذى يصبح عنده من حق المرء ، أن يتقاعد ويكف عن العمل ، ويركن إلى عائل يعوله .

وهكذا يكون التخلخل السكانى مسئولية بناء ديموجرافي متواضع ، على صعيد المسرح الجغرافى الواسع . بمعنى لا يكون فى وسع هذا البناء الديموجرافي ، أن يشغل هذه المساحة الواسعة . ولو افترضنا جدلاً انتشاراً يغطى هذه المساحة ، تنخفض الكثافات السكانية انخفاضاً كبيراً . ومن ثم يتجلى عجز هذا البناء الديموجرافي عن توفير قوة العمل بالعدد المناسب ، التى يتعين الاعتماد عليها استخدام الموارد المتاحة ، وفى ظل هذا العجز ، يتعذر الإقدام على كشف الغطاء عن المصادر البكر ، والتعامل معها ، بقصد اضافة معطياتها إلى الناتج القومى .

ومن شأن هذا العجز فى قوة العمل وتواضعها على المسرح الجغرافى ، أن يكون من وراء تدنى وتواضع الموارد المتاحة . بل قد يتأتى الامتناع عن الانتفاع ببعض الموارد المتاحة ، وأهمالها اهمالاً متعمداً . كما يكون هذا العجز فى قوة العمل مرة أخرى ، من وراء صرف النظر عن المصادر البكر ، لكى يبقى

رصيدها كامناً ، فى مكانه الجغرافى . وتواضع الانتاج وتدنى القيمة المضافة إلى الناتج القومى ، يفضى إلى تواضع فى توفير الانتاج الخدمى . وهل يفضى مسلسل هذا التواضع على التوالى ، إلى شئ يلفت النظر ، غير تواضع مستويات المعيشة ؟ بمعنى أن يخرج مستويات المعيشة المتدنية ، من تحت عباءة التخلخل السكانى وتواضع البناء الديموجرافى .

وتواضع البناء الديموجرافى ، لا يعنى أبداً انخفاض معدلات النمو الديموجرافى ، كما لا يعنى مرة أخرى ، عزوف عن الانجاب . بل قل أنه يرجع إلى زيادة معدل الوفيات بين صغار السن دون الخامسة من العمر . ولا يفسر زيادة معدل الوفيات شئ أهم من غياب الخدمة الصحية أحياناً ، أو من تداعيات الفقر وسؤ التغذية أحياناً أخرى . ويكون تواضع البناء الديموجرافى فى الدولة ، من وراء التواضع فى البناء الاقتصادى ، وفى البناء الخدمى . وهل يفضى مسلسل هذا التواضع على التوالى إلى شئ يلفت النظر ، غير تواضع مكانة الدولة ، وهى جزء من كل منظومة الدول المتخلفة . بمعنى أن يخرج تواضع مكانة الدولة ، من تحت عباءة التخلخل السكانى ، وتواضع البناء الديموجرافى .

وكلما اتسعت مساحة الدولة ، ، وتناقص فى المقابل عدد السكان ، يتعاظم التخلخل السكانى وتتفاقم تداعياته ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وأنظر وتمعن فى شأن ثلاثة دول ، تكاد تتناظر المساحة الكلية التى تقوم عليها كل دولة من هذه الدول . وهذه الدول هى :

١- ايطاليا التى تقوم على مساحة تقدر بنحو ١٧٠ ألف ميل مربع ، وتضم حوالى ٥٥ مليون نسمة . ولا يشكو هذا البناء الديموجرافى من التخلخل أو التواضع .

٢- بولندا ، التى تقوم على مساحة تقدر بحوالى ١٢١ ألف ميل مربع ، وتضم حوالى ٣٢ مليون نسمة ، ولا يشكو هذا البناء الديموجرافى من التخلخل أو من التواضع .

٣- العراق التى تقوم على مساحة تقدر بحوالى ١٢٠ ألف ميل مربع ،

وتضم حوالى ٢٠ مليون نسمة . وهى دولة تشكو تواضع البناء الديموجرافى ، وتعانى من تداعيات التخلخل السكانى .

وتجرى المقارنة بين أوضاع هذه الدول من وجهات النظر الاقتصادية والسياسية ، يقيم الدليل الواضح ، على تفاوت محصلة العلاقة بين البناء الديموجرافى فى جانب ، ومحصلة البناء الاقتصادى فى جانب آخر ، بين كل دولة من هذه الدول ، وما من شك فى أن انخفاض حصة العراق من السكان ، هو الذى يوقع بها اقتصادياً وسياسيًا فى الواقع تحت تأثير تداعيات التخلخل السكانى . وهل لا يفسر هذا التخلخل السكانى الذى يكشف عنه تواضع البناء الديموجرافى فى العراق ، التواضع الاقتصادى والتواضع الخدمى ؟ وهل لا يفسر ذلك مرة أخرى ، اعتماد العراق ، على جلب أو استيراد العمالة الماهرة من الخارج ؟

٣- دولة تتنعم بالتوازن الديموجرافى :

وهذا التوازن الديموجرافى يعنى أن تضم الدولة العدد الأنسب من السكان. ويحدد هذا العدد الأنسب ، العلاقة المتوازنة بين البناء الديموجرافى فى جانب ، والبناء الاقتصادى والبناء الخدمى ، فى جانب آخر . ومن شأن هذا التوازن الديموجرافى الحميد ، أن يفضى إلى :

١- توارى الفقر ولا مكان لفئة من الناس ، تعيش عند حد الكفاف . وقل يكون مستوى المعيشة عند حد الكفاية ، هو السائد . بل قل يشيع تنعم فئة كبيرة بحياة طيبة عند مستوى الرفاهية .

٢- توارى البطالة ، فلا مكان لفئة من الناس فى سن العمل تطلب العمل، ولا تجد فرصة العمل المناسبة .

وفى ظل هذا التوازن الديموجرافى ، يخيم السلام الاجتماعى ، على البناء البشرى . بل قل يغيب تماماً الحقد الاجتماعى بين الطبقات فى المجتمع ، وتغيب معه أنواع الجرائم التى تخرج من رحم هذا الحقد الاجتماعى ، أو من تحت عباءة الفقر الشديد . ومن أجل المحافظة على هذا التوازن الديموجرافى وتداعياته الايجابية ، يكون الشغل الشاغل للمجتمع ، المحافظة على توازن ، بين

معدلات النمو الديموجرافى المتأتى فى جانب ، ومعدلات النمو الاقتصادى فى جانب آخر . كما يكون التوجه الحميد إلى توسيع قاعدة الخدمات بصفة عامة، وخدمات الرعاية الانسانية بصفة خاصة . ومن ثم يبقى الهرم السكانى فى شكله الأمثل .

وصحيح أن فى وسع هذه الدولة ، التى تتمتع بهذا التوازن الديموجرافى وايجابياته المتاحة ، الاعتماد على النمو الاقتصادى والنمو الخدمى ، الذى يتأتى بشكل تلقائى ، دون حاجة إلى تدخل بشرى مباشر ، أو دون حاجة إلى تخطيط من أجل السيطرة وضبط ايقاعات التنمية . وصحيح مرة أخرى أن فى وسع هذه الدولة توظيف ايجابيات التوازن الديموجرافى ، فى تعظيم أوضاع البناء البشرى ، أو فى تحسين مستويات المعيشة وصولاً إلى شيوع مستوى الرفاهية . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو التخوف الشديد من سلبيات الحياة الناعمة عند مستوى الرفاهية .

والخوف كل الخوف من وقوع البناء البشرى ، وهو يتنعم ، فى فخ النمو الديموجرافى الذى لا يكف عن التباطئ . وقل أن هذا التباطئ ، يؤدى مع مرور الوقت ، وتوالى الأجيال إلى اضاعة بعض أهم ايجابيات التوازن الديموجرافى الحميد . بل قل أن هذا التباطئ ، يعنى فيما يعنى نقصان فى فئات السن عند قاعدة الهرم السكانى ، وزيادة فى فئات السن عند قمة الهرم السكانى . وهكذا يصيب الهرم السكانى شيئًا من الخلل ، عندما تضييق القاعدة وتتسع القمة . وهذا معناه تناقص الاضافة من المواليد ، التى تجدد وتحافظ على حيوية البناء الديموجرافى ، ومن ثم يكون الخطر ، الذى تتعرض له هذه الدولة ، ويؤثر على مكانتها السياسية ، على الساحة ، بين مجتمع الدول .

وأنظر وتمعن فى أوضاع البناء الديموجرافى ، بل وتأمل فى شكل الهرم السكانى ، على صعيد بعض الدول المتقدمة ، وهى تتنعم بالتقدم . وفى وسعك أن تتبين كيف يقف فيها التوازن الديموجرافى الحميد ، على حافة هاوية ، وهى تبشر بهرم سكانى قد اختلت أوضاعه وفقد انضباط شكله . وتصبح قاعدة هذا الهرم السكانى إلى أعلى ، وهى تسجل زيادة كبيرة فى فئة

المسنين ، ورأسه إلى أدنى ، وهى تجسد نقصاً واضحًا فى فئة الصغار دون سن العمل . ولا يبشر هذا الوضع الغريب ، بشئ أخطر من ، تناقص رصيد الدولة من فئة الشباب والكهولة ، التى تتألف منها قوة العمل لحساب الانتاج الاقتصادى [١] ، ولحساب أداء الخدمات وتوفير المنتج الخدمى ، بما فيها الخدمة فى صفوف القوات المسلحة .

وتقدم الدولة ، وهى فى هذا الوضع الديموجرافى ، بكل الأساليب على تحفيز الانجاب [٢] ، من أجل زيادة معدلات المواليد . ويجد هذا التحفيز استجابة معقولة ، لكى يعتدل الوضع الديموجرافى فى الدولة أحياناً ، ولا يجد هذا التحفيز ، استجابة مقبولة لكى يبقى الوضع الديموجرافى على ما هو عليه أحياناً أخرى . قل ربما استمر الخلل الديموجرافى ، فى الدولة ، استمراراً ينذر بالخطر ، ويوقع بها فى متاعب النقص فى قوة العمل . بل قل ربما استوجب هذا الخلل الديموجرافى ، فتح أبواب الهجرة الشرعية ، التى تضبط الدولة ايقاعاتها ، أو تسلل الهجرة غير الشرعية [٣] ، التى تفقد الدولة حق ضبط ايقاعاتها والسيطرة عليها .

وفتح باب الهجرة الشرعية ، يكسب الدولة الحق فى اختيار الوافدين إليها ، وهى ترحب بهم . ومن شأن الدولة أن تضع المعايير ، وتفرض الضوابط الحاكمة ، التى تيسر أمر انتقاء الأنسب من طلاب الهجرة . وقل أنها تلتمس من وفود القادمين إليها ، حسن التداخل فى توليفة البناء البشرى ، لكى تتفادى سلبيات العجز الديموجرافى أحياناً ، أو لكى تتجنب مخاطر تداعيات التخلخل

(١) دخلت الولايات المتحدة الأمريكية فى القرن السابع عشر ، تجربة استقدام الأفريقيين من غرب أفريقية ، وهو شكل من أشكال التهجير الذى جاوب النقص فى قوة العمل فى مجال العمل الزراعى ، أو فى مجال الخدمة المنزلية .

(٢) يتمثل هذا التحفيز فى مكافأة مالية .

(٣) تستوعب بعض الدول الأوروبية ، وفود الهجرة غير الشرعية الوافدة من الدول النامية . وتعانى هذه الدول من هذه الهجرة غير الشرعية فى كثير من الأحيان . ويتعرض المهاجر عندئذ لمتاعب كثيرة ، ولا يجد إلا العمل الشاق . وقد تجد الدولة الوسيلة لطرد وابعاد المهاجرين .

السكانى . وهناك نماذج متنوعة ، تتحدث عن هذه الهجرة الانتقائية [١] ، وكيف ينتقى الجهاز الحكومى المسئول عن الهجرة ، الأنسب من الذين يطالبون الاذن بالهجرة . ونماذج أخرى تتحرى عن تجارب غريبة ، تحاول أن تجد سبيلاً للتوازن الديموجرافى ، وأن تتفادى سلبيات العجز فى النمو الديموجرافى [٢] .

وصحيح أن فى وسع الهجرة الانتقائية بصفة خاصة ، أن تجاوب التخوف من العجز الديموجرافى وتداعياته التى تؤثر على حيوية الدولة . ولكن الصحيح بعد ذلك كله التخوف الشديد ، من عجز البناء البشرى فى الدولة ، فى مجال هضم واستيعاب المهاجرين الغرباء ، وحسن تداخلهم السلس ، فى نسيج أو فى توليفة البناء البشرى ، وغرس جذور الانتماء الوطنى مرة ، وجذور الانتماء القومى فيهم مرة أخرى . وهذا العجز المحتمل ، يفضى بالضرورة ، إلى نقلة نوعية ، من مشكلة قصور فى البناء الديموجرافى وافتقاد التوازن الديموجرافى الأنسب ، إلى مشكلة أخرى أخطر ، وهى التى تطعن فى سلامة جدار البناء البشرى ذاته . وبموجب هذا الطعن ، تضرر بنية الدولة البشرية من داخلها ، تضرراً يهز أو يزلزل مكانتها السياسية ، على الصعيد الدولى .

---

(١) تباشر الولايات المتحدة الأمريكية ، فى القرن العشرين هذه الهجرة الانتقائية . وتعلن كل عام عن قبول عدد معين من المهاجرين إليها . وتحدد الحصص للدول التى يفد منها المهاجرون . ويخضع الطلب الذى يتقدم به الراغب فى الهجرة ، كل البيانات اللازمة ، التى توضع فى اعتبار المسئول عن قبول طلب المهاجرين إليها ، وهو يضع الضوابط والمعايير التى ينتنى عليها هذا الانتقاء . ويكون هذا المسئول ، هو الذى يعرف لماذا وكيف يكون الانتقاء .

(٢) فى الماضى القريب سجلت فرنسا تجربة فريدة ، عندما أصدرت تشريعاً ، يدخل كل مولود أجنبى فى مستعمراتها فى شمال أفريقية فى ثوب الانتماء القومى الفرنسى . بمعنى أن يضاف المواليد من كل الجنسيات الأجنبية فى تونس والجزائر والمغرب ، إلى رصيد فرنسا البشرى بقوة القانون .

الفصل الثالث

النظام والحكم فى الدولة

- تمهيد .
- النظام والشرعية .
  - شكل النظام الحاكم .
  - النظام الحاكم ودوره الوظيفى .
  - النظام الحاكم والخدمات .

الفصل الثالث

النظام والحكم

تمهيد :

صحيح أن الاجتهاد الجغرافى ، من شأنه أن يتقصى كل الحقائق عن ملامح خواص ومواصفات وطبيعة الأرض ، التى تشهد قيام ووجود الدولة ، على صعيد المسرح الجغرافى ، فى المكان والزمان . وصحيح مرة أخرى ، أن الاجتهاد الجغرافى ، من شأنه أيضاً ، أن يتقصى ويتدارس كل الحقائق التى تتحدث عن ملامح وخواص ومواصفات الشعب ، الذى يقيم الدولة ، لكى تؤمن وجوده على المسرح الجغرافى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن وجود النظام الذى يتولى الحكم ، هو الذى يتمم الحديث عن قيام ووجود الدولة على الساحة السياسية . بمعنى أن يفضى غياب النظام ، إلى غياب وجود الدولة ، رغم وجود الناس ، وهم أصحاب السيادة على الأرض . قل أن وجود الدولة ، على المسرح الجغرافى ، والاعتراف بها ، وهى جزء من كل مجتمع الدول ، هو محصلة العلاقة ، بين أرض ، وناس ، ونظام حاكم . بل قل أنه من تحت عباءة النظام الحاكم ، تولد الدولة التى تفرض سيادة الناس على الأرض (١) .

ومن شأن الناس ، الذى يتألف منهم البناء البشرى ، على صعيد الأرض ، وهى المسرح الجغرافى ، حق الاقامة وامتلاك هذه الأرض . وقل أنهم ينتفعون بالموارد المتاحة فى هذه الأرض ، وهم أحياء ، وأنهم يقبرون فيها تحت التراب ، وهم أموات . بل قل أن حب الناس للتراب فوق الأرض ، وهم أصحاب المصلحة الاقتصادية فى معطياته ، وحب الناس للتراب تحت الأرض ، وهم أصحاب رفات الأجداد ، يكون من وراء التشبث بالأرض . ويفضى هذا التشبث بالأرض ، إلى ابداع نظام ينشده الناس، من أجل ضبط ايقاعات نبض

---

(١) وجود الناس على صعيد الأرض ، لا يكون كاشفاً عن حق السيادة . وجرى العرف على وصف هذا الوضع ، بأن هذه أرض من غير صاحب No man's land .

حركة الحياة ، وتأمين الحق فى حيازة الأرض ، وبسط السيادة عليها . بمعنى أن النظام الحاكم ، يعبر عن ارادة الشعب أو الأمة ، وهى تبتغى بسط السيادة ، والتنعم بها . ويتعين أن يكون الشعب ، أو أن تكون الأمة ، فى اطار نسيج اجتماعى مركب ، وأن يتأتى النضج الاجتماعى أولاً ، لكى يتأتى التوجه السوى المبدع ، الذى ينشد النظام الحاكم ويوظفه توظيفاً يعلن عن قيام الدولة واكتمال مقوماتها ، ومباشرة الحكم [1] .

هكذا ، يدرك ، بل قل يثق الاجتهاد الجغرافى كل الثقة ، فى قدرة الشعب وهو صانع الحضارة ، على ابداع النظام ، وعلى طلب النظام ، وعلى صياغة شكل النظام ، وعلى استثمار النظام . كما يثق الاجتهاد الجغرافى كل الثقة ، فى الوقت نفسه ، فى أن ليس فى وسع النظام أبداً ، أن يصنع شعباً ، أو أن يكون أمة ، تمتثل للنظام . وتتحدث ذاكرة الانسانية عن نظام تطلع واجتهد، وخاض التجربة بما فيها الحرب ، على أمل أن تصنع شعباً ، وتؤلف منه بنياناً بشرياً مركباً ضم أقواماً ، أدخلهم فى اطار دولة [2] . وعلينا أن نسأل عن مبلغ نجاح هذه التجربة .

وتختم ذاكرة الانسانية الصفحات ، التى تحدثت عن هذه التجربة المثيرة ، عن الفشل الذريع . ويصور هذا الحديث انهيار الحلم ، الذى عاش فيه النظام لبعض الوقت . وتفككت مجموعة الأقوام التى فرض عليها هذا النظام [2] . وقل لا شئ يرسخ وجود النظام الحاكم ويدعمه ويشد أزر دوره الوظيفى ، أهم من اقدام الشعب أو القوم على صياغة النظام ، وتقديم التنازلات التى تضع السلطة فى قبضته ، ثم يكون القبول والترحيب والانصياع لهذه السلطة ، التى

---

(1) ليس أفضل من النموذج المصرى ، الذى يتحدث عن مولد النظام الحاكم ، الذى أعلن عن قيام دولة مصر ، على ضفاف النيل . ومن تحت عباءة الابداع الحضارى المصرى ، ولد النظام الحاكم . ومن تحت عباءة النظام الحاكم ولدت الدولة المصرية منذ آلاف السنين .

(2) وظف الاسكندر المقدونى الحرب ، وفتح الامصار على أوسع مدى . واتخذ من القوة والبطش سبيلاً لتكوين دولة ، جمعت أقواماً . ومات الاسكندر وقضى نخبه ، فتفككت هذه الأقوام ، وانهار النظام الحاكم ، الذى لم يفلح فى صياغة شعب أو أمة متماسكة الأوصال .

تكسب الدولة الوليدة وجودها الشرعى . ومن ثم يصبح النظام الحاكم وهو ثوب الشرعية ، الذى يعلن عن قيام الدولة على المسرح الجغرافى ، وكأنه بمثابة الرأس من الجسد .

النظام والشرعية :

حركة الحياة ، وهى تطلب الاستقرار ، وتنشد الأمان فى المكان على المسرح الجغرافى ، تستوجب الضبط والانضباط ، اجتماعياً واقتصادياً ، وفى اطار التركيب الهيكلى للمجتمع ، وتعايش أفراده فى المكان ، تصبح حركة الحياة ، فى حاجة إلى نظام مسئول ، يباشر وييسر أمر الضبط والانضباط ، لحساب المصلحة المشتركة فى هذا التعايش فى الوطن . وتكون ايقاعات هذا الضبط مهمة ، وهى تضبط العلاقة بين الناس والناس مرة ، وبين الناس والأرض فى الموطن مرة أخرى .

وفى اطار تقسيم العمل ، واستشعار دواعى التكامل والتعاون ، ومباشرة التعامل الحياتى بين الناس ، وتأمين حق الأخذ المشروع ، وواجب العطاء الشرعى ، تكون حركة الحياة فى حاجة إلى من يكون فى وسعه ، أن يباشر وينظم ويحرس ، أمر الضبط والانضباط المتبادل بين الناس . وفى اطار علاقة الناس بالطبيعة ، والاقدام على استثمار أو استخدام الموارد المتاحة فيها ، والتماس معطياتها المتنوعة ، تكون حركة الحياة ، فى حاجة أيضاً إلى تنظيم ونظام رشيد ومسئول ، عن ضبط وانضباط ، ايقاعات هذا الانتاج وسبل الانتفاع به ، دون خروج عن قواعد التوازن الحميد ، بين ما هو حق فى جانب ، وما هو واجب فى جانب آخر .

وفى اطار توجه حركة الحياة ، إلى ابداع النظام ، ولد النظام الاجتماعى ، وولد النظام الاقتصادى . وامعاناً فى طلب النظام ، ولد النظام الحاكم ، الذى أفضى إلى تكامل وجود الدولة . وقل أتم مولد هذا النظام الحاكم ، مجموعة النظم ، التى اعتمدت عليها حركة الحياة ، لكى تضبط ايقاعات الوجود الحياتى ، اجتماعياً ، واقتصادياً ، وسياسياً ، على المسرح الجغرافى للدولة ، فى المكان والزمان . بل قل أن مولد النظام الحاكم ، هو الذى يبعث الروح فى مفهوم الظاهرة السياسية ، التى أفضت إلى قيام الدولة . بمعنى أن الظاهرة

السياسية ، وهى جزء من كل الحزمة ، التى تضم الظاهرة البشرية المركبة ، ألزمت المجتمع ، باقامة الدولة التى تؤمن أوضاعه .

هذا وقد فرض هذا الالتزام الجماهيرى على المجتمع ، وهو صانع النظام الحاكم مرة ، وهو صاحب الحق فى الانتفاع بهذا النظام الحاكم مرة أخرى ، أن يمتلك حق :

١- اختيار شكل النظام الحاكم الأنسب ، وتكليفه بالدور الوظيفى ، فى اطار مباشرة الحكم ، فى الدولة .

٢- اختيار ولى الأمر الذى يوكل إليه مهمة أداء الدور الوظيفى ، فى اطار مباشرة الحكم ، فى الدولة .

وبصرف النظر عن شكل النظام الحاكم ومقومات تكوينه فى الدولة [١] ، وبصرف النظر مرة أخرى عن أسلوب اختيار ولى الأمر [٢] ، الذى يرأس ويقود الدولة ، يكسب هذا الاختيار الذى يباشره أفراد الشعب بشكل أو بآخر ، النظام الحاكم شرعيته . كما يكسب الاختيار ، الذى يباشره الشعب بشكل أو بآخر، ولى الأمر المنتخب شرعيته . وهذه الشرعية التى يكتسبها النظام الحاكم ، ويكتسبها ولى الأمر الحاكم ، تعنى فيما تعنى ، قبول الشعب بهما ، وعدم الاعتراض عليهما . ويصبح هذا القبول الجماهيرى ، وكأنه أمر تكليف شعبى، يضع مقاليد الأمور ، أمانة فى عنق ولى الأمر .

ومن تحت عباءة هذا القبول الشعبى للنظام مرة ، والقبول الشعبى لولى الأمر ، الذى يرأس هذا النظام الحاكم مرة أخرى ، يمتلك ولى الأمر فى يمينه

---

(١) بتنوع شكل النظام الحاكم فى الدولة ، لكى تكون ملكية ، وتكون القواعد التى تنظم الجلوس على العرش وتوريثه . وتكون الدولة أحياناً أخرى جمهورية ، وتكون القواعد ، التى تنظم اختيار رئيس الجمهورية .

(٢) تكفل الأعراف السائدة ، وهى وكأنها دستور غير مكتوب أحياناً ، ويكفل الدستور ، وهو مكتوب أحياناً أخرى ، الضوابط الحاكمة لاختيار ولى الأمر ، بموجب الانتخاب المباشر ، أو الانتخاب غير المباشر . كما تكون القواعد والتنظيمات التى تنظم عملية تصعيد ولى الأمر ، إلى كرسى الحكم ، وتسلم مقاليد السلطة .

زمام المسئولية ، ويمسك فى شماله عصا السلطة . بمعنى أن جماهير الشعب ، هى التى تختار النظام ، وهى التى تصعد من يقع عليه الاختيار إلى كرسى الحكم ، وهى التى تضعه فى موقع السلطة المسئولة . وقل أن ذلك التوجه الجماهيرى الرشيد ، هو الذى يمنح الدولة والنظام والحاكم ، الشرعية [1] .

ومن أجل ضبط ايقاعات اختيار شكل النظام للدولة ، واختيار ولى الأمر الحاكم للدولة ، سواء كان ملكاً ، أو أميراً أو رئيساً للدولة ، أو رئيساً للجمهورية ، تكون الأعراف ، التى يتأتى الاتفاق عليها ، هى المرجع فى شأن مباشرة هذا الضبط . وليس من الضرورى فى هذه الحالة ، أن تكون هذه الأعراف المعمول بها ، مسجلة أو مدونة . بل قل أنها الأعراف التى تتعارف عليها جماهير الشعب ، وهم يتوارثونها من جيل إلى جيل آخر . وهناك احتمال تعديل ، أو اضافة ، أو حذف ، يفضى إلى تطوير هذه الأعراف ، من وقت إلى وقت آخر ، لكى تجاوب حاجة العصر ، وهى تضبط ايقاعات ومراسم اختيار وتولية ولى الأمر ، مقاليد الحكم والسلطة . ونذكر فى هذا المجال، الأعراف التى تبدو ، وكأنها الدستور غير المكتوب ، الذى ينظم ويضبط ايقاعات الحكم ، وتقاليد تولى السلطة ومباشرة الحكم فى المملكة المتحدة .

ومن أجل ضبط ايقاعات اختيار شكل النظام للدولة ، واختيار ولى الأمر الحاكم للدولة ، سواء كان ملكاً ، أو أميراً ، أو رئيساً للدولة ، أو رئيساً للجمهورية ، يكون الدستور المكتوب ، ويكون بنوده التى يتعين الالتزام بها . ويستوجب الأمر انتخاب لجنة تأسيسية من بين صفوف جماهير الشعب ، يعهد إليها الشعب ، وضع وصياغة بنود ومواد هذا الدستور ، وتتوالى البنود والمواد فى هذا الدستور ، لكى تكون نصوصاً متفق عليها ، وهى التى ينبغى الأخذ بما جاء فيها ، وعدم الخروج عنها نصاً وروحاً . واعداد الدستور على هذا النحو ،

---

(١) تولى ولى الأمر الحكم ، دون أن يقع عليه الاختيار ، وفى غيبة ارادة الشعب يفقده الشرعية. وقل أنه يضع فى يمينه عصا التسلط ، وليس عصا السلطة . والفرق كبير بين السلطة والتسلط . بل قل لو افتقد الشعب ، الحق فى اختيار ولى الأمر ، فقد الحاكم حق السلطة وواجباتها ، واكتسب صفة التسلط وضغوطها الغاصبة .

هـو الـذى يكسبـه الشرعيـة . وتصبح هذه الشرعية جزءاً من كل شرعية النظـام .

يوصف هذا الدستور عندئذ ، وهو الذى لا يفرط فى أى شاردة أو فى أى واردة ، بأنه بموجب ما يكتسبه من شرعية ، الأب الشرعى للقوانين . وقل أنه يحرس القوانين ، واصدارها بالشكل الذى لا يتعارض أو لا يتناقض مع ما جاء فى الدستور نصاً وروحاً . بل قل يبدو الدستور ، وكأنه العين التى لا تغفل ، وهى ، تحرس مشروعية تنفيذ الأحكام ، وتصريف الأمور ، وتحول بقوة دون وقوع أى تجاوزات ، تتعارض مع الدستور . ويكون الدستور بعد ذلك كله ، من وراء توزيع الأدوار بين مجموعة المؤسسات ، التى تتداخل من غير تعارض ، فى توليفة التركيب الهيكلى للنظام الحاكم مرة ، ومن وراء كل ما ينص على الحقوق والواجبات مرة أخرى .

وفى حضور الدستور ، وصياغة نصوصه ، وهو مكتوب أحياناً ، أو وهو غير مكتوب أحيانًا أخرى ، والعمل بما ينص عليه هذا الدستور [1] ، يدرك الاجتهاد الجغرافى ، كيف يكون حكم النظام الحاكم فى الدولة ، هو حكم الفريق وليس حكم الفرد ، المتفرد بذاته . ويكون الحاكم أو ولى الأمر ، سواء كان ملكاً ، أو أميراً ، أو رئيس دولة ، أو رئيس جمهورية ، هو بالضرورة القائد لهذا الفريق . وقل أنه فى مقعد هذه القيادة ، يصبح مسئولاً عن تطبيق نصوص الدستور، وحتمية الأخذ بها ، نصاً وروحاً ، وعدم الخروج عنها ، أو الالتفاف من حولها .

ومن شأن الدستور وهو مكتوب ، أو وهو غير مكتوب ، أن يحدد موضوعية الهدف الذى يرتكز عليه وجود الدولة ، والذى يتطلع إليه النظام الحاكم فى الدولة ، والذى يدعم شرعية الحكم فى الدولة . وهو من وراء ولى

---

(١) اباحة حق اختيار الحاكم ، تستوجب قيام الأحزاب . ويكون لكل حزب من الأحزاب ، مبادئ يؤمن بها ، ويتحرى العمل بموجبها ، وهو فى السلطة . وفى المنافسة النزيهة بين الأحزاب ، التى تحسمها أصوات الناخبين ، يتأتى تداول السلطة ، وبموجب هذا التداول ، يتولى حزب الأغلبية الحكم ، لفترة زمنية يحددها الدستور .

الأمر ، وفى صحبته الفريق الذى يجسد النظام الحاكم فى الدولة ، وهو ينسق العلاقة الحميمة بين مجموعة السلطات ودورها الوظيفى . وتتمثل هذه السلطات فى :

١- السلطة التنفيذية ، وهى التى تتولى العمل التنفيذى ، وتوجهات مسيرة العمل السياسى، وتتحمل أعباء الدور الوظيفى للنظام الحاكم فى الدولة.

٢- السلطة التشريعية ، وهى التى تسن القوانين التى يعتمد عليها النظام الحاكم فى مباشرة الحكم ، والتى تراقب تنفيذ تطبيق القوانين والأحكام ، والتى تراقب الآداء التنفيذى للسلطة وتحاسبها .

٣- السلطة القضائية ، وهى التى تقضى بين المتقاضيين بالعدل ، والتى تحاكم الاجرام والفساد والخروج عن القانون ، والتى تحق الحق وتنتصر له ، وتبطل الباطل وتجرمه .

وينظم الدستور عمل واختصاصات كل سلطة من هذه السلطات . ويتحرى حسن الفصل بين هذه السلطات . وهو الذى يحدد مسئولية كل سلطة ، وأبعاد هذه المسئولية ، ويتصدى لأى تجاوزات ، أو لأى خلط ، يخل بالدور الوظيفى ، لكل سلطة من هذه السلطات . ثم هو بعد ذلك كله ، الذى يعرف كيف لا يخترق الخيط الفاصل بين هذه السلطات ، وهو يضبط وينسق ايقاعات التواصل الحتمى ، والتكامل الموضوعى بين هذه السلطات ، أو وهو يحول دون التعارض أو التناقض ، أو التضارب فيما بين هذه السلطات .

وفى غياب الأعراف التى تقوم مقام الدستور ، أو فى غياب الدستور ، لأنه ليس ثمة دستور ينظم الحكم ، وينص على الحقوق والواجبات ، أو فى حالة تجميد الدستور ووقف العمل به ، يكون الحكم غير دستورى . وصحيح أن من شأن الحاكم ، وهو ولى الأمر ، أن يشكل فريقًا ، يتحمل أعباء العمل التنفيذى ، وأن يشكل فريقًا آخر ، يتحمل أعباء العمل القضائى . وصحيح أن يكون كل فريق من هذين الفريقين مسئولاً ، أمام ولى الأمر الذى يمسك بدفة الحكم . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن اسقاط السلطة التشريعية ، وسلوك مسالك غير دستورية ، بقصد اصدار التشريعات وسن القوانين فى غياب الدستور

لكى تنظم شئون الحكم ، يفضى إلى الطعن فى شرعية النظام الحاكم . بل قل هذا هو عين ما يعنى فقدان الشرعية ، التى يتحلى بها نظام الحكم .

هكذا نفهم معنى الشرعية ، التى تشد أزر النظام الحاكم ، وكيف تبرر للحاكم أن يمسك بزمام السلطة ، وأن يتمتع بالقبول الجماهيرى . وقل ليس فى وسع نظام حاكم ، وحكومة تمتلك زمام السلطة ، فى غياب هذه الشرعية أن يكون سوياً . بل قل فى وسع الشعب ، الذى يكسب النظام الحاكم ، ويكسب الحكومة هذه الشرعية ، أن يخلع عن أى منهما لباس التسلط بالقوة وضغوطه المؤثرة أحياناً ، أو بالتمرد واعلان العصيان المدنى أحياناً أخرى . وهناك بالقطع فرق كبير بين صوت الشعب ، وهو من وراء تداول السلطة بين الأحزاب ، وهى تتمتع بالشرعية ، وصوت الشعب وهو يرفض التسلط الذى يفتقد الشرعية ، ويتعمد التخلص منه .

واضافة إلى هذه الشرعية ، التى يشد بها الشعب أزر النظام الحاكم ، ويدعم أوضاع ولى الأمر الحاكم فى الدولة ، ويضع فى يده عصا السلطة ، هناك حتمية أن يلتمس النظام الحاكم فى الدولة الشرعية الدولية . ويكون اعتراف الدول بالنظام الحاكم فى الدولة ، مطلوباً بكل الالحاح ، لكى تتحقق هذه الشرعية الدولية . وسواء جاء هذا الاعتراف من جانب الدول فى مجتمع الدول ، بشكل معلن وصريح أحياناً ، أو جاء الاعتراف الدولى بشكل ضمنى أحياناً أخرى ، فهو علامة على قبول دولى بوضع النظام الحاكم مرة ، وبوضع ولى الأمر الحاكم مرة أخرى ، على اعتبار أنه الممثل الشرعى للدولة . ومن ثم تشترك الشرعية الدولية مع الشرعية الشعبية ، فى تأمين النظام الحاكم ، وترسيخ حقه فى السلطة . ويكون ذلك كله ، فى اطار كل الضوابط والقواعد ، التى يفرضها القانون الدولى ، وتمليها الأعراف الدولية السائدة ، والمعمول بها على الساحة الدولية .

ومن غير هذا الاعتراف الدولى المعلن بالتصريح أحياناً ، أو المكتسب بالتلميح أحياناً أخرى ، لا تتأتى الشرعية الدولية وهى تجسد القبول بالدولة . وتعيش الدولة عندئذ فى عزلة ، يفرضها اعتراض المجتمع الدولى على وجودها. بل قل تحرم هذه العزلة الدولة من مكان مناسب ، ومن مكانة مناسبة ، فى اطار

مجتمع الدول على الساحة العالمية . وقد يدعو غياب هذه الشرعية الدولية ، إلى رفض التعامل معها . ويحرم هذا الرفض الدولة غير المعترف بها ، من فرص مواكبة وضبط ايقاعات مسيرتها السياسية والاقتصادية فى ركب مجتمع الدول . وقد يحرم هذا الرفض الدولة مرة أخرى ، من فرص الانتفاع بمصالح حيوية . وهناك بالقطع مبررات معلنة أحياناً ، وغير معلنة أحياناً أخرى ، تبرر هذه العزلة ، وتحرم النظام الحاكم فى الدولة من الشرعية الدولية .

والعزل وحرمان الحكم فى الدولة من الشرعية الدولية ، وعدم الاعتراف بالنظام الحاكم ، لا يكون – فى الغالب – شكلاً من أشكال الاعتراض على كنة النظام الحاكم ، أو على أسلوب تشكيله وامتلاك حق الحكم ومباشرة السلطة فقط ، بل يكون ذلك من قبيل الاعتراض على الأسلوب ، وعلى المنطق ، وعلى الفلسفة ، التى يعتمد عليها هذا النظام الحاكم ، فى مجال الممارسة والتعامل والتطبيق العملى للحكم على مستوى العلاقات الدولية . بمعنى أنه اعتراض دولى ، ليس على وجود الدولة ، ولا على حق السيادة ، التى يمثلها ويباشرها النظام الحاكم فقط . بل قل هو بمثابة العقاب فى صحبته اعتراض دولى على أوضاع النظام الحاكم ، أو على قدرته على مباشرة السلطة، وتمثيل السيادة على الدولة .

ويجسد هذا الاعتراض الذى تبديه الدول فى مجتمع الدول ، والأعراض عن الاعتراف بالدولة ، ويستشعر النظام الحاكم ضغوطه ، وهو محروم من الشرعية الدولية ، شكلاً من أشكال العزل . وقل أن سحب السفير من الدولة ، أو قطع العلاقات الدبلوماسية ، يفضى إلى عزل جزئى دون حرمان فى الشرعية الدولية . بمعنى أن سحب الاعتراف بالدولة أو عدم الاعتراف بها ، هو الذى يعنى العزلة الكلية ، والذى يحرمها من الشرعية الدولية . ومن وراء هذه العزلة يكون الفلسفة التى توجه الضغوط السياسية والاقتصادية ، وهى تلتمس :

١ – اسقاط النظام الحاكم فى الدولة من أساسه ، والمضى على درب عدم الاعتراف به ، وحرمانه من الانضمام إلى مسيرة مجتمع الدول ، والمشاركة فى المؤسسات والمحافل الدولية .

٢- اجبار النظام الحاكم على تعديل أوضاعه ، وترشيد توجهاته ، وتحسين أساليب تعامله فى الداخل والخارج .

٣- كبح جماح النظام الحاكم وترشيد سلوكه ، وتطويعه تطويعاً يجاوب مسئولياته والتزاماته ، قبل المجتمع الدولى .

وإذا كان من شأن حرمان النظام الحاكم من الشرعية المحلية التى تصنعها ارادة الجماهير فى الدولة ، أن تزلزل الأرض تحت أقدامه ، فإن حرمان النظام الحاكم من الشرعية الدولية ، تضع الدولة بكل أوضاعها السياسية والاقتصادية فى ورطة شديدة . وتتسبب هذه الورطة فى تداعيات ، وفى مشكلات ، تعانى منها الدولة .وأذكر كيف كانت معاناة نظام الحكم العنصرى فى دولة جنوب أفريقية ، كيف اهتز بنياته ،وهو يفتقد الشرعية المحلية ، ويتعرض لغضب الجماهير فى جانب ، وكيف وقع وتورط بموجب ضغوط مجتمع الدول وحرمانه من الشرعية فى جانب آخر . وما كان لهذا النظام الحاكم ، وهو عنصرى النزعة أن يبقى أو أن يستمر ، فى ظل حرمان حقيقى ، من شرعية محلية ، وشرعية دولية ، فى وقت واحد .

هذا ، ويكون من شأن الاجتهاد الجغرافى ، أن يتدارس ويبحث بمهارة ، عن دواعى فقدان الشرعية المحلية ، التى تزلزل الأرض تحت أقدام النظام الحاكم، وتفضى إلى تفاقم أوضاع الدولة من داخلها . كما يكون من شأن الاجتهاد الجغرافى مرة أخرى ، أن يتدارس ويبحث بمهارة ، عن مبررات فقدان الشرعية الدولية ، التى تضع الدولة فى ورطة ، وتدخلها على غير ارادتها فى خطر العزلة . وقل يلتمس الاجتهاد الجغرافى مباشرة الدراسة التحليلية ، التى يكون فى وسعها ، أن تنفذ إلى ما هو غير معلن ، وصولاً إلى جذور تداعيات وعواقب الخطر الذى يتهدد النظام الحاكم ، ويضر أو يسئ إلى مصالح الدولة . بل قل يكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى أن يقدم الرأى الصحيح ، الذى يتدارك الوضع ، ويرشد التوجه الصحيح إلى استعادة الشرعية المحلية ، واكتساب الشرعية الدولية .

شكل ونوع النظام الحاكم :

من شأن النظام الحاكم ، وهو الذى اكتسب الشرعية على صعيد الدولة ، واكتسب الشرعية على الصعيد الدولى ، أن يسير أمور الحكم . وقل يصبح ولى الأمر فى هذا النظام الحاكم ، هو صاحب السلطة . بل قل يصبح ولى الأمر ، فى هذا النظام الحاكم ، هو صاحب حق اصدار الأمر ، وعلى الناس كل الناس واجب الطاعة ، ونفيذ الأمر . ويتأتى ذلك كله ، دون تجاوزات تخترق القواعد الدستورية ، أو الأعراف المعمول بها ، فى الدولة . ومن شأن الدستور ، أن ينص على شكل ونوع الحكم ، وأن يرسخ قواعد هذا الحكم .

وهناك بالقطع مبررات ودواعى ، تستوجب أن يكون الحكم مركزياً فى بعض الأحوال ، أو أن يكون الحكم غير مركزى ، فى بعض الأحوال الأخرى. ولا تبتنى هذه المبررات والدواعى ، على مزاج فردى أو جماعى ، ولا تنشأ من فراغ . ولكنها تكون هى الأفضل ولأنسب ، وهى تجاوب الواقع الحياتى ، ومصلحة الدولة العليا ، ومقومات وجودها اجتماعياً ، واقتصادياً ، وسياسياً . ومن شأن الاجتهاد الجغرفى ، أن يتعرف ويتدارس هذه المبررات والدواعى ، ويلتمس كيف يكون النظام الحاكم هو الأنسب .

ومعلوم أن الشعب فى الدولة ، هو مصدر السلطات ، وهو الذى يجلس ولى الأمر فى مقعد الحكم ، وهو الذى يعهد إليه بتولى السلطة ، وهو الذى يتعهد له بالامتثال لهذه السلطة . ومن ثم ينبغى أن يكون الشعب على قلب رجل واحد ، وهو يباشر هذه المسئولية ، ويقبل الحكم المركزى فى الدولة ومن الشعب والواقع الحياتى الذى يعيشه الشعب ، ويحدد أبعاد مصالحه الاجتماعية والاقتصادية ، تكون الدواعى والمبررات والدواعى التى تبرر الأخذ بنظام الحكم المركزى فى دولة ، وتبرر بنظام الحكم اللامركزى فى دولة أخرى .

نظام الحكم المركزى :

فى نظام الحكم المركزى ، توضع السلطة ومقاليد الأمور ، فى يد ولى الأمر . وهو الذى يحكم بشكل مباشر أحياناً ، أو بشكل غير مباشر أحياناً أخرى ، وهو صاحب الكلمة العليا فى رسم الخط السياسى ، وهو صاحب القرار ولا معقب على قراره فى كل الأمور . وصحيح أنه يستخدم الأعوان ،

ويعهد إليهم بتصريف الأمور ، فى اطار مؤسسات السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية ، وهو على ثقة بكفاءة واخلاص وخبرة كل النخبة المتعاونة فى الحكم . ولكن الصحيح أيضًا ، أنه يحسن اختيار الأعوان بصفة عامة ، ويحسن اختيار أعوانه فى السلطة التنفيذية بالذات ، من صفوف حزب الأغلبية فى السلطة التشريعية . ومع ذلك يبقى لولى الأمر ، الذى يحكم الشعب باسم الشعب ، أن يكون صاحب القرار النهائى ، ولا قرار آخر بعده .

ويكون ولى الأمر فى الدولة – إذا جاز التشبيه – وكأنه المخ الحاكم والمسيطر على النبض العصبى فى الجسد . هو يأمر فيجد الاستجابة الفورية ، وهو ينهى فيجد الطاعة العمياء . وقد يباشر الحوار ويستمع للآخر ، وقد يستمع للنصيحة ويحسن الاستماع . وهو فى نهاية المطاف ، الذى يقرر ، وقراره واجب التنفيذ . وكيف لا يكون كذلك ، وقد وضع الشعب السلطة بين يديه ، فتكون أمانة فى عنقه ، وهو الأمين عليها لحساب من أولاه هذه السلطة . وفى اطار الشفافية ووضوح الرؤية ، يكون ولى أمر فى موقعه القيادى الأكثر قدرة على استيعاب الأمور والأوضاع والمواقف ، وعلى مراعاة الضوابط والمتغيرات والتوازنات ، وهو يباشر اصدار القرار النهائى .

ومن وراء نظام الحكم المركزى ، وتفرد ولى الأمر بحق اصدار القرار النهائى ، شعب يتمتع بالتجانس البديع . بمعنى أن الشعب الذى اختار النظام ، واختار ولى الأمر ، يتمثل فى بناء بشرى متجانس . وفى مثل هذا البناء ، تكون اللبنات متجانسة ، تجانسًا يقوى ويدعم تماسك هذه اللبنات فى جدار البناء البشرى . ويفضى هذا التجانس إلى وحدة فى الصف وحق المواطنة ، وواجب الولاء للوطن مرة ، وللقوم مرة أخرى . كما يفضى هذا التجانس مرة أخرى إلى وحدة فى المصالح وحق الانتفاع ، وواجب التكامل فى الانجاز مرة ، والتعاون فى الآداء مرة أخرى . ومن وراء هذا التجانس شخصية جغرافية تدعو للانفتاح ، وتسقط حواجز العزلة أو الغربة بين الناس ، وتفرز المادة اللاحمة التى تشد لبنات البناء البشرى ، فى جدار قوى وسليم .

هذا ، ولا يغطى كنه ومفهوم وتوجهات الحكم المركزى أبداً ، مفهوم وتوجهات الحكم الشمولى فى الدولة . ذلك أن الحكم الشمولى ، يفرض على

ولى الأمر أن يدع عصا السلطة ، وأن يمسك بعصا التسلط . وفى اطار هذا التسلط ، تغيب الأحزاب عن الساحة ، وتغيب بالتالى فرص تداول السلطة . ومن قبيل التسلط ، يكون الرأى هو رأى ولى الأمر وحده ، ويغيب كل رأى آخر غير رأى ولى الأمر ، الذى يتسلط . بمعنى أن يغيب الرأى الحر ، بل قل يحرم ويجرم الرأى الآخر لو تردد فى صوت خافت . وبمعنى أن يغيب عن الساحة أهل الخبرة ، وهم أصحاب الرأى السديد ، ويحضر أهل الثقة ، وهم أهل النفاق الذين يرددون رأى ولى الأمر ، ويجملونه بالباطل . وتمضى السلطة التشريعية فى طابور النفاق ، وتمثل الحاضر الغائب . والفرق كبير بين نظام مركزى ، يحكم فيه ولى الأمر ، من خلال مؤسسات تضم أهل الخبرة فى جانب ، ونظام شمولى ، يحكم فيه ولى الأمر من خلال مؤسسات تضم أهل الثقة فى جانب آخر . وقل أن نظام الحكم الشمولى ، هو نظام حكم الفرد الذى يجمله أهل الثقة ، ويوصف بأنه حكم المستبد العادل المستنير . ويبقى النظام الحاكم المركزى بريئاً ، من سلبيات وسؤ وتسلط النظام الشمولى .

ويجد الاجتهاد الجغرافى النموذج الجيد لنظام الحكم المركزى ، فى مصر. وكان من وراء هذا النموذج ، قوة فعل نهر النيل الذى جمع شمل الناس من حوله ، وأدخلهم فى توليفة البناء البشرى البسيط فى جانب ، وقوة فعل شخصية مصر الجغرافية ، والتحلى بالانفتاح ، الذى يفضى إلى استيعاب الغرباء فى بوتقة التجانس ، وتجديد حيوية البناء البشرى البسيط ، فى جانب آخر . وكان من شأن ولى الأمر الذى عليه أن يضبط النهر ، لحساب شعب قوامه البناء البشرى المتجانس ، أن يتخذ من نظام الحكم المركزى السبيل الذى يخدم ويؤمن المصلحة المشتركة للشعب . ومن شأن هذه المركزية وحدها ، أن تؤمن للقبضة القوية المنفردة ، الحق فى ضبط النهر وترويض الجريان وتعظيم الانتفاع به . ويكون تجانس البناء البشرى ، وسلامة نسيجه ، من وراء انجاح نظام الحكم المركزى ، ومصر دولة مستقلة أحياناً على المدى الطويل ، أو مصر وهى جزء من كل دولة عظمى فى عهد الرومان ، أو على عهد الدولة الأموية ، أو على عهد الدولة العباسية ، أو على عهد الدولة العثمانية . وما تنكر شعب مصر أبداً لنظام الحكم المركزى ، أو أعرض عن الأخذ به .

نظام الحكم اللامركزى :

هذا النظام اللامركزى ، يمثل توليفة مركبة للسلطة التى تتولى أمر الحكم فى الدولة . وتتألف هذه الدولة ، من مجموعة ولايات أو مجموعة دويلات ، أو مجموعة مقاطعات ، تتداخل فى هذه التوليفة ، لكى تكون دولة . وصحيح أن ثمة خصوصية تتمتع بها الأوضاع البشرية السائدة فى كل ولاية ، أو فى كل دويلة ، أو فى كل مقاطعة ، وهى تحرص على هذه الخصوصية ولا تفرط فى خواصها وكل دواعى التشبث بها . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن استوجبت مصلحة مشتركة فى جمع شمل الناس فى مجموعة الولايات أو فى مجموعة الدويلات ، أو فى مجموعة المقاطعات ، فى هذه التوليفة المركبة، لكى تكون الدولة . وتتخذ هذه التوليفة من النظام اللامركزى أساساً ، لوجود الدولة ومباشرة الحكم .

وفى اطار النظام اللامركزى ، يكون ولى الأمر الذى يتولى السلطة ، فى الولاية ، أو فى الدويلة ، أو فى المقاطعة . ومن شأن ولى الأمر فى الولاية ، أو فى المقاطعة ، أو فى الدويلة ، أن يمسك بزمام السلطة فى وضعها الخاص . وفى وسع هذه السلطة فى وضعها الخاص ، أن تحافظ على خصوصية الشخصية الذاتية فى الولاية ، أو فى المقاطعة ، أو فى الدويلة ، وهى تباشر صلاحياتها فى الحكم . وفى صحبة ولى الأمر ، وهو صاحب السلطة ، يكون الفريق المعاون ، وتكون المؤسسات والهيئات التى تعاون فى مباشرة الحكم . وقل يكون الدستور الخاص ، الذى يجاوب هذه الخصوصية ، وهو ينظم ويضبط ايقاعات الحكم فى الولاية ، أو فى المقاطعة ، أو فى الدويلة . بل قل تفضى هذه الخصوصية فى نصوص الدستور ، إلى تباين بين نصوص مجموعة الدساتير المعمول بها فى الولايات أو فى المقاطعات ، أو الدويلات .

وفى اطار نظام الحكم اللامركزى ، يكون ولى الأمر ، الذى يتولى أمر الدولة الاتحادية ، وهى تجمع مجموعة الولايات أو مجموعة المقاطعات ، أو مجموعة الدويلات . ويمسك ولى الأمر فى هذه الدولة الاتحادية زمام السلطة فى وضعها العام . وفى الوقت الذى يعترف فيه الدستور بخصوصية الحكم فى كل ولاية، وبخصوصية الدستور المعمول به فى كل ولاية ، ينظم هذا الدستور

أمور الحكم ، ويحافظ على الخيط الرفيع الفاصل بين سلطة الدولة الاتحادية فى جانب ، وسلطة الحكم فى الولاية فى جانب آخر . كما ينظم الدستور العام ، سبل الفصل بين سلطة السيادة للدولة الاتحادية ، وسلطة السيادة للولاية ، وهى جزء من كيان الدولة . وتكون الخدمة الأمينة لحساب الدفاع عن الدولة الاتحادية ، والخدمة الدبلوماسية لحساب تمثيل الدولة الاتحادية فى مجتمع الدول على الصعيد العالمى ، هى أهم ، ما تحتفظ به الدولة الاتحادية ، وهو جزء من كل مسئوليات ولى الأمر فى نظام الحكم اللامركزى . والأهم من ذلك كله ، هو تأمين عدم التناقض أو التعارض ، بين سلطة السيادة الخاصة فى الولاية ، وسلطة السيادة العامة فى الدولة .

وفى اطار عدم التناقض ، بين خصوصية السلطة فى الولاية ، وعمومية السلطة فى الدولة ، تتأتى المساواة فى حق المواطنة . ويوفر حق المواطنة للفرد ، فرص الانتقال الطوعى ، من ولاية إلى ولاية أخرى ، دون موانع . ويفضى هذا الانتقال إلى تحرر من نظام وقانون ، معمول به فى الولاية التى يخرج أو يرحل عنها ، وإلى دخول فى نظام وقانون آخر ، معمول به فى الولاية ، التى ينتقل إليها . وليس فى وسع السلطة فى الولاية ، أو السلطة فى الدولة ، أن تسأل من ينتقل لماذا ينتقل ، أو أن تحرمه من حرية الحركة ، دون مساس بالأمن العام . ولا تحول الخصوصية فى الولاية ، دون التكامل بين كل الولايات اقتصادياً على وجه الخصوص . ولا تقف السلطة فى الدولة الاتحادية مكتوفة الأيدى ، عندما تتعرض أى ولاية للكوارث الطبيعية ، بل تتحرى دعمها واقالتها من عثرتها .

هذا ونظام الحكم اللامركزى ، فى دولة اتحادية ، يختلف تماماً عن منح اقليم فى دولة ما ، حق الحكم الذاتى . ويكفى أن يكون هذا الحكم الذاتى ، فى اطار الدولة التى تأخذ بنظام الحكم المركزى . ويجاوب الحكم الذاتى ، مشكلة يفضى إليها عدم التجانس ، بين أغلبية فى جانب ، وأقلية من الأقليات فى جانب آخر . ومن شأن هذا الحكم الذاتى أن ينسق بين ابقاء على وحدة الأرض فى الدولة ، واستجابة للأقلية فى مباشرة الحكم الذاتى . وقل أنه اعلان صريح يعترف بالشرخ الذى يتسبب فيه عدم التجانس فى البناء البشرى فى الدولة ، ويتحرى الحكم الذاتى عندئذ رأب هذا الشرخ .

وفى الاعتقاد الجغرافى ، أن نظام الحكم اللامركزى ، هو الأنسب للدولة التى تضم البناء البشرى المركب . ومفهوم أن هذا البناء البشرى المركب ، يفصح تركيبه الهيكلى عن عدم التجانس ، بين مجموعة الأقوام التى تتداخل فى توليفة . وصحيح أن ثمة مصلحة استوجبت لم شمل هذه المجموعة من الأقوام ، فى هذا البناء المركب . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو الابقاء على عدم التجانس ، وتشبث كل قوم من هذه الأقوام بخصوصيته التى يعتز بها ولا يقبل بالتنازل عنها . ويعنى ذلك فيما يعنى أن هذا البناء البشرى المركب ، يحمل فى أحشائه أسباب ضعفه . وما من شك فى نظام الحكم اللامركزى ، فى وسعه أن يحمى هذا البناء البشرى المركب من دواعى ومبررات الصراع بين الأقوام . المتداخلة فى هذا البناء . ذلك أن نظام الحكم اللامركزى ، يوفر لكل قوم حق المحافظة على خصوصية شخصيته الخاصة ، ويستبعد دواعى المنافسة بين مجموعة الأقوام ، ويؤمن لهذه الأقوام ، فرص استثمار المصلحة المشتركة التى جمعتهم فى هذا البناء المركب ، فى وقت واحد .

وأنظر إلى الأوضاع التى جمعت أقواماً متعددة ، المانية وفرنسية وايطالية ، لكى يكون البناء البشرى المركب فى سويسرا . ومن وراء هذا البناء البشرى المركب عدم تجانس فعلى ، يفضى إلى ضعف فى مبلغ تماسك لبنات هذا البناء . ونجحت هذه التوليفة فى أن تتجنب مضاعفات هذا الضعف الذى يتسبب فيه عدم التجانس ، يوم أن أخذت بنظام الحكم اللامركزى . وقد نسق هذا النظام بين خصوصية الشخصية القومية لكل قوم من هذه الأقوام ، وحق المحافظة على الذات ، وعمومية الترابط ، الذى يشد أزر ويقوى نظام الحكم اللامركزى ، الذى يعلن عن وجود دولة الاتحاد السويسرى على الساحة الدولية .

وأنظر إلى الأوضاع التى جمعت أقواماً متعددة ، العرب والنوبيون والبجاة والمتزنجون ، لكى يكون البناء البشرى المركب فى السودان . ومن وراء هذا البناء البشرى المركب ، عدم تجانس لغوى ، وسلالى ، وحضارى ، ودينى يفضى إلى ضعف فى مبلغ تماسك لبنات هذا البناء . وفشلت هذه التوليفة غير المتجانسة ، فى أن تتجنب مضاعفات هذا الضعف ، الذى يتسبب فيه عدم

التجانس ، يوم أن أخذت بنظام الحكم المركزى . وفشل هذا النظام فى حسن التنسيق بين خصوصية الشخصية الذاتية لكل قوم من هذه الأقوام ، وعمومية الترابط فى ظل النظام الحاكم المركزى . ومن داخل السودان ، تتفجر الأوضاع، ويصل الأمر إلى حد الصراع ، واحتدام الحرب الأهلية . وليس أفضل من النظام اللامركزى الذى فى وسعه ، أن يخرج دولة السودان من الأزمة .

ويبقى أن ندرك مبلغ حاجة نظام الحكم اللامركزى ، إلى تعظيم قوة فعل المصالح العليا المشتركة التى تؤمن حق الأقوام فيها ، وإلى تجنب عدم التنسيق بين الحكم فى الولاية وخصوصيته ، والحكم فى الدولة وعموميته ، وفى وسع الاجتهاد الجغرافى ، أن يتمعن فى تفكك الدولة الاتحادية فى الاتحاد السوفيتى، أو فى الدولة الاتحادية فى يوغوسلافيا ، لكى يتبين العلاقة بين التمرد والخروج عن النظرية الشيوعية ، وهى التى كانت تؤمن نظام الحكم اللامركزى ، وانهيار الدولة الاتحادية ، ومولد دول خرجت من تحت عباءة الدولة الاتحادية .

* * * *

النظام الحاكم ودوره الوظيفى :

كما يهتم الجغرافى بالظاهرة السياسية ووجود الدولة ، ومتابعة النظام الحاكم ، ومبلغ اكتساب الشرعية القومية ، التى يقدمها الشعب من الداخل ، وكيفية اكتساب الشرعية الدولية ، التى يقرها ويعترف بها مجتمع الدول ، من الخارج ، لكى تقوم الدولة ، يهتم الاجتهاد الجغرافى أيضًا ، وهو يسأل عن الدور الوظيفى ، الذى يتحمل النظام الحاكم أعباءه فى الدولة . بمعنى أن يتحرى الاجتهاد الجغرافى متابعة الدور الوظيفى ، الذى يقوم به النظام الحاكم فى الدولة ، وهو مسئول عن مطالب الشعب ، وضبط ايقاعات الحياة على صعيد الدولة .

وصحيح أن من شأن النظام الحاكم ، أن يكون مسئولاً عن تأكيد وترسيخ سيادة الشعب ، وهو يباشر حياته ، ويتمتع بحريته المسئولة ، فى الدولة . وصحيح مرة أخرى أن يكون من شأن النظام الحاكم ، أن يكون مسئولاً عن

تأمين حق الفرد ، وحق الجماعة ، فى حياة مناسبة يتنعم بها ، وفى تنسيق بديع ، وتعاون مثمر ، وتكامل حياتى ، فى ظل وجوده وتمتعه بحق المواطنة فى الدولة . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن يبقى النظام الحاكم فى الدولة، مسئولاً عن واجبات والتزامات ، وهى تؤدى بشكل أو بآخر ، لحساب الشعب، فى مقابل القبول القومى بجلوس الحاكم على كرسى الحكم . ولا شئ فى وسعه أبداً ، أن يعفى النظام الحاكم من أداء هذه الواجبات والالتزامات ، وهى حق لكل مواطن .

وما من شك فى أن اختيار ولى الأمر ، والقبول بجلوسه على كرسى الحكم ، وهو على رأس النظام الحاكم ، يمثل خدمة مؤكدة لحساب الشعب . وقل هذه هى الخدمة الأعظم ، التى يصدق عليها القول الذى يتردد بين الناس، وهم يقولون « خادم القوم سيده » بمعنى أن ولى الأمر ، يجلس فى مقام السيد ، ويدين له كل مواطن بالولاء ، ويطالبه كل مواطن فى الوقت نفسه ، بالواجبات ، والالتزامات ، والخدمات ، التى لا يتنازل عنها ، وينتفع بها ، فى ظل المواطنة ، وهى حق له .

ومن خلال آداء النظام الحاكم ودوره الوظيفى ، وهو يباشر هذه الخدمة الأعظم ، تولد كل الاهتمامات وتكون كل المسئوليات الجسيمة ، التى يسأل عنها ولى الأمر ، وهو على رأس النظام الحاكم فى الدولة . وتتمثل هذه الاهتمامات والمسئوليات ، وهى أمانة فى عنق النظام الحاكم ، فى خدمات متنوعة . وتبرر حتمية الاقدام على توفير هذه الخدمات لحساب الشعب ، وهى واجب ، حق النظام الحاكم فى فرض الضرائب وجبايتها فى المقابل . وحصيلة هذه الجباية المشروعة ، هى التى تمول وتغطى نفقات هذه الخدمات الضرورية وصيانتها ، لكى تكون فى متناول الأيدى ، وتجاوب حاجة المواطن .

ومن تحت عباءة النظام الحاكم الشرعى ، وفى اطار مسئولية ولى الأمر ، الذى يحكم الدولة ، وهو الذى يأمر ويوجه ، والذى ينهى ويحاسب ، تولد المسئولية . وبموجب هذه المسئولية ، يكون المطلوب من ولى الأمر ، أن يتفانى فى مجالات الاستجابة لمطالب المجتمع ، التى تتمثل فى كل أنواع الخدمات . ويظل الحاكم من خلال السلطة التنفيذية ، مسئولاً عن توفير المنتج الخدمى ،

وحسن توفير انتاج الخدمات المتنوعة ، لحساب المواطن . بمعنى أن يكون توفير المنتج الخدمى ، لأى خدمة من الخدمات ، واجباً يلتزم النظام الحاكم به . ومن ثم يصبح الانتفاع بالمنتج الخدمى ، لحساب المواطن ، أو لحساب جموع المواطنين حقاً مشروعاً وضرورياً ، لا يجوز التفريط فيه ، أو التنازل عنه .

وتكون الخدمة الأمنية ، هى الوليد البكر والأهم ، وهى تخرج من رحم النظام الحاكم . وقل أنها تكون بكل المقاييس ، الخدمة التى كانت أسبق من أى خدمة أخرى، فى منظومة الخدمات المتنوعة . وتصبح هذه الخدمة الأمنية ، مطلوبة بكل الالحاح مرتين :

مرة أولى ، وهى الخدمة التى تحافظ على الأمن الداخلى ، وتتعقب الجريمة ، وتحمى الأرواح والممتلكات لحساب الفرد ، والحق المشروع فى الملكية الخاصة ، وتحافظ على الممتلكات العامة لحساب المجتمع ، والحق المشروع فى الملكية العامة .

مرة ثانية ، وهى الخدمة ، التى تحمى وجود الدولة ، وتتربص للعدوان الخارجى الوافد من الجوار الجغرافى أحياناً ، أو الوافد من بعيد أحياناً أخرى ، فتطارده وتقلم أظافره ، وتطرده ، وتعظم سيادة الدولة .

وفى اطار مسئولية النظام الحاكم فى الدولة ، سواء تمثل ولى الأمر ، فى ملك ، أو أمير ، أو رئيس دولة ، أو رئيس جمهورية ، تكون الخدمة الأمنية خدمة سيادية ، وهى تؤمن حركة الحياة ، وتحافظ على الحقوق والواجبات ، وتحمى سيادة الدولة . وجرى العرف المعمول به فى الدول ، على أن يمسك ولى الأمر ، وهو الحاكم ، بزمام هذه الخدمة الأمنية ، ويكون ولى الأمر ، هو القائد الأعلى للقوات المسلحة المسئولة عن ردع العدوان الخارج ، وهو القائد الأعلى لقوات الشرطة المسئولة عن حماية الأمن فى الداخل .

ومن بعد ترسيخ هذه الخدمة الأمنية ، وهى فى ثوبها السيادى ، وحسن توظيفها التوظيف المناسب ، الذى يؤمن المجتمع فى تعاملهم الحياتى ، وفى مضاجعهم ، تولد بل قل تتوالى ولادة خدمات كثيرة أخرى [1] . وتكون هذه

---

(١) على صعيد مصر ، التى شهدت تباشير الابداع الحضارى ، وبدأ منها مشوار هذا الابداع =

الخدمات متنوعة ، وهى فى منظومة متناسقة . وتجاوب هذه الخدمات حاجات المجتمع ، وهو يتنعم بكل نقلة حضارية نوعية تضيف خدمة مستجدة ، أو تطور خدمة متاحة . وما من شك فى أن التوجه الحميد ، هو الذى يرقى بأوضاع حركة الحياة فى الدولة ، وهى تنتقل من مستوى حضارى ، إلى مستوى حضارى أفضل .

والنظام الحاكم ، وهو صاحب السلطة فى الدولة ، يكون مطالبًا بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر ، بل قل يكون مسئولاً عن توفير ، واباحة المنتج الخدمى ، لكل صاحب حاجة . بمعنى أن ييسر النظام الحاكم ، فرص أن ينال المواطن وكل مواطن حقه الكامل من أى منتج خدمى ، سواء كان بالمجان أحياناً ، أو كان بأجر رمزى أو بأجر كامل أحياناً أخرى . وفى حضور النظام الحاكم اليقظ ، ليس فى وسع أحد ، أن يحرم أى مواطن من حق الانتفاع بشكل أو بآخر ، بمعطيات المنتج الخدمى . وهذه المساواة فى حق الانتفاع بالمنتج الخدمى فى شكله المناسب ، هو عين ما يعنى ، القدر الحسن والمناسب، فى الحرص على التكامل الاجتماعى ، أو قل من التكافل الاجتماعى . ومن شأن هذا التكافل الاجتماعى ، أن يقضى بالضرورة ، إلى تماسك لبنات البناء البشرى فى الوطن ، ويكفل إلى التنعم الجماعى بالسلام الاجتماعى ، الذى يخيم ، على المجتمع فى الدولة

= الحضارى ، ولد فيها النظام الحاكم ، وقامت الدولة وشهدت مصر الدولة ، مع مرور الوقت ، ولادة الخدمات المتنوعة ، التى خرجت ، أو قل أخرجها الابداع الحضارى ، من تحت عباءة النظام الحاكم . وكان هذا النموذج المصرى القديم ، مدرسة علمت النظم الحاكمة فى الدول ، كيف ولماذا تكون هذه الخدمات لحساب المواطن ، وكيف ولماذا يغطى المنتج الخدمى من أى خدمة متاحة حاجات المجتمع . وقد استوجب التوجه الدينى ومباشرة العبادة ، أن تكون الخدمة الدينية . وكان الكاهن ، هو رجل الدين الأمين على آداء هذه الخدمة . ولأن هذه الخدمة الدينية ، لبست الثوب السيادى ، وهى تجاوب الحس الدينى ، فقد أفرزت الفلسفة الدينية ، التى أجلست الفرعون وهو ولى الأمر . على كرسى الحكم وقد وضعت طقوس تولى ولى الأمر الحكم ، وهو ابن الاله أحياناً ، أو وهو الاله بذاته أحياناً أخرى . بمعنى أن كان ادعاء الألوهية ، من وراء أن كان المنتج الخدمى الدينى ، هو مسئولية خدمة دينية سيادية

ومضى الشعوب والأمم وكل الأقوام ، فى مشوار التطور ، وابداعاته المتنوعة والمثيرة ، وهى فى الدول ، تخطو من قرن إلى قرن آخر ، ومن ألفية إلى ألفية أخرى ، ثم ألفية ثالثة ، تستوجب حركة الحياة ، طلب المزيد من الخدمات . ويكون المنتج الخدمى المتنوع ، لحساب المواطن ، أو لحساب الجماعة ، وهو على قائمة الاحتياجات المصفوفة ، التى تجسد مطالب الفرد ، سواء تكون ضرورية أو كمالية [1] ، يتداخل طلب المنتج الخدمى ، تداخلاً حتمياً مع طلب منتجات كثيرة أخرى ومتنوعة . وفى بعض الأحوال ، تسبق حاجة المواطن إلى الانتفاع بالمنتج الخدمى ، والتنعم به ، حاجته إلى أى منتج مادى آخر . ويرى المواطن دائماً ، أنه على حق ، وهو يطلب المنتج الخدمى ، ولا يفرط أبداً فى الانتفاع بهذه الخدمة ، والمنتج الخدمى ، وحسن توفير المنتج الخدمى فى الدولة، يعظم ثقة المواطن بالنظام الحاكم . وغياب المنتج الخدمى الضرورى ، يزلزل ثقة المواطن بالنظام الحاكم .

هكذا يصبح المنتج الخدمى ، وتصبح الخدمات الضرورية ، التى يوفرها النظام الحاكم بشكل أو بآخر ، فى المكان والزمان ، محل العلاقة الحميمة المتوازنة ، بين حجم العرض المتاح فى جانب ، ولهفة الطلب الملح فى جانب آخر . وقل يصبح مطلوباً ، من أجل حسن المحافظة على هذه العلاقة ، وكل موجباتها الضرورية ، عين النظام الحاكم اليقظة ، التى تحرس وتحافظ على التوازن بين عرض المنتج الخدمى ، وطلب المنتج الخدمى . ومن شأن النظام الحاكم فى الدولة ، من خلال المؤسسات المختصة مباشرة هذه الرقابة اليقظة ، وهى تؤمن وتحافظ على هذا التوازن . وقل يكون هذا التوازن مطلوباً ، لكى ينظم وينسق ، ويكفل المساواة فى حق الانتفاع بالمنتج الخدمى ، وفق الشروط

---

(1) هناك خدمات ضرورية ، ويكون المنتج الخدمى مطلوباً لحساب كل مواطن . وليس فى وسع المواطن أن يقبل بالحرمان منها ، أو أن يقبل بغياب هذه الخدمة ، لسبب أو لآخر . وهناك خدمات كمالية ، ويكون المنتج الخدمى مطلوباً لحساب بعض المواطنين فقط . وغياب مثل هذه الخدمات الكمالية ، لا يكاد يفيد جموع الأغلبية من المواطنين . ومع ذلك يكون غياب هذه الخدمات الكمالية ، علامة لا تكذب على انخفاض مستوى المعيشة فى الدولة .

والضوابط المتفق عليها أحياناً ، أو وفق القانون والتشريع المعمول به فى الدولة أحياناً أخرى .

وكما يتطور المنتج السلعى الاستهلاكى المعمر أو غير المعمر ، ويكون المعروض منه ، ويكون الطلب عليه ، فى ظل علاقة متوازنة ، بين قوة فعل متغيرات متنوعة فى جانب ، وقوة فعل ضوابط حاكمة فى جانب آخر يتطور المنتج الخدمى . ويسفر هذا التطور أو لا يتوقف . وقل ربما يفضى الالحاح على المنتج الخدمى ، إلى تسريع خطوات هذا التطور . بل قل فى وسع التدخل البشرى فى اطار عمليات التنمية ، أن يلح فى طلب التحول ومباشرة نقلة نوعية من تطور المنتج الخدمى تطوراً تلقائياً ، إلى تطوير المنتج الخدمى تطويراً ، تسيطر عليه خطط التنمية البشرية ، فى الدولة .

ويخضع هذا التطور التلقائى أو الذاتى أحياناً ، أو التطوير الذى يضيف أو الذى يحسن المنتج الخدمى ، وهو تحت السيطرة ، لقوة فعل ، هذه العلاقة الحميمة ، بين متغيرات بشرية متوالية أو متلاحقة فى جانب ، وضوابط بشرية حاكمة فى جانب آخر . ومن الضرورى أن يكون حضور النظام الحاكم يقظاً ، وهو يباشر السيطرة المباشرة أو غير المباشرة ، على تطوير المنتج الخدمى لحساب المواطن . وتمثل معطيات تطوير المنتج الخدمى على اختلاف أنواعه ، وهو تحت السيطرة رافداً مهماً ، يصب فى خانة ، تجاوب مصلحة حركة الحياة . بمعنى أنه تطوير يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر ، فى تحسين الأوضاع الحياتية اليومية ، فى الدولة .

ومن عصر إلى عصر آخر ، تتسع قاعدة الخدمات . وقل تضاف إلى قائمة الخدمات ، خدمات مستجدة ، لحساب حركة الحياة ، فى المكان والزمان . بل قل تصعد الخدمة من وضع كانت فيه كمالية وتطلبها أقلية من الناس ، إلى وضع تصبح فيه ضرورية وتطلبها أغلبية الناس ، أو كل الناس كما تتسع قاعدة الخدمة المعنية ، اتساعًا يجاوب رواح العصر (١) . ومشوار الابداع

---

(١) نضرب لذلك مثلاً بالخدمة الصحية ، لحساب الانسان . وكانت فى الماضى القريب ، تستغرق فى العمومية ، ولا تعرف التخصص . وقل كانت فى اطار هذه العمومية ، تواجه =

ومشوار الابداع الحضارى ، فى صحبة التنور ، هو الذى يكفل اضافة الخدمات المستجدة ، وهو الذى يكفل توسيع قاعدة الخدمات .

وفى صحبة اضافة خدمات مستجدة ، وتوسيع قاعدة الخدمات ، تتفجر شهوة الطلب ولهفة المواطن على المنتج الخدمى . وتجاوب الدولة والنظام الحاكم هذه اللهفة ، وهى لا تخذلها أو لا تعترض عليها . بل قل أن النظام الحاكم يبارك هذه اللهفة على طلب المنتج الخدمى ، ويوسع قاعدة الانتفاع به . وتلك بالقطع علامة لا تكذب ، ولا تضلل ، وهى تعلن عن مستوى التقدم فى المشوار الحضارى مرة ، وتعلن مرة أخرى على تحسين مستوى معيشة المواطن ، فى الدولة

ويكون هذا الاتساع فى قاعدة الخدمات ، أو هذا التعمق فى هذه الخدمات ، أو هذه الاضافة للخدمات المستجدة ، وتعظيم الاهتمام بتوفيرها وحسن عرض المنتج الخدمى ، مطلوباً من النظام الحاكم ، لحساب حياة أفضل يتنعم بها المواطن فى الدولة . وقل أن هذا هو التوجه الحميد الذى يعظم العناية بالمواطن . بل قل أن هذه الاضافات ، وهذا التنوع ، وهذا التطوير فى المنتج الخدمى ، الذى يجاوب حاجة العصر ، يوفر للمواطن اضافة غير منظورة ، تضيفها دواعى وموجبات الانتفاع المباشر أحياناً ، أو غير المباشر أحياناً أخرى ، بالمنتج الخدمى المتاح إلى دخله المنظور . وفى مجال تحرى مستوى معيشة المواطن فى الدولة ، والتدقيق فى هذا الحساب ، ينبغى أن يضاف إلى الدخل المنظور ، الذى تعلن عنه الأرقام ، ذلك الدخل غير المنظور ، وهو محصلة قيمة الانتفاع والتنعم ، بالمنتج الخدمى المتاح

= كل الأمراض ، وتلتمس لها العلاج . وأنظر كيف تأتى التطوير ، وكيف يمضى هذا التطوير على محاور متعددة ، من أجل التخصص والخصوصية . وانتقلت هذه المواجهة للأمراض المتنوعة من التخصص إلى التخصص الدقيق . ويكاد لا يقف هذه التخصص عند حد . بل قل يتوالى الامعان فى التخصص . وهكذا تتسع قاعدة هذه الخدمة الصحية مع مرور الوقت ، لكى تضم التخصص فى الطب العلاجى ، وفى الطب الوقائى ، وفى الطب التعويضى وزراعة الأعضاء ، والطب النفسى . ويضاف إلى ذلك كله ، خدمة صحة البيئة

ومن حق المواطن ، وكل المواطنين فى الدولة ، أن يسوى النظام الحاكم بينهم ، فى حق الحصول على الحصة المناسبة ، وفى الوقت المناسب ، من أى منتج خدمى متاح . ولا دواعى أبداً ، تستوجب التحيز ، أو التمييز بين المواطنين، فى الحق المكفول من أى خدمة من الخدمات . ويعنى ذلك فيما يعنى . احترام المواطن ، وحسن تقويم آدمية المواطن ، وتعظيم مكانته وقدره . وقل أن حرص النظام الحاكم على ذلك فى الدولة ، هو الذى يعزز ، ويشد أزر ايقاعات روح التعاون بين جموع المواطنين . بل قل أنه هو الذى يدعم ويقوى نسيج البناء البشرى ، ويبث روح السلام الاجتماعى ، ويعظم الاحساس بالانتماء القومى .

وفى ظل اتساع ورسوخ قاعدة الخدمات وتنوعها ، وقيام وتوفير خدمات مستجدة ، وهى تخرج من تحت عباءة النظام الحاكم فى الدولة ، يكون مطلوباً من المواطن الوفاء العاجل بما عليه من ضرائب ، فى مقابل أن يطالب بحقه من المنتج الخدمى . وفى ظل العلاقة بين واجب يلتزم به النظام الحاكم فى جانب ، وحق يطلبه ويتنعم به كل مواطن فى جانب آخر ، قد يشارك بعض المواطنين ، ممن يكون فى وسعهم المشاركة بالمال والتمويل أحياناً ، أو المشاركة بالجهد والآداء أحياناً أخرى ، فى انتاج وتوفير المنتج الخدمى ، لحساب حركة الحياة فى الدولة . بمعنى أن يشارك الأفراد النظام الحاكم فى الدولة ، فى مسئولية توفير الخدمات لحساب الناس ، أو فى تحسين مستوى المتاح من المنتج الخدمى . وكم من مواطنين أثرياء ، وجمعيات أهلية تجمع أهل الخير والبر ، وهى تشترك بكل اختيارها ، فى توفير بعض خدمات الرعاية الانسانية ، على وجه الخصوص . وتلك هى الترجمة الصحيحة والجيدة ، لمفهوم الصدقة الجارية ، التى ينتفع بها الناس ، سواء كان المنتج الخدمى بأجر معلوم أحياناً ، أو من غير أجر أحياناً أخرى .

ويكون الشغل الشاغل للنظام الحاكم فى الدولة ، ومعه الشركاء فى مباشرة هذه المهمة الاجتماعية ، وتوفير المنتج الخدمى ، هو حسن التنسيق والعناية بالخدمات وعرض انتاجها . وأهم ما يشغل الاجتهاد الجغرافى وهو يتدارس الدور الوظيفى للنظام الحاكم فى الدولة ، ومسئوليته عن الخدمات ، هو تحرى ما يلى :

١- مبلغ حسن التوزيع الجغرافى للخدمات المتاحة ، على صعيد الدولة ، فى اطار علاقة متوازنة ، بين عرض المنتج الخدمى ، فى جانب ، وطلب المنتج الخدمى لحساب المواطن فى جانب آخر .

٢- مبلغ الاهتمام الحكومى وغير الحكومى المشترك ، باضافة كل الخدمات المستجدة ، من أجل تنعم حركة الحياة ، تنعماً مناسبًا ، يجاوب حاجة العصر ومتغيراته

٣- مبلغ الحرص على تحسين مستويات المنتج الخدمى ، وترشيد الانتفاع به ، والمحافظة عليه ، وردع الاستخدام الجائر للخدمات المتاحة

وفى ظل مسئولية النظام الحاكم فى الدولة عن الخدمات وتوفير المنتج الخدمى ، يجب أن يتحرى الاجتهاد الجغرافى أنواع هذه الخدمات كما ينبغى أن يميز بين مسئولية النظام الحاكم المباشر عن اتاحة الخدمات فى جانب، ومسئولية النظام الحاكم غير المباشر عن توفير الخدمات فى جانب آخر هذا بالاضافة إلى تحرى الفرق بين خدمات تكون لحساب المنفعة العامة ، وهى حق لكل مواطن ، وخدمات تكون لحساب المنفعة الخاصة ، وهى حق لفئة من المواطنين وفى كل الأحوال ، يبقى النظام الحاكم مسئولاً عن الخدمات ، وعينه لا تغفل أبداً عن حق المواطنين فيها

أنواع الخدمات :

صحيح أن حركة الحياة فى الدولة ، تكون فى حاجة لكل أنواع الخدمات وصحيح أن مشوار حركة الحياة الحضارى ، يضيف خدمات مستجدة من حين إلى حين آخر ، وهى تجاوب حاجة العصر وصحيح أن النظام الحاكم فى الدولة ، يكون مسئولاً عن توفير هذه الخدمات ، وهى شغله الشاغل لحساب الشعب . وصحيح أن من حق المواطن فى الدولة ، أن ينال حقه ، من أى خدمة متاحة بشكل أو بآخر ، وهى تقدم المنتج الخدمى بأجر حقيقى أو بأجر رمزى أحيانًا ، أو من غير أجر أحيانًا أخرى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو تفاوت حصص الأفراد من المنتج الخدمى المتاح . ويبرر هذا التفاوت رصد التباين بين أنواع الخدمات ، وهى لحساب المنفعة العامة المطلقة أحيانًا ، أو وهى لحساب المنفعة العامة المحدودة أحيانًا أخرى . ويكون فى وسع

الاجتهاد الجغرافي ، أن يميز بين هذه الأنواع ، وهى التى تضم ، خدمات البنية الأساسية ، والخدمات السيادية ، وخدمات الرعاية الانسانية .

١- خدمات البنية الأساسية :

هذه مجموعة خدمات متنوعة ، تتداخل فى منظومة ، لحساب استقرار حركة الحياة ، فى الدولة . ويعرفها البعض أحياناً بخدمات البنية التحتية . ويتحرى النظام الحاكم ، اعداد وتجهيز هذه الخدمات فى الدولة ، لكى يكون العمران بمعناه الواسع الفضفاض . ويشمل هذا العمران الاستيطان ، ومباشرة كل أنواع استخدامات الأرض المتاحة ، على صعيد المسرح الجغرافي فى الدولة. وفى حضور هذه الخدمات ، وهى لحساب المنفعةالعامة ، تعايش حركة الحياة الواقع الطبيعى على المسرح الجغرافي وتعرف كيف تتكيف وهى تواجهه، وتعامل حركة الحياة الموارد المتاحة ، وتعرف كيف تتأهل ، وهى تنتفع بمعطياتها . وفى غياب هذه الخدمات ، يغيب العمران ، ولا تكاد تسمع له نبضاً، يتردد على المسرح الجغرافي ، وهو يعلن عن وجود حركة الحياة .

ومن شأن خدمات البنية الأساسية فى المكان والزمان ، أن تجاوب حاجة العمران ، وأن تناسب حاجة العصر . والفرق كبير بين خدمات بنية أساسية ، كانت مناسبة فى الماضى البعيد ، وخدمات بنية أساسية ، تكون هى الأنسب ، فى الوقت الحاضر . وقل أن منتج هذه الخدمات ضرورى ، لا يستغنى عنه العمران السائد فى المكان ، على صعيد الريف أحياناً ، أو على صعيد الحضر أحياناً أخرى . وقل أن منتج هذه الخدمات يتغير من عصر إلى آخر ، ومن مكان إلى مكان آخر . ويضيف المشوار الحضارى أحياناً ، أو يحدث أحياناً أخرى، هذه الخدمات لحساب العمران .

ومن شأن خدمات البنية الأساسية ، أن تعد أو أن تجهز مساحات الأرض على المسرح الجغرافي ، التجهيز المناسب . ومن ثم يتخذ هذا المسرح الجغرافي الشكل أو الوضع الصالح ، لوجود حركة الحياة ، ونبضها الايجابى الفاعل ، فى المكان والزمان ، ويتداخل المنتج الخدمى فى بعض الأحوال ، تداخلاً مباشراً أو غير مباشر ، فى انجاز التعامل مع الموارد المتاحة فى الأرض ، وتفعيل نبض حركة الحياة . بمعنى أن خدمات البنية الأساسية ، هى المدخل الصحيح

والضرورى ، لتوطين العمران وترسيخه أحـيانًا ، أو لتحـويل مساحـة الأرض غـير المعمورة ، إلى أرض معمـورة تيسر فيها سبل الحياة وينتشر العمران أحيانًا أخـرى .

وتوفر خدمات البنية الأساسية ، المنتج الخدمى المناسب ، الذى يكفل حاجة المواطن ، ويغطى حاجة كل حركة الحياة بصفة عامة . وقل أن هذه الخدمات التى يوفرها النظام الحاكم ، وهى تجاوب حاجة المواطن ، منذ أن يولد، ويصبح جزء من كل حركة الحياة ، وهو يعيش حياته ، ويتنعم بأوضاعه، أو وهو يكد ويكدح وينتفع بانتاجه . بل قل أن هذه الخدمات توفر حاجة المواطن مرة أخرى ، يوم أن يموت ويغادر الحياة ، وينتقل من الكتلة السكنية للأحياء إلى الكتلة السكنية للأموات . ويكون أى منتج خدمى لهذه الخدمات الأساسية ، مطلوبًا على صعيد الريف ، ومناسبًا لحاجة أو لأوضاع أهل القرى، وأنشطتهم مرة ، ومطلوبًا مرة أخرى على صعيد الحضر ، ومناسبًا لحاجة أو لأوضاع أهل المدن وأنشطتهم .

وتبدو خدمات البنية الأساسية ، فى جميع الأحوال ، وهى تدعم العمران . وتكون هـذه الخدمـات ، وكأنها حبات فـى عقد وهى منظومة أو وهى مصفوفة، فى هذا العقد ، الذى يتحلى به العمران . وفى خيط هذا العقد ، متسع دائمًا، لخدمات تستجد ، أو خدمات تضاف إلى منظومة خدمات البنية الأساسية ، مع مرور الوقت ، من عصر إلى عصر آخر . ويجاوب كل منتج خدمى من خدمات البنية الأساسية ، كل مطالب حركة الحياة ، وهى تنشده ، وتتحلى به ، وتنتفع بمعطياته ، فى المكان والزمان . ويكون من شأن التطور الحضارى مع مرور الوقت ، فى صحبة الحاح فى الطلب ، وابداع يجاوب هذا الالحاح فى الطلب ، أن يدعو النظام الحاكم إلى ، توسيع واضافة ، وتجويد ، وتجديد المنتج الخدمى ، بالشكل الذى يجاوب النمو الديموجرافى مرة ، والذى يجاوب حاجة العصر مرة أخرى .

واضافة إلى تحرى صيانة خدمات البنية الأساسية ، والمحافظة عليها ، يباشر النظام الحاكم ، تحسين مستوى آداء كل خدمة من خدمات البنية الأساسية . كما يبادر النظام الحاكم اضافة أى خدمة مستجدة ، ينبغى أن تضاف إلى

منظومة هذه الخدمات . وتكون هذه الاضافة ، وكأنها حبة مستجدة وضرورية، وهى تضاف إلى حبات العقد البديع ، الذى يضم مجموعة خدمات البنية الأساسية . ولا تعنى هذه الاضافة شيئًا ، أهم من حرص النظام الحاكم ، على تحسين أوضاع حركة الحياة ، أو على انعاش العمران السائد على المسرح الجغرافى ، فى أنحاء الدولة .

وخدمة توفير الماء لحساب المستوطنات ، سواء سحبًا من رصيد الماء الجوفى المتاح ، أو كان أخذًا من جريان نهرى منتظم ، أو كان تخزينًا من مياه المطر وجريان السيل ، يكون مكانها فى مقدمة خدمات البنية الأساسية . وقل أنها تمثل خدمة حيوية وضرورية ، وهى التى تؤمن حاجة حركة الحياة ، لمياه الشرب والاستخدامات المنزلية . بل قل أن بهذه الخدمة يتيسر الاستيطان ، الذى يبث العمران ، ومن غيرها لا يكون . ويتحرى النظام الحاكم ، ضبط العلاقة المتوازنة ، بين المعروض من المياه فى جانب ، والطلب على المياه فى جانب آخر .

وعلى صعيد الحضر ، توفر هذه الخدمة ، مياه الشرب ، ومياه الاستخدامات المنزلية وتنقيتها ، ومياه تغطى احتياجات الصناعة . وعلى صعيد الريف ، توفر هذه الخدمة ، مياه الشرب ومياه الاستخدامات المنزلية وتنقيتها ، ومياه أخرى تغطى احتياجات الرى الزراعى وتربية الحيوان . وهل يمكن أن تكون حركة الحياة ، أو أن تباشر كل أنشطتها فى الريف ، أو فى الحضر ، فى غياب الماء ، وهى وريد الحياة وشريانها ؟ وهل فى وسع النظام الحاكم ، أن يتخلى على مسئوليته ، فى أداء هذه الخدمة ؟

وبصرف النظر عن سبل توفير الماء ، وتنقيته وتطهيره ، وتوزيعه بالكم المناسب لتغطية الاحتياجات ، يدرك النظام الحاكم أن تكون هذه الخدمة ، تحت الاشراف المباشر ، وهى التى توفر الماء بالكم والكيف المناسب ، وتغطى احتياجات حركة الحياة منه ، فى المكان والزمان . بل قل تكون لهذه الخدمة الأولوية ، وتسبق فى الأهمية أى خدمة أخرى من خدمات البنية الأساسية . على صعيد الريف ، أو على صعيد الحضر . وسواء تحمل النظام الحاكم مسئولية توفير الماء وتوزيعه فى مقابل أجر معلوم ، أو دون مقابل ، فإنه لا يقصر

ولا يتهرب من حسن آداء هذه الخدمة ، لحساب حركة الحياة [1] .

وبالماء المتاح ، والخدمة التى تؤمن حق المواطن فى الحصول على الماء بالكم والكيف المناسب يكون العمران بمعناه الواسع الفضفاض ، ويكون توزيعه وانتشاره الأفقى ، على المسرح الجغرافى ، فى أنحاء الدولة . وقل يكون الاستقرار ، أو يكون الاستيطان الراسخ الذى يتجمع حول موارد الماء ، ويصبح فى وسعه أن يباشر أنشطته الفاعلة اقتصادياً . بل قل أن خدمة توفير المياه ، وحسن توزيع الماء ، وحسن توظيف الماء وترشيد استخدامه ، هو الذى يفتح الباب على مصراعيه فى مناطق العمران ، لكى يتوالى اعداد وتجهيز ، باقى خدمات البنية الأساسية المطلوبة على صعيد الريف لحساب أهل القرى ، وعلى صعيد الحضر ، لحساب أهل المدن .

ولحساب الرى على صعيد الريف ، سواء كان مورد المتاح هو النهر ، أو كان مورد الماء المتاح ، هو البئر ، أو كان المورد المتاح هو المطر والسيل ، يلتزم النظام الحاكم بضبط أى من هذه الموارد . ويؤمن هذا الضبط ، السيطرة على معدلات السحب ، من المعين المتاح ، والسيطرة على حسن توزيع المقننات المائية . وتلتزم الدولة عندئذ ، باعداد شبكة قنوات مكشوفة أحياناً ، أو مغطاة غير مكشوفة أحياناً أخرى ، وتتحرى حسن توزيع حصص الماء بالكم المناسب ، فى الوقت المناسب ، على صعيد المساحات المروية .

وصحيح أن هناك فرق كبير ، بين سبل ضبط كل مورد من موارد الماء ، وفرق كبير بين تصميم وتشغيل شبكات نقل توزيع الماء من هذه الموارد المتاحة. وصحيح مرة أخرى أن تتفاوت سبل ضبط وسبل توزيع الماء ، لحساب العمران

---

(١) كان دور النظام الحاكم فى الماضى البعيد فى آداء هذه الخدمة محدوداً . وكم اعتمد الناس على وسائل بدائية لنقل الماء من المورد المتاح . ومن أجل تحسين أوضاع حركة الحياة ، تأتى اهتمام النظام الحاكم بهذه الخدمة . وقد تولى النظام الحاكم انشاء شبكة توزيع المياه . وتمثلت هذه الشبكة فى قنوات للرى الزراعى . كما تمثلت فى شبكة أنابيب لحساب مياه الشرب . ويجهز النظام الحاكم محطات تنقية المياه ، ومحطات الضخ ، لتوزيع المياه على المساكن فى الكتل السكنية فى المدن والقرى .

من دولة إلى دولة أخرى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو مسئولية النظام الحاكم فى الدولة عن وضع الضوابط الأنسب لانجاز هذه الخدمة [1] . ويكون المطلوب من هذه الضوابط ، أن تحكم معدل السحب من المعين ، وأن ترشد التوزيع الأنسب للماء ، فى اطار الاستخدام الاقتصادى الأفضل . بمعنى أن يتحرى هـذا الضبط ، عدم اهدار الماء ، أو الوصول به إلى حد الاستخدام الجـائر .

ومسئولية النظام الحاكم عن خدمة توفير المياه ، تتوازى بالضرورة مع مسئوليته عن خدمة صرف فائض الماء ، الذى تفضى إليه الاستخدامات المنزلية . ومن ثم تكون خدمة الصرف الصحى ، وهى جزء مهم وحيوى من مجموعة خدمات البنية الأساسية . وقل أنها خدمة تغطى احتياجات الكتل السكنية ، وتحمى حركة الحياة من التلوث وتداعياته ، التى تضر صحة الانسان [2] . بل قل أنها خدمة ، تجاوب استعلاء الانسان بذاته ، وهى يتحرى الطهارة والنظافة . وتكون خدمة الصرف الصحى مطلوبة بالحاح ، فى القرى على صعيد الريف ، ومطلوبة أيضاً فى المدن ، على صعيد الحضر . ومن ثم يتولى النظام الحاكم فى الدولة ، انشاء شبكة الصرف الصحى المغطى ، ومحطات الضخ ، ومحطات المعالجة ، على صعيد المساحات التى تحتوى العمران . ويكون ذلك كله ، فى

---

(١) على صعيد مصر ، من فى أنحاء الريف الزراعى ، وعلى أطراف من الحضر ، ينتشر نموذج جيد ، من قنوات توزيع مياه الرى . ويضبط النظام الحاكم انسياب المياه فى هذه القنوات بالكم الأنسب ، لتغطية حاجة الرى الزراعى . وتضم هذه الشبكة ، قنوات التوزيع الكبرى ، وقنوات التوزيع الصغرى ، وهى تمد الأرض الزراعية بالكم المناسب من الماء ، فى مناوبات منتظمة . وتبدو هـذه الشبكة وكأنها شرايين ، تنتشر ، على صعيد المسرح الجغرافى للعمران ، فى أنحاء مصر . ويغطى الماء الذى ينساب فى هذه القنوات بفعل الجاذبية ، حاجة السحب للرى الزراعى ، أو للاستخدامات المنزلية ، أو للصناعة .

(٢) اعتمد الصرف الصحى فى الماضى ، على تجهيز الأبار العميقة ، التى ينساب إليها فائض الماء من الاستخدامات المنزلية . ولم تفطن حركة الحياة آنذاك ، إلى أن هذا الصرف ، يفضى إلى قدر من الاختلاط بينه وبين الماء الجوفى تحت السطحى . وكان ذلك مصدراً من مصادر التلوث ، التى تجعل الماء الجوفى تحت السطحى ، غير صالح للاستخدام البشرى .

إطار حسن اختيار المواقع المناسبة لمحطات الضخ ومحطات المعالجة ، على المسرح الجغرافى ، دون تمييز بين حق الريف ، أو حق الحضر ، فى هذه الخدمة .

وعن طريق هذه الشبكة تحت السطح ، يتأتى تمرير مياه الصرف الصحى ، فى الاتجاه المناسب . وسواء تأتى هذا التمرير بفعل الانحدار وقوة فعل الجاذبية أحياناً ، أو تأتى بقوة فعل أجهزة الضخ والسحب الآلى أحياناً أخرى ، فإنه ينقل مياه هذا الصرف الصحى ، إلى مواقع منتخبة ، بعيدة عن مواقع الكتل السكنية، على صعيد مساحات العمران . وفى هذه المواقع المنتخبة ، يستوجب الأمر التعامل مع مياه الصرف الصحى ، تعاملاً مناسباً ، يجاوب الهدف الصحى ، والمحافظة على صحة البيئة .

ومن شأن هذا التعامل ، أن يخلس مياه الصرف الصحى ، من الرائحة الكريهة ، ومن الحمولة العالقة الصلبة . كما يفضى هذا التعامل إلى تدوير هذه المياه الملوثة ، وتخفيض معدلات التلوث ، حتى تتطهر نسبياً . وفى بعض الأحيان ، يتأتى استخدام هذا الماء لأغراض لا تتضرر بها صحة الانسان . ويكون فى وسع هذا التعامل فى بعض الأحيان الأخرى أن يستخلص نوعاً من السماد العضوى ، الذى تنتفع به حركة الحياة فى الريف ، فى مجال تنمية خصوبة التربة الزراعية .

وإذا كان من شأن خدمة الصرف الصحى ، أن تحافظ على صحة البيئة وتحمى الانسان من تداعيات هذا التلوث ، فإن صرف فائض الماء الذى يفضى إليه الرى الزراعى بالغمر على وجه الخصوص ، يحافظ على سلامة وصحة التربة الزراعية . ومعلوم أن تراكم الماء تحت السطح ، يضر بالنمو النباتى . وقل أنه ماء يتسرب فى مسام التربة ، وهو كفيل بافسادها ، وهو يؤثر على مستوى قابلية الأرض للزراعة . بل قل أن عدم التخلص من هذا الماء تحت السطحى ، وتراكمه وارتفاع منسوبه ، وهو يذيب الأملاح ، تتضر به خصوبة التربة . وتصاعد أو ارتفاع هذا الماء تحت السطحى ، الذى يصبح بفعل ذوبان الأملاح محلولاً ملحياً ، بموجب قوة فعل الضغط الاسموزى ، فى مسام التربة من أسفل إلى أعلى ، تتضرر به التربة . ومن شأن الأملاح فى هذا المحلول بعد تبخر الماء ، أن تتراكم وتسد مسام التربة ، وتتماسك مكوناتها وتتصلب . وفى

مثل هذا الوضع ، لا يتسنى فلح هذه التربة التى تتصلب وتفقد جدارتها الانتاجية .

هكذا ، تكون خدمة الصرف الزراعى على صعيد الريف ، مطلوبة بكل الالحاح . ويتعاظم هذا الالحاح فى المساحات التى يتوالى فيها الرى ، من موسم زراعى ، إلى موسم زراعى آخر ، ويتأتى بأسلوب الغمر . ومن ثم يكون النظام الحاكم مسئولاً عن توفير خدمة الصرف الزراعى ، من أجل صيانة التربة ، والمحافظة على جدارتها الانتاجية . وفى اطار التوازى الحميد ، بين انشاء وتوظيف شبكة قنوات الرى فى جانب ، وانشاء وتشغيل شبكة قنوات الصرف الزراعى فى جانب آخر ، يؤمن النظام الحاكم حسن استخدام الأرض فى الانتاج الزراعى .

وتكون خدمة الصرف الزراعى ، فى حاجة إلى شبكة قنوات صرف مكشوفة أحياناً ، أو إلى شبكة قنوات صرف مغطى وغير مكشوف أحياناً أخرى. بل قل أن انشاء هذه الشبكة ، يكون فى حاجة إلى خبرة فى وسعها أن تضبط العلاقة بين الرى والصرف . وسواء تأتى هذا الصرف الزراعى بقوة فعل الجاذبية ودرجة الانحدار أحياناً ، أو تأتى بقوة فعل وسائل الضخ الآلية ، فإن مياه الصرف يجب أن تمضى فى اتجاه مناسب ، بقصد التخلص منها أحياناً ، أو بقصد تدويرها وتطهيرها واعادة استخدامها أحياناً أخرى . وهذا الصرف الزراعى ، وهو خدمة ضرورية ، يعنى فيما يعنى المحافظة على حيوية التربة ، وتأمين مستوى جدارتها الانتاجية .

وفى اطار التخوف من نقص موارد الماء ، والتعرض لمجاعة مائية (١) ، يتوجه

(١) يؤكد الخبراء بالفعل هذا الخطر . وهم يرصدون تناقص موارد الماء العذب ، تناقصاً واضحاً . ومن شأن تمادى هذا التناقص أن يفضى إلى عجز شديد فى نصيب الفرد من الماء فى كثير من الدول . وعلى صعيد الشرق الأوسط ، الذى يخيم عليه شبح مجاعة مائية ، وهى تهدد وجود حركة الحياة فى بعض الدول ، تبحث النظم الحاكمة فى هذه الدول ، عن حل مناسب ، فى مواجهة هذا العجز . والخوف كل الخوف من صراع وحرب بين الدول من أجل الماء .

النظام الحاكم فى الدولة إلى تطوير وتحديث خدمة الصرف الزراعى فى الريف ، وخدمة الصرف الصناعى فى الحضر ، وخدمة الصرف الصحى فى الريف والحضر . ويتحرى هذا التوجه الحميد ، تدوير المياه تدويراً ، يغنى عن فقدانها . وهذا التدوير ، يعنى فيما يعنى معالجة هذه المياه ، المعالجة التى تفضى إلى حماية البيئة من التلوث . كما يعنى أحياناً أخرى تطهير وتنقية هذه المياه ، ومعالجتها ، بقصد اعادة استخدامها مرة أخرى ، وحسن الانتفاع بها . وفى وسع اعادة استخدام هذا الماء ، أن يغطى بعض حاجة حركة الحياة . ويستثنى من ذلك الحاجة إلى مياه الشرب ، أو لحساب الاستخدامات المنزلية . ولا تثريب على هذا التوجه الحميد ، الذى يتحرى تعظيم الانتفاع بالماء ، وتخفيض معدلات اهدار الماء . بل قل يصبح تدوير هذا الماء ومعالجته والانتفاع به ، هو الأنسب ، وهو يجاوب صيحات تتعالى ، وتشكو من خطورة النقص المرتقب فى موارد الماء العذب ، على الصعيد العالمى .

وفى اطار منظومة خدمات البنية الأساسية ، يضيف مشوار التطور الحضارى، ويضع على عاتق النظام الحاكم فى الدولة مسئوليته عن خدمة الانارة ، التى تخفض معدلات وحشة ظلام الليل . وفى الماضى ، كان الاعتماد الشخصى ، على وسائل تقليدية فى الانارة فى القرى والمدن . وكان من شأن هذه الوسائل التقليدية العتيقة ، أن تلوث البيئة ، وأن تسئ إلى صحة الانسان . وجاء التحديث والتطوير ، لكى تكون خدمة الكهرباء . ويتحرى النظام الحاكم انشاء محطات توليد الطاقة الكهربية ، التى تتمثل فى المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء، وفى توليد الكهرباء من مساقط المياه ، وفى توليد الكهرباء من سرعة الرياح ، وفى محطات الطاقة الذرية . وتستخدم الكهرباء على أوسع مدى فى الانارة . وتستخدم الكهرباء أيضاً فى تشغيل الأجهزة الكهربية ، لحساب الاستخدامات المنزلية ، أو فى تشغيل الآلات والمعدات فى المصانع لحساب الانتاج الصناعى .

ويكون من الضرورى أن يتبنى النظام الحاكم فى الدولة ، من أجل توفير هذه الخدمة ، مد وانشاء شبكة توزيع الكهرباء على أوسع مدى . وتكفل هذه الشبكة امداد أهل الحضر ، وامداد أهل الريف بالتيار الكهربائى . ومن ثم كانت نقلة نوعية مهمة ، تنعمت بها حركة الحياة . وقل أسهمت هذه

الخدمة الضرورية ، فى تحسين أوضاع الحياة . بل قل أن اضافة هذه الخدمة ، إلى قائمة خدمات البنية الأساسية ، تكون من وراء نتائج وتداعيات ، على صعيد الريف وعلى صعيد الحضر ، اجتماعية وحضارية واقتصادية . ولا وجه للمقارنة ، بين الدولة ، وهى التى عاشت عصر وسائل الانارة التقليدية فى جانب ، والدولة التى تعيش عصر الانارة واستخدام الكهرباء فى جانب آخر . والفرق كبير بين انارة خافتة تلوث البيئة ، وانارة كهربائية متطورة ، وانارة متألقة تبدد ظلام الليل ، ولا تلوث البيئة .

وتغطى هذه الخدمة الضرورية حاجة حركة الحياة ، على كل المحاور . وتكفل هذه الخدمة الزيادة فى المساكن ، واشاعة تشغيل الأجهزة الكهربائية . كما تكفل الانارة فى الشوارع فى المدن والقرى التى تطيل ساعات اليقظة ، وتقوى فاعلية الأنشطة البشرية المتنوعة ، وتنهى مخاطر تلوث البيئة . وكم أفضى استخدام الكهرباء إلى اشاعة وتوسيع فرص التنور بين المواطنين على أوسع مدى فى الريف والحضر . بل قل أفضى هذا التنور والتثقيف ، إلى نقلة حضارية ، وتفتح حقيقى ، تتنعم به حركة الحياة فى الدولة ، هذا بالاضافة إلى امداد الصناعة بالطاقة التى تحرك أدوات التصنيع ، وتعظم قدرات الانتاج الصناعى .

فى اطار اهتمام النظام الحاكم بخدمة الاتصالات ، وهى جزء من كل مجموعة الخدمات البنية الأساسية ، كان الخدمة البريدية ، وخدمة الهاتف ، وخدمة التلغراف . ثم كان التحديث والتطوير ، كى يضيف خدمات مستجدة ، تخدم وتيسر التواصل بين المواطنين على صعيد الدولة ، ولكى تحسن الخدمات على صعيد الحضر ، وعلى صعيد الريف . بل يستوجب هذا التطوير تفعيل خدمة الاتصالات ، لكى تيسر التواصل بين المواطنين فى الدولة ، وكل الناس فى الدولة على الصعيد العالمى . وسواء تولى النظام الحاكم هذه المهمة ، أو أسندت هذه المهمة إلى شركات خاصة متخصصة فى الاتصالات ، فإن خدمة الاتصالات تكفل التواصل الاجتماعى ، والتكامل الاقتصادى ، والتكامل الادارى .

وعلى مستوى العلاقات الاجتماعية ، أو العلاقات الاقتصادية ، أو العلاقات الادارية ، لا تستغنى حركة الحياة فى الدولة ، عن استخدام هذه

الاتصالات . وما من شك أن ثورة الاتصالات فى النصف الأخير من القرن العشرين ، وهى من وراء العولمة ، قد عظمت الحاجة إلى خدمة الاتصالات . وكم تحتاج الحياة المعاصرة ، وخطوات المسيرة الحضارية ، والمسيرة الاقتصادية ، والمسيرة الاجتماعية ، وهى تتنامى وتتسارع من يوم إلى يوم آخر ، إلى حسن توفير خدمة الاتصالات المباشر والسريع ، والانتفاع بها ، فى دعم هذا المشوار الذى لا يتوقف . ويكون المطلوب من النظام الحاكم متابعة تطوير خدمة الاتصالات تطويراً مناسبًا ، يجاوب حاجة العصر ، فى الدولة ، على صعيد الريف ، وعلى صعيد الحضر .

ومطلوب من النظام الحاكم مرة أخرى ، حسن اعداد شبكات الاتصالات السلكية أو اللاسلكية ، أو عن طريق الأقمار الصناعية ، لكى تكفل وتيسر التواصل بين الدولة ، ومجتمع الدول ، فى اطار انفتاح مفيد ، على كل المحاور الاقتصادية والحضارية . ويجاوب ذلك التواصل السريع دواعى الانفتاح وتداعياته، وهو الذى يفضى إلى التفتح وتنشيط فرص التنور . بمعنى أن يتحرى النظام الحاكم ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، تواصل شبكة منظومة الاتصالات فى الدولة على الصعيد المحلى ، تواصلاً جيداً ، مع منظومة شبكات الاتصالات العالمية .

ويكشف الاتجاه السائد الذى يباشره النظام الحاكم ، يكشف عن مبلغ الاهتمام بتعظيم خدمة الاتصالات . وهى تدرك كيف تخدم هذه الخدمة الانفتاح من غير حدود ، فى عصر يشهد ايجابيات وسلبيات العولمة . وقل لا يكون المضى فى ركب العولمة ، والأخذ بالايجابيات والانتفاع بها ، والاعراض عن السلبيات وتجنب أضرارها ، إلا فى صحبة ثورة الاتصالات ، وتأمين السماوات المفتوحة . وفى غياب خدمة الاتصالات تفوت فرص المضى فى ركب العولمة . ويفضى ذلك الغياب إلى الانغلاق ، ووقوع الدولة فى حبائل العزلة ، التى تعنى فيما تعنى التهميش . وما من شك فى أن النظام الحاكم الرشيد ، لا يقبل بالتخلف عن ركب العولمة ، ولا يرضى بالتهميش .

وامعاناً فى متابعة المشوار الحضارى ، يقدم النظام الحاكم فى بعض الدول، وليس كل الدول ، على اضافة خدمة مستجدة إلى منظومة خدمات البنية

الأساسية . وتتمثل هذه الخدمة ، فى تعميم استخدام الغاز الطبيعى ، الذى يغطى بعض الاستخدامات المنزلية . وتوضع شبكة أنابيب تحت الأرض ، من أجل توزيع الغاز الطبيعى ، على المساكن فى الريف والحضر ، وعلى المصانع . ومعلوم أن استخدام الغاز الطبيعى ، يخفض معدلات تلوث البيئة . ولا يكف النظام الحاكم عن تشجيع استخدام الغاز الطبيعى ، واحلاله محل مشتقات بترولية أخرى تلوث البيئة . بل قل يدعم النظام الحاكم ويشجع تكنولوجيا استخدام الغاز فى تسيير وسائل النقل ، فى اطار سياسة حكومية رشيدة ، تستوجبها دواعى حماية البيئة ، وتخفيض معدلات تلوث الهواء بصفة خاصة .

هذا وتتمم خدمة النقل [1] وتشغيل وسائله فى البر ، والبحر ، والجو ، منظومة خدمات البنية الأساسية ، وهى أمانة فى عنق النظام الحاكم . وقل أن خدمة النقل ، تمثل القاعدة العريضة التى يتعين ترسيخها وتطويرها ، لحساب العمران، على صعيد الدولة . وتستوجب هذه الخدمة ، مد شبكة الطرق ، وشبكة سكة الحديد ، وانشاء الموانئ ، وتجهيز المطارات . وتكون هذه الخدمة على صعيد الدولة ، ضرورية ، حتى لتبدو وكأنها شرايين تيسر انسياب ومرونة الحركة والانتقال ، على كل المحاور ، لحساب الهدف الاقتصادى ، ولحساب الهدف الاجتماعى ، ولحساب أهداف متنوعة وكثيرة أخرى .

وفى العالم المعاصر ، الذى انتقل من ايقاعات البطء الشديد فى الحركة فى الماضى ، إلى ايقاعات السرعة والتعجل فى الحركة فى الوقت الحاضر ، وأضاف وسائل مستجدة ومتطورة ، تجاوب الحاجة إلى هذه السرعة ، تصبح هذه الخدمة فى غاية الأهمية . وقل أنها خدمة تخدم التطور والتقدم ، وتؤكد

---

(١) تعود الاجتهاد الجغرافى على تصنيف خدمة النقل ، فى منظومة الظاهرة الاقتصادية ، وهى لحساب العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . ومع ذلك يجب أن نفطن إلى توظيف وسائل النقل ، فى خدمة الحركة والانتقال ، لحساب الهدف الاقتصادى ، ولحساب الهدف الاجتماعى ، ولحساب الهدف العسكرى . وهذا هو الفهم الصحيح ، الذى يبرر وضع خدمة النقل ، فى حزمة خدمات البنية الأساسية .

الانفتاح ، وجنى ثمراته ، وتجاوب روح وتوجهات العصر . بل قل أن غياب هذه الخدمة ، يفضى إلى الشلل ، ويكون الانغلاق والتقوقع ، ويكون التخلف عن ركب أو عن مسيرة المعاصرة وتداعياتها ، على كل المحاور الاقتصادية والاجتماعية . وهل فى وسع النظام الحاكم أن يباشر الحكم ، وأن يوفر الخدمة الأمنية وغيرها من الخدمات ، فى غياب خدمة النقل ؟

وتشغيل السيارة عن الطريق ، وتحريك قطار سكة الحديد ، وابحار السفينة من الميناء ، واقلاع الطائرة من المطار ، هو الذى يخدم النقل والتواصل ، ويدق أبواب الانفتاح ، لحساب حركة الحياة ، على المسرح الجغرافى للعمران المنتشر على أوسع مدى فى الحضر ، ووجود مجموعة المدن المتباعدة ، تكون الحاجة ملحة وضرورية ، لتوظيف وتيسير مهمة وسائل النقل ، وتغطية كل الأهداف. وتجاوب هذه الأهداف ايقاعات نبض التواصل والتكامل ، اجتماعيًا ، واقتصادياً ، لحساب حركة الحياة فى الدولة .

ريحرص النظام الحاكم على انجاز وحسن توظيف الخدمة المرورية ، لحساب السيطرة الأمنية فى الداخل ، أو لحساب الدعم الأمنى بين قلب الدولة وأطرافها فى مواجهة العدوان من الخارج مرة أخرى . وتوفر هذه الخدمة الضرورية فى نفس الوقت ، تمرير الحركة وتنشيطها ، لحساب نقل الركاب وتغطية الهدف الاجتماعى ، أو لحساب نقل السلع والبضائع ، وتغطية الهدف الاقتصادى . وقل أنها الخدمة ، التى تسقط حواجز العزلة ، عن العمران ، الذى ينتشر على صعيد المسرح الجغرافى فى الدولة . بل قل أنها الخدمة ، التى توثق أواصر التكامل الاقتصادى وايقاعاته ، وتقوى الترابط الاجتماعى وتطلعاته، بين الشعب ، على صعيد الدولة .

واضافة إلى شبكة الطرق ، وهى تضم طرق الدرجة الأولى وطرق الدرجة الثانية ، وتجاوب كثافة الحركة ، تستوجب مرونة الحركة المرورية ، انشاء وتشغيل الطرق السريعة بالمواصفات الدولية . وتخدم هذه الطرق السريعة ، التواصل وحسن الانفتاح بين الدولة ودول الجوار الجغرافى ، وتعزز فرص الأخذ والعطاء المتبادل بين الدولة والدول الأخرى . وقل تلعب هذه الطرق دوراً حيوياً ، من وجهة النظر الاستراتيجية ، فى دعم وتوثيق العلاقة المتبادلة ، بين

قلب الدولة ، وهو مركز الثقل الاجتماعي والاقتصادى فى جانب ، والأطراف، على امتداد الحدود السياسية للدولة فى جانب آخر . بل قل أن هذه الشبكة من الطرق ، وهى تكفل اسقاط حواجز المسافات الطويلة ، تتيح للعمران أن ينشأ ويجذب السكان أحياناً ، أو أن ينتعش أحياناً أخرى ، على جوانب الطرق .

وفى تواصل مناسب وجيد بين شبكة الطرق ، وانسياب الحركة المرورية على صعيد العمران فى جانب ، وشبكة الطرق فى اطار الكتل السكنية فى المدن والقرى فى جانب آخر ، يتكامل الربط المرورى . ويفضى هذا التكامل المرورى ، إلى حسن التواصل الاجتماعى ، وحسن التعامل الاقتصادى ، وحسن التفتح الحضارى . هذا بالاضافة إلى تأمين حسن الاشراف الادارى ، على صعيد مواقع العمران فى الريف والحضر . بل قل أنها تقوى القبضة الحاكمة ، فى الدولة ، وهى تؤدى دورها الفاعل لحساب حركة الحياة .

وهناك أكثر من مبرر اجتماعى ، ومبرر اقتصادى ، ومبرر استراتيجى ، تستوجب أن يتحرى النظام الحاكم تجهيز شبكة الطرق على كل المستويات، لكى تخدم الحركة المرورية ، على صعيد العمران ، وفى داخل كردون السكن فى المدن والقرى ، حسن استيعاب الكثافة المرورية ، عند بلوغها حد الذروة القصوى . بمعنى أن تكفل شبكة الطرق ، انسياب الحركة المرورية ، فى ساعات الذروة ، وتحول دون حدوث اختناقات مرورية ، تتضرر بموجبها المصالح الاجتماعية ، أو تتأثر بموجبها معدلات الدورة الاقتصادية .

وفى اطار خدمة النقل على صعيد الدولة ، يتحرى النظام الحاكم أيضاً ، انشاء وتشغيل شبكة سكة الحديد . وتغطى هذه الشبكة الحاجة إلى النقل الثقيل . وتمتد خطوط سكة الحديد ، وهى مزدوجة أحياناً ، أو وهى مفردة أحياناً أخرى ، لكى تجاوب كثافة الحركة وحجمها . وقل أنها تنتشر بالضرورة الانتشار الأنسب فى أنحاء مواطن العمران على صعيد المسرح الجغرافى ، فى الدولة . وليس أهم من التنسيق بين شبكة الخطوط الحديدية فى جانب ، وشبكة الطرق فى جانب آخر ، وتجنب المنافسة بينهما ، فى خدمة النقل . بمعنى أن يتحرى النظام الحاكم ، كل دواعى التعاون والتكامل بين خدمة

النقل والحركة المرورية المناسبة بين الشبكتين ، وهما تجاوبان حاجة المجتمع فى الدولة .

ومن أجل خدمة التواصل التجارى ، وحسن الانفتاح المتبادل ، بين الدولة ودول الجوار الجغرافى ، على صعيد الاقليم أحياناً ، أو على صعيد القارة أحياناً أخرى ، يتبنى النظام الحاكم فى بعض الأحيان ، سياسة اختيار المقياس الموحد ، لانشاء خطوط سكة الحديد . ووحدة المقياس ، سواء كان هو المقياس الضيق ، أو كان المقياس العادى ، تعنى فيما تعنى الترابط والتواصل ، بين شبكة الخطوط الحديدية ، فى مجموعة دول الجوار الجغرافى . ويكفل هذا التواصل مرونة الحركة والتشغيل وتجنب أعباء تكرار عمليات الشحن والتفريغ .

وفى بعض الدول التى تمتلك المجارى النهرية الصالحة للملاحة ، يتحرى النظام الحاكم ، وهو يباشر مهمة ضبط النهر ، اضافة خدمة النقل النهرى . وفى تنسيق بديع ، يضبط النظام الحاكم ايقاعات النقل النهرى ، ضبطاً ، يحول دون منافسة ساخنة ، بين الدور الوظيفى للنقل النهرى ، والدور الوظيفى للنقل على الطرق ، أو على سكة الحديد ، ويفلح هذا الضبط أحياناً ، فى تنسيق الترابط ، بين خدمة النقل النهرى فى جانب ، وخدمات النقل على الطرق أو على خطوط سكة الحديد فى جانب آخر ، وتعظيم الانتفاع بها ، وهى تجاوب حاجة المجتمع .

ومن أجل هذه الحركة والابحار المنتظم أحياناً ، أو غير المنتظم أحياناً أخرى ، يضع النظام الحاكم فى اعتباره تهذيب المجرى النهرى . ويجد هذا التهذيب من تداعيات قوة فعل الجريان ، وهو ينحت أو وهو يرسب . ويكون الهدف هو المحافظة على عمق المجرى الملاحى ، والمحافظة على صلاحيته للملاحة النهرية . كما يتحرى النظام الحاكم حسن التنسيق المناسب ، بين وجود وأوضاع المنشئات على المجرى الملاحى ، مثل الكبارى والجسور والقناطر فى جانب ، وانسياب حركة الابحار فى المجرى الملاحى فى جانب آخر . هذا بالاضافة إلى انشاء الموانى النهرية ،. وحسن تجهيزها ، لكى تيسر خدمة حركة نقل السلع أو خدمة نقل الركاب ، على خطوط الملاحة النهرية المنتظمة أو غير المنتظمة .

ويضيف القرن العشرين ، الذى شهد حركة النقل الجوى ، على الصعيد المحدود داخل الدولة ، أو على الصعيد الواسع المنفتح على العالم ، على عاتق النظام الحاكم ، مسئولية انشاء المطارات . ويتحرى النظام الحاكم ، حسن التوزيع الجغرافى لهذه المطارات ، وهى تجاوب حاجة العصر ، وأهداف النقل الجوى ، وهو فى خدمة نقل الركاب ، أو وهو فى خدمة الشحن الجوى . ويتحرى النظام الحاكم أحياناً ، التمييز بين المطار فى خدمة النقل الجوى المحلى ، والمطار فى خدمة النقل الجوى الدولى .

وفضلاً عن حسن التوزيع الجغرافى للمطارات ، يكون الالتزام بكل الضوابط الحاكمة لانشاء المطار وتجهيزه ، لحساب النقل الجوى الداخلى وعلاقته بالظهير المحلى من حوله فى الدولة ، أو لحساب النقل الجوى الدولى ، وعلاقته بالعالم ومجتمع الدول . والمهم هو حسن تشغيل المطار ، من خدمة نقل جوية ، تؤمن الاقلاع والتحليق ، وترشد الطيران والهبوط . هذا بالاضافة إلى تأمين حركة الطائرات والمرور فى المجال الجوى للدولة . وسواء كانت خدمة النقل الجوى ، لحساب الأفراد وحركة السفر ، أو كانت النقل الجوى لحساب التجارة وحركة السلع ، فإنها تتداخل تداخلاً منضبطاً فى منظومة خدمات النقل والحركة المرنة والتكامل فى الخارج والداخل .

وتتمم منظومة خدمات النقل والحركة المرورية المنظمة ، فى البر والجو ، خدمة النقل فى البحر . وسواء كانت هذه الخدمة لحساب نقل السلع ، إو نقل الركاب ، والابحار على أوسع مدى فى المياه الدولية أحياناً ، أو كانت هذه الخدمة لحساب الحركة المحدودة فى المياه الاقليمية للدولة ، لحساب الصيد ، أو لحساب المتعة ، أو لحساب سفن حراسة المياه الاقليمية أحياناً أخرى ، تكون الحاجة ملحة لانشاء الميناء المناسب . ويوظف هذا الميناء ، فى خدمة اقتراب واستقبال السفن الوافدة من عرض البحر أو فى خدمة شحن وتفريغ حمولة السفن ، أو فى خدمة ابحار السفن واقلاعها . بمعنى أن يكون الميناء فى خدمة علاقة حميمة بين ظهير على صعيد الدولة ، وانفتاح على كل المستويات بالعالم الخارجى ، على الصعيد الدولى .

ويلتمس النظام الحاكم ، حسن اختيار المرفأ الطبيعى أو شبه الطبيعى

أحياناً ، لكى يعد الأرصفة والتجهيزات المناسبة لآداء الدور الوظيفى للميناء ، والتعامل المناسب مع السفن . ولو تعذر وجود هذا المرفأ في بعض الأحيان ، على امتداد الجبهة البحرية للدولة ، يعد النظام الحاكم المرفأ الصناعى بالسعة الأنسب ، لكى يقيم عليه ويجهز الميناء المناسب ، الذى يبدأ منه الابحار أو تنتهى إليه حركة السفن . وسواء كان الميناء ، فى خدمة نقل الركاب أو فى خدمة نقل سلع الصادر والوارد ، أو فى خدمة الاسطول الحربى ، وهو يحرس أمن الوطن ، أو فى خدمة الصيد فى المياه الأقليمية أو فى أعالى البحار ، فإن تشغيله هو الذى يضبط ايقاعات هذا الاستخدام . وهو بعد ذلك كله النافذة التى تطل من خلالها الدولة على العالم ، ويطل العالم من خلالها على الدولة

واضافة إلى كل هذه الحزمة من مجموعة خدمات البنية الأساسية ، التى تجاوب حاجة العمران فى الدولة ، يضيف التطور الحضارى بعد مشوار طويل ، خدمة ضرورية مستجدة إلى هذه الحزمة . وتتمثل هذه الخدمة المستجدة التى أضيفت اعتباراً من النصف الأخير من القرن العشرين ، فى المحافظة على صحة البيئة . وهذه المحافظة على صحة البيئة ، تعنى حماية الأوضاع البيئية والتوازن البيئى ، على صعيد الدولة ، فى البر ، والبحر ، والجو . بل قل أنها الخدمة التى تقلم أظافر العدوان على البيئة ، لحساب حركة الحياة ، والمحافظة على صحة الانسان .

ومن أجل هذه الخدمة ، التى تعتنى بصحة البيئة ، يتحرى النظام الحاكم، حسن توزيع مراكز الرصد البيئى ، على امتداد المسرح الجغرافى فى أنحاء الدولة . وتتحمل هذه المراكز وهى تعمل فى مجال الرصد البيئى ، قياس أو حساب مبلغ التلوث فى البر أو فى البحر أو في الجو . وقل أنها تكاد تتعقب مصادر هذا التلوث . ومن بعد هذا الرصد ، يبدأ مشوار ترشيد السلوك البشرى، الذى يفسد فى البيئة بقصد أو من غير قصد . كما يبدأ أيضاً مشوار مطاردة وتجريم ، وعقاب السلوك البشرى الردئ ، الذى يفسد فى البيئة ، وهو متعمد. ثم قل أن هذه الخدمة الضرورية ، فى الوقت الحاضر ، تكون من وراء وضع الأطر الحاكمة ، التى تحتوى على المحميات الطبيعية ، على صعيد الدولـة .

وصحيح أن لا عمران وأنشطة عمرانية ، على صعيد الدولة ، من غير

خدمات البنية الأساسية . وصحيح أن خدمات البنية الأساسية فى الماضى البعيد، كانت متواضعة إلى حد كبير ، وصحيح أن مشوار التقدم الحضارى ، أبدع وأضاف خدمات متنوعة ، كانت تتطور مع مرور الوقت أحياناً ، أو كانت تستجد تماماً ، من عصر إلى عصر آخر . وصحيح أن العمران فى الدولة كان فى وسعه استيعاب هذه الخدمات وهو يتطور إلى الأفضل ، أو وهى تستجد وتطور الحياة إلى الأفضل . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو مسئولية النظام الحاكم عن توفير خدمات البنية الأساسية ، واكتمال منظومة تشغيلها على صعيد المسرح الجغرافى ، لحساب العمران . وفى حضور هذه الخدمات ، وحتمية الانتفاع بها ، يستشعر العمران الأمان والاطمئنان ، وهو يستخدم الأرض ، فى السكن أو فى مباشرة أنشطة الانتاج . بمعنى أن لا عمران ، ولا حركة حياة ، فى أى مساحة على المسرح الجغرافى فى الدولة ، فى غياب الحد الأدنى على الأقل ، من خدمات البنية الأساسية .

وعلى صعيد العمران فى أنحاء الدولة ، ينبغى أن تكون خدمات البنية الأساسية فى الشكل المناسب ، الذى يجاوب حاجة العصر . كما ينبغى أن يعتنى النظام الحاكم مرة ، باضافة أى خدمة مستجدة ، وهى تجاوب مطالب العمران وتطلعه إلى الأفضل ، ومرة أخرى بصيانة وتحديث خدمات البنية الأساسية . وحرمان العمران على صعيد أى مساحة تنبض فيها أوضاع العمران على صعيد الدولة ، يعنى بالضرورة تخبط حركة الحياة فى العشوائية . ويحيا العمران العشوائى خارج اطار السيطرة ، وهو يعانى من حرمان حقيقى من خدمات البنية الأساسية . وتفضى هذه العشوائية إلى شئ كثير ومتوقع من التخلف . ولأن العشوائية ، تعنى فيما تعنى عمراناً شاذاً ، وهو يشرد خارج اطار السيطرة ، فلا ينبغى أن يترك النظام الحاكم لهذه العشوائية الحبل على الغارب ، حتى لا يضطر أحياناً إلى مواجهة افرازات العشوائية وتداعياتها التى تطعن فى سلامة جدار البناء البشرى فى الدولة .

وفى مجال التجهيز واعداد أى مساحة مستجدة ، لحساب توسع عمرانى أفقى ، على صعيد المسرح الجغرافى فى الدولة ، يكون المطلوب من النظام الحاكم ، انشاء كل خدمات البنية الأساسية ، التى تيسر كسب هذه الاضافة

العمرانية بمعنى أن تصبح خدمات البنية الأساسية ، تكون وكأنها عوامل جذب، تبيح لحركة الحياة ، أن تغزو المساحة المستجدة ، وأن تباشر وجودها ، وأنشطتها الانتاجية . وسواء تأتى هذا التجهيز وشرع النظام الحاكم فى تنفيذ خدمات البنية الأساسية ، على التوازى فى وقت واحد ، أو تتأتى هذا التنفيذ على التوالى حسب الخطة الموضوعة على مدى عدد معين من السنوات ، فلا ينبغى أن يبدأ وجود حركة الحياة ، أو أن يكون الاستيطان ومباشرة العمران ، إلا بعد الانتهاء تماماً ، من انجاز كل منظومة خدمات البنية الأساسية [1] .

وقل أن اهتمام النظام الحاكم بتنفيذ منظومة خدمات البنية الأساسية ، لحساب العمران بصفة عامة ، أو لحساب التوسيع الأفقى للعمران فى مساحات مناسبة ، هو أفضل ما يكون ، وهو من أجل أوضاع مناسبة ، لحركة الحياة ، التى تطلب وتتنعم بالتنمية البشرية . بل قل أن هذا هو التوجه الحميد ، الذى يتحرى وضع خدمات البنية الأساسية ، فى متناول الاستيطان ، وهى تدعم العمران وأنشطته . وهل نشك فى أن مباشرة ودعم التنمية البشرية ، تمثل المدخل الصحيح للاستقرار المطمئن ، ومباشرة أنشطة التنمية الاقتصادية ؟.

* * * *

٢- الخدمات السيادية :

إذا كان النظام الحاكم فى الدولة ، مسئولاً عن تجهيز وتوفير كل منظومة خدمات البنية الأساسية ، التى ترسخ وتدعم تنعم حركة الحياة ، على المسرح الجغرافى للعمران ، وهو يجاوب حاجة الشعب وتشد ثقته ، يظل هذا النظام الحاكم ، حريصاً على مواصلة دوره الوظيفى فى خدمة الشعب . وقل أن هذا الدور الوظيفى فى خدمة الشعب ، هو الذى يلزم الحكومة ، بتوفير خدمات

---

(١) على هامش هذه المنظومة ، يخصص النظام الحاكم المساحة المناسبة من الأرض ، فى الموقع الجغرافى المناسب ، التى تضم المرافق أو الكتلة السكنية للأموات . وتلك خدمة ضرورية ، لا يستغنى عنها الانسان فى نهاية رحلة الحياة .

كثيرة ومتنوعة أخرى . بل قل أن هذا الالتزام ، قد استوجب الحرص على أن يمسك النظام الحاكم بزمام هذه الخدمات ، ولا يفرط أبداً فى توفير المنتج الخدمى ، الذى يكون وكأنه جزء من القوت اليومى للانسان . وهذا هو معنى أو مغزى أن توصف هذه الخدمات المتنوعة ، بأنها خدمات سيادية .

وإذا جاز للنظام الحاكم أن يسند تنفيذ وتشغيل خدمات البنية الأساسية ، لشركات ، أو مؤسسات خاصة ومتخصصة ، وهى تراقب الانجاز عن كثب ، فلا يجوز أبداً تكليف شركة أو مؤسسة بانجاز أو بتشغيل الخدمات السيادية . وصحيح أن النظام الحاكم فى الدولة ، هو الذى يوفر كل خدمة من هذه الخدمات السيادية ، وهو الذى يضبط ايقاعات انجاز المنتج الخدمى فى جانب ، ويضبط ايقاعات الطلب والانتفاع المباشر أو غير المباشر على المنتج الخدمى فى جانب آخر . وصحيح مرة أخرى أن النظام الحاكم فى الدولة ، هو الذى يمتلك حق اصدار القرار ، لكى يتاح المنتج الخدمى مجاناً ودون مقابل أحياناً ، أو لكى يتاح المنتج الخدمى بأجر رمزى ، أو بأجر حقيقى أحياناً أخرى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن النظام الحاكم ، هو الذى يترك مساحة تبيح للأفراد ، أو للجماعات ، حق المشاركة فى توفير بعض هذه الخدمات السيادية . ولا تعنى هذه الاباحة أن يترك النظام الحاكم لهذه المشاركة ، الحبل على الغارب . بل قل أنها مشاركة تستوجب الحصول على تصريح ، وقبول بالاشراف الحكومى بشكل أو بآخر ، من أجل تأمين مستوى وجدوى المنتج الخدمى .

وإمعاناً فى وضوح وحسن تقويم هذه الخدمات السيادية ، وتحرى سبل الانتفاع بها ، وهو واجب تلتزم به الدولة ، وحق لحساب المواطن ، ينبغى أن نميز بين :

١- خدمات السيادة المطلقة ، وهى التى توفر الخدمة الأمنية ، لحساب الأمن الخارجى ، وتوفر الخدمة الدبلوماسية ، لحساب علاقات الدولة ، مع الدول فى مجتمع الدول . ولا يبيح النظام الحاكم أبداً ، فرصة لاشتراك الفرد أو الجماعة ، تحت أى مسمى ، فى صياغة وتوفير هذا المنتج الخدمى . بل قل

أنه حق مطلق ، يسأل عنه النظام الحاكم فى الدولة ، فى حالة السلم ، وفى حالة الحرب .

٢- خدمات سيادية ، وهى التى تضم الخدمة الأمنية لحساب الأمن الداخلى ، والخدمة التعليمية ، والخدمة الصحية ، والخدمة القضائية . ويترك النظام الحاكم الباب مفتوحًا ، من أجل مشاركة فردية أو جماعية فى توفير المنتج الخدمى ، بإذن صريح وتحت سمع وبصر الحكومة . وقل أنها مشاركة منضبطة ، فى وجوب الانجاز ، وتلبية الحق المشروع فى الطلب والانتفاع بالمنتج الخدمى .

وفى الحالتين ، لا يقصر النظام الحاكم في توفير المنتج الخدمى من هذه الخدمات السيادية . وهو الذى يبيح واجب المشاركة ويضبط ايقاعاتها ، وهو الذى لا يبيح هذا المشاركة ،ويعلن مبرراتها . واباحة واجب المشاركة ، تكون بتقديم التبرع المادى أحيانًا ، أو بمباشرة انتاج المنتج الخدمى أحيانًا أخرى . وفيما يلى عرض يتحدث عن كل نوع من هذين النوعين من الخدمات السيادية .

خدمات السيادية الكلية :

صحيح أن من شأن هذه الخدمات ، وهى أمانة فى اطار سيادة الدول المطلقة ، التى لا تقبل المشاركة على أى وجه ، فى توفير المنتج الخدمى المناسب . وصحيح أن الشعب ،وهو صاحب الحق فى معطيات هذا المنتج الخدمى ، ينتفع ويتنعم بتداعيات هذا المنتج الخدمى بشكل مباشر أو غير مباشر، دون الحاح فى طلبه . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو ايمان الشعب الواثق فى الدولة ، من أهمية أو من قيمة الخدمة الأمنية ، التى توفرها القوات المسلحة ، وهى تحمى التراب ، وتقلم أظافر العدوان ، نكبح جماحة وقت الحرب ، وايمان الشعب الواثق مرة أخرى من أهمية أو من قيمة الخدمة الدبلوماسية ، التى يوفر فريق العمل الدبلوماسى ، الذى يرعى ويباشر وينمى علاقة الدولة بمجتمع الدول فى وقت السلم .

خدمة الأمن الخارجى :

هذه خدمة ، ضرورية فى وقت الحرب ،وهى نواجه العدوان ، وضرورية

فى وقت السلم ، وهى تحمى السلام . ويؤدى الجيش أو القوات المسلحة هذه الخدمة السيادية . ويكون الانضمام فى صفوف القوات المسلحة فى الدولة ، بموجب التطوع أحياناً ، وبموجب التجنيد أحياناً أخرى [1] . هذا بالاضافة إلى الجندى المحترف ، الذى يتولى أمر القيادات العسكرية . وبصرف النظر عن الرتب العسكرية فى صفوف الجيش ، تكون القوات المسلحة العين التى تحرس، واليد التى تواجه وتبطش ، وهى تقاتل دفاعًا عن الأرض ، وعن الحق الشرعى ، وعن سيادة الدولة على التراب الوطنى .

وبصرف النظر عن التوليفة ، التى تتألف منها القوات المسلحة ، وهى تضم القوة البرية ، والقوة البحرية ، والقوة الجوية ، ندرك أن الخدمة الوطنية فى صفوف الجيش ، يكسب الفرد المقاتل الشرف الأعظم . ذلك أن الفرد فى القوات المسلحة ، بداية من الجندى المقاتل إلى القائد العام ، يكون فى رباط دائماً ، وعينه لا تغفل . وقل أنه فى موقعه ، يكون مؤهلاً للجهاد ، لحساب الوطن والمواطن ، لوجه الله ، وفى سبيل الله . بل قل أنه فى موقعه فى وقت السلم أو فى وقت الحرب ، يجاوب الدعوة ولا يتخاذل .

وليس من شأن النظام الحاكم أن يتهاون فى تجهيز القوات المسلحة ، التجهيز المناسب ، الذى يجاوب أوضاع وحاجة العصر . وقل أنه فى كل الأحوال ، لا يفرط فى تعظيم العناية بهذه الخدمة الأمنية . بل قل أنه يتحرى بالضرورة ، تكريم أدائها الوظيفى ، وهى تتحلى بالولاء الوطنى ، والتشبث بالتراب الوطنى مرة ، أو هى تتحلى بالولاء القومى ، والتفانى فى حماية القوم مرة أخرى . ولا تكف القوات المسلحة أبداً عن التدريب المستمر ، واكتساب وصقل الكفاءة القتالية ، فى وقت السلم .

ويعتمد النظام الحاكم على التجنيد بصفة أساسية للخدمة فى صفوف القوات المسلحة . ويضبط القانون ايقاعات الانضمام للقوات المسلحة . كما

---

(١) كان الاعتماد فى الماضى على الجنود المرتزقة للعمل فى صفوف الجيش . وأقلعت النظم الحاكمة عن هذا النوع من الجنود ، وأخذت بنظام التجنيد ، ومباشرة الخدمة الاجبارية فى صفوف الجيش ، لفترة محددة .

يضبط القانون احتراف القادة من الضباط وخدمتهم فى القوات المسلحة . وقد يعتمد النظام الحاكم أيضاً على التطوع للخدمة فى القوات المسلحة . ويكون من وراء هذا التطوع ، دوافع تتمثل فى حب الوطن ، والتحلى بأقصى درجات الولاء الوطنى للتراب ، والولاء القومى للأهل ، فى وقت واحد . بمعنى أن الدفاع عن الوطن وعن المواطن ، هى مسئولية القوات المسلحة ، ولا مكان للغرباء فى صفوفها [1] .

ويكون النظام الحاكم فى الدولة ، مسئولاً عن ، حسن اعداد وتجهيز المقاتل ، وبث التحلى بروح الفريق . كما يكون النظام الحاكم مسئولاً مرة أخرى ، عن حسن تزويد الجيش بأحدث أدوات ومعدات القتال ، لحساب الدفاع عن الوطن ، فى البر ، والبحر ، والجو . ويبقى الجيش فى تنظيماته ، وفى فرقه ، وفى أفرعه المتنوعة فى الثكنات ، وهو يباشر التدريبات ، واكتساب الخبرات الحربية ، وهو رهن الاشارة ، واصدار الأمر ، لكى يتحرك وينتشر فى انضباط كامل ، على جبهات القتال ، فى مواجهة العدوان .

وعلى هذه الجبهات فى البر ، والبحر ، والجو ، يتصدى الجيش للعدوان، وهو يفى بالوعد الصريح ، الذى جاء فى قسم الولاء للوطن ، وأشهد الله على وعده . وفى حالة السلم ، لا تتوقف التدريبات ، ولا تكف دوريات القوات المسلحة عن البذل والعطاء . وتكون عندئذ مسئولة عن تأمين الحدود السياسية وأطراف الدولة . كما تكون مسئولة عن تأمين المياه الاقليمية ، وعن حراسة السماوات . وقل هذا هو الولاء الأعظم ، من غير تحفظ ، ومن غير حدود . بل قل هو الشرف الأعظم للجندى المواطن .

---

(١) تفرد القوات المسلحة فى المسئولية ، عن حماية الوطن والدفاع عن ترابه ، يعنى فيما يعنى ، أن لا محل لوجود تنظيمات عسكرية ، ولا مكان لميليشات مسلحة ، يمكن أن يتأتى تشكيلها، أو أن يباح لها ، أن تعمل وهى منفردة ، أو وهى تعمل بالاشتراك مع القوات المسلحة فى الدولة . كما يعنى مرة أخرى أن لا مكان أبداً لاستخدام المرتزقة ، فى صفوف القوات المسلحة .

خدمة العمل الدبلوماسى :

يعتمد النظام الحاكم فى الدولة ، على هذه الخدمة السيادية ، وهى التى تكون مسئولة عن رعاية مصالح الوطن ، وعن رعاية مصالح المواطن ، خارج حدود الوطن ، وتؤدى هذه الخدمة دورها الوظيفى ، فى ظل علاقات دولية مشروعة على صعيد مجتمع الدول فى العالم . وينشط وينتعش هذا الدور الوظيفى على الساحة الدبلوماسية ، فى وقت السلم ، وهى تشهد الحوار وتباشره لحساب مصلحة الوطن والمواطن . وشرف عظيم أن تسند الدولة هذه الخدمة ، إلى أكفأ المواطنين ، وهى يمنحهم حق التحدث باسم الوطن .

وتضم هذه الخدمة الديبلوماسية ، فئة العاملين فى السلك السياسى ، وفئة العاملين فى السلك القنصلى . وفى الوقت الذى يتولى فيه العاملون فى السلك السياسى ، مسئولية التعامل الرسمى مع حكومات الدول فى مجتمع الدول ، يتولى العاملون فى السلك القنصلى ، مسئولية رعاية مواطن الدولة ، والمحافظة على مصالحه وعلى حقوقه ، وهو مغترب فى دولة أجنبية . وجرى العرف الديبلوماسى ، على صعيد مجتمع الدول ، على مباشرة حق تبادل رجال الخدمة الديبلوماسية ، وهم سفراء عاملون فى السلك السياسى ، أو وهم قناصل عاملون فى السلك القنصلى . وتبادل السفراء ، والقناصل ، يعنى فيما يعنى ، الاعتراف المتبادل بين الدول .

ومن شأن السفير ، أن يمثل الدولة ، التى تكلفه بمسئولية تمثيلها فى دولة أخرى . ومن شأن الدولة المضيفة ، أن توافق على شخص السفير ، وتعترف بحقه فى تمثيل الدولة التى توفده إليها ، وتمنحه الحصانة الديبلوماسية . ويصبح السفير الذى يوفده النظام الحاكم ، وهو يباشر المهام الديبلوماسية ، وكأنه العين التى تراقب عن كثب ، والأذن التى تسمع فى وعى ، واللسان الذى يتكلم فى موضوعية . ويعاون السفير فريق من رجال السلك السياسى ، وهو القائد المحنك، لهذا الفريق . وفى اطار كل التكليفات التى يكلف بها السفير ، يؤدى دوره الوظيفى ، وهو يفاوض باسم الدولة ، أو وهو يبلغ الرسالة إلى النظام الحاكم فى الدولة التى تستضيفه .

وفضلاً عن المهارة والخبرة المتميزة التى يتحلى بها السفير ، وهى تسعفه

فى حسن آداء دوره الوظيفى ، ينبغى أن يتمتع السفير بثقافة عريضة ، وسعة صدر ، وقدرة على المناورة فى الحوار الهادى الرشيد [١] . وقل يكون السفير صاحب مهارة ، فى كسب ثقة المفاوض ، وحسن الاستماع للآخر ، فى احترام متبادل . ويبقى السفير فى موقعه ، وهو يباشر دوره الوظيفى ، الذى يبشر بعلاقة حسنة ، بين الدولة التى يمثلها والدولة المضيفة . واصدار الأمر بسحب السفير من جانب الدولة التى يمثلها ، أو دعوة السفير للمغادرة من جانب الدولة المضيفة ، يعلن فى الحالتين عن خلاف جوهرى بين الدولتين . ويكون قطع العلاقات الدبلوماسية ، بين الدولة التى يمثلها السفير ، والدولة المضيفة ، هو الاعلان عن سد فى قناة التواصل الدبلوماسى [٢] .

ومن شأن القنصل ، أن توفده الدولة إلى دولة أخرى ، وأن تعهد إليه بمباشرة أمر الاهتمام برعاياها فى هذه الدولة . ويكون القنصل فى القنصلية ، وكأنه ولى أمر رعايا الدولة . ويكون فى بعض الحالات ، وكأنه الحضن الدافئ الذى يحتوى المواطن المغترب ، ويحيطه بكل الرعاية والحنان . ويكون فى بعض الحالات الأخرى ، وكأنه اليد القوية التى تنتشل المغترب من عثرته . ويمتلك القنصل بعد ذلك كله ، حق محاسبة المغترب ، على سلوكه الردئ . الذى يضر بسمعة ومصالح الدولة . وقد تضطر المغترب أحياناً إلى العودة إلى الموطن ، لكى يكون عندئذ رهن المسائلة ، وتلقى ما يستحقه من عقاب .

وتعامل المغترب مع القنصلية حق مكتسب لا ينبغى التفريط فيه . وتعامل القنصلية مع المغترب ، واجب حتمى ، لا ينبغى التهاون فيه . ويتأتى هذا التعامل المتبادل بين القنصلية والمغترب ، بموجب قيد الوافدين المغتربين فى

---

(١) يعاون السفير فريق كبير من المعاونين . وهم على استعداد لتنفيذ التكليفات التى تسند إليهم. وانجاز هذه التكليفات ، هو الذى يكسبهم الخبرة ومهارة الأداء فى حقل العمل الديلوماسى . ومن تحت عباءة هذا التدريب العملى الديلوماسى ، تخرج أجيال العاملين فى الحقل الديلوماسى .

(٢) فى حالة قطع العلاقات الديلوماسية ، يبقى فى عاصمة الدولة المضيفة بعد مغادرة السفير ومعاونيه ، مكتب يضم بعض المسئولين الذين يتولون مهمة رعاية مصالح الدولة ، أثناء الفترة الزمنية ، التى تغيب فيها السفارة مع غياب السفير .

سجلاتها . ومن ثم تبدأ مسئولية القنصل فى مجال رعاية مصالح المغتربين لبعض الوقت ، فى الدولة المضيفة . ويكون القنصل ومعه فريق المعاونين ، المفوض الـذى يتحـدث بلسان رعايـا الـدولة المغتربين ، وهـو العين اليـقظة التى تحـرس مصالـح الأفـراد أو الجماعات ، أو المبعوثين . ومن خلال أجهزة العمـل القنصلى، توثق المعاملات بين الأطراف المتعاملة ، وتسجل حالات الزواج أو الطلاق ، وتستخرج شهادات الميلاد ، التى تؤمن الحق فى اكتساب الجنسية .

وصحيح أن هناك خيط رفيع فاصل ، بين التمثيل السياسى ، الذى يتمثل فى السفارة فى جانب ، والتمثيل القنصلى ، الذى يتمثل فى القنصلية فى جانب آخر . وصحيح مرة أخرى ، أن هناك فرق جوهرى ، بين الدور الوظيفى المنوط بالتمثيل السياسى ، وهو ما يؤديه السفير ومعاونوه ، والدور الوظيفى المنوط بالتمثيل القنصلى ، وهو ما يقوم به القنصل ومعاونوه . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو حتمية التواصل الفعلى ، والتكامل الوظيفى ، بين التمثيل السياسى والتمثيل القنصلى . ويتأتى ذلك فى اطار الخطة الموضوعة ، والضوابط الحاكمة ، لتوظيف الخدمة الدبلوماسية ، التى تعمل فى جد واخلاص لحساب الوطن ، أو لحساب المواطن المغترب ، لدى الدولة المضيفة . ويتحرى النظام الحاكم دائماً حسن اختيار العاملين فى حقل الخدمة الدبلوماسية ، وهم من المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة ، والكياسة .

* * * *

خدمات السيادة فى الداخل :

هذا ، نوع من الخدمات الضرورية ، التى تتمتع بخصوصية يعرف النظام الحاكم فى الدولة قيمتها ، لحساب الشعب ، ولا ينبغى التفريط فى دواعيها أو فى مبرراتها أبداً . وقل أنها تمثل أدوات الدولة ، التى تتداخل فى صلب دورها الوظيفى ، لكى تباشر الحكم ، وهى تجاوب ارادة الشعب ، وترعى مصالحه . ووصف هذه الخدمات بأنها خدمات سيادية ، يعنى فيما يعنى ، وهذا هو المعنى الأهم من أى معنى آخر ، هو مسئولية النظام الحاكم ، عن توفير هذه

الخدمات ، وهى واجب حتمى ، يجاوب حق الشعب . بل قل أنها الخدمات التى ينبغى أن تحرص على توفيرها، ولا ينبغى أن تفرط فى حسن آدائها أبداً.

وصحيح أن هذه الخدمات السيادية ، تكون أمانة غالية ، من أجلها تكون أهم الدواعى والمبررات ، التى تبرر وجود النظام الحاكم ، ووضع عصا السلطة فى يديه . وصحيح مرة أخرى أن يتوجه النظام الحاكم إلى فرض وجباية الضرائب المباشرة ، وغير المباشرة ، لحساب الانفاق على هذه الخدمات . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو قبول النظام الحاكم ، بترك مساحة لمشاركة الأفراد ، أو الجمعيات ، فى تبنى هذه الخدمات السيادية . ويكون هذا الاسهام، فى اطار ضوابط حاكمة ينظمها القانون ، وهى التى تؤمن سلامة وجودة المنتج الخدمى ، وتضمن عروضه بالشكل الأنسب .

وقل فى نهاية المطاف ، أن وجود النظام الحاكم ، وهيبة الحكم ، وترسيخ سلطان الحكومة ، يكون معلقاً ، بنجاح السلطة التنفيذية فى مجالات

١- حسن توفير هذه الخدمات ، بالشكل الذى يكفل أو يحقق التوازن الحميد ، بين عرض المنتج الخدمى فى جانب ، وطلب المنتج فى جانب آخر بمعنى أن لا تحريم ولا حرمان ، من حق الحصول على المنتج الخدمى

٢- حسن توزيع هذه الخدمات ، على المسرح الجغرافى ، فى أنحاء الدولة . وينبغى أن يجاوب هذا التوزيع وعرض المنتج الخدمى ، انتشار السكان وتوزيع الكثافات السكانية ، فى مواطن العمران .

٣- حسن انتاج المنتج الخدمى ، وحسن توظيفه ، وهو فى متناول الأيدى، التى تمتد إليه ، وتلتمس حق الانتفاع به ، فى المكان والزمان .

وسواء وفرت الدولة المنتج الخدمى الذى تقدمه هذه الخدمات ، لكل من ينشده ، فى نظير أجر حقيقى ، أو فى مقابل أجر رمزى ، أو مجاناً ودون مقابل ، فإن النظام الحاكم لا يغيب عنه ، حسن مراعاة البعد الاجتماعى . وفى ظل هذا التوجه الحميد ، يتحرى النظام الحاكم ، تأمين حق الفرد ، وتأمين حق الجماعة ، فى الانتفاع بالمنتج الخدمى ، ولا تبخل عليه أو تخذله . كما يتحرى النظام الحاكم ، فى بعض الأحيان الاستثنائية ، تقديم هذا المنتج الخدمى بشكل فورى لحساب الفرد ، أو لحساب الجماعة ، دون انتظار امتداد

الأيدى ، التى تطلب هذا المنتج الخدمى . وقد يستوجب الأمر أحياناً أخرى ، تجريم من يتخاذل ، أو من يعرض ، عن حق الانتفاع بالمنتج الخدمى .

ومعلوم أن هذه الخدمات السيادية ، تكون متنوعة . ومعلوم أن المنتج الخدمى ، الذى تفضى إليه أو الذى تقدمه هذه الخدمات السيادية ، يجاوب طلب الشعب ، ويغطى حاجة ضرورية . وليس فى وسع المرء ، أن يتهاون فى طلب هذا المنتج الخدمى ، أو أن يستغنى عنه ، أو أن يرفضه . وهذه الخدمات السيادية المعنية ، هى :

الخدمة الأمنية :

تضع هذه الخدمة ، أمن المواطن على ذاته ، وعلى ممتلكاته ، فى بؤرة اهتمامها ، وهى لا تغيب ولا تغفل . ويتولى جهاز الشرطة ، انجاز هذه المهمة . وجهاز الشرطة ، هو المسئول ، عن حماية الأمن الداخلى ، فى الدولة . وقل أن هذا الجهاز ، هو يد النظام الحاكم القوية ، والذراع الطويلة ، التى تحرس الشارع ، وتواجه البلطجة ، وتطارد الانحراف ، وتقلم أظافر الاجرام ، وتتعقب الخطيئة ، التى تكدر صفو السلام الاجتماعى . ويعمل جهاز الشرطة فى نهار اليوم ويسهر الليل ، وشغله الشاغل حراسة السلام الاجتماعى .

وبصرف النظر عن تصنيف الرجال ، وتقصى دورهم الوظيفى فى جهاز الشرطة ، وبصرف النظر عن تسليح رجال الشرطة التسليح المناسب ، لحساب الآداء الشرطى المنوط بهم ، كل فى موقعه ، ينبغى أن ندرك كيف يكون الأمن الداخلى لحساب المجتمع ، هو الشغل الشاغل لهم ، ليلاً ونهاراً لهذا الجهاز . وبتكليف من النظام الحاكم ، يمتلك جهاز الشرطة القبضة القوية التى تضبط وتنظم بموجب القانون وشرعيته . كما يمتلك جهاز الشرطة ، اليد الطويلة ، التى تطول الاجرام فى الداخل ، أو التى تلاحقه وتتعقبه فى الخارج . ويكون جهاز الشرطة ، وهو يوفر هذه الخدمة الأمنية ، وكأنه عين النظام الحاكم، التى لا تغفل ولا تنام ، لكى تحرس القواعد الراسخة ، للسلام الاجتماعى ، الذى يتنعم به الشعب ، فى الدولة .

واتساع مساحة العمل الأمنى المنشود ، الذى يوكل إلى جهاز الشرطة على صعيد الدولة ، يبدو كبيراً . وتستوعب هذا الاتساع الفضفاض ، حسن

توزيع العمل والمهام . وقل أن هذا التوزيع وضبط ايقاعاته الفاعلة ، تستوجب الشيء المناسب من تحديد الاختصاصات ، وتصنيف التكليفات المتنوعة ، في أداء العمل الشرطي . وتتأتى هذه الاختصاصات المتنوعة ، وحسن آداء تكليفاتها ، على محاور متعددة ، نذكر منها :

١- محور الأمن العام ، الذي يضبط ايقاعات النظام والانضباط ، على صعيد الدولة .

٢- محور الأمن القومي ، الذي يواجه أو يطارد الجريمة المنظمة ، التي تطعن في أمن الدولة .

٣- محور الأمن المروري ، الذي يؤمن حركة السفر والنقل والمواصلات ، على الطريق في أنحاء الدولة .

٤- محور الجوازات والجنسية .

وفي الوقت الذي يتأتى فيه القدر المناسب من التكامل الوظيفي ، بين كل محاور العمل الشرطي في الدولة ، تخيم روح الفريق على هذا الأداء الوظيفي ، على كافة محاور العمل الشرطي . وتكفل هذه الروح ، حسن تناغم أدوات الدور الوظيفي الشرطي المنشود . وفي اطار ضبط حاكم يقظ ، والتزام رشيد ، واجتهاد منصف حميد ، بأداء الواجب الوظيفي الشرطي ، يكون الانجاز الشرطي موفقاً وحاسماً ، في مجالات انجاز تكليفات النظام الحاكم ، لحساب أمن المواطن ، في المال والعرض والولد . بل قل يكفل الآداء الشرطي الرشيد ، حق الناس ، كل الناس ، على صعيد الوطن ، في نشاط منضبط مثمر بالنهار ، وفي نوم عميق هادئ في الليل .

ويتأتى أداء هذا الدور الوظيفي للعمل الشرطي ، في اطار توزيع جغرافي مناسب ومتوازن ، على صعيد الدولة . ويجاوب هذا التوزيع والانتشار الشرطي ، على أوسع مدى ، في زحام الحضر وتداعيات التكدس ، أو في رحابة الريف وتداعيات التعصب . ويكفل هذا التوزيع الجغرافي المناسب للخدمة الأمنية ، أن تؤدي الشرطة الواجب الوظيفي المنوط بها ، لحماية الأمن . وتباشر الشرطة هذه المهمة ، وهي تمتلك في اليد اليمنى العصا الغليظة ، التي تتحرى تأديب العاصي أو الخارج عن القوانين أحياناً ، أو وهي تمتلك في اليد اليسرى سلطة

القانون ، الذى يتحرى ، حسن معاملة العاصى وتقديمه للعدالة أحياناً أخرى . وتظل عين الشرطة فى الريف ، وفى الحضر ، تحرس فى الليل والناس فى مضاجعهم نائمين ، وتحرس فى النهار والناس فى شغلهم عاملين .

وصحيح أن هذه الخدمة الأمنية سيادية ، وهى حيوية وضرورية ، ولا يملك النظام الحاكم أبداً حق التفريط فيها أو اهمالها والتراخى فى دعمها ، وتوفير المنتج الخدمى الفردى أو الجماعى . وصحيح مرة أخرى أنها الخدمة السيادية التى تعظم هيبة القانون ، وتفرض شرعيته ، وتمكن السلطة التنفيذية من اعلاء وترسيخ دعامات هذه الهيبة . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو احتمال معقول ومناسب ، يوفر ساحة محدودة ، تبيح فرص خصوصية الحراسة الخاصة بشكل أو بآخر ، لحساب الفرد الذى ينشد الأمن الذاتى أحياناً ، أو لحساب الجماعة التى تلتمس الأمن الخصوصى أحياناً أخرى . ومن ثم تكون الرخصة التى يرخص النظام الحاكم بموجبها ، وتتيح للغفير الخاص ، أو للياور أو لفريق الحرس الخاص ، أن يباشر وظيفته فى الحراسة فقط ، دون تجاوزات . ومع ذلك يشترط أن يتأتى هذا الترخيص ، فى اطار ضوابط كثيرة ينص عليها القانون ، وينبغى الالتزام بها [١] .

وتضيف الأوضاع الشاذة ، التى تخيم على الدولة ، فى حالة الحرب المعلنة أحياناً ، أو فى حالة الحرب الخفية غير المعلنة أحياناً أخرى ، أعباء كثيرة على عاتق جهاز الشرطة . ويعتمد النظام الحاكم على جهاز الشرطة ، فى توفير الأمن الداخلى ، وحماية الجبهة الداخلية . ويمتلك جهاز الشرطة مهارة وضع وتخطيط السيناريوهات ، التى تواجه بموجبها العدوان السافر فى حالة الحرب ، أو التى تتعامل بموجبها مع العدوان المتخفى ، فى حالة الحرب القذرة غير المعلنة . وليس أهم فى أى من هاتين الحالتين من حماية الجبهة الداخلية ، من التداعيات العدوانية وأخطارها .

---

(١) من أجل السماح بالحارس الخاص ، أو من أجل السماح بحيازة السلاح المناسب ، والترخيص باستخدامه فى الدفاع عن النفس ، أو فى الدفاع عن الآخر ، يكون الاذن الذى يصدره النظام الحاكم ، وهو يجاوب الضوابط المعمول بها .

وفى حالة الحرب المعلنة ، يكون الدور الوظيفى لجهاز الشرطة ، مطلوباً بالحاح على صعيد الجبهة الداخلية . ويكون هذا الدور ، وكأنه جزء لا يتجزأ من اجراءات حماية مؤخرة القوات المسلحة . وقل أنه دور وظيفى ضرورى وفاعل ، وهو يشد أزر القوات المسلحة ، ويكفل لها ، أن تتفرغ تفرغاً كاملاً ، للتعامل الواثق مع العدوان على جبهات القتال . بل قل يستوجب الأمر فى بعض الأحيان ، حسن التنسيق ، بين واجب وطنى تؤديه القوات المسلحة مرة ، وواجب قومى يؤديه جهاز الشرطة مرة أخرى . ويخدم هذا التنسيق أمن الجبهة الداخلية ، ويدعم مؤخرة القوات المسلحة ، وحسن نقل وتحريك الامدادات ، إلى أرض العمليات الحربية .

وفى حالة الحرب غير المعلنة ، يكون الدور الوظيفى لجهاز الشرطة مطلوباً بالحاح على صعيد الجبهة الداخلية . ويكون هذا الدور ، وكأنه العين التى ترصد الأيدى القذرة ، التى تطعن فى سلامة البناء الاجتماعى ، أو التى تتعمد التخريب فى البناء الاقتصادى . وقل أنها تتعقب الارهاب وتشل يديه ، التى تسئ إلى البناء الاجتماعى ، وتتعقب الأيدى القذرة التى تعمل فى حقل التهريب بصفة عامة .

الخدمة التعليمية :

على قمة مجموعة الخدمات السيادية ، تتأتى الخدمة التعليمية . وقل أنها أمانة فى عنق النظام الحاكم فى الدولة . وكيف لا نكون كذلك ، وهى الأمينة على عقل الانسان ، وهى تكسبه الخبرة والمهارة . وقل مرة أخرى ، أنها الخدمة الضرورية الجليلة ، التى تواجه الجهل وتقهره ، وتخوض معركة بث نور العلم والمعرفة ، لكى ينقشع ظلام الجهل . بل قل بعد ذلك كله ، أنها الخدمة التى تباشر التنوير ، والتثقيف ، والتربية ، فى صحبة التعليم ، لحساب الفرد ، ولحساب المجتمع . ومن تحت عباءة هذه الخدمة التعليمية ، تخرج الكوادر المتعلمة ، التى تخلع عنها لباس الجهل ، وتتأهل التأهيل المناسب ، لمباشرة الأنشطة الحياتية ،على كل المحاور الاقتصادية والاجتماعية ، وهى تجاوب حاجة العصر .

هذا ، ولا تسأل مرة عن قيمة هذه الخدمة ، ولا تسأل مرة أخرى ، كيف ولماذا ، تتربع الخدمة التعليمية على القمة ، وهى التى تلقى على عاتق الدولة وسلطتها السيادية الحاكمة ، المسئولية المباشرة عن تربية وصقل عقل الفرد وعقل الشعب . وهل هناك أغلى من الثروة البشرية فى الدولة ، أو أهم من عقل الفرد أو عقل الأمة ؟ وليس فى وسع النظام الحاكم أبداً التفريط فى توفير هذه الخدمة ، أو التهاون فى مسئوليته عن الدور الوظيفى الذى تقوم به هذه الخدمة التعليمية . والنظام الحاكم فى الدولة ، معه كل الحق ، فى أن يمسك بزمام الخدمة التعليمية ، وعليه كل الواجب فى حسن تقديم وتوفير هذه الخدمة .

ومسئولية النظام الحاكم عن مسألة التعليم ، على كل المحاور ، وعلى كل المستويات ، مسئولية مطلقة من غير حدود . وفى اطار هذه المسئولية ، يلتمس النظام الحاكم توسيع قاعدة التعليم على أوسع مدى ، وتعظيم تداعياته . كما يتحرى النظام الحاكم تطوير التعليم وتحسين مستوى معطياته ، فى اطار علاقة حميمة ، بين الأصالة والمعاصرة ، وهى تتطلع دائماً إلى ما هو أفضل . وفى الوقت الذى يوفر فيه هذه الخدمة التعليمية ، بشكل الزامى فى مرحلة التعليم الأساسى ، يترك النظام الحاكم للفرد حق اختيار مشوار التعليم ، بعد الانتهاء من التعليم الأساسى . ويبقى المنتج الخدمى الذى تقدمه هذه الخدمة التعليمية، وهو حق مشروع للمواطن فى الدولة ، سواء تأتى الحصول عليه بأجر معلوم أو من غير أجر .

وتتولى الدولة انشاء ونشر دور العلم ، على أوسع مدى . ويتحرى النظام الحاكم توزيع دور العلم ، التوزيع الجغرافى الأنسب ، على صعيد الحضر ، وعلى صعيد الريف . بل قل يتحرى النظام الحاكم ، التوازن ، بين توزيع دور العلم ، فى جانب ، وتوزيع السكان فى جانب آخر . ويضع هذا التوازن المنتج الخدمى المتاح فى متناول كل من يسعى إلى طلب العلم . ويقدم النظام الحاكم فى بعض الأحيان ، على توفير المنتج الخدمى والحوافز ، لبعض أولئك ، الذين يتوسم فيهم الاستعداد للتفوق فى تحصيل العلم . ولا يغيب عن النظام الحاكم أبداً ، تبنى أصحاب المواهب ، الذين يبشرون بالتفوق الحقيقى فى العلم .

وفى اطار اهتمام الدولة بالخدمة التعليمية ، يجهز النظام الحاكم دور العلم التجهيز المناسب ، لكل مرحلة من المراحل التعليمية المتوالية ، على كل المحاور. كما تعتنى الدولة مرة أخرى باعداد المعلم ، وتأهيله التأهيل الأنسب ، وهى توكل له أمانة التربية ، ومسئولية التعليم . كما نمسك الدولة بزمام اعداد المناهج والمقررات الدراسية ، ومفرداتها المناسبة . كما تباشر أيضًا الاشراف الكامل المباشر على تأليف الكتب المقررة . وهى التى تشرف فى نهاية المطاف على اجراء الاختبارات ، وتمنح الشهادات ، فى ختام كل مرحلة من المراحل التعليمية .

وعلى مستوى التعليم العالى ، يهتم النظام الحاكم ، بانشاء الجامعة ، وأكاديمية العلوم ، والمعهد العالى ، ومركز البحوث العلمية المتخصصة . ولا هم أهم من أن تربى هذه المؤسسات العلمية ، الكوادر العلمية المتخصصة فى كل العلوم ، وهى تكسبهم الخبرة . وفى اهتمام متوازى ومتوازن ، ومتكامل ، يكون الاجتهاد الجاد ، الذى يعتنى بالعلوم الانسانية ، والعلوم الطبيعية . وتتحرى هذه المؤسسات العلمية ، فى نفس الوقت ، النقلة النوعية ، التى تفضى إلى تعظيم الاهتمام بالعلوم التطبيقية وأدائها الوظيفى ، لحساب المجتمع . ويعكف صناع هذا المنتج الخدمى الثمين ، على تربية الكوادر ، التى يكون فى وسعها ، أن تصاحب المبدعين فى ركب التقدم العلمى ، على الصعيد العالمى .

ومن هذا الاهتمام بالمنتج الخدمى ، الذى توفره الخدمة التعليمية ، على امتداد المشوار الطويل ، يتحرى النظام الحاكم من حين إلى حين آخر ، وعينه لا تغفل عن تطوير آداء هذه الخدمة . ويجاوب هذا التطوير حاجة العصر ، وحتمية المضى فى ركب التقدم . وقل أنه التطوير الفعال والمجدى ، الذى يجاوب قوة فعل المتغيرات المتلاحقة السائدة على الساحتين المحلية والعالمية ، حضارياً ، واجتماعياً ، واقتصادياً . بل قل أنه التطوير الحميد بكل المقاييس ، الذى يضيف المستجدات ، ويعظم التحديث ، وينمى القدرات ، ويصقل الخبرات ، ويحفز الابداع أو الابتكار . ومن أجل ذلك كله ، ترصد الدولة تقدم المسيرة العلمية ، وتقدم الجوائز للمتفوقين والمبدعين .

وصحيح أن النظام الحاكم ، لا يكف أبداً عن الاهتمام بالخدمة التعليمية، وهو الاهتمام الذى يحقق وينشط ، ويدعم خطط التنمية البشرية . وصحيح مرة أخرى أن النظام الحاكم ، يلتزم بالتطوير والتجديد ، والاضافة ، من أجل خدمة تعليمية أفضل . وصحيح مرة ثالثة أن النظام الحاكم ، يباشر الانفتاح الحقيقى ، على كل جديد ، لحساب تجويد مستوى ، وتحسين معطيات الخدمة التعليمية . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن يتوقع النظام الحاكم بالضرورة ، العائد المثمر ، من أجل مستقبل أفضل للأجيال الناهضة ، فى الدولة .

وامعاناً فى العناية بالخدمة التعليمية ، يفتح النظام الحاكم الباب أمام المشاركة الشعبية ، وتتمثل هذه المشاركة ، فى قبول الهبات والمنح المادية والعينية، من القادرين ، لحساب الخدمة التعليمية . كما تتمثل هذه المشاركة فى تقديم الخدمة التعليمية ، التى تعنى توسيع قاعدة هذه الخدمة ، على كل المحاور ، وعلى كل المستويات . ومع ذلك لا يترك النظام الحاكم لهذا الاسهام الشارك غير الحكومى ، فى تقديم الخدمة التعليمية ، على أى محور ، أو على أى مستوى ، بداية من مراحل التعليم الأساسى ووصولاً إلى التعليم العالى ، الحبل على الغارب .

ولا يعطى النظام الحاكم الترخيص لهذا الاسهام الأهلى فى الخدمة التعليمية ، من غير ضوابط صارمة وحاكمة ، ينبغى أن يخضع لها ويلتزم بها . وقل أن عين الدولة ، لا تغفل عن مراقبة آداء هذا الاسهام الأهلى عن كثب ، وهى التى تضبط ايقاعات عطائه ، وتعتمد نتائجه ، وتقوم أوضاعه . ومهما اتسعت قاعدة آداء الخدمة التعليمية على المستوى الأفقى ، وتنامى عطاء هذه الخدمة على المستوى الرأسى ، لا تهمل الدولة أبداً فى مراقبة الاسهام الأهلى فى الخدمة التعليمية . ويظل النظام الحاكم حريصًا على المنتج الخدمى الأحسن، لحساب التجويد والتجديد ، ولحساب التقدم ، الذى يدعم التنمية البشرية ، ويعظم تداعياتها ، لحساب الشعب .

الخدمة الصحية :

إذا كان من شأن الخدمة التعليمية العناية بالعقل ، والتماس النقلة النوعية

لهذا العقل ، من ظلام الجهل إلى نور العلم والتفتح ، فإن الخدمة الصحية ، تجسد العناية بالبدن ، وتحرى المحافظة على صحة الفرد ، وعلى صحة المجتمع . بمعنى أن يهتم النظام الحاكم بالمواطن ، وهو يجرده من لباس الجهل ، ويلبسه لباس العلم مرة ، وهو يخلع عنه لباس المرض ، ويعيد إليه لباس الصحة والعافية مرة أخرى . وهذا هو التوازى الحميد ، بين عناية بالعقل حتى يتفتح ويتألق عطائه ، وعناية بالبدن حتى يصح ويقوى ويتعاظم فعله . بل قل هذا هو التوازى الحميد ، الذى يضع المنتج الخدمى للخدمة التعليمية والخدمة الصحية ، فى حلبة الدعم المباشر لخطط التنمية البشرية . وهل هناك فى الدولة أفضل من المواطن الذى يتفتح عقله وتتنور بصيرته ، وبصحة بدنه ، وينتعش فعله ، لحساب المجتمع ، قبل أن يكون لحساب ذاته ؟

وتكون القاعدة المتفق عليها ، أن يتمتع الانسان بالصحة والعافية ، وأن يتنعم بسلامة النفس والبدن ، وهو يعمل ويباشر أنشطته الحياتية ، لحساب الذات أو لحساب الغير . ويكون الاستثناء المتفق عليه أيضاً ، أن يتعرض الانسان للمرض ، أى مرض يصيب البدن ، أو يصيب النفس ، فى أى وقت ، وهو يعجز عندئذ عن مباشرة العمل . وفى ظل هذا الوضع الاستثنائى ، يطلب المريض العلاج من المرض الذى يرجى الشفاء منه ، ويتعاطى الدواء المناسب ، وهو يلتمس أو وهو ينشد الشفاء ، والعودة إلى صف الأصحاء ، لكى يباشر العمل ، وفى ظل هذا الوضع الاستثنائى أحياناً أخرى ، يطلب المريض تخفيف ألم المرض ، الذى لا يرجى الشفاء منه ، وهو ينشد تحجيم مضاعفاته ، والعودة إلى مباشرة العمل . ومن أجل صحة المواطن ، وهو أعز ما تملكه الدولة ، تكون الخدمة الصحية ، التى تجاوب حاجة المريض .

ولأن صحة الانسان ، كل انسان فى أى فئة عمرية ، تهم المجتمع ، وهى التى تكفل له حق الاسهام فى ايقاعات الحياة ، ومباشرة الأعمال والأنشطة الحياتية ، يهتم النظام الحاكم بتوفير هذه الخدمة الصحية ، وعرض المنتج الخدمى ، لحساب المرضى . وامعاناً فى تعبير النظام الحاكم عن المسئولية الأمينة ، عن صحة المواطن الفرد ، أو عن صحة جماعة المجتمع ، يمسك بزمام هذه الخدمة الصحية . وفى اطار هذه المسئولية ، تكون هذه الخدمة

الصحية ، أمانة فى عنق النظام الحاكم . ومن ثم تستحق هذه الخدمة الصحية ، أن تكون ضمن قائمة الخدمات السيادية . بل قل تصبح هذه الخدمة الصحية ، فى وضعها السيادى ، ضرورية ، فلا تستحق الاهمال أو التفريط فى توفيرها .

وتستوجب هذه الخدمة الصحية ، حسن العلاقة بين توفير الخدمة وهو واجب ينبغى الالتزام به فى جانب ، وهو حق مكتسب ينبغى الحصول عليه فى جانب آخر . ولكى يكون العرض المتاح ، فى متناول المريض أو المصاب ، يهتم النظام الحاكم ، وهو حريص على توفير هذه الخدمة الصحية ، بما يلى :

١ – اعداد وتجهيز الطبيب ، وكل من يعمل فى صحبته ويعاونه ، اعداداً مناسباً ، للتعامل الصحيح مع المرض ، وهو يشخصه ، أو للتعامل مع المريض ، وهو يخفف أوجاعه ويعالجه . وفى اطار هذا الاعداد الجيد ، يكون التخصص الطبى ، واكتساب الخبرة والمهارة فى أى تخصص ، من التخصصات الطبية المتنوعة [١] ، مطلوباً بالحاح ، لصالح المريض . كما يكون تدريب الفريق المعاون واكتساب الخبرة مطلوباً بالحاح مرة أخرى ، من أجل خدمة صحية أفضل .

٢ – اعداد وتجهيز المكان المناسب لاستقبال المريض وضيافته فى المستشفى. ويكفل هذا التجهيز تزويد المستشفى بالمعدات والأدوات ، التى تيسر للطبيب والفريق المعاون له ، التعامل مع المرض والمريض . وفى اطار المستشفى ، وتجهيزاتها المناسبة ، يتأتى استقبال المريض ، لكى ينال العلاج السريع ، ويمضى إلى حال سبيله أحياناً ، أو أن يكون استقبال المريض ، لكى يقيم لبعض الوقت ، تحت الرعاية الطبية المباشرة ، حتى يشفى أحياناً أخرى [٢] . وقد

---

(١) الطبيب المتخصص ، هو المؤهل علميًا وعمليًا ، للتعامل مع خصوصية المرض . ويضيف التقدم العلمى ، فى البحوث العلمية التطبيقية ، تخصصات طبية دقيقة ومستجدة ، من وقت إلى وقت آخر . كما يكشف التقدم العلمى أيضاً عن أمراض ويتعرف على أعراضها ، وسبل التعامل معها .

(٢) تستوجب الخدمة الصحية ، تحلى كل المشاركين فى العناية بالمريض ، بروح الفريق . ويعرف الطبيب فى اطار الخبرة المكتسبة ، ضبط ايقاعات التعاون والتكامل ، بين أعضاء الفريق الطبى .

يستوجب الأمر تردد المريض على المستشفى ، فى طلب العلاج من وقت إلى وقت آخر .

٣- حسن التوزيع الجغرافى للمستشفيات [١] ، والمصحات ، على صعيد الريف ، وعلى صعيد الحضر ، فى توازن حميد ، يجاوب عناية النظام الحاكم بصحة الانسان ، دون تميز . كما يكون حسن التوزيع الجغرافى للأطباء ومعاونيهم ، الذى يعملون فى هذه المستشفيات والمصحات . ولا يكفل حسن التوزيع الجغرافى المنشود ، أهم من علاقة متوازنة ، بين كثافة السكان التى يتأتى منها الطلب على المنتج الخدمى الذى توفره الخدمة الصحية فى جانب ، وحجم المستشفيات ، التى توفر العرض المناسب من هذا المنتج الخدمى فى جانب آخر .

واضافة إلى مسئولية النظام الحاكم ، عن توفير الخدمة الصحية ، لحساب الطب العلاجى ، تكون المسئولية عن الطب الوقائى . ويستوجب آداء مهمة هذا الطب الوقائى ، التحصين المناسب ، الذى يقى من المرض ، ويحد من انتشاره الوبائى بين الناس . وينظم المسئول عن هذا الطب الوقائى ، حملات التطعيم ضد بعض الأمراض . وهو الذى يحدد الفئات العمرية التى يتعين تحصينها ، والفترة الزمنية ، التى يتأتى فيها اجراء هذا التطعيم . وينظم هذا الآداء الطبى الوقائى ، حملات ترشيد صحى على أوسع مدى . ويبث هذا الترشيد الصحى، الوعى الصحى بين الناس ، ويبصرهم بسبل الوقاية من الأمراض المتوطنة على وجه الخصوص .

وفى صحبة المشوار الحضارى ، الذى لا يتوقف أبداً ، تتعاظم الحاجة إلى الخدمة الصحية . ولا يكف النظام الحاكم عن دعم مراحل تطوير هذه الخدمة، وتحسين مستوى المنتج الخدمى . وتكون من وراء هذه الخدمة الصحية ، مراكز البحوث الطبية المتخصصة . وهى التى تباشر التجارب المعملية ، والتجارب

---

(١) امعاناً فى تنوع التخصصات الطبية ، تستجد على الساحة الطبية ، مستشفيات ومصحات ودور علاج متخصصة ، فى أمراض القلب أو فى أمراض الأورام ، أو فى أمراض العيون . ولا يكف التقدم الطبى عن اضافة دور علاج متخصصة فى اطار تخصصات طبية دقيقة .

العملية ، لكى تفتح أفاقاً تجدد وتجود ، فى كل أنواع الطب البشرى . ويفضى هذا التجديد والتجويد إلى تنوع التخصصات الطبية . ويتمثل هذا التنوع فى الطب العلاجى ، والطب الوقائى ، والطب التعويضى ، والطب النفسى . ولا هم يهم العامل فى هذه الخدمة الصحية ، أهم من تعقب المرض والتغلب عليه، لحساب المريض . واه من مسئولية هذه الخدمة الصحية ، وهى تطارد الأمراض المتوطنة ، أو وهى تواجه بعض الأمراض المستعصية .

وفى اطار انتشار الوعى الصحى ، واتساع مجالات الخدمة الصحية ، والامعان فى تنوع التخصصات الدقيقة فى الطب البشرى ، وتعاظم الطب على منتج الخدمة الصحية ، تكون الاباحة التى تبيح الاسهام المشارك فى توفير هذه الخدمة . بمعنى أن يبيح النظام الحاكم للأطباء ، كل فى تخصصه الدقيق ، تقديم هذه الخدمة الصحية ، فى عيادات خاصة ، نظير أجرم معلوم . وتعنى هـذه الاباحة ، الترخيص للطبيب بمزاولـة المهنة ، وعين الدولة تراقبه عن كثب، ولا تغفل عنه . بل قل أنها الاباحة التى تعنى فيما تعنى ، محافظة الدولة على مسئوليتها ، وهى الأحق بضبط وتنظيم هذه الخدمة الصحية ، لحساب الشعب .

ولأن الاصـابة ، أو المرض ، يكون فى حـاجـة إلى الدواء ، ولأن النظام الحاكم لا يدخل فى دوره الوظيفى السيطرة على آليات الانتاج والنشاط الاقتصادى ، فإنه يصدر الترخيص ، الذى يأذن لرأس المال الخاص ، فى شركات متخصصه ، تتخصص فى صناعة الدواء . وبصرف النظر عن صدور الترخيص ، ومباشرة انتاج الدواء ، فى اطار ضوابط صارمة ، لا يترك النظام الحاكم لهذه الشركات . الحبل على الغارب . وقل أنه يطلب هذه الشركات ، بتسجيل الدواء ، تسجيلاً كاشفاً عن التركيب الدوائى ، لكى تطمئن على سلامة مكونات التوليفة الدوائية المتداخلة فى صلب هذا التركيب . بل قل أنه يكلف فريقاً متخصصاً فى جهاز الرقابة على الدواء ، من أجل التدقيق الرقابى فى مبلغ صلاحية الدواء مرة ، وفى تحديد مدى عمر هذه الصلاحية مرة أخرى .

وكما يراقب النظام الحاكم صناعة الدواء عن كثب ، يضبط وينظم ايقاعات عرض وتسويق الدواء . ويتحرى هذا الضبط ، التمييز بين دواء مباح

تسويقـه دون اذن مبـاشر أحياناً ، ودواء غير مباح تداوله ، إلا بأذن صريح من الطبيب المتخصص المعالج أحياناً أخرى . بمعنى أن تراقب عين النظام الحاكم ، عملية تداول الدواء . كما يتحرى هذا الضبط أيضاً ، مراقبة صلاحية المعروض مـن الـدواء ، ومنع عرض الدواء الذى تنتهى صلاحيته ، حتى لا يتضرر المريض . وامعاناً فى هذا الضبط ، لا يباح أو لا يرخص لغير المتخصص فى علوم الدواء ، عرض أو تسويق الدواء . ويكون هذا المتخصص مسئولاً عن تسويق الدواء .

الخدمة القضائية :

هذه خدمة سيادية أخرى ، وهى أمانة فى عنق النظام الحاكم ، لحساب الشعب ، فى الدولة . ويوكل النظام الحاكم للسلطة القضائية آداء الدور الوظيفى لهذه الخدمة . وفى اطار استقلال حقيقى تتمتع به هذه السلطة ، يطلب النظام الحاكم ، ويطلب الشعب منها ، فى وقت واحد ، أن تحق الحق وتنصره وتنتصر له ، وأن تبطل الباطل وتخذله وتبطل مفعوله . وبكل النزاهة ، تستوجب هذه الخدمة ، التطبيق الحاسم للقانون ، وهى تنصف المظلوم ، أو وهى تعاقب المسئ .

وقل أن هذه الخدمة ، تظل المسئولة عن اقامة العدل وشريعته ، دون تحيز أو انحراف . بل قل أنها الخدمة ، التى تتحرى الصدق والأمانة والموضوعية ، وهى تحكم بين الناس . ويسهم هذا الدور الوظيفى ، بالفعل ، فى اشاعة وتأمين السلام الاجتماعى . ومن شأن النظام الحاكم ، أن يوفر هذه الخدمة القضائية ، وهو على يقين كامل ، بأهمية دورها الوظيفى . وفى الوقت الذى تتمتع فيه هذه السلطة بكل الهيبة والاحترام ، تضيف من هيبتها هيبة يتحلى بها النظام الحاكم .

وحرصاً على النزاهة ، وطلباً للعدالة المطلقة ، يمنح النظام الحاكم هذه الخدمة القضائية – كما قلنا – حق الاستقلال فى اصدار الحكم . ومن ثم تتخذ هذه الخدمة القضائية ، صفة السلطة المستقلة . وقل لا رقيب يراقب هذا الدور الوظيفى ، غير الضمير الحى ، لمن يجلس فى مقعد القضاء . وتتخذ هذه السلطة القضائية ، وهى تتمتع بهذا الاستقلال ، وضعها المتوازى والمتوازن ،

فى تناغم بديع ، مع السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، فى بنية النظام الحاكم فى الدولة . وتكون هذه السلطة القضائية مسئولة عن أعمال القانون ، والعمل بما ينص عليه وتطبيقه التطبيق الرشيد فى مجال اصدار الحكم .

وصحيح أن استقلال القضاء ، وهو الذى يعنى أن يكون القاضى فى مجلسه ، مسئولاً أمام ربه مرة ، وأمام ضميره مرة أخرى ، يمنح هذه الخدمة القضائية كل القدسية والتقدير . وصحيح أن لا أحد فى وسعه مهما علا شأنه، وتعاظم وضعه ، أن ينتهك حرمة هذا الاستقلال ، أو أن يفرغه من مضمونه ، أو أن يجرده من النزاهة . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن تبقى هذه الخدمة القضائية ، أمانة غالية فى عنق الهيئة القضائية ، وهى وحدها التى تمسك بزمام السلطة القضائية ، دون اهمال أو تفريط فى كلمة الحق .

وتؤدى هذه الخدمة القضائية ،فى دار خاصة ، يذهب إليها كل من ينشد الحكم له ، أو الحكم عليه . ويتحرى النظام الحاكم انشاء وتجهيز دور القضاء فى الشكل الأنسب ، الذى يجاوب الهدف فى جانب ، والذى يكفل الهيبة فى جانب آخر . كما يتحرى النظام الحاكم أيضًا ، حسن التوزيع الجغرافى لدور القضاء ، على مستوى الدولة ، لكى تكون هذه الخدمة القضائية ودورها الوظيفى ، فى متناول كل من تمتد يده إليها ، فى طلب أن تحكم له ، أو أن تحكم عليه . كما يكون حسن التوزيع الجغرافى مطلوباً ، فى مجال مراتب درجات ومستويات التقاضى أمام المحاكم .

فى ظل النظام الحاكم ، الذى يتحلى بالديموقراطية ، ويتأتى تداول السلطة. وفى الوقت الذى يفضى أمر تداول السلطة ، إلى انتقال السلطة التنفيذية من حزب إلى حزب آخر ، وإلى التغيير فى شخص النواب فى السلطة التشريعية فى نهاية كل دورة تشريعية ، لا تخضع السلطة القضائية لدواعى وموجبات تداول السلطة . وتبقى هذه السلطة القضائية ، وهى تتمتع بالاستقلال وتحافظ على مكانتها وقدسيتها ، لكى تباشر دورها الوظيفى ، وانجاز مهام هذه الخدمة القضائية ، لحساب الشعب . ويبقى القاضى فى موقعه ، يؤدى دوره الوظيفى ، وهو غير قابل للعزل .

وهناك بالقطع كوادر تؤهل التأهيل المناسب ، الذى يكسبها حق الجلوس

فى مقعد القضاء . وهناك بالضرورة النزاهة ، والشرف ، والترفع ، والسمعة الطيبة ، التى ينبغى أن تتحلى بها هذه الكوادر المؤهلة ، حتى تستحق الجلوس فى مقعد القضاء . ومن وراء كل هذه الكوادر ، فريق كبير من المعاونين فى انجاز هذه الخدمة القضائية . وهم الذى يتحملون مسئوليات العمل الادارى ، أو الذين يتحملون مسئولية التجهيز الجيد ، لعقد جلسات التقاضى . وهناك بالقطع كوادر أخرى ، تؤهل التأهيل المناسب الذى يكسبها حق اجراء التحقيق، وحق اقامة الدعوى . وفى تناغم بديع أو تناسق مرتب ، يعمل الفريق كله ، فى آداء هذه الخدمة القضائية .

ويشترك فى انجاز هذه الخدمة القضائية ، ثلاثة أطراف معنيين بالقضية ، موضوع التقاضى . ومن شأن الطرف الأول أن يتولى الادعاء ، وتوجيه أصابع الاتهام ، وعرض الأدلة ، وطلب الادانة ، وتوقع الحكم القضائى المناسب الذى يفرضه القانون . ومن شأن الطرف الثانى ، أن يتولى درء الادعاء ، ونفى الأحكام ، وتفنيد الأدلة ، ومعارضة الادانة والدفاع ، وتوقع الحكم القضائى المناسب الذى يبرأ المتهم . ويتولى الطرف الثالث ، وهو الجالس على المنصة ، حسن استماع الادعاء ، وحسن تقويم الدفاع . وفى ظل استيعاب جيد للموضوع ، وتحرى كل أبعاد الفلسفة العريضة والعميقة وراء القانون ، يتيسر للقاضى أمر اصدار الحكم . وحتى لو شارك شهود إثبات فى صف الادعاء ، أو لو شارك شهود انكار فى صف الدفاع ، فلا يجوز ادخالهم فى منظومة الأطراف الثلاثة الشركاء ، فى تفعيل الخدمة القضائية ، لكل من يلتمس العدل .

هذا ، ولئن كان طرفان من هذه الأطراف الثلاثة ، وهما القاضى والمدعى، يمثلان النظام الحاكم ، الذى يوكل إليهم هذه المهمة ، وتوفير هذه الخدمة القضائية السيادية ، فإن وجود المحامى ، وهو الطرف الثالث ، يتمم المنظومة ، ويكفل حبكة الآداء الوظيفى لهذه الخدمة . وقل لا يصح أبداً تفعيل هذه الخدمة القضائية ، واصدار الحكم ، فى غياب المحامى وهو الطرف الثالث . بل قل يتحرى النظام الحاكم ، ندب وتكليف المحامى لكى يشارك فى المنظومة، ويدافع عن المتهم الذى لا يملك القدرة على دفع الاجراء المناسب له . وما من شك فى أن واجب العدالة النزيهة ، هو الذى تستوجب حتمية تكليف الدفاع ،

وهو حق لا ينبغى التفريط فيه ، لحساب المتهم ، أو المدعى عليه .

هكذا يجسد وضع المحامى ، وهو يتولى مهمة الدفاع عن المتهم أو المدعى عليه ، الاسهام المباشر الذى يوفره النظام الحاكم ، وهو الحريص على حسن صياغة مقومات هذه الخدمة القضائية ، وتأمين حسن انجازها ، واعلاء كلمة الحق . كما يكفل النظام الحاكم ، حق المتهم أو المدعى عليه ، فى الاعتراض على الحكم ، وطلب اعادة النظر فى القضية ، على محكمة المستوى الأعلى . وامعاناً فى طلب العدالة ، يكون من حق المتهم أو المدعى عليه ، نقض الحكم، وطلب اعادة النظر فى القضية أمام محكمة أخرى [1] .

وفى اطار تنوع القضايا ، وهى محل اهتمام الخدمة القضائية ، يكون من الطبيعى الفصل الحتمى بين القضاء فى هذه الأنواع . ومن شأن الخدمة القضائية ، أن توفر القضاء المناسب ، لكل نوع من هذه الأنواع . بمعنى أن يتأتى تفعيل الخدمة القضائية ، على النحو الذى يجاوب على التوازى ، الحاجة الأنسب لكل نوع من أنواع القضايا . وتتمثل هذه الأنواع ، فى اطار التخصص القضائى ، فى :

١- **القضاء المدنى** : وهو الذى يقضى فى الأمور المدنية ، ويفصل فى المنازعات بين الخصوم . بمعنى أنه قضاء نزيه ينتصر لحق طرف من الخصوم ، ويؤمن صاحب الحق فى حقه ، ويبطل ادعاء الطرف الآخر ، الذى ينتهك الحق وهو على باطل .

٢- **القضاء الجنائى** : وهو الذى يقضى فى الأمور الجنائية ، ويفصل بين الجانى والمجنى عليه . بمعنى أنه قضاء يقتص من الجانى ، وينتصر للمجنى عليه وللمجتمع فى وقت واحد ، احقاقاً للحق ، وترسيخاً للعدالة ، وتوقيع العقاب على الجانى .

---

(١) من أجل عدالة مطلقة ، أو من أجل تدارك الخطأ فى الحكم القضائى ، يتحرى النظام الحاكم ، تنظيم درجات التقاضى ، وضبط ايقاعات الاحتكام ، على محكمة كل درجة من درجات التقاضى .

٣- القضاء الادارى : وهو الذى يقضى فى الأمور الادارية ، ويفصل بين دواعى اصدار قرار ادارى ، ودواعى الاعتراض على هذا القرار الادارى . بمعنى أن قضاء نزيه ، يتدارس دون انحياز لأى من الطرفين ، الطعن فى أى قرار تصدره السلطة ، لكى يحكم له أو لكى يحكم ببطلانه

٤- القضاء الدستورى : وهو الذى يحرس تطبيق الدستور ، وهو يسجل الحقوق والواجبات . بمعنى أن يتدارس هذا القضاء القانون الذى تصدره السلطة التشريعية ، ويميز بين قانون سليم لا يتعارض مع الدستور ، وقانون معيب يتعارض مع الدستور ويتعين ابطال مفعوله .

ويستوجب أمر القضاء فى بعض الدول ، أن يضيف النظام الحاكم أنواعاً خاصة ومتخصصة ، فى اطار الخدمة القضائية . وتكون بعض هذه الأنواع ، من قبيل الاستثناء أحياناً مثل القضاء العسكرى ، وقضاء أمن الدولة ، أو من قبيل الاستجابة لأوضاع اجتماعية أحياناً أخرى ، مثل قضاء الأحوال الشخصية . وتجاوب هذه الخصوصية أو هذا التخصص وضع وتطبيق تشريعات خاصة ، لكل نوع من هذه الأنواع .

ونذكر فى نهاية المطاف ، كيف يترك النظام الحاكم أحياناً فى بعض الدول ، مساحة للاسهام الاجتماعى فى توفير الخدمة القضائية . ويشغل هذه المساحة القضاء العرفى . بمعنى أن يبيح النظام الحاكم للمجتمع فى ظروف معينة ، حق تشكيل مجالس عرفية للنظر فى بعض القضايا ، وفض المنازعات واجراء المصالحة ، بين المتنازعين ، أو بين الخصوم . وفى كثير من الأحيان ، يكون العرف ولا يكون نص القانون ، هو المعمول به فى هذه المجالس العرفية . ومع ذلك يشترط فى آداء هذه الخدمة القضائية ، قبول الأطراف المعنية بتشكيل وبقرار المجلس العرفى . كما ينبغى ألا تغيب عين النظام الحاكم عن عمل المجلس العرفى ، الذى يلتزم بتسجيل المصالحة أو الحكم ، على المحكمة المختصة ، واجراء التصديق القضائى على الحكم .

* * * *

هذا ، ومن أجل أن تحقق الخدمات السيادية المتنوعة ، الأهداف المنشودة ، وأن يضيف الدخل غير المنظور لحساب الفرد أحياناً ، أو لحساب المجتمع أحياناً أخرى ، ومن أجل أن يحقق المنتج الخدمى المتاح ، الجودة فى الآداء ، والجدوى المرتقبة فى المنفعة العامة والخاصة ، يعتنى النظام الحاكم ، وهو الذى يقدم الخدمة السيادية ، ويمسك بزمام العرض المناسب ، لحساب الفرد أو لحساب المجتمع بما يلى :

١- حسن التوزيع الجغرافى لكل خدمة من هذه الخدمات السيادية ، على صعيد المسرح الجغرافى فى الدولة . ويكون هذا التوزيع الجغرافى ، على النحو المناسب ، الذى يوفر أو يعرض المنتج الخدمى المتاح ، بشكل يجعله فى متناول أيدى كل صاحب حق فى الطلب . ومع ذلك ، يفطن النظام الحاكم ، إلى أن كل خدمة من هذه الخدمات السيادية على انفراد ، يخضع توزيعها الجغرافى التوزيع الأنسب ، لطبيعة دورها الوظيفى وجدوى الانتفاع بها مرة ، وحجم ومبلغ التهافت على طلب المنتج الخدمى المتاح مرة أخرى . بمعنى أن يكون لكل خدمة سيادية توزيعًا جغرافيًا خاصاً ، على صعيد الدولة . ويكون هذا التوزيع الجغرافى ، هو الأنسب ، على صعيد الريف أحياناً ، أو على صعيد الحضر أحياناً أخرى ، أو أن يكون هذا التوزيع الجغرافى ، هو الأنسب على صعيد المسرح الجغرافى الشامل فى الدولة .

٢- حسن توفير المنتج الخدمى ، من كل خدمة من هذه الخدمات السيادية ، بالشكل المناسب ، والكم المناسب ، فى الوقت المناسب . ويكون ذلك بالضرورة ، فى اطار علاقة مناسبة ومتوازنة ، بين حجم المنتج الخدمى المناسب وسبل العرض المباشر فى جانب ، وحجم السكان ومبلغ التهافت على طلب هذا المنتج الخدمى فى جانب آخر . وضبط الايقاعات المتوازنة بين العرض والطلب ، يعنى أن يكون العرض المتاح من المنتج الخدمى مناسباً ، لكى يغطى الطلب ، دون نقصان يفضى إلى حرمان البعض منه أحياناً ، ودون زيادة تفضى إلى فائض كبير واهدار فى التكلفة أحيانًا أخرى . ولا شئ أهم من أن ينال المواطن حقه فى الطلب على المنتج الخدمى . وهو مطمئن إلى الجودة مرة ، وإلى عدالة التوزيع مرة أخرى ، وإلى حقه المشروع من المنتج الخدمى المتاح فى نهاية المطاف .

٣- حسن تقدير الاجر أو الثمن المطلوب ، فى مقابل الطلب وحق الانتفاع بالمنتج الخدمى المتاح ، من كل خدمة من هذه الخدمات السيادية فى الدولة . ويستوجب حسن التقدير ، أن يتأتى فى اطار حساب جيد للبعد الاجتماعى ، ومراعاة متوسط دخل الفرد ، وقوته الشرائية ، والقدرة على الانفاق . كما يستوجب حسن التقدير مرة أخرى ، شيئًا من العدالة الاجتماعية ، التى تكفل التكافل الاجتماعى ، وترسخ قواعد السلام الاجتماعى . ومن ثم يتأتى عرض وتوفير المنتج الخدمى بأجر مضاعف للموسريين ، وبأجر حقيقى للقادرين ، وبأجر رمزى أو بدون أجر لغير القادرين والمعوزين . ويكون ذلك كله ، من غير من جرح للمشاعر ، ودون تفاوت فى مستوى جودة المنتج الخدمى ، بين كافة المتنعفين به .

٤- حسن مراقبة الأداء فى مجال توفير الخدمة السيادية ، على مستوى الدولة . ويتحرى النظام الحاكم ، أمر مستوى الجودة ، فى المنتج الخدمى المتاح . كما يتحرى النظام الحاكم أيضًا تطوير أو تحديث ، أو اضافة الجديد الذى يجاوب حاجة العصر ، ويحسن مستوى المعيشة . وفى كل الأحوال ، يكون النظام الحاكم رقيبًا ، لا يسكت على الاهمال ، ويتصدى للقصور أو التقصير فى آذاء الخدمة السيادية أحيانًا ، وحسيبًا ، لا يقبل بحرمان المواطن أو بعض المواطنين من حق مشروع فى المنتج الخدمى المتاح أحيانًا أخرى . ويكون الهدف عدالة فى التوزيع بين المواطنين ، دون تعامل ردئ جارح لكرامة الانسان ، أو تعامل غير عادل ، يهدر أو يضيع حق المواطن المشروع فى المنتج الخدمى المتاح .

٥- حسن تقويم مردود وتداعيات الانتفاع بخدمات سيادية ،وكيف تفضى إلى تحسين أوضاع المواطن ، بل ينبغى أن يدرك النظام الحاكم جدوى هذه الخدمات السيادية ، وكيف نكفل وتحقق التنمية البشرية . كما ينبغى أن يثق النظام الحاكم فى جدوى هذه التنمية البشرية ، وكيف تمثل المدخل الصحيح للتنمية الاقتصادية . ومن أجل ذلك كله ، يتعاظم اهتمام النظام الحاكم بالخدمات السيادية ، وتوفير المنتج الخدمى المناسب ، لحساب المواطن ، ولحساب الأسرة ، ولحساب الشعب كله . ومن أجل ذلك أيضاً ، يمتد اهتمام

النظام الحاكم لكى تراقب عن كتب خدمات أخرى كثيرة غير سيادية ، وهى على يقين بجدواها فى مجال التنمية البشرية .

ومن أجل التزام النظام الحاكم ذلك كله ، ينبغى أن يحسن وضع النظام الضريبى ، وأن يضبط مهارة ايقاعات فرض وتحصيل الضرائب المباشرة ، والضرائب غير المباشرة . ويكون الهدف الحقيقى ، هو حسن تمويل هذه الخدمات السيادة فى جانب ، وتمويل صيانة وتجديد واضافة خدمات البنية الأسايية فى جانب آخر . ولا تغيب عن سلطة النظام الحاكم مراعاة البعد الاجتماعى ، فى فرض الضرائب المباشرة على الأقل ، وتأمين الالتزام بأدائها . كما لا تغيب عن سلطة النظام الحاكم مرة أخرى ، حسن توظيف الايراد الضريبى ، فى تحسين أو فى تجويد أو فى تحديث أو فى اضافة ، تكفل تحسين المنتج الخدمى المتاح .

الدولة وخدمات الرعاية الانسانية :

صحيح أن المجتمع فى الدولة ، يتمتع بالمنتج الخدمى المتاح ، الذى توفره كل هذه الخدمات السيادية ، وكل خدمات البنية الأساسية . وصحيح مرة أخرى أن هذه المتعة ، تمثل الدخل غير المنظور ، الذى يحسن مستوى معيشة المواطن . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو حاجة المجتمع إلى منتج خدمى آخر ، توفره خدمات كثيرة أخرى . وقل أنها خدمات الرعاية الانساينة التى تجاوب حاجة المواطن التى تفرضها أوضاع الحياة ، وهو يعيش عصره . بل قل أنها الخدمات التى تتمم منظومة الخدمات المتنوعة ، التى تجاوب روح العصر ، وتكفل للمواطن حق التنعم بالمنتج الخدمى المتاح لحساب الرعاية الانسانية .

وخدمات الرعاية الانسانية كثيرة ومتنوعة . وفى كل الفئات العمرية ، وفى كل المستويات المعيشية ، يحق للمواطن أن يطلب وأن يتمتع بالمنتج الخدمى لهذه الخدمات . وتضم قائمة خدمات الرعاية الانسانية ، الخدمة الاجتماعية ، والخدمة الاعلامية ، والخدمة الدينية ، والخدمية الترويحية ، والخدمة الثقافية . ومع المضى فى ركب المشوار الحصارى وابداعاته المستمرة ، تستجد خدمات ، تجاوب أهداف الرعاية الانسانية ، وأهداف التكافل الاجتماعى . ويضيف حصاد خدمات الرعاية الانسانية ، اضافات نوعية هامة . ويكون المنتج الخدمى

فى بداية المشوار كمالى فى الغالب . ويتحول هذا المنتج الخدمى مع مضى الوقت إلى قائمة الضروريات ، بل قل أنه يضاف إلى رصيد الفرد فى المتعة ،. واشباع التطلع إلى الأفضل ، من أجل حياة ناعمة .

وفى الدولة ، التى تقع فى قبضة النظام الحاكم الشامل ، الذى يبسط هيمنته على كل المحاور ، ولا يترك مساحة للحرية الاجتماعية والاقتصادية ، تلزم الحكومة نفسها بتوفير خدمات الرعاية الانسانية . وليتها لا تفعل لأنها تفشل تمامًا فى تحقيق التوازن الحميد ، بين التزام حتمى بخدمات البنية الانسانية والخدمات السيادية فى جانب ، والتزام حتمى آخر بخدمات الرعاية الانسانية فى جانب آخر . ومن ثم يكون المنتج الخدمى من مجموعة خدمات الرعاية الانسانية ، متواضعًا إلى حد كبير . وقد يتعرض حق المواطن فى المنتج الخدمى ، للضياع فى زحمة الحكم الشمولى والوقوع فى خطيئة عدم العدالة فى التوزيع .

وصحيح أن النظام الحاكم فى الدولة التى تعيش الحكم الديمقراطى ، يترك للأفراد أحيانًا ، وللجماعات والجمعيات الأهلية ، والنقابات العمالية والنقابات المهنية أحيانًا أخرى ، حق توفير خدمات الرعاية الانسانية . وصحيح أن أداء هذه الخدمات ، يتمتع بمساحة كبيرة من الحرية ، فى مجال عرض المنتج الخدمى ، وتوفير بالأجر الكامل ، أو بالأجر الرمزى ، أو من غير أجور على الاطلاق ، أو فى مجال تخصيص هذا العرض لفئة معينة ، أو لكل انسان دون تمييز . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن يباشر النظام الحاكم عن كثب مراقبة أداء هذه الخدمات ، فلا تغيب عين الرقابة الحكومية عنها ، ولا يترك لها الحبل على الغارب .

ويملك النظام الحاكم بالضرورة حق التدخل المباشر أحيانًا ، لكبح جماح الخطأ فى انجاز أى خدمة من خدمات الرعاية الانسانية أحيانًا ، أو لتقويم الانحراف العفوى أو المتعمد عن الهدف الانسانى الصحيح أحيانًا أخرى ، وفى بعض الأحيان ، يقدم النظام على مشاركة فعلية فى توفير أى خدمة من خدمات الرعاية الانسانية . وتمثل هذه المشاركة دعمًا لانجاز المنتج الخدمى ، دون حرمان الفرد أو الجمعية من مساحة الحرية المسئولة عن أى خدمة من

خدمات الرعاية الانسانية . وقد يكون هذا الدعم الحكومى دعماً معنوياً ، يشجع انتاج المنتج الخدمى لحساب المنتفعين به أحياناً ، وقد يكون هذا الدعم دعماً مادياً أحياناً أخرى ، وهو يلتمس تطوير أو تعظيم انتاج المنتج الخدمى ، من أجل توسيع دائرة المنتفعين به .

خاتمة

الدولة فى ميزان التقويم الجغرافى

خاتمة

الدولة فى ميزان التقويم الجغرافى

عندما يقدم الاجتهاد الجغرافى على دراسة الظاهرة السياسية ، وهى جزء من كل الظاهرة البشرية المركبة ، يولد التخصص فى الجغرافية السياسية . وعندما يقدم التخصص فى الجغرافية السياسية ، على دراسة الظاهرة السياسية ، لا يجد أهم من الدولة ، وهى جزء من كل مجتمع الدول ، على الساحة السياسية. وقل أن الدولة فى مكانها الجغرافى ، وفى مكانتها الدولية ، تمثل لبنة فى بناء مجتمع الدول . بل قل أن الدولة ، فى مكانها الجغرافى ، وفى مكانتها الدولية ، تشارك ولها دور فاعل بالفعل ، وعلاقات مع مجتمع الدول ، على المسرح السياسى العالمى . وعلى المسرح السياسى العالمى ، تتعامل الدولة مع الدول على استيحاء أحياناً ، وهى تلتزم بالأدب الديبلوماسى ، أو تتعامل مع الدول بندية وهى تتحلى بالأدب الديبلوماسى أحياناً أخرى .

ويسأل الاجتهاد الجغرافى أول ما يسأل عن الفلسفة العميقة ، التى تخرج من تحت عباءتها ، الفكرة التى تشحذ ارادة أن تكون الدولة . كما يسأل الاجتهاد الجغرافى أيضًا ، عن توهج هذه الادارة ، وعن كيف ولماذا ومتى يفضى هذا التوهج إلى قيام الدولة ، فى مكانها الجغرافى . ولا يغيب عن الاجتهاد الجغرافى ، تحرى دور جماهير الشعب الفاعل ، ومن يتبنى هذه الارادة المتوهجة ، ولاهم لها أهم من أن تقوم الدولة [1] . كما لا يغيب عن الاجتهاد الجغرافى أيضًا ، تحرى سبل اكتساب الشرعية التى تتحلى بها الدولة، وتحرى سبل اكتساب الاعتراف الدولى الذى يدخلها فى زمرة مجتمع الدول ، والذى يعلن عن مكانتها ، على المسرح السياسى العالمى .

وعندما يقدم الاجتهاد الجغرافى على دراسة الدولة ، وهو يعجم عودها، ويتحسس سلامة وقوة بنيانها فى المكان الجغرافى ، يدرك تماما دور الشعب

---

(١) فى بعض الأحيان ، تفرض ارادة الشعب ، تكوين حكومة فى المنفى . ويكافح الشعب ، وتكافح الحكومة فى المنفى ، من أجل قيام الدولة .

صانع الدولة . ويسأل عن مبلغ نضج الشعب ، وهو الذى يملك حق الوجود فى الأرض ، وكيف تخلط فيها حبات العرق وهو يعمل وينتج ، مع رفات الأباء والأجداد تحت التراب . ويسأل عن مبلغ نضج الشعب مرة أخرى ، وهو الذى يبادر إلى ايداع النظام الحاكم ، ويعهد إليه بالسلطة . ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافى أن كيان الدولة ، هو محصلة علاقة ، بين شعب يمتلك الأرض فى يمينه ، ويولى النظام الحاكم بشماله ، بل قل أنها علاقة بين أرض ، وناس ، ونظام .

وفى ميزان التقويم الجغرافى ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى ، وضع كيان الدولة ، الجامع بين الأرض ، والناس ، والنظام ، لكى يستشعر مكانة الدولة ، فى مكانها الجغرافى ، على مسرح السياسة الدولية . ويفضى هذا الاستشعار إلى تقصى مبلغ رسوخ وضع الدولة وسلامة بنيانها البشرى أحيانًا ، أو مبلغ تهالك وضع الدولة ، وضعف بنيانها البشرى أحيانًا أخرى . بل قد يكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى أن يفسر كيف تقوم الدولة لبعض الوقت ، ثم لا تلثبث أن تتداعى وتنهاز وتغيب عن الساحة السياسية . كما يكون فى وسع هذا التقويم الجغرافى ، أن يكشف عن مبلغ تناعم أوضاع الدولة ، اجتماعيًا ، واقتصاديًا ، وحضاريًا ، لكى يتعاظم ثقلها السياسى ، وأن يكشف عن مبلغ تردى أوضاع الدولة ، اجتماعيًا ، واقتصاديًا ، وحضاريًا ، لكى يتواضع وزنها السياسى .

وفى ميزان التقويم الجغرافى ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى مرة أخرى ، وضع الأرض التى تقوم عليها الدولة ، لكى تتكشف ملامحها وخواصها ، وهى المسرح الجغرافى لوجود الدولة . ويفضى ذلك البيان إلى تقصى مبلغ سلامة العلاقة بين الأرض وهى تضم قلب الدولة فى جانب ، والأرض وهى على أطراف الدولة فى جانب آخر ،كما يفضى ذلك البيان مرة أخرى إلى تقصى أحوال الموارد المتاحة ، وأوضاع المصادر البكر ، وهى من وراء الأنشطة الاقتصادية ، ومبلغ رسوخ بناء الدلة الاقتصادى . ولا أهم بعد ذلك كله ، من تحرى العلاقة بين الأرص التى تقوم عليها الدولة فى جانب ، والأرض على صعيد الجوار الجغرافى ، التى تقوم عليها الدول الأخرى فى جانب آخر ، ويكون هذا التحرى من مدخلا حقيقيًا ، لاجراء حسابات توازن القوى

وتداعياته المباشرة ، على الصعيد الاقليمى ، فى حالة السلم ، أو فى حالة الحرب .

وفى ميزات التقويم الجغرافى ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى أيضاً ، وضع الناس الذى يتألف منهم البناء البشرى فى الدولة ، لكى تتكشف ملامحه وخواص تركيبه الهيكلى ، وهو مصدر الحيوية الفاعلة فى الدولة . ويفضى ذلك البيان ، إلى تقصى مبلغ تجانس اللبنات المتداخلة ، فى جدار البناء البشرى فى الدولة مرة ، ومبلغ قوة فعل المادة الاحمة التى تكفل تماسك هذه اللبنات مرة أخرى . والفرق كبير بين بناء بشرى متجانس ، يتحرى التماسك والتكامل أحياناً ، وبناء بشرى غير متجانس ، يفتقد التكامل والترابط أحياناً أخرى . ويدرك الاجتهاد الجغرافى ، كيف يكسب البناء البشرى التجانس الدولة قوة ورسوخاً ، وكيف يتسبب البناء البشرى غير المتجانس فى اهتزاز الأوضاع فى الدولة ، ونعرضها للتفكك أو الانهيار .

وفى ميزان التقويم الجغرافى ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى مرة أخيرة ، وضع النظام الحاكم ، الذى يعلن عن قيام ووجود الدولة ، لكى تتكشف ملامحه وقدراته ، وهو يمسك بدفة الإبحار فى بحر السياسة فى اطار علاقات سوية بمجتمع الدول مرة ، وهو يضبط ايقاعات دور وظيفى فاعل لحساب الشعب فى داخل الدولة مرة أخرى . ويفضى ذلك البيان إلى تقصى مبلغ سلاسة ويسر العلاقة بين الدولة ومجتمع الدول ، على المحاور السياسية والاقتصادية والحضارية . كما يفضى ذلك البيان مرة أخرى إلى تقصى مبلغ اكتساب الشرعية فى الداخل التى يشد أزرها القبول الشعبى والامتثال لعصا السلطة فى جانب ، ومبلغ اكتساب الشرعية فى الخارج التى يفضى إليها اعتراف الدول فى جانب آخر . ولا يدعم النظام الحاكم الذى اكتسب هذه الشرعية ، أهم من التفرغ الجاد لآداء الدور الوظيفى ، وتوفير الخدمات لحساب الشعب ، وتأمين الحرية والمسئولية عن الأنشطة المتنوعة فى التركيب الهيكلى للبناء الاقتصادى .

ومن تحت عباءة هذا التقويم الجغرافى الموضوعى ، كما يكون فى وسع الباحث الجغرافى ، وهو يقلب البصر بعناية فى أوضاع الدولة ، فى الداخل ،

أو هو يتمعن فى التوليفة التى تجمع بين الأرض والناس والنظام ، أن يدرك مبلغ سلامة بناء الدولة ، ورسوخها فى المكان الجغرافى . كما يكون فى الباحث الجغرافى مرة أخرى . وهو يعجم عود الدولة فى المكان الجغرافى ، أن يميز بين ، بناء سليم وقوى ، يدعم ازدهار الدولة وعلو مكانتها أحياناً ، وبناء غير سليم وضعيف ، يجسد اضحلال الدولة ، واهتزز مكانتها أحياناً أخرى ، بل قل فى وسع الباحث الجغرافى ، أن يشخص دواعى ومبررات ، متاعب الدولة ومشاكلها ، وهى تتأتى من داخلها .

ومن تحت عباءة هذا التقويم الجغرافى الموضوعى ، يكون فى وسع الباحث الجغرافى مرة أخرى – وهو يقلب البصر بعناية ، فى أوضاع الدولة فى الخارج، أو هو يتمعن فى ابحارها فى بحر السياسة ، أن يدرك مبلغ نجاحها ، وسلامة تحركاتها فى اطار علاقات سوية وحميمة مع الدول ، على الصعيد العاملى بصفة عامة ، أو على الصعيد الاقليمى بصفة خاصة . كما يكون فى وسع الباحث الجغرافى . أن يدرك مبلغ رسوخ مكانة الدولة ، على المسرح السياسى ، ومبلغ نجاح دورها السياسى الفاعل ، فى وقت السلم مرة ، وفى وقت الحرب مرة أخرى ، أو أن يدرك مبلغ تخبط تحركات الدولة ، واهتزاز مكانتها على المسرح السياسى ، ومبلغ فشل دورها السياسى الفاعل فى وقت السلم مرة ، أو فى وقت الحرب مرة أخرى ، بل قل فى وسع الباحث الجغرافى أن يشخص دواعى ومبررات منتاعب الدولة ومشاكلها ، وهى تعصف بها من الخارج .

والتشخيص الجغرافى ، الذى يتحدث عن متاعب الدولة من داخلها ، يكون وكأنه المؤشر الذى يشير إلى عيب ينبغى تداركه ، حتى لا تتضرر به الدولة، أو يتسبب فى تداعيها وغيابها عن الساحة السياسية ، وفى وسع الباحث الجغرافى أن يضيف إلى هذا التشخيص الجغرافى ، الرأى المناسب الذى يعالج الخلل فى أوضاع الدولة الداخلية . والتشخيص الجغرافى ، الذى يتحدث عن متاعب الدولة من خارجها ، يكون وكأنه المؤشر الذى يشير إلى علاقات ينبغى تداركها ، حتى لا تتضر مكانتها السياسية على مسرح السياسة الدولية . وفى وسع الباحث الجغرفى أن يضيف إلى هذا التشخيص الجغرافى ، الرأى المناسب الذى يصلح الخلل فى توجهات هذه العلاقات الخارجية .

وفى نهاية المطاف ، قل لا استراتيجية تتبناها الـدولة ، لكى تكون عزيزة فى السلم أو فى الحرب ، فى غياب الدروس المستفادة من بحوث الجغرافية السياسية . بل قل ولا سيناريوهات تنجزها الدولة لتحسين أوضاعها فى الداخل، أو لتصحيح علاقاتها بالخارج ، فى غياب الدروس المستفادة ، من بحوث الجغرافية السياسية .

* * * *

ملحــق

الدول الأفريقية جنوب الصحراء

متاعب ومشكلات

ملحق

الدول الأفريقية جنوب الصحراء

متاعب ومشكلات

تسجل صفحات من كتاب التاريخ الأفريقي ، شيئاً مهماً عن نشأة دول أفريقية في العصور الوسطى . ويتحدث التاريخ ويكشف عن الفلسفات التي كانت من وراء قيام ووجود هذه الدول وأوضاعها . كما يتحدث عن علاقة هذه الدول ، على الهامش الجنوبي من الصحراء الأفريقية الكبرى ، بالدول في الشمال الأفريقي . ثم يتحدث التاريخ مرة أخرى ، عن انهيار وغياب هذه الدول عن الساحة . وفي وسع الباحث ، أن يتحرى دواعي ومبررات هذا الغياب أو الانهيار ، وهو يتعقب السيناريو الذي أفضى إلى قيام الدولة على المسرح الجغرافي ، أو وهو يتعقب السيناريو الذي أفضى إلى غياب الدولة عن المسرح الجغرافي .

والفلسفات التي استوجب قيام دولة مرة ، والفلسفات التي أفضت إلى انتهيار هذه الدولة مرة أخرى ، تستحق الدراسة المتأنية العميقة . وقل أنها كانت تبشر بشيء من الوعي السياسي ، واستشعار الحاجة إلى نظام حاكم ، في وسعه أن يضبط ايقاعات حركة الحياة . كما كانت تبشر بشيء من غياب قوة فعل المصلحة المشتركة ، التي كانت من وراء بناء بشري غير متماسك ، هو الذي تمرد وأنهى وجود الدولة . وينبغي أن ندرك في نهاية المطاف ، أن هذه التجارب المتكررة ، وهي من وراء قيام دولة ووجودها لبعض الوقت ، وهي مرة أخرى من وراء تداعي دولة وغيابها عن الساحة ، لا علاقة له من قريب ، أو من بعيد ، بقيام الدول الأفريقية المستقلة حديثاً .

الاستعمار الأوروبي وقيام الدول :

في القرن التاسع عشر الميلادي ، شهدت أفريقية جنوب الصحراء ، خطوات الكشف الجغرافي ، التي أسقطت عنها ستائر العزلة . وكانت المبادرة المصرية التي فتحت الأقاليم السودانية ، هي الخطوة الأولى . وقد كانت الفلسفة التي انطلقت بموجبها هذه المبادرة ، تتحرى توسيع العمق الاستراتيجي في

جانب ، وتأمين جسر العبور إلى قلب أفريقية فى جانب آخر ، لحساب علاقة حميمة ، وهى تفتح طاقة نور الحضارة ، على الساحة الأفريقية . بمعنى أن كانت الفلسفة التى وجهت هذه المبادرة المصرية فلسفة خيرة ، لا تبتغى العدوان .

وفى منتصف القرن التاسع عشر ، فتح التوجه الأوروبى صفحة جديدة ، فى مجال الكشف الجغرافى ، على الصعيد الأفريقى جنوب الصحراء . وكانت فلسفات الاستغلال والابتزاز والاستنزاف ، قد سخرت هذا الكشف الجغرافى ، لحساب الاستعمار . وشهدت أفريقية جنوب الصحراء المنافسات الاستعمارية الشرسة ، وهى تتصارع وتتسابق على حيازة المستعمرات . وضبطت اتفاقية برلين سنة ١٨٨٤ ، ايقاعات هذا التكالب الأوروبى على الأرض الأفريقية، وعلى أوضاع الانسان الأفريقى . وكان شغل الاستعمار الشاغل ، يتمثل فى استنزاف الرصيد الأفريقى ، من الموارد المتاحة مرة ، ومن المصادر البكر مرة أخرى ، وفى فتح أسواق ، وتهيئة فرص تسويق للانتاج الصناعى السلعى الأوروبى .

وقد عظمت فلسفات الثورة الصناعية الضغوط ، ودبرت مؤامرة ابعاد مصر، عن حلبة التنافس الاستعمارى . وتمادى الاستعمار ، وهو استراتيجى ، أو وهو استيطانى ، أو وهو استغلالى ، فى فرض التسلط الأوروبى . ووضعت الدول الاستعمارية ، بريطانيا ، وفرنسا ، وبلجيكا ، والبرتغال ، والمانيا ، وايطاليا، وأسبانيا ، التى أتيح لها أن تتسلط على الأرض ، وأن تحكم الناس على هذه الأرض ، الحدود الساسية . وفى غيبة الناس أصحاب الحق الشرعى فى الأرض، تأتى ترسيم هذه الحدود ، التى احتوت المستعمرات . وفى غيبة الناس البسطاء ، أصحاب الحق الشرعى فى الوجود فى المستعمرات ، تأتى كل تسلط وعدوان استعمارى أوروبى ظالم .

وعلى امتداد أكثر من قرن من الزمان ، يدعى الاستعمار الأوروبى ، وهو كاذب ، بأنه رسول حضارة ، وسفير تحضير . وعلى امتداد أكثر من قرن من الزمان ، يباشر الاستعمار الأوروبى ، نهب واستنزاف الموارد ، من خلال استخدام جائر . وعلى امتداد أكثر من قرن من الزمان ، يتسلط الاستعمار الأوروبى ، وهو ظالم ، فى غيبة أى اهتمام حقيقى بحقوق الانسان . وعلى

امتداد أكثر من قرن من الزمان ، يتسع الفاصل الرأسى ، بين رفاهية االدول الاستعمارية التى تتنعم فى جانب ، وفقر المستعمرات وهى الضحية فى جانب آخر .

وفى مواجهة القهر الاستعمارى الأوروبى ، بدأ صوت الاستنكار والتنديد بهذا القهر ، وهو خافت ، فى النصف الأول من القرن العشرين . وفى مواجهة القمع الاستعمارى الأوروبى ، ومباشرة أساليب الردع القاسى ، تعالى صوت الاستنكار والتنديد . وأيقظ هذا الصوت العالى ، ارادة التحرر من الاستعمار ، فى كثير من المستعمرات . وعظم دوى الصوت العالى ، والصيحة التى أطلقتها مصر ، قوة فعل ارادة التحرر من الاستعمار الأوروبى . وبدأ مشوار التحرر ، فى بدايات النصف الأخير من القرن العشرين . ونفذ الاستعمار الأوروبى ، سيناريوهات الانسحاب من المستعمرات ، بعد أن أفل نجمه .

ومن تحت عباءة هذا التحرر من التسلط الاستعمارى الأوروبى ، ولدت الدول الأفريقية المستقلة حديثًا . وفى نفس اللحظة التى طوى فيه علم دولة الاستعمار ، ارتفع فيه علم الدولة الأفريقية المستقلة . وتسلم الفريق الوطنى فى الدولة السلطة ، بعد أن انتهى عهد التسلط . والفرق كبير جداً بين تسلط يباشر القهر على غير ارادة الشعب ، وسلطة تباشر الحكم استجابة لارادة الشعب . وتنعمت الدولة الأفريقية المستقلة حديثًا ، بعد أن زال عنها كابوس الاستعمار البغيض ، بنسيم الحرية والتحرر . وما أن أنقضى شهر العسل – إذا جاز التعبير – حتى بدأ مضى هذه الدول الأفريقية المستقلة حديثًا ، فى مشوار المتاعب ، ومسيرة المشكلات .

وتتنوع هذه المشكلات بالفعل . وتكون المشكلة فى بعض الحالات ، من داخل الدولة ، وهى تهز كيانها من الداخل . وتكون المشكلة فى بعض الحالات الأخرى ، من خارج الدولة . وتفاقم الصراع بين الدولة ودول الجوار الجغرافى . وفى صحبة هذه المشكلات ، وهى تتفاقم فى الداخل ، أو وهى تتفجر بغتة فى الخارج ، تتأتى مشكلة المديونية . لكى تعلن عن الخلل الخطير فى البناء الاقتصادى ، وتفرض تداعياته على أوضاع الجماهير ، اقتصادياً واجتماعيًا وسياسيًا . وتكاد تشترك هذه المشكلات المتنوعة ، فى تفريغ

استقلال هذه الدول ، من المضمون ، ومن المغزى . ويدرك الاجتهاد الجغرافى بالضرورة ، كيف ولدت وقامت هذه الدول ، وهى تضم فى توليفة مكوناتها دواعى وموجبات تفجر هذه المشكلات .

ومن غير حرج ، ودون حياء ، يكون من شأن الاجتهاد الجغرافى ، أن يتحرى تحليل أوضاع هذه الدول ، تحليلاً كاشفًا عن مواضع العلة الكامنة . ومن غير تخوف ، ودون مجاملة ، يكون من شأن الاجتهاد الجغرافى ، أن يوغل عمقًا فى مواضع العلة الكامنة ، وصولاً إلى التشخيص الصحيح ، والكشف الصريح عن جذور العلة . ومن خلال التحليل الجغرافى الأمين مرة ، ومن خلال التقويمم الجغرافى الصريح مرة أخرى ، يبدأ مشوار مواجهة هذه المشكلات ، والتماس الحلول المثلى والعلاج الناجح .

التقويم الجغرافى للدول الأفريقية :

مشوار التقويم الجغافى للدول الأفريقية المستقلة حديثًا ، يبدأ وهو يسأل عن الفلسفة ، التى أفرزت وعظمت الفكرة الأصلية ، التى جسدت المصلحة الحقيقية . وكان فى وسعها جذب اهتمام الشعب بها لكى تكون الدولة . ويجيب هذا السؤال عن عمق العلاقة ، بين الأرض ، وهى الوطن فى المكان الجغرافى ، والناس ، وهم المواطنون أصحاب الحق فى هذا الوطن . كما يجيب هذا الاستفسار عن مبلغ تحلى جموع الواطنين ، بارادة أن يكون النظام الحاكم ، الذى يضبط ايقاعات حركة الحياة ، ويؤمن سيادتهم على أرض الوطن .

وصحيح أن الاستعمار فى أى صورة من صوره المتعددة ، وفى أى مستعرة من المستعمرات ، كانت فى صحبته فلسفة استهدفت التسلط ومباشرة النهب . وما كان لهذه الفلسفة أن تحسب حساب الناس ، أو أن تغرس فيهم أى توجه حميد إلى مصلحة تفلح فى صياغة توليفة البناء البشرى السليم . بل قل ما كان فى وسع هذه الفلسفة التى باشر بموجبها الاستعمار تسلطه ، أن تسد الفجوة بين نظام استعمارى حاكم يتسلط ، وجماهير تعانى وتشكو وترفض هذا التسلط . فهل يصح بعد ذلك كله ، أن تكون الفلسفة التى بررت وجود المستعمرة ، هى بذاتها الفلسفة التى يرتكز إليها وجود وقيام الدولة المستقلة ؟ ومن ثم تحتاج الدولة المستقلة إلى صياغة فلسفة جديدة ، تقتنع بها جماهير

الشعب ، وهى تجاوب دواعى الجذب للمصلحة المشتركة ، التى ترنو إليها هذه الفلسفة المستجدة . ومن غير هذه الفلسفة المستجدة ، يظل وجود الدولة قائماً على غير أساس سليم . وهل هناك بالفعل بناء بشرى لشعب ، يرسخ هذه الفلسفة ؟ .

وعلى غير الأساس السليم ، الذى ترسخه الفلسفة المستجدة ، يهتز وضع الدولة فى مكانها الجغرافى مرة ، وتهتز مكانة الدولة على المسرح السياسى مرة أخرى . وفى ظل هذا الاهتزاز ، تدور أوضاع الدولة فى حلقة مفرغة ، حيث يكون السبب نتيجة ، وتكون النتيجة سبباً . ومن ثم تواجه الدولة ، وهى فى دوامة الحلقة المفرغة ، المتاعب بل قل المشاكل على جبهتين . وتفضى المشكلة التى تتفجر على أى جبهة من هاتين الجبهتين ، إلى تداعيات خطرة ، فى الداخل وهى تهدد بنية الدولة ، أو إلى تداعيات أخطر فى الخارج ، وهى تهدد العلاقة مع دول الجوار الجغرافى .

وعلى الجبهة الأولى ، تحتوى الدولة البناء البشرى المعيب . ولا عيب أخطر من عدم التجانس ، بين حشد من قبائل . ومعلوم أن لكل قبيلة شخصيتها وتراثها وتقاليدها ولغتها الخاصة . وفى ظل هذه الخصوصية القبلية ، يكون ولاء المواطن للقبيلة ، أسبق وأهم من االولاء القومى ، ويكون ولاء المواطن لموطن القبيلة أسبق وأهم من الولاء الوطنى . ومن ثم يفضى هذا الوضع إلى شروخ فى جدار البناء البشرى ، وهو يفتقد التجانس . وأذكر ما يجرى من صراع واقتتال مرير ، بين الهوتو والتوتسى ، وتمعن فى معنى ومغزى أن يكون البناء البشرى فى الدولة هشًا ، وقابلاً للانهيار . وهل هناك أخطر على وجود الدولة من هذا التداعى ، والوقوع فى خطيئة الحرب الأهلية ؟

ولا شئ فى مواجهة أوضاع البناء البشرى غير المتجانس ، أهم من هجر التعصب القبلى ، والتحرر من الولاء القبلى ، وتعظيم الولاء القومى . ويستوجب هذا الأمر ، بث الوعى والتنوير ، وتحرى كل دواعى النضج الحضارى ، وتعظيم برامج المضى على درب التجانس . بمعنى أن تكون قيادة وريادة ، فى وسعها أن تخرج الناس من الوعاء القبلى المنغلق بجهالة وتعصب ، وتدخلهم فى الوعاء الشعبى المنفتح بتنور واعتزاز . وكم تكون الحاجة ملحة ،

إلى كل ما من شأنه أن يسقط الحواجز القبلية وتداعياتها ، ويفضى إلى سد الفجوات فى جدار البناء البشرى ، وازالة الجفوة ، من أجل بناء بشرى ينشد التجانس ، فى الدولة .

وعلى الجبهة الأخرى ، تواجه الدولة فى مكانها الجغرافى ، الحدود السياسية المعيبة . ولا عيب أخطر من ترسيم الحدود السياسية التى تفصل بين الدولة ودول الجوار الجغرافى ، وفى غيبة الأطراف المعنية ، ومعلوم أن ترسيم هذه الحدود السياسية ، قد تأتى وفق ما فرضته روح المنافسة الاستعمارية ، وهى تتسلط ، وتبيح لنفسها أن تسيطر على المستعمرة . ومن ثم يفضى هذا الترسيم، فى غيبة الناس أصحاب الأرض أو المواطنين ، إلى الفصل بين القبيلة الواحدة ، لكى يدخل جزء من القبيلة فى صلب دولة ، ويدخل الجزء الآخر فى صلب دولة الجوار الجغرافى . وأذكر ما جرى من اقتتال بين الصومال وأثيوبيا ، على اقليم أوجادين ، وتمعن جيداً فى تداعيات اعتراض الدولتين ، ومعنى ومغزى أن يكون سؤ ترسيم الحد السياسى ، وكيف يفجر الصراع .

ولا شئ فى مواجهة سؤ ترسيم الحدود ، وهى تطعن فى التكامل القبلى ، أهم ممن اعادة النظر فى تداعيات سؤ ترسيم الحدود السياسية . ويستوجب هذا الأمر ، بث الوعى والتنوير ، وتحرى كل دواعى النضج الحضارى ، توطئه لأى اقدام على تفاوض رشيد ، يصوب أخطاء ترسيم الحدود ، ويكفل اقتناع الطرفين ، واكساب الحدود المستجدة المنعة الشرعية . بمعنى أن تكون قيادة وريادة ، فى سعها أن تنهى حالة التمزق التى فرضها الاستعمار ، وهو الذى تحرى النهب أكثر من أى شئ آخر ، واحلال حالة أفضل ، تجاوب بناء الشخصية القومية ، وترسيخ البناء الوطنى فى الدولة .

وهكذا يكون التصحيح الذى يصحح أوضاع الدولة من داخلها ، ويحل الانتماء إلى تراب الوطن محل االانتماء لموطن القبيلة ، ويحل الاننتماء القومى محل الانتماء القبلى . وقل أنه التصحيح الذى يبدأ بموجبه مشوار التجانس من أجل بناء بشرى أكثر ترابطًا ، وأكثر تجاوباً لفلسفة وجود الدولة ، وتكامل شخصيتها على المسرح السياسى . كما يكون التصحيح الذى يصحح أوضاع الدول ، على مسرح الجوار الجغرافى ، ويسقط كل أسباب ودواعى النزاع

على الحدود السياسية . وقل أنه التصحيح الذى يبدأ بموجبه مشوار التعاون ، وحسن الجوار بين الدول ، من أجل خريطة سياسية أكثر انسجاماً مع الحقائق الطبيعية ، التى تفرضها خواص الأرض مرة ، ومع الحقائق البشرية التى تفرضها أوضاع الناس مرة أخرى .

ويفتح هذا التصحيح الباب أمام الدولة أو قل الدول ، لمواجهة التردى الاقتصادى فى حبائل المديونية . والأصل فى تراكم الديون ، مرجعه إلى خلل حقيقى ، يتمثل فى فجوة بين انتاج هزيل متواضع فى جانب ، واستهلاك نهم متعاظم فى جانب آخر . بمعنى أن لا يسد هذه الفجوة ، غير امتدد يد الدولة وهى تطلب الدين . وقل أن هذا التردى الاقتصادى فى حبائل المديونية ، يؤثر على أداء الدور الوظيفى الأهم للنظام الحاكم فى لدولة . بل قل يكون التقصير من جانب النظام الحاكم ، الذى ترهقه الديون ، فى توفير خدمات البنية الأساسية، وفى توفير الخدمات السيادية . ومردود هذا التقصير ، يعنى فيا يعنى تدعيات تتسبب فى تدنى مستويات المعيشة ، والامعان فى الفقر .

وصحيح أن مشوار هذا التردى الاقتصادى بدأ فى ظل السلوك الاستعمارى . وصحيح مرة أخرى أن السلوك الاستعمارى الردئ ، هو الذى أقدم بكل الوسائل والأساليب على اثارة هوى النفس ، وتفجير شهوة الاستهلاك، وهو الذى أحجم عن تأهيل مناسب من أجل تنشيط الانتاج . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو حتمية اهتمام النظام الحاكم ، ببث الوعى الاقتصادى ، والتماس سبل ومناهج عمل ، من أجل توازن اقتصادى حميد ، يكفل تنشيط الانتاج ، وينهى تواضعه ، ويكفل فى نفس الوقت كبح جماح الاستهلاك ، وينهى نهمه وتعاظمه . بل قل أن تصحيح الهيكل الاقتصادى ، هو الذى يتمم مشوار خروج الدولة من متاعبها ومشكلاتها . بل قل أنه هو الذى يبشر بتغيير الأوضاع فى الدولة الأفريقية المستقلة حديثاً إلى ما هو أفضل .

المراجع

١- المراجع العربية :

١- ابراهيم أحمد رزقانه : بعض مشكلات الجغرافية السياسية - القاهرة ١٩٦٣ .

٢- جمال حمدان : دراسات فى العالم العربى - القاهرة ١٩٥٨ .

٣- جمال حمدان : شخصية مصر - القاهرة .

٤- صلاح الدين الشامى : دراسات فى الجغرافية السياسية -الاسكندرية ١٩٩٩ .

٥- عبد العزيز طوع شرف : الأسس والمشكلات فى الجغرافية السياسية - الاسكندرية ١٩٦٣ .

٦- محمد السيد غلاب : الجغرافية السياسية - القاهرة ١٩٦١ .

٧- محمد عوض محمد : الاستعمار والمذاهب الاستعمارية - القاهرة ١٩٥٢ .

٨- محمد فاغ عقيل: مشكلات الحدود السياسية- الاسكندرية ١٩٦٦ .

٩- محمد متولى مرسى : الجغرافية السياسية - القاهرة ١٩٦٨ .

٢- المراجع الأجنبية :

1- Bownan, 1. : The New World .

2- Carison, l : Geography and World Politics . London 1958.

3- East, W. y. : Moodle, Q. E : The Changing World. London, 1956 .

4- Friedman, W : World Polotics . London 1960 .

5- Moodie, A. E. : Geography Behind Politics. London 1947 .

6- Peamy. D. G Field, M. R. : Political Geography. New York 1951 .

7- Van Valkenbury, S : Elements of Political Geography. London 1954 .

8- Whhittesleg, D. : The Earth and the state. Astady of Political Geograpy. London 1941 .

الفهـرس

الموضـوع	الصفحة



43 / 1425